جامعة الجزائر-2-

كليّة العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم المكتبات والتوثيق

تحديد اطار مفاهيمي لتثمين رصيد مخططات مسح الأراضي المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني: عمالة الجزائر (1842-1914) نموذجا

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات والتوثيق من إعداد الطالبة ياسمينة معروف

نوقشت أمام لجنة تتكون من الأساتذة:

عاشور سلال (رئيسا)

مهني أقبال (مشرفا ومقررا)

سمير جزائري (عضوا)

-2015-

شكر وتقدير وعرفان

قبل ذي بدئ، الحمد لله الذي انعمني ووفقني في انجاز واتمام هذا العمل المتواضع راجيا واياه الافادة والاستفادة، فلك ربي كل الحمد حتى ترضى بعبدك ولك الحمد بعد الرضا.

شكرا لمن رافقني وتحملني طوال هذا المشوار العلمي، زوجي العزيز: حكيم.

ولا يسعني في هذا المقام العلمي الا ان اتقدم بخالص شكري وعرفاني وتقديري للأستاذ الدكتور:
أقبال مهني، الذي كان نعم الموجه طيلة مراحل اعداد هذا البحث بتوصياته وارشاداته وملاحظاته القيّمة، رغم كثرة التزاماته البحثية والعلمية، فجزاه الله كل الخير ان شاء الله.

كما لا تفوتني الفرصة أن أتقدم بشكري إلى كل من الدكتور بونعامة محمد (مدير مقاييس وتقنيات الأرشيف في المديرية العامة للأرشيف الوطني)، الأستاذ سوفي فؤاد، الأستاذة سميرة سعيدي، الأستاذة فاطمة شباب، السيدة دليلة بلحاج، السيدة مالك جوهرة، السيدة عبد المالك نادية، و إلى كل من لم يبخل علينا ولو بحرف في سبيل إنجاح هذا العمل.

فجزاكم الله خيرا جميعا.

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى أعز واقرب شخص الي زوجي

العزيز، الى نور حياتي ودربي وقرة عيني ابنتي "ملاك"

الى والدتي الحبيبة أطال الله عمرك،

إلى روح جدي وجدتي

الى كل الأهل و الاقارب من بعيد ومن قريب، وخاصة خالي

"شيخ محمد"

الى كل الاصدقاء

الى كل محب للعلم والمعرفة

الى هؤلاء جميعا اهدي لكم هذا العمل المتواضع

معروف، ياسمينة

تحديد اطار مفاهيمي لتثمين رصيد مخططات مسح الأراضي المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني: عمالة الجزائر (1842–1914) نموذجا/ معروف ياسمينة.– الجزائر: [د.ن]، 2015.– 281 ورقة: 30 سم + جداول، صور وأشكال.

مذكرة ماجستير: علم المكتبات والتوثيق: الجزائر،

ببليوغرافيا

ملاحق

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تثمين رصيد مخططات مسح الأراضي الخاصة بعمالة الجزائر للفترة الممتدة بين 1842–1914، المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني.

وتنقسم إلى جزئين، يعتبر الجزء الأول المناسبة لعرض الإرساءات النظرية والمنهجية للدراسة والمتعلقة بتثمين الأرشيف التاريخي، مفهوم التقييم في الأرشيف النهائي والوثائق الكارتوغرافية. و الجزء الثاني تتمثل في دراسة ميدانية لرصيد الخرائط والمخططات من خلال تقديمه والتعريف به من حيث الإمكانيات المادية والبشرية، تقييمه كما ونوعا و كيفية تثمينه من خلال دراسة استشرافية لها.

الكلمات الدالة:

- **مخططات مسح الأراضي 1842–1914**
- **تقييم الرصيد**
- **تثمين الرصيد**
- **عمالة الجزائر**

Résumé :
L'objectif de cette étude est la valorisation du fonds des plans cadastraux du département d'Alger (1842-1914) conservé au Centre des archives nationales.
Elle est divisée en deux parties. La première est l'occasion d'exposer les encrages théorico-méthodologiques relatifs à la valorisation des archives historiques, leur évaluation et à la portée que revêt les documents cartographiques. Constituant l'essentiel de l'étude, la deuxième partie porte sur une approche pratique d'évaluation du fonds cartographiques et de l'échantillon retenu comme objet de l'étude. Ce qui a permis de déboucher vers une réflexion à caractère prospective pour une valorisation optimale de ce fonds.

Mots clés :
- Plans Cadastraux: 1842-1914.
- Evaluation du fond archives
- Valorisation du fond archives
- Département d'Alger.

Abstract:
The aim of this study is the valorisation of archival repository of the Algerian national archives a case study of “plans Cadastraux” Algiers department (1842-1914).
The study is devised in two parts. The first one is an opportunity to establish and maintain control, both physical and intellectual, over the studied records, the valorisation of the historical archives, their evaluation and the importance of cartographic materials (maps). The second and the main part of this study is concerned with practical approach for valuation the cartographic collection as a whole and “plans Cadastraux” of Algiers Department (1842-1914) as sample for our study.
The main results of my study are the elaboration of prospective reflexion to ensure long-term preservation of collections, it also focus on the understanding and application of the principles of sound management.

Key words:

- Plan Cadastraux 1842-1914
- Valuation of definitive archives
- Valorisation of definitive archives
- Algiers department.

قائمة المحتويات	الصفحة
مقدمة	01
الفصل التمهيدي: الاطار المنهجي للدراسة	06
1. دوافع اختيار الموضوع	07
2. الإشكالية	10
3. الفرضيات	12
4. أهمية الدراسة	13
5. أهداف الدراسة	14
6. الدراسات السابقة	15
7. المقاربة المنهجية والأدوات البحثية المستعملة	18
8. عينة الدراسة	20
9. حدود الدراسة	22
10. أقسام الدراسة	22
11. تمثيل بياني لإشكالية البحث	24
الجزء الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	26
مقدمة الجزء الأول	27
الفصل الأول: التثمين في الأرشيف	30
تمهيد	31
1. التثمين وعلاقته بالمفاهيم القريبة منه	31
1.1. تعريف التثمين	31
2.1. علاقة التثمين بالمفاهيم الأخرى القريبة منه	36
2. نبذة تاريخية عن مفهوم التثمين ونظرة بعض الدول له	40
1.2. نبذة تاريخية عن مفهوم التثمين	40
2.2. نظرة بعض الدول للتثمين	42
3. تحديات و أبعاد التثمين	44
1.3. تحديات التثمين	44
2.3. الأبعاد التقنية والاستراتيجية للتثمين	46

4. نماذج التثمين الأكثر تداولا في مركز الأرشيف الوطني	49
1.4. التثمين في مؤسسة الأرشيف الوطني	50
2.4. نماذج التثمين في مركز الأرشيف الوطني	53
خلاصة الفصل الأول	56
الفصل الثاني: الأسس البرادغماتية للتقييم	57
تمهيد	58
1. علاقة التقييم بالقيمة، القياس والتقويم	59
1.1. القيمة و القياس	59
2.1. التقييم والتقويم	61
2. التقييم في الأرشيف	65
1.2. مبادئ أساسية للتقييم في الأرشيف	65
2.2. مفهوم التقييم تعدد القيم في الأرشيف	67
3. اعتمادات وأهمية التقييم	69
1.3. اعتمادات التقييم	69
2.3. أهمية التقييم	71
4. الحملة التقييمية لمركز الأرشيف الوطني	78
1.4. خصائص تقييم الوثائق الكارتوغرافية	78
2.4. الحملة التقييمية والمنهجية المتبعة	79
خلاصة الفصل الثاني	82
الفصل الثالث: قاعة الخرائط والمخططات، و الوثائق الكارتوغرافية	83
تمهيد	84
1. قاعة الخرائط والمخططات Cartothèque .	84
1.1. الخرائط والمخططات	85
2.1. تعريف قاعة الخرائط	88
2. الوثائق الكارتوغرافية Documents cartographiques	88
1.2. ماهية الوثائق الكارتوغرافية	88
2.2. أهمية الوثائق الكارتوغرافية	90

3. أصل وتطور الوثائق الكارتوغرافية	91
1.3. من الجانب الإداري والمعلوماتي	91
2.3. تطور الوثائق الكارتوغرافية في الجزائر	93
4. مخططات مسح الأراضي كنموذج	95
1.4. تعريف مخططات مسح الأراضي وأهم العناصر المكونة لها	95
2.4. أهمية وقيمة مخططات مسح الأراضي	100
3.4. تصنيف المخططات وفق مقياس الرسم	100
خلاصة الفصل الثالث	102
خاتمة الجزء الأول	103
الجزء الثاني: تقييم وتثمين رصيد مخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر	107
مقدمة الجزء الثاني	108
الفصل الأول: تقديم رصيد الخرائط والمخططات وعينة الدراسة	109
تمهيد	110
1. صورة رصيد الخرائط والمخططات	110
1.1. نبذة تاريخية عن الرصيد	110
2.1. اكتشاف وثيقة مميزة عن باقي الوثائق الأخرى	111
3.1. مكانة العينة: كمجموعة مكتبية أو أرشيف	112
2. البطاقة الفنية لرصيد الخرائط والمخططات	116
1.2. الإمكانيات المادية والبشرية	116
2.2. مهام الخلية ووظائفها	118
3. التعريف بوسائل البحث المنجزة	119
1.3. توزيع الرصيد المعالج وغير المعالج	119
2.3. التعريف بوسائل البحث المنجزة	119
3.3. التقنين المستعمل للوصف البيبليوغرافي للوثائق الكارتوغرافية	121
4. التعريف بعينة الدراسة	121
1.4. صورة العينة	121
2.4. مشروع رقمنة العينة وتبليغها	122

خلاصة الفصل الأول	124
الفصل الثاني: تقييم عينة الدراسة: رصيد مخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر	125
تمهيد	126
1. توزيع الرصيد الإجمالي	126
1.1. قبل الحملة التقييمية	126
2.1. بعد الحملة التقييمية	129
3.1. استغلال كثيف للمخططات مقارنة بالخرائط	132
2. توزيع العينة وفق خصوصيات المحتوى	133
1.2. حضور وغياب مخططات العينة في المستويين	133
2.2. توزيع المخططات وفق المحتوى	135
3. تبليغ العينة للجمهور	138
1.3. طبيعة الجمهور	138
2.3. احتياجات الجمهور غير المترجمة إلى طلبات	141
4. نشر وتوزيع العينة	145
1.4. مشروع رقمنة الرصيد قبل ترميميه كليا	145
2.4. حضور مخططات مسح الأراضي في النشاطات الثقافية	148
خلاصة الفصل الثاني	152
الفصل الثالث: دراسة استشرافية للعينة المدروسة	153
تمهيد	154
1. إعادة النظر في إحياء الرصيد	154
1.1. وضع سياسة وطنية للدفع	154
2.1. التبادل	155
3.1. الهبة	155
2. من حيث المعالجة	155
1.2. التشخيص	155
2.2. التصنيف	156
3.2. الفهرسة والوصف	159

3. إعداد قاعدة بيانات أكسس	165
1.3. مكونات البرنامج	166
2.3. مكونات قاعدة بيانات للعينة	167
4. حفظ وتبليغ الرصيد	173
1.4. إعادة نشر الرصيد في البيئة الداخلية	173
2.4. نشر الرصيد في البيئة الخارجية: التبليغ	175
خلاصة الفصل الثالث	177
خاتمة الجزء الثاني	178
نتائج الدراسة	181
خاتمة البحث	186
القائمة البيبليوغرافية	193
الملاحق	206

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	أبعاد الواقع مع المخطط	98
2	مكانة مخططات مسح الأراضي في مركز الأرشيف الوطني: كمجموعة مكتبية أم أرشيف	113
3	الإمكانيات البشرية والمادية بقاعة الخرائط والمخططات	117
4	نسبة الرصيد المعالج وغير المعالج	119
5	وسائل البحث المنجزة في رصيد الخرائط بين 1994 و 2007	120
6	توزيع الرصيد المعالج والغير معالج حسب طبيعة الوثيقة	126
7	عدد الوثائق الكارتوغرافية المعالجة من خلال الفهارس المنجزة	127
8	توزيع الرصيد الكارتوغرافي المعالج والغير المعالج الموجود في المخزن	129
9	توزيع رصيد الخرائط والمخططات المعالج بعد التصحيح	130
10	إحصائيات الإعارة لرصيد الخرائط والمخططات حسب نوعية الوثيقة 2003–2014	132
11	توزيع حضور وغياب المخططات بمستويين	133
12	توزيع مخططات بلديات كاملة الصلاحية والمختلطة في المستويين	134
13	توزيع التقطيعات الجغرافية في المخططات	135
14	توزيع مقاييس الرسم وفق مستوى المخططات ونوع البلديات	136
15	عدد الاستمارات والمخططات المعارة خلال 11 سنة	138
16	توزيع عدد المستفيدين وفق هدف البحث	140
17	توزيع المخططات وفق الرد على الطلبات بالإيجاب أم السلب	141
18	توزيع عدد الباحثين والمخططات وفق طلبات الجمهور	144
19	توزيع العينة وفق الحالة الفيزيائية للمخططات الشاملة والأوراق	145
20	توزيع الرصيد المرقمن خلال أربع سنوات	146
21	المدة الافتراضية لرقمنة العينة	147
22	تطور نشاطات المركز بين 1990–2009	148
23	نسبة حضور مخططات مسح الأراضي في المعارض	151

قائمة التمثيلات البيانية

الرقم	عنوان التمثيل البياني	الصفحة
1	توزيع كمية الرصيد المعالج والغير معالج	119
2	عدد الفهارس المنتجة منذ افتتاح المركز	120
3	توزيع الرصيد المعالج والغير معالج حسب طبيعة الوثيقة	126
4	عدد الوثائق الكارتوغرافية وفق ما تنص عليه الفهارس	128
5	توزيع الرصيد الكارتوغرافي المعالج والغير المعالج حسب طبيعة الوثيقة	129
6	توزيع الرصيد الكارتوغرافي حسب الفهارس بعد التصحيح	131
7	توزيع عدد الوثائق المطلوبة حسب طبيعة الوثيقة	132
8	توزيع حضور وغياب المخططات بمستويين	133
9	توزيع حضور وغياب المخططات حسب نوع البلديات	134
10	توزيع المخططات الشاملة والأبناء وفق مقاييس الرسم	137
11	نسبة التوافق بين عدد الباحثين وعدد الوثائق المطلوبة	139
12	توزيع العينة وفق الحالة المادية لها	146
13	تطور نشاطات المركز خلال 19 سنة 1990–2009	149
14	تطور نشاطات المركز حسب نوع النشاط	150
15	نسبة الاستعانة بالوثائق الكارتوغرافية في المعارض	151

قائمة الصور

الرقم	عنوان الصورة	الصفحة
1	مخطط الجزائر حوالي 1770م	78
2	البيانات البيبليوغرافية للمخطط	99
3	صورة موضحة للبيانات البيبليوغرافية	160
4	العنوان الشامل مرافق بالعنوان الفرعي للمخطط الشامل	161
5	موقع تدوين السلم	162
6	تاريخ المصادقة على المخطط	164
7	بيانات تخص الناشر ومكان إعادة النشر	164
8	واجهة تبيّن جداول قاعدة البيانات	168
9	واجهة أكسس جدول رصيد فرعي للخرائط والمخططات	168
10	واجهة سلسلة مخططات مسح الأراضي	169
11	واجهة السلسلة الفرعية المكوّنة للسلسلة	169
12	واجهة الملف المكون للسلسلة الفرعية	170
13	بيانات المخططات الشاملة للبلديات كاملة الصلاحيات	170
14	بيانات المخططات الشاملة للبلديات المختلطة	171
15	بيانات مخططات الأبناء للبلديات كاملة الصلاحيات كاملة	171
16	بيانات مخططات الأبناء للبلديات كاملة الصلاحيات ناقصة لخميس مليانة نموذجا	172
17	واجهة أكسس تبين إدراج العلاقات بين الجداول	172
18	إدراج حقل التحليل في قاعدة البيانات	173

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مخطط يبين توزيع ومستوى العينة في الرصيد	21
2	مخطط بياني لإشكالية البحث	25
3	مقياس الرسم الخطي	98
4	العلاقة بين وظيفة التقييم والتثمين	106
5	اقتراح إدراج الوثائق الكارتوغرافية ضمن ايطار تصنيف الخاص بمركز الأرشيف الوطني	156
6	اقتراح إدراج مخططات مسح الأراضي ضمن ايطار تصنيف مركز الأرشيف الوطني	157
7	اقتراح مخطط نموذجي لتصنيف مخططات مسح الأراضي لبلديات كاملة الصلاحية	158
8	اقتراح مخطط نموذجي لتصنيف مخططات مسح الأراضي لبلديات مختلطة	159

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	مقرر يتضمن التنظيم الداخلي لمركز الأرشيف الوطني	207
2	صفحة غلاف فهرس مخططات البلديات لعمالة الجزائر المعتمد عليه أثناء الدراسة	212
3	النصوص التشريعية المتعلقة بتثمين الأرشيف	216
4	مخطط لهياكل مركز الأرشيف الوطني	230
5	نموذج استمارات الباحثين المعتمد عليها أثناء الدراسة	232
6	مشروع اطار تصنيف الخاص بمركز الأرشيف الوطني	240
7	المعيار الفرنسي لوصف الوثائق الكارتوغرافية المعتمد عليه أثناء الوصف	244
8	اقتراح نموذج لبطاقة وصفية خاصة بالوثائق الكارتوغرافية وقائمة الجرد	249
9	نموذج من مخطط مسح الأراضي مع المرسوم الخاص بالمنطقة الجغرافية للجريدة الرسمية	255
10	نموذج من اطار ومخطط تصنيف للعينة المدروسة	261

مقدمة

مقدمة

تعددت أشكال استعمال الأرشيف ومناهج تسييره على ضوء المستجدات البارزة في تكنولوجيا الاعلام والاتصال، وتعددت الرؤى والطروحات في الأساليب و الاستراتيجيات المصطفاة في التعامل مع هذا الرافد الجديد في عالم الاعلام وادارة المعلومات على مختلف أشكالها ومناهجها، وعلى مختلف مستويات مؤسسات الدولة. ليبقى موروث حضاري، يشكل الوعاء الذي تستقيم فيه هوية المجتمع وتنطوي تحت لوائه خطى الأمم نحو بناء مستقبل زاهر. فهو بذلك الكنز النفيس الذي اذا أحسن تثمينه وصيانته وحفظه، حافظ على وجودنا وعلى صيرورة أمتنا عبر العصور، اذ يحفظ للغد ما يجمعه المجتمع اليوم.

لذا أضحى الأرشيف يشكل المؤشر الموضوعي والعلمي للإدارة الرشيدة، بل المحور الذي تبني عليه عوامل نجاعتها، ذلك انه يحوي حيثيات التعامل والتقاسم المعرفي :بين الحكومة والإدارة وبين الإدارة والمواطن ، في إثبات حقوق المواطن ومرجع أساسي لتاريخ الأحداث والظواهر ، ودليل مثبت لوجود الدولة والأمم. كما اضحى مفهوم المواطنة يرتبط أيضا ارتباط بمدلول تنظيم إدارة الوثائق والتحكم العصري في متابعة مسار الوثيقة منذ نشأتها بل ويتعدى ذلك لضمان صيرورتها وذلكتبوثيق فحواها وإتاحتها لجمهور الباحثين والمتوافدين على دور الأرشيف من مواطنين وأجانب.

ضرب الأرشيف الوطني المثل التطبيقي في مجال التطلع لإصلاح منظومة إدارة الوثائق على مستوى مؤسسات الدولة كما عمل على توحيد الرؤى والمناهج فيما يخص الارتقاء إلى مصاف الاهتمامات القائمة على مستوى أعلى هرم في الدولة، لاسيما فيما يخص إيجاد مختلف الصيغ ومطابقتها مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال لضمان السلامة الكاملة في مضمون الوثيقة الافتراضية[1].

ومن هذا الاعتبار، فان الجزائر تولي اهتماما بالغا للأرشيف، بكل أشكاله وأصنافه وأنواعه، منه المادي والغير المادي، الصغير والكبير، النص والصورة، باعتباره المرجعية الرسمية التي تحفظ الذاكرات وتثمن ماضي الشعوب ومآثره.

ومن بين التراث الأرشيفي الذي تسعى مؤسسة الأرشيف الوطني الحفاظ عليه هو الوثائق الكارتوغرافية. هذه الذخيرة التي انتجت يوما ما من طرف مؤسسات وهيئات أثناء قيامها بنشاطاتها، يعتبر الرائد الرسمي لتدوين نشاطاتها و نشاط الدولة وبالتالي المجتمع ، ما يضمن مكانة المواطن والالتزامات في علاقته بالمجتمع وبالمؤسسات. فهي اليوم تستعمل لأغراض عدة، فمن خلالها يظهر لنا العالم "كقرية صغيرة"، تثبت لنا هويته خاصة بما يتعلق بالصراعات الاستراتيجية كرسم الحدود الاستراتيجية والسياسية والعسكرية لإثبات الذات والحق في البقاء، أو النزاعات العقارية التي تبقى إشكالية قائمة إلى حد الساعة بين المواطن والدولة أو المواطن والمواطن.

[1] تمّ الاعتماد على النشرية الداخلية لمركز الأرشيف الوطني: همزة وصل منذ 2003 إلى 2014م.

فالوظيفة الأرشيفية منذ القدم، تتطلب ضرورة الاهتمام بهذا النوع الخاص والمميّز من الوثائق، كطبيعة الرسوم المندرجة فيها، اختلاف معانيها ومواضيعها و تعدد أحجامها وأشكالها، و يعتبرها معظم رواد الأرشيف كمركز الأرشيف الوطني الفرنسي جزء من الوثائق المصوّرة [2]، لاحتوائها كليا أو جزء منها على رسوم أو صورا تبرز لنا مجموعة من معالم أو مساحة أو ظواهر جغرافية طبقا لسبب إنشائها.

كما أضحتاليوم إتاحة الأرشيف عبر الشبكات والقنوات الإلكترونية، وأنّه لمن دواعي المثابرة والتطلع المستمر نحو التحكم في مجال تقنين ادارة الوثائق واقتفاء آثار الوثيقة و المعلومة منذ نشأتها الى غاية تجسيد مآلها، أن يقطع الأرشيف الوطني في هذا الشأن أشواطا معتبرة، كرّس فيه مبدأ التقاسم المعرفي بين مؤسسة الأرشيف الوطني والمواطن، وبين المؤسسة والإدارة الجزائرية. وتتمثل هذه التحديات على التوالي في توزيع المعلومة للمواطن وتوحيد مناهج ادارة الوثائق على مستوى الدولة.

فاستعمال الأرشيف والرجوع اليه في شتى مناحي الحياة ، يعد ضرورة منهجية وعلمية يقتضيها المشرع والباحث على حد سواء: الأول من أجل اثبات الحقوق واضفاء الصبغة القانونية على الأحداث، والثاني من أجل تحليل الوقائع التاريخية، في حيثياتها الموضوعية؛ وكلاهما يسعى من وراء ذلك إلى تأكيد صحة الأحداث وتثبيت الدلائل.

والهدف الأساسي من إنشاء مراكز الأرشيف، هو إثراء والحفاظ على الرصيد العلمي والتراث الوطني الذي يتميّز بتعدد الوثائق من حيث الشكل، الحجم، والأوعية والوسائط، خدمة للعلم والمعرفةو جعل الجمهور يعرف بمكان تواجدها لغرض استغلالها، ولا يتم ذلك إلا من خلال إيجاد سبل وطرق مقننة التي يجب وضعها واتباعها من اجل تحقيق الهدف.

و الميزة التي يكتسبها مركز الأرشيف الوطني مقارنة بالأنظمة الإعلامية الأخرى هي خاصية **"وحدانية الثروات"**[3] **(unicité) والشمولية**[4] **(exhaustive)**، فهو ينفرد ببعض الوثائق الثمينة والنادرة والأصيلة، تنادي إلى ضرورة تطبيق مبدأ احترام الرصيد، رغم طبيعتها المختلفة، وعددها الهائل المنتج مع مرور الزمن، التي تعتبر من مؤشرات التي تنطبق عليها خاصية الأصالة[5].

[2]HIMLY, F.-J., HUBERT,J., Le Moël, M. « Problèmes propres à certaines catégories de documents : les documents figuré ». Manuel d'archivistique. La direction des archives de France. Paris, Archives Nationales, 1991. p 474.

[3]AKBAL, Mehenni. A propos d'une stratégie de diffusion del'information archivistique. In Revue de l'information Scientifique et Technique(RIST), Vol. 1, n. 2, 1991. p102.

[4]الشمولية لها علاقةبإدارة إنتاج الوثيقة، أي الأرصدة الأرشيفية المحفوظة في مراكز الأرشيف تعبر عن المسار الإداري للوثيقة والفنون الإدارية المتعلقة بها والمنتجة من خلالها ضمن النشاط اليومي للإدارات والمصالح أثناء القيام بمهامها حسب التخصص والمجال الرائد فيه، لتنتهي إلى الأرشيف التاريخي الذي يعبر عن فترة زمنية معينة أو موقع مكاني معين، ولا ننسى أيضا الأشخاص وممتلكاتهم.

[5]ونقصدبوحدانية الثروات أو الأصالة، أن الوثيقة الأصلية تتواجد فقط في مراكز الأرشيف فهي وحيدة من حيث مكان تواجدها فلا تتواجد في نظام آخر. فان وجدت لا تكون إلا في نسخ إضافية، أو متكاملة فيما بينها، كما هو الحال بالنسبة لمخططات مسح الأراضي والمتمثلة في مخططات الدواوير والبلديات للمحافظات الثلاث والمتواجدة في أنظمة أخرى على غرار مركز الأرشيف الوطني.

ينصب اهتمامنا على جزء يسير من هذا الرصيد وهي مخططات مسح الأراضي، والذي يستحق فعلا تقييمه، الاهتمام به والتعريف به، لأهميته من حيث المواضيع التي يتناولها على الصعيد المكاني، المحلي، الإقليميو الوطني. فهذه الثروة تبقى مجهولةلعدم استغلالها بشكل كبير من طرف الباحث.

فمشكل تلك الوثائق في مراكز الأرشيف، هو استقلاليتها [6]، وبالتالي عدم التفرقة بين المجموعات التي تنتمي اليها والمكوّنة لها.وكذلكانعكاس مهنة الوثائقي الأرشيفي(المعالجة والحفظ) تتضح حاليا: بافتقار وتجاهل مثل هذا التراث ذو الخصائص العلمية والتاريخية لعدم جعلها موضوع الدراسة في علم المكتبات والتوثيق، لمعرفة واستنتاج الحلول والأفاق التي من خلالها يمكن الاعتماد عليها مستقبلا.

ومن هذا المنطلق، فان دراستنا الموسومة "" ***تحديد اطار مفاهيمي لتثمين رصيد مخططات مسح الأراضي المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني: مخططات عمالة الجزائر(1842-1914) نموذجا" :***

تعتني ب:

- الوثائق الكارتوغرافية التي يعود إنتاجها إلى الفترة الاستعمارية، وإبراز خصوصياتها.
- المخططات الأولى "croquis" لمسح الأراضي لمختلف البلديات والدوار منتجة من طرف المصلحة الطوبوغرافية لعمالة الجزائر التابعة للإقامة العامة بالجزائر [7].
- بالحملة التقييمية المبرمجة من طرف المديرية العامة للأرشيف الوطني، وجاءت في محلها للتعريف بكمية الرصيد، محتواه، نوعيته، و استغلاله من طرف المستفيد.
- نسبة الاطلاع على هذا الرصيد قليلة، لذا لابد من الوقوف على هذه النقطة لمعرفة أين يكمن الخلل ، رغم أنالمركز يقدم خدمات عموميةللجمهور [8].
- أسباب انتقال مسؤولية الرصيد إلى مصلحة الحفظ والتبليغ [9] لمركز الأرشيف الوطني [10]بعدما كانت تقع ضمن بنية تحتية فرضت وجودها تلقائيا منذ البداية في مصلحة الدراسات والبحث العلمي [11] سابقا.

---

[6]يعود إلى الميزات التي تنتسب اليها كحجمها الكبير وتعدد أشكالها، إذ لا يمكن إدراجها ضمن الملفات الأرشيفية.

[7]GGA : Gouvernement Général d'Algérie est la haute administration de l'Algérie sont centralisé à Alger sous son autorité : « le décret du 23 Aout 1898 dans «le régime législatif de l'Algérie».

[8]باعتبار المركز مؤسسة ذات طابع عمومي، فهو يفتح أبوابه إلى كافة شرائح المجتمع طوال العام، ويقدم خدمات مجانية للاستنساخ أو المطالعة والاستغلال.

[9]تنتمي مصلحة الحفظ والتبليغ إلى نفس القسم المذكور سابقا وتتكوّم من فرع الاستلام المكلف باستقبال المدفوعات وفرع الحفظ والتبليغ المكلف بضمان الحفظ الجيد للأرشيف وتبليغه: ضمان الحفظ الجيد للأرشيف، وتبليغه، من بين الفروع التابعة لها: قاعة المطالعة، المكتبة، خلية دفع الأرشيف. أنظر الملحق (1) و (4).

[10] يعتبر رصيد الخرائط والمخططات المحفوظة في المركز أرشيفكباقيالأرصدةالأرشيفية المحفوظة فيه على غرار ما تمتاز به من خصائص مختلفة كاختلاف أحجامهاوأشكالها، فانتمائه إلى مصلحة المعالجة العلمية للأرشيف، يعود إلى نفس ا لميزات المذكور ة سابقا، والشبب الذي أدىإلىانتقال المسؤولية إلى مصلحة الحفظ والتبليغ، يعود في الأصل إلىالمهام الموكلة اليها والمتمثلة في السّهرعلى ضمان الحفظ الجيد للأرصدة من حيث الشروط المناخية او المادية، وضع استراتيجية لتبليغ الأرشيف كما تسهر على استقبال المدفوعات وتنظيمها.

- مصطلح "التثمين"، المتداول كثيرا علىالألسنة في كل المجالات، إلاأنّه يبقى مجهولا وغامضا في علم الأرشيف، فهذه الدراسة تبرز الفروق الموجودة بين التثمين والمفاهيم التي لها علاقة معه، ومحاولة اقتراح نموذج لكيفية تثمين ثروات المركز عامة ورصيد مخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر خاصة بإعادة تشكيل وسيلة البحث.

- تقييم حضور مخططات مسح الأراضي في النشاطات الثقافية والعلمية للمركز: كالأبواب المفتوحة، المعارض والمحاضرات باعتبارها جزء من الأرشيف العمومي.

- المعالجة الفيزيائيةوالفكرية لمخططات مسح الأراضي[12].

انطلاقا من هذه الوضعية، يتّضح لنا جليّا موضوع هذه الدراسة، والتي سنحاول من خلالها توضيح معنى تقييم و تثمين الأرشيف، وعرض مختلف الحالات التي يكون فيها اللجوء إلى رسم استراتيجية لتوزيع المعلومة الأرشيفية ضروريا، مع الإلمام بمختلف الجوانبالخفية كالتنظيم المادي، والمعالجة الفيزيائية والمعنوية، التي تساعد الأرشيفيعلى عدم الوقوع في أخطاء قد يرتكبها في اطار إعداد وسائل البحث التي تعتبر أول حلقة منتجة للربط بين الرصيد والجمهور، والمرآة العاكسة لحقيقة محتوى الوثائق.

[11]تنتميمصلحة الدراسات والبحثإلى قسم حفظ الأرشيف ومعالجته، ويتكوّن من فرع الاستغلال والمكلفبإعداد أرصدة الأرشيف وتحليل مضامينها ومسك جرود لها، وقوائم وفهارس ودلائل، فرع الإعلام الآلي المكلف بإعداد بنك المعطيات وفرع التطوير والتنشيط المكلف بتنظيم لقاءات حول تسيير الأرشيف وتنظيم المعارض ونشر المطبوعات.

[12] نقصد بالمعالجة الفيزيائيةِ المتعلقة بتنظيم المخططات، تصفيفها، ترتيبها وترميمها، أما المعالجة الفكرية المتعلقة بتصنيفها ووصفها أي فهرستها، رغم أنّ مصطلح الفهرسة في الأرشيف يعني الوصف الأرشيفي، غير أن ما صادفنا أثناء دراستنا هو الاستعانة بالمعيار الفرنسي لوصف الوثائق الكارتوغرافية وفهرستها مخطط بمخطط أي استخراج فقط البيانات البيبليوغرافية دون التحليل والوصف.

الفصل التمهيدي: الاطار المنهجي للدراسة

1. دوافع اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذه الدراسة الى مجموعة من الاسباب التي ندرجها ضمن ثلاث أقسام: موضوعية، علمية وأخرى ذاتية.

1.1. الأسباب الموضوعية:

هي مرتبطة مباشرة بموضوع الدراسة، الذي يعالج ثلاثة محاور هامة: "**تقييم رصيد الخرائط والمخططات المعالج**" ، "**التثمين**" و "**مخططات مسح الأراضي**"، فلم يتم التطرق الى مثل هذا الموضوع سالفا.

1.1.1. من حيث تقييم رصيد الخرائط والمخططات المعالج:

- تحتاج هذا النوع من الوثائق إلى المعرفة على نطاق واسع لقراءتها على غرار المختصون فيها، رغم الميزات والخصوصيات التي تتميز بها كتعدد: الأوعية: الأطالس، المخططات، الخرائط، الرسومات، الصور الجوية ؛ اللغة: الإيطالية و الإسبانية؛ و أشكالها وأحجامها، ابلا أنها لم تؤخذ كموضوع للدراسة[1] لصالح الأرشيف.

- يعتبر دليل قاطع ورسمي للحدود الجغرافية، وكإثبات شرعي لحقوق المواطن[2].

- يبلغ عدد الرصيد الإجمالي (المعالج وغير المعالج) حوالي **30296 وثيقة**، هذا ما يؤدي حتما إلى صعوبة التحكم فيه، والذي دفعنا إلى الاهتمام بالرصيد المعالج وتحليله كميا ونوعيا. بالاعتماد على وسائل البحث المنجزة والتي يبلغ عددها 09 فهارس بين 1994م إلى 2007م.

- التقييم وسيلة مهمة وضرورية لمعرفة محتوى الرصيد ومدى استغلاله، بغرض ضبط و تقدير قيمته لتحسين وضعيته الفيزيائية والمادية قبل اقتراح نشاط لتثمينه وتنميته تماشيا مع محتواه[3].

2.1.1. التثمين[4]:

- هذا المصطلح المتداول كثيرا في مجال الأرشيف خاصة بما يتعلق بتثمين الأرصدة، يبقى مفهومه مبهما وغامضا، رغم إدراجها كوظيفة أساسية الموكلة إلى الوثائقيين –الأرشفيين، إلا انه لم يدرج كمرسوم أو قانون لتوضيحه.

---

[1] تتبلور معظم الأعمال الأكاديمية المنجزة من طرف طلبة علم المكتبات والتوثيق في إعداد فهارس وصفية لا اكثر. من بينها: فهرس المخططات السكك الحديدية للدولة الجزائرية المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني عام 1994 من طرف الطالبة حنفي فضيلة لإعداد مذكرة نهاية الليسانس، مذكرة نهاية الليسانس تحت عنوان، فهرس المخططات لمديرية الأشغال العمومية تحت إعداد لعرايبي مريم عام 2008.

[2] يستقبل الأرشيف مواطنين يبحثون عن مخططات قديمة للمحافظات الموجودة آنذاك: الجزائر، قسنطينة، وهران والتي تعود إلى الفترة الاستعمارية، من اجل إثبات شرعية ممتلكاتهم العقارية والأراضي والعروش.

[3] التحليل المدقّق للرصيد، أصبح ضروريا. والوصف الدقيق له من حيث المنشئ وتاريخه ومساره، يسلط الضوء على بعض الخصوصيات، من حيث مكانته على المستوى المحلي والوطني وحتى الدولي، فعرض محتواه على الأصعدة المذكورة، سيجعل الأرشيف يتميز بمكانة جيدة مقارنة عما كان عليه.

[4] التثمين كلمة عامة وشاملة، غير أن مفهومه غير محدد ومضبوط في علم المكتبات وعلم الأرشيف.

- انعدام الدراسات والأعمال الأكاديمية المتعلقة بهذا الموضوع سواء في دور الأرشيف أو على مستوى المكتبات، قد يعود السبب إلى أن عملية تثمين الموروث الكتابي والإيكوغرافي [5] عامة والكارتوغرافي خاصة، عملية صعبة ومعقدة، على غرار المتاحف التي كانت الأولى و السباقة إلى استخدام مثل هذه الخطوة "التثمين" لأنها تدخل ضمن نشاطاتها الرئيسية.
- ومن جهة أخرى، هذا المصطلح غير وارد في قواميس المصطلحات الأرشيفية، إذ أخذت مصطلحات بديلة منها: كالنشاطات الثقافية والبيداغوجية، الاستغلال، النشر، التوزيع والتبليغ. لذا سنحاول في هذه الدراسة اختيار المفهوم الأنسب.
- لتحديد العلاقة الوظيفية بين المديرية الفرعية للتطوير التابعة لمديرية الأرشيف الوطني، المهتمة بهذا المجال أي "التثمين" وإعداد النشاطات الثقافية، و خلية الاستغلال والتطوير المكلفة بإعداد المعارض التابعة لمركز الأرشيف.

3.1.1. مخططات مسح الأراضي:

- انصب اهتمامانا بالمخططات عوض الخرائط، كون هذه الأخيرة لا تنطبق عليها خاصية وحدانية الثروات و الأصالة. وفق ما تنص عليه وسائل البحث المنجزة سالفا والمتعلقة برصيد الخرائط والمخططات، وجدنا أن هناك حوالي **7554** نسخة اضافية للخرائط اي ثلاث نسخ اضافية على الاقل للخريطة الواحدة، وصل في بعض الاحيان الى **534** نسخة إضافية. وهذا ما لا ينطبق بخاصية وحدانية الثروات والدليل على ذلك تدوين سعر الوحدة، والترقيم الدولي للكتاب [6].
- باعتبارها احدى العناصر الهامة المكوّنة للأرشيف العقاري [7]، فهي لا تزال الوثيقة القانونية التي تحد من شدة النزاع العقاري الذي هو قائم إلى حد الساعة، هذا الذي يجعلها تبقى وثائق استثنائية ، وتجعلها نادرا موضوع اهتمام الباحث، عكس المجموعات الأخرى التراثية كالمخطوط مثلا [8].

- وبما أنّها وثائق هامة، وأصيلة وتتناول موضوع العقار تهم الدولة و الفرد ، الا أنّ نسبة حضورها في المعارض المنجزة في المركز [9] أو الملتقيات والمؤتمرات المنظمة، غير وارد كوعاء قائم بحد ذاته، لذا ظهر لنا انه من الضروري التطرق إلى أهميته عن طريق قياس نسبة حضوره في المناسبات الثقافية والعلمية لمركز الأرشيف الوطني.

---

[5] الموروث الإيكونوغرافي: هي وثائق تضم الصور واللافتات.

[6] ويخص الخرائط المنتجة من طرف المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد، والتي تقوم بتسويق وبيع الخرائط، ودفعها إلى المكتبة الوطنية.

[7] للأرشيف العقاري عدة أصناف وأنواع منها: أرشيف التوثيق، أرشيف المحافظات العقارية، أرشيف مسح الأراضي وأرشيف أملاك الدولة. عاشور، سلال. الأرشيف والنزاعات العقارية في الجزائر: ولاية تيزي وزو نموذجا. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. الجزائر، 2013. ص47.

[8] باعتبار المخطوط وثائق نادرة وثمينة كان ولا يزال حاضرا أثناء المحاضرات والندوات والدورات التكوينية والمعارض، باعتبارها وثائق نادرة وثمينة، حيث تلقى اهتماما واسعا من طرف المختصون خاصة بما يتعلق بكفية ترميمه والحفاظ عليه ورقمنته، وبالتالي توزيعه ونشره باستعمال الأنترنيت، فما هي اهتمامات الباحث بمخططات مسح الأراضي؟.

[9] يثمن مركز الأرشيف الوطني الأرشيف من خلال إقامة المعارض مرتبطة بأحداث تاريخية على المستوى المحلي أو القاري او الدولي، غير أن حضور مخططات مسح الأراضي باعتبارها وثيقة تاريخية، وقانونية لا أثر لها.

2.1. الأسباب العلمية:

- تعد الدراسة احدى السبل التي من خلالها تفتح آفاق جديدة في مجال تطوير البحث العلمي، و جعلها مرجعا لدراسات أخرى مستقبلا.
- اهتمام الباحثين المتزايد بمجال الأرشيف، وما يتعلق بالنشاطات الثقافية والعلمية من اجل التعريف به.
- تعد المخططات والخرائط احدى أقطاب عالم المعلومات والمعرفة والبحث العلمي، الى جانب المكتبات ومراكز المعلومات الخاصة بإنتاج مثل هذه الوثائق [10]. حيث الاستغلال الأمثل والمحكم لها يتطلب شروط، اجراءات، عمليات، استراتيجيات، التي لابد من اتباعها، وادوات توضع في متناول الباحث لتسهل له عملية البحث.
- الوقوف عند التقنين الخاص بوصف الوثائق الكارتوغرافية، والتعريف بمجمل حقوله المشكلة من خلال دراسة الاستشرافية للعينة.
- ومن جهة أخرى، تبيّن لنا ان نسبة تردد جمهور الخريطة والمخططات متفاوتة ومتنوعة من يوم لآخر، فبعد الإحصائيات التي قمنا بها[11]، تبيّن لنا أن عدد الباحثين في غضون سبع سنوات بين 2003- 2010 لا يتعدى 80 باحث، مقارنة بالعدد الهائل للطلبة والجمهور عامة المتواجد في البيئة الخارجية للمركز. مع العلم أن نسبة طلبة معاهد الهندسة المعمارية الذين يتوافدون إلى المركز تمثل نسبة 5 بالمائة من مجموع الباحثين المحليين والأجانب المترددون إلى المركز. [12] وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:
  - اهتمام الأرشيف بحماية وحفظ التراث أكثر منه تسييرا وتنظيما لمختلف المصالح والهيكل التنظيمي للمؤسسة.
  - مؤسسة الأرشيف الوطني غير مرئية بقدر ما هو يجب أن تكون عليه، والدليل على ذلك عدد الباحثين الرائدين إلى المركز وخصوصا رواد رصيد الخرائط والمخططات والذي لا يتعدى عدد الباحثين 80 باحث لمدة قدرها 7 سنوات بين 2003 و 2010، وإذا أردنا قياس المتوسط سنجد عدد الباحثين في العام هو 10 باحثين، اي باحث واحد على الاكثر في كل سنة، رغم أن المركز يقوم بدورات تكوينية ونشاطات ومعارض على المستوى المحلي و الوطني، الا ان رصيد الخرائط غير حاضر.
  - تنتمي فئة الرواد والباحثين إلى فئة المختصين والمهتمين بالأبحاث الأكاديمية حيث تمثل اعلى نسبة والمقدرة ب 64%، مما يعني أن الطلاب المعاهد والجامعات هم السباقون في البحوث الأكاديمية للخرائط والمخططات القديمة، ثم يليه البحث العلمي الشخصي والمقدر ب 16%، إضافة إلى أشخاص

[10] نجد مثلا: المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد: INCT Institut Nationale de Cartographie et de Télédétection

[11] في ايطار إعداد بحث اكاديمي خلال السنة الاولى للماجستير 2013 - 2014 بعنوان: دراسة تقييمية لرصيد الخرائط في وحدة التقييم للأستاذ الدكتور عبد الحميد أعراب.

[12] كثير، يسمينة. دراسة تقييمية لنوعية الخدمات ومدى رضا المستفيدين عنها: دراسة تطبيقية لمركز الارشيف الوطني: نموذجا. مذكرة لنيل شهادة الماجستير. الجزائر، 2011. ص.ص.86- 88.

ذوي الحقوق لإثباتها شرعيا فيما يتعلق بمخططات أراضيهم والعقار أو بلديات إقامتهم والتي تمثل اقل نسبة اي 5 بالمائة فقط. و لهذه الاعتبارات، أثرنا ان نتطرق الى هذا الجانب من الدراسة من خلال تمديد الدراسة التقييمية لرصيد المخططات، والتعمق في استنباط محتواه وتثمينه.

3.2. الأسباب الذاتية:

- والتي تعود الى الرغبة الشخصية والقناعة تماما بهذا الموضوع، فهو نابع لما عايشناه في حياتنا المهنية كإطار مكلفة بتسيير رصيد الخرائط في مركز الارشيف الوطني، فهذه التجربة الفريدة من نوعها، أعطت لي نفسا ومجالا للدراسة، خللتها تساؤلات ومحاولة البحث في طياتها عن أجوبة مقنعة. ولا ننسى حرية التصرف في الرصيد، التي ساعدتني على الحصول على معلومات وافية ولو انها قليلة وجزئية.
- انتابنا نوع من الفضول لمعرفة ماهية مخططات مسح الأراضي، وأهميتها لحل النزاعات العقارية، وإثبات حق المواطن، ومحاولة تجسيد نظام معلوماتي متكامل بين المخططات والمصادر المكملة لها، وكيفية نشره وتوزيعه للباحث.

4. الإشكالية:

يهتم مركز الأرشيف الوطني منذ 26 سنة، بمجالات عديدة تماشيا مع متطلبات الجمهور من معلومات تاريخية، ثقافية، اجتماعية، علمية. فمن المهام الرئيسية للمركز هو حماية الذاكرة الوطنية المحفوظة فيه والناتجة عن مؤسسات الدولة و الموروثة عن الدولة العثمانية وعن الادارة الفرنسية.

كما تسهر على الحفاظ على الوثائق النادرة والثمينة، ووضع بين أيدي المستفيد وسائل وأدوات بسيطة تسهل له من استغلالها من خلال طرق تتميز: بالنوعية ودقة عالية مع التحكم في شكلها.

والتراث الأرشيفي المحفوظ في مركز الارشيف الوطني والذي عدده لم يُقيّم ولم يضبط بعد، ينحدر منه رصيد هام على الصعيد الوطني: والمتمثل في "**رصيد الوثائق الكارتوغرافية**" الذي ينقسم الى فرعين هامين ألا وهما: "**المخططات**" و "**الخرائط**":

1. رصيد المخططات: يتشكل من: "**رصيد المخططات للحكومة العامة بالجزائر للفترة الممتدة بين 1808 و 1962م**"، "**رصيد المخططات للبلديات والدواوير لعمالة الجزائر، قسنطينة ووهران بين 1841 و 1917م**" ، "**تصميمات المهندس المعماري فرناند بيون بين 1956 و 1984**" **و مخططات العقار لمحافظة وهران بين 1953 و 1961م**".

2. رصيد الخرائط: والذي يتشكل من: " **رصيد الخرائط للإقامة العامة بالجزائر: الجزئين الأول والثاني والفهرس الإضافي بين: 1830-1961** "، " **رصيد الخرائط الخاصة بالمعهد الوطني للخرائط: 1924- 1991**"، " **رصيد الخرائط الطوبوغرافية والمدفوعة من المعهد الوطني للخرائط: 1951-1960**".

فالخصائص التي تنفرد بها الخرائط والمخططات[13] مقارنة بالوثائق الأخرى كالمكتوب، تجعلها سببا للاحتفاظ بها، و لكن دون الإشارة إليها، و لا حتى استغلالها في بعض الأحيان، وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب لعل أهمها:

- صعوبة المعالجة الفيزيائية والفكرية والتي ادت الى عدم الاهتمام الجيد والكافي لها بعناية.
- تفاوت المهارات الفنية والمهنية والتقنية للأرشيفي، وحتى الاخصائيون في المجال، لا يكتسبون المهارات الكافية لمعالجتها.
- أما بالنسبة لعدم استغلال الرصيد ، فقد يعود الى عدم معرفة بمحتوى الرصيد من طرف الباحث أو الجمهور.

فالجانب النظري والخصائص العلمية التي تتميز بها الوثائق الكارتوغرافية عامة، ترفض جعلها عضو جديد ينضم إلى مهنة المكتبي أو الأرشيفي[14]، غير أن بروز الآفاق الجديدة للتعريف بالأرصدة، خاصة تطور تقنيات الرقمنة في الأرشيف والمكتبات، فتح مجال واسع لهذه الوثائق لتحتل المكانة الأولى في مشروع رقمنة الأرصدة الأرشيفية.[15]

تتناول الخرائط و المخططات مواضيع عديدة تتعلق بالإقليم المحلي، الجهوي، الوطني والدولي وحتى المعالم السياحية والمدن والعمران، في شتى المجالات الاقتصادية، العسكرية، السياحية، الصناعية، الفلاحية، السياسية، التاريخية والقانونية، والتي معظمها كانت منتجة و محفوظة في مصالح مختلفة أثناء قيامها بنشاطها اليومي[16]. فمشكل عدم استغلال هذا الرصيد من طرف الباحث، يظهر اهتمام متزايد في الآونة الأخيرة. خاصة و أنّ المؤسسة تنفرد برصيد وكنز مميّز ينتسب إليها تجعل الباحث يتقيد بمكان تواجدها.

فرصيد الخرائط و المخططات فرض وجوده ومكانته من خلال الحيز المعتبر الذي يشغله اي ما يعادل 400 متر مربع، من مجمل الأرصدة المتواجدة في المركز، أين نجد عددها الكلي غير واضح، وتاريخ تواجده مجهول أيضا، فهذه الدراسة المعمقة لتقييم الرصيد كما ونوعا واستخراج قيمته والتفكير في كيفية تثمينه تكون مناسبة ونافعة. و الانشغال الذي يدور في أذهاننا، هو كيفية جمع شمل رصيد مخططات مسح الأراضي المشتت والتي يعود تاريخ إنتاجها إلى الفترات الاستعمارية،[17] وتقديمه على شكل هيكل وثائقي منتظم، مترابط ومتناسق.

---

[13] كالحجم، الشكل، مكان الحفظ، الوقت، والمال المخصص لها.

[14] القيمة الأساسية التي تنفرد بها الوثائق الكارتوغرافية والتي تعتبر القيمة المعتمدة عليها وجعلها محل دراسة هي القيمة الجمالية اكثر من أي قيمة أخرى كالعلمية، الإدارية، التاريخية. لأنها رسم لواقع يتطلب فيه وضع لمسات دقيقة فنية.

[15] رغم عدم الإلمام والدراية الكافية للجانب النظري للخريطة وأهميتها كمصدر إعلامي هام، و نظرا لصعوبة قراءة الخريطة والمخططات بما تحتويه من رموز وأشكال، جعل من المكتبي أو الأرشيفي يتهرب من معالجتها ومحاولة فهمها، إلا أنّنا نجد ها ضمن الوثائق السباقة في عملية تحويلها الى الوعاء الإلكتروني أي الرقمنة.

[16] المصلحة الكارتوغرافية « service cartographique » هي مصلحة تهتم بإنتاج الخرائط ، والتابعة للإقامة العامة بالجزائر، او أي مؤسسة عسكرية أخرى مثل المعهد الجغرافي الوطني « IGN » في الفترة الاستعمارية، او المصلحة الجغرافية العسكرية « SGA » ، المصالح الطوبوغرافية « service topographique » التابعة لمحافظات الجزائر، قسنطينة ووهران.

[17] والمتعلقة بمخططات والتصميمات المتواجدة في وكالات مسح الأراضي والمنجزة من خلال النشاطات اليومية لها، وإيجاد طريقة تنظيمية علمية من اجل دمج الأرصدة المبعثرة وتكملتها، من خلال إنشاء شبكة داخلية لتلك الوثائق، أو بوابة.. الخ. والتي من خلالها تسهل على الباحث أو الجمهور على إيجاد الوثيقة.

من خلال ما سبق، تتمحور في أذهاننا الاشكالية التالية: **هل تقييم الرصيد يساهم في تثمينه؟**

والتي بدورها تتفرع الى اشكالية مزدوجة: "**تقييم رصيد المخططات" وكيفية "تثمينه**".

من هذا المنطلق، تتبلور الإشكالية المطروحة حول أربعة محاور أساسية والتي ستكون سندا لموضوع دراستنا وهي:

1. **محتوى الرصيد الإجمالي:**

- مما يتشكل الرصيد الكارتوغرافي الإجمالي المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني؟.
- هل هناك تغيير في توزيع الرصيد بعد الحملة التقييمية المبرمجة من طرف المديرية العامة؟
- ما هو نوع الوثيقة الأكثر استغلالا: الخرائط أم المخططات؟

2. **محتوى العينة:**

- مما تتشكل عينة الدراسة كما ونوعا؟
- ماهي نسبة حضور وغياب المخططات؟
- هل تم الاعتماد على المعيار الدولي للوصف الأرشيفي لوصف العينة المدروسة؟

3. **تبليغ واستغلال العينة:**

- ما هي طبيعة جمهور العينة؟
- ما هي نسبة المخططات التي لم يتم ترجمتها إلى طلبات؟

4. **نشر وتوزيع المخططات:**

- هل شروط حفظ المخططات ملائمة؟ للحفاظ على هيئة وشكل والقيمة الجمالية للوثيقة قصد تقديمها وعرضها للجمهور؟.
- هل إدخال الرقمية والاستثمار التكنولوجي وتطبيقها بعد اقتناء الماسح الإلكتروني A0 انعكس بالإيجاب على توزيع المعلومة والحصول على الوثيقة، أم أنها مخزنة في الحاسوب دون أي إشارة اليها؟
- ما هي نسبة حضور المخططات في النشاطات الثقافية للمركز؟

3. الفرضيات:

بناءا على كون الفرضية تخمين أو استنتاج ذكي يصوغه ويتبناه الباحث مؤقتا لشرح ما يلاحظه من حقائق وظواهر، فإننا نقترح الفرضيات التالية كحلول مؤقتة للإشكالية المطروحة: **التقييم يساهم في تثمين الرصيد.**

1. **محتوى الرصيد الإجمالي:**

- يتشكل الرصيد الكارتوغرافي الإجمالي المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني من خرائط ومخططات.
- لا يوجد تغيير في توزيع الرصيد بعد الحملة التقييمية المبرمجة من طرف المديرية العامة.
- الخرائط هي الوثائق الأكثر استغلالا في المركز.

2. محتوى العينة:

- تتشكل عينة الدراسة من المخططات العقارية لعمالة الجزائر.
- لا يوجد غياب لمخططات مسح الأراضي في الرصيد.
- تم الاعتماد على المعيار الدولي للوصف الأرشيفي (ISAD G) لوصف العينة المدروسة ، باعتبارها جزء من التراث الأرشيفي المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني.

3. تبليغ واستغلال العينة:

- طبيعة جمهور العينة هو المواطن.
- كل المخططات ترجمت إلى طلبات.

4. نشر وتوزيع المخططات:

- الشروط المناخية والمادية لحفظ المخططات ملائمة، للحفاظ على هيئة وشكل والقيمة الجمالية للوثيقة قصد تقديمها وعرضها للجمهور.
- انعكس إدخال الرقمية والاستثمار التكنولوجي وتطبيقها بالإيجاب على توزيع المعلومة.
- لا يوجد حضور المخططات في النشاطات الثقافية للمركز.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة أساسا في الموضوع بحد ذاته، التقييم والتثمين باعتبارهما احدى ركائز ووظائف الأرشيفي التي تنظم إلى السلسلة الأرشيفية، ومخططات مسح الأراضي التي تعتبر احدى العناصر الهامة المكوّنة للأرشيف العقاري . حيث تعد الدراسة الأولى التي تبحث في موضوع الوثائق الكارتوغرافية عامة والمخططات خاصة، والتي سنأمل من خلالها أن تفتح آفاق للبحث العلمي و أن تضيف لرصيد المركز الأرشيف الوطني والأنظمة الإعلامية الأخرى معلومات تفيد القائمين عليها، وان تساعد الطلبة المقبلين على إعداد المذكرات بدراسة مفصلة حول جانب آخر من الوثائق الكارتوغرافية أو تكملة ما تبقى من هذه المخططات. كما تبحث الدراسة على كيفية تثمين الرصيد الأرشيفي من خلال معالجته، تنظيمه، إعداد وسائل البحث . كما تسعى الدراسة إلى قياس نسبة حضور عينة الدراسة في النشاطات الثقافية للمركز التي تعتبر مؤشر هام لحضور ومرئية المركز، واهم نماذج لوضع استراتيجية توزيع وبث المعلومة الأرشيفية إلى جانب وسائل البحث.

5. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

1.5. النظرية:

- تمكّننا الدراسة من التعرّف أكثر عن عالم الخرائط والمخططات ومدى أهميته على كل الأصعدة والمجالات والمعلومات التي تحتويها. اضافة الى ذلك، تقديم مكانة المخططات والخرائط المحفوظة في مركز الأرشيف الوطني كوثيقة أرشيفية، أو كمجموعة مكتبية.
- التعريف بتواجد مخططات مسح الأراضي في المركز، والعمل على كيفية إيجاد سبل وطرق نشرها للجمهور.
- تحديد مجال التثمين خاصة بما يتعلق بتثمين الأرصدة الأرشيفية النهائية كوظيفة أو مهمة تندرج ضمن المهام الأساسية للأرشيفي، أو كهدف يستلزم مراكز الأرشيف النهائية تحقيقه.
- الوقوف عند مفهوم التثمين وتطوّره، ومحاولة تأسيس مفهومه الخاص في الأرشيف النهائي.
- اقتراح انجازات ومشاريع التثمين وتجسيدها، ليس بمطالبة كيفية التثمين فقط.
- إعطاء صبغة أخرى لمفهوم التثمين خاصة بعد اقحام التكنولوجيات الحديثة ووسائل الاتصال عالم المعلومات.
- إبراز العلاقة التكاملية والانسجامية للتقييم والتثمين، بحكم أنّ التقييم في مجال الأرشيف يتوقف على تحديد قيمة الوثيقة من اجل حفظها أو إقصائها. فما هي القيمة التي تكتسبها المخططات التي فرضت حفظها الأبدي في مركز الأرشيف الوطني؟

2.5. التطبيقية

- دراسة الموجود: التعريف برصيد الخرائط المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني، وتحديد الإجراءات اللازمة لكيفية تثمينه وتقيمه وتنميطه بطريقة عقلانية، مع ومحاولة اقتراح نموذج لكيفية استغلاله.
- تشخيص الوضع الراهن لرصيد المخططات المحفوظ في المركز.
- تسليط الضوء على أهمية المخططات بالنسبة للمستفيد.
- معرفة نموذج التثمين الأكثر تداولا واعتمادا في مركز الأرشيف الوطني، مع إيجاد سبل أخرى لكيفية الوصول إلى المعلومة لتفادي خطورة عدم استغلاله.
- التعرف على تجربة الأرشيف الوطني في مجال تثمين التراث الأرشيفي.
- إدراج الوثيقة الكارتوغرافية ضمن ايطار تصنيف خاص بمركز الأرشيف الوطني مح اقتراح مخطط تصنيف خاص بمخططات مسح الأراضي.
- تحديد وضبط كمية العينة، نوعها، توزيعها من حيث نوع البلديات المشكلة لها، عدد المخططات الحاضرة والغائبة، ومقاييس الرسم المستعملة في تلك الفترة الاستعمارية.

- وضع استراتيجية لتنظيم الارصدة والوثائق، ووصفها، لتشكيل قاموس جغرافي خاص بأسماء البلديات القديمة والجديدة مع الإحالة الي النصوص التشريعية الخاصة بها في الجريدة الرسمية.
- تحديد طبيعة الجمهور و نسبة استغلال العينة من طرفه
- رسم الآفاق المستقبلية من خلال دراسة استشرافية التي من شأنها تساهم في تحسين، تطوير، تنظيم وتثمين رصيد المخططات بمركز الارشيف الوطني.
- تحديد ورسم مسار استراتيجية من اجل نشر وتوزيع المعلومة، اعتمادا على نتائج التقييم. كما يمكن ان يساهم في معرفة تاريخ الوثيقة الكارتوغرافية في الجزائر.

6. الدراسات السابقة:

المقصود من الدراسات السابقة هي تلك الدراسات التي أنجزت من قبل قصد تحليل نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف والتي تعالج نفس نقطة البحث. فمن خلال البحث البيبليوغرافي الذي قمنا به ، لم نتمكن من الحصول على اي دراسة او مشروع من هذا النوع، انجز لصالح او من طرف مؤسسة الارشيف الوطني ، لكننا وجدنا بعض الدراسات المحلية والأجنبية التي تخدم البحث و التي تهتم بمجال التثمين، رصيد الخرائط والمخططات.

1.6. مجال التثمين:

في مجال علم المكتبات والتوثيق، وفيما يخص "التثمين": نجد دراستين:

- **"تثمين رأس المال البشري في ميدان الأرشيف بين التكوين وممارسة المهنة: دراسة ميدانية بمراكز الارشيف الولائية بالشرق الجزائري قسنطينة، سطيف، باتنة"**[18].

هذه المذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات والتوثيق في جامعة قسنطينة، والتي اعدها بودويرة الطاهر تحت إشراف الدكتورة شهرزاد عيادة. عالج من خلالها مشكلة التكوين والتعليم في مجال الارشيف، باعتبارها اداة للتنمية والبناء، وذلك تثمينا للدور الفعّال الذي يلعبه العنصر البشري في هذه العملية. فعالج موضوع التثمين من زاوية التنمية والحوافز، وتتجه هذه الدراسة الى معرفة خصائص التكوين الذي يتلقاه الارشيفي خلال سنوات تكوينهم الأكاديمي ومدى فعاليته في ممارسته اليومية للمهنة، كما تسعى الى تحديد الصعوبات التي تعاني منها المهنة من خلال الممارسة.

فكانت اشكالية الدراسة قائمة بجانب مهم من الجوانب التي تحظى باهتمام كبير من طرف مختصين في ميدان علم المكتبات والتوثيق، وتتمثل في عملية تأهيل وتكوين وتحفيز الاخصائيين في الأرشيف، قصد التحكم في الوثائق بالسرعة المطلوبة، وبتكاليف مدروسة من خلال ايجاد توافق بين برامج التكوين الاكاديمي والممارسة الميدانية للمهنة، وذلك عن طريق تطبيق معارف نظرية ومعايير مطلوبة اثناء الممارسة.

[18] بودويرة، الطاهر. تثمين راس المال البشري في ميدان الارشيف بين التكوين وممارسة المهنة: دراسة ميدانية بمراكز الارشيف الولائية بالشرق الجزائري قسنطينة، سطيف، باتنة". مذكرة ماجستير. علم المكتبات والتوثيق. قسنطينة. 2009.

تخدم الدراسة جانبا هاما في موضوع بحثنا من خلال تحفيز وتنمية قدرات الأرشيفي والمكتبي، والتي أشرنا اليها سطحيا. خاصة فيما يتعلق بإلزامية تكوين وتدريب الأرشيفي في مجال الوثائق الكارتوغرافية، قصد التحكم فيه لتفادي الوقوع في دوامة الاخطاء المرتكبة سواء من جانب المعالجة العلمية للرصيد او الجانب التسييري له.

- **"إشكالية تثمين الأدب الرمادي في الجزائر: الحضور "visibilité" كمفهوم وأداة للتقييم، ومخابر بحث "علم المواد" كعينة للدراسة".**

هذه الاطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم المكتبات والتوثيق في جامعة الجزائر من اعداد الطالبة شباب فاطمة، تحت اشراف الاستاذ أقبال مهني، عالجت من خلالها اشكالية تثمين الانتاج العلمي وبالخصوص الأدب الرمادي أي الإنتاج العلمي غير المنشور، باستعمال الحضور كأداة للتقييم من خلال الفضاءات التي وفرّتها شبكة الأنترنيت من أجل بثها ونشرها، ككشافات الاستشهاديات المرجعية ومواقع الويب لمخابر البحث. فعالجت الباحثة التثمين من زاوية حضور المواد العلمية للمخابر بين 2000 و 2012م، باستعمال القياسات الوراقية، القياسات العلمية وقياسات الشبكة العنكبوتية. وسعت الدراسة إلى معرفة خصائص الادب الرمادي الذي يعرف بالإنتاج العلمي الغير المنشور، بتسليط الضوء على كيفية ازاحة لونه الرمادي تدريجيا نحو البياض، للعمل على كيفية نشر مثل هذه المعلومات. فإشكالية الحضور تخدم محورا خاصا في دراستنا والمتمثلة في نسبة حضور المخططات في النشاطات الثقافية اي تواجدها، باعتباره مؤشرا هاما لمرئية الرصيد وبالتالي المركز، فالباحثة اهتمت بوثائق علمية كالتقارير والمحاضر... والتي تعتبر بمثابة الارشيف الجاري والنصف الجاري، التي تتعرض بدورها الى التقييم الاولي والثانوي، اذ يمكن ان تكون ضمن الارشيف النهائي بعد مدة زمنية، بصفة تقادمها، واختيار البث والنشر كأشكال التثمين، ونحن في هذه الدراسة اخترنا ان يكون عنصرا آخر لتثمين الوثائق الارشيفية انطلاقا من التقييم والخاص بالأرصدة الأرشيفية.

2.6. في مجال الأرشيف العقاري: مخططات مسح الأراضي:

- **"الأرشيف والنزاعات العقارية في الجزائر: ولاية تيزي وزو نموذجا"**، هذه المذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علم المكتبات والتوثيق في جامعة الجزائر، والتي أعدّها الطالب سلال عاشور تحت إشراف الدكتور عبد الحميد أعراب، عالج من خلالها مشكلة الأرشيف والنزاعات العقارية بولاية تيزي وزو، فعالج موضوع الأرشيف العقاري من خلال تقييم النظام المعلوماتي القائم حاليا في نفس المنطقة، باعتبارها إقليما جغرافيا تتمركز فيه هيئات عقارية وقضائية منذ مدة طويلة كانت تتفاعل ولا زالت إلى حد الآن مع مختلف المستفيدين. وسعت الدراسة إلى معرفة مدى تلبية نظام المعلومات للأرشيف العقاري لحاجيات المستفيد للتخفيف من حدة النزاعات والخلافات التي تنجم عن غياب التنظيم المحكم للوثائق الإثباتية المنتجة أثناء تحرير سندات المتعلقة بأملاكهم العقارية قبل الاستقلال وبعده. فكانت إشكالية الدراسة قائمة بجانب مهم من الجوانب التي تحظى باهتمام كبير من طرف المواطنين لإثبات حقوقهم الشرعية في مجال العقار، وما ينجر عن استلاء العقار والاعتداء على أملاك الغير بطرق غير شرعية و التي تؤدي إلى النزاعات وبالتالي إلى الوقف والحبس. كما توصل الطالب إلى أن نظام

الأرشفة في قطاع العقار يتميز بعشوائية التنظيم والتسيير الداخلي وذلك لربما لعدم الاعتماد على معيار أيزو 15489 لتسيير الأرشيف الإداري، وأنّه لا يتحمل عبء وثقل المحيط الإداري الذي ينمو فيه.

كما توصل الطالب إلى نتيجة حتمية تنص على النظام القائم الحالي، أنّه يعجز على معالجة الوثائق المنتجة والمستلمة و إيصالها إلى المستفيدين المعنيين، للتقليص من حدة النزاعات. إذ يعتبر الجانب التنظيمي والاعتماد على المعايير لمعالجة الأرشيف وتطبيقها بحذافيرها من اهم طرق لتسوية مثل هذه النزاعات قصد التحكم في الوثائق بالسرعة المطلوبة، من خلال إيجاد توافق بين حاجيات المستفيد وإثبات ممتلكاته العقارية.

فهذه الدراسة تخدم محور هام في دراستنا والتي تكمن في كيفية تنظيم نوع آخر من الأرشيف العقاري الموجود والمحفوظ في مركز الأرشيف الوطني وهي مخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر، حيث هذه الأخير تعتبر من اهم الوثائق الإثباتية لحدود العقار للمستفيدين المعنيين، ولا يتم الوصول إلى اليها ان لم يكن الرصيد منظم وفق أسس ومبادئ تتعلق بخصوصية الرصيد.

كما يمكن ذكر أعمال أخرى أجنبية فيما يخص بتثمين رصيد الخرائط والمخططات، والتي معظمها تنصب في اطار تحضير مذكرات جامعية للحصول على شهادة محافظ المكتبات، ونذكر منها:

- دراسة **Quincy Laureen** في اطار تحضير الشهادة الوطنية للماستر [19] لجامعة ليون عام 2013، تحت عنوان:

« La valorisation des fonds patrimoniaux dans les bibliothèques municipale » حيث تهتم الدراسة بكيفية تثمين التراث المكتبي المتواجد على مستوى مكتبات البلديات، التي تشترك فيما بينها بالمهمة التراثية، التعليمية، التثقيفية، والاعلامية، حيث خصصت الدراسة لمعالجة نوع خاص من التراث والمتمثل في المجموعات الإيكونوغرافية، الاعمال الفنية، الاوسمة، المجسمات. هذه الاخيرة التي لم تحظ بحضورها في المعارض رغم انها نادرة وثمينة، جعلت من الدراسة تبحث عن كيفية إدراج المجموعة ضمن قائمة الوثائق الأخرى التي أولت اهتماما كبيرا من اجل تثمينها . كما ابت الدراسة تحديد نوع وطبيعة الجمهور الذي لديه الحق في التعرف على التراث الوثائقي النادر والثمين. ليبقى مجال الدراسة محدود فقط للتعريف بتحديات تثمين التراث الثقافي والمجموعات المحتفظ بها في مكتبات البلديات التي تمس كل شرائح المجتمع اي الجمهور الواسع، غير ان دراستنا تهتم بذخيرة ارشيفية نادرة وثمينة تعود الى فترات ما بعد 1830م والمحفوظة في مركز الأرشيف والموجهة إلى نوع خاص من الباحثين عكس المكتبات العامة.

- دراسة **Félix Poyer** في اطار تحضير الشهادة الجامعية لتقنيات التوثيق والتنشيط الثقافي2011، بجامعة باريس 8، والتي عنوانها:

« Formation à la Recherche Documentaire et valorisation des collections en Cartothèque Universitaire » اهتمت الدراسة بجانب خاص وهي مكتبة الخرائط الجامعية، وكيفية تثمين

[19] Diplôme national de Master de l'université de Lyon

مجموعاتها المتكونة خصيصا من الخرائط، الأطالس، المجسمات، الوثائق الجغرافية كالمجلات والكتب الجغرافية، لطلبة جامعة باريس 8، وكيفية تسهيل الحصول على المعلومات الجغرافية باستعمال برنامج خاص "***Carto Mund***i"، كمشروع للحصول على الخرائط الإلكترونية. واهتمت الدراسة بشريحة خاصة من المجتمع وهم طلبة الجغرافيا، دون فئات الباحثين الاخرين والمؤرخين الذين يهتمون بالخرائط القديمة التاريخية.

- كما نجد دراسة في وحدة تسيير مشروع عام 2008 للطالبة: **Céline Cornault** والمتمثلة في: **« Organisation de la gestion d'une cartothèque au Muséum national d'histoire naturelle ».** انصبت الإشكالية في كيفية إعداد مشروع تنظيم وتسيير مكتبات الخرائط للمتحف الوطني للتاريخ الطبيعي[20]، وكيفية تجسيد مكتبة يتخللها نظام تسيير يتوافق مع مؤشرات الجودة والفعالية للمكتبة من حيث المعالجة المادية والفكرية للخرائط وطرق تبليغها. ساعدتنا هذه الدراسة برسم خطوط عريضة تمكننا من تنظيم وثيقة اخرى غير الخرائط وهي المخططات لكن من جانب مجال الأرشيف بما يتميز به من وحدانية تواجدها.
- دائما بما يتعلق بمكتبات الخرائط التي تنتمي الى المكتبات، وهذه المرة مع الدراسة التي قامت بها **Hélène Coste** في اطار اعداد مذكرة نهاية الدراسة لسنة 2006 للمدرسة الوطنية العليا لعلوم المعلومات والمكتبات[21] والمتعلقة خصيصا بوضع سياسة حفظ ونشر المجموعة المتعلقة بشاردي والتي عنوانها:

« Conserver et mettre en valeur des cartes et plans en bibliothèque municipale : l'exemple de la collection Chardey au Havre Volume 1 ».

على العموم هذه الدراسة انصبت على مجموعات مكتبية لا أرشيفية، لعدم اهتمامها بوعاء المخططات على حدى، فأبينا ان نعتمد عل يها لإعداد دراسة تهتم بتثمين نوع آخر من الوثائق الكارتوغرافية الى جانب الخرائط وهي المخططات.

7. المقاربة المنهجية:

في اطار تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، بالوقوف عند تقييم وتثمين رصيد مخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعني دراسة و البحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها موجودة في مكان معين وفي الوقت الحاضر. ومن أجل حصر عدد المخططات المحفوظ في المخزن، تم الاعتماد على الفهرس المطبوع: "مخططات البل ديات والدوار لمحافظة الجزائر: 1842-1917"[22].

[20] Muséum national d'histoire naturelle

[21] ENSSIB: Ecole Nationale Supérieure des Sciences de l'information et des Bibliothèques.

[22] KAFI, Mahmoud. Répertoire des plans des communes du département d'Alger. Alger : Centre des Archives nationales, 1994.(انظر الملحق رقم 2)

1.7. التقييم:

- **الحملة التقييمية المبرمجة من طرف المديرية العامة للأرشيف الوطني** : والتي تنص على مراقبة ومتابعة وسائل البحث المنجزة ومدى تطابقها بالواقع، ومن خلالها تم:
  - حصر واستنساخ وسائل البحث المتعلقة بالرصيد الكارتوغرافي والذي اختير ضمن الأرصدة المهمة والمحفوظة في المركز، وكانت عينة الدراسة ضمنها.
  - مباشرة العمل التقييمي الذي بدأ في 29 جوان إلى 17 جويلية 2104م، ومراقبة وسائل البحث مباشرة في المخازن.
  - تدوين الملاحظات والصعوبات المصادفة أثناء العمل
  - إعداد التقارير النهائية لعملية التقييم والتي تنص أساسا على: إعادة بلورة وسائل البحث وفق الخصائص المذكورة سالفا و متطلبات الباحث، بطريقة تناسقية منطقية ودقيقة، والعمل على اتخاذ معيار الدقة كعنصر هام في المعالجة، لان الفهارس تعتبر أولى الأدوات المثمّنة للرصيد لاعتبارها الحلقة الواصلة بين الباحث والذخيرة المحفوظة في المركز.
- **تقييم استغلال العينة:** لقياس نسبة استغلال العينة و معرفة ميول الباحثين لرصيد الخرائط، قمنا بفرز أولي لاستمارات الباحثين المرتبطة مباشرة برصيد الخرائط عن مجمل الاستمارات المتواجدة في قاعة المطالعة لكل رواد المكتبة والأرشيف. بعدها قمنا بعزل جمهور مخططات عمالة الجزائر فقط كعينة للدراسة.

سعينا في البداية إلى قياس عدد طلبات الباحثين للمخططات الحاضرة في المخزن، مع تقييم نسبة مخططات البلديات الأكثر طلبا، لنعبّر فيما بعد عن احتياجات الجمهور التي لم تترجم إلى طلبات من خلال المخططات الغير المطلوبة.

2.7. إعداد قاعدة بيانات خاصة كمرجع إجراءاتي :

لتسهيل حصر ما هو موجود في المخزن وتقييم نسبة حضور وغياب المخططات الشاملة والأبناء، والقيام بالتحليل البيبليومتري بدقة، قمنا بإعداد قاعدة بيانات أكسس بما تتميز من خصائص عدة من بينها الدقة، سرعة الحصول على المعلومات، العلاقات الترابطية المنطقية بين الجداول، فهي توافق وحاجياتنا المعلوماتية وفق الحقول المنصوص عليها في التقنين الفرنسي لوصف الوثائق الكارتوغرافية[23]. والذي تبيّن من خلاله أن العينة المعالجة تقع في مستويين:

1. المستوى الأول والتي تمثل البطاقة الوصفية للمخطط الشامل [24]، والتي تمثل البلديات بنوعيها [25]، **وعددها 108 بطاقة حاضرة، و12 بطاقة غائبة.**

[23] ZNF 44 067 Norme Française de la Description Bibliographique des Documents Cartographiques

[24] Plan d’ensemble

[25] بلديات كاملة الصلاحيات، وبلديات مختلطة.

2. المستوى الثاني والذي يبيّن عدد الأوراق أو مخططات الأبناء [26] التي تشكّل المخططات الشاملة:

وعددها 461 مخطط ابن حاضر و 56 مخطط ابن غائب.

أما بالنسبة للأدوات البحثية المستعملة من اجل تحقيق الهدف المرجو تتمثل في الملاحظة والمقابلة والقياس.

الملاحظة: هي الأداة الأولى المستعملة لجمع البيانات، فمن خلالها اخترنا مجال الدراسة، من خلال الوضعية التي عان منها الرصيد وإعادة تنظيمه.

المقابلة: قامت الدراسة على إجراء مقابلات غير مقيدة تم من خلالها طرح أسئلة شفوية مع بعض الموظفين الحاليين والمتقاعدين، وتسجيل الإجابات لفهم ومعرفة بعض الحقائق التي تعذر لنا الوصول اليها لتاريخ الرصيد فقط.

القياس: يتمثل في ضبط إحصاء عدد المخططات الموجودة في المخزن، ثم قياس عدد المخططات المطلوبة من طرف الباحثين مع تحديد الطلبات الإيجابية والسلبية.

8. عينة الدراسة

يتمثل مجتمع البحث في رصيد المخططات المعالجة والمشخصة، إذ لا يمكن ان نقوم بتثمين رصيد لا يحوي على وسيلة بحث باعتبار ها جزء من التثمين، والمتمثلة في:

المخططات المعالجة:

- مخططات الدواوير والبلديات لعمالة الجزائر 1841-1914 وعددها 569 مخطط.
- مخططات الدواوير والبلديات لمحافظة قسنطينة 1844-1913م وعددها 731 مخطط.
- مخططات الدواوير والبلديات لمحافظة وهران 1844 - 1913م والتي عددها 1236 مخطط.
- مخططات السّكك الحديدية بين 1921 - 1934م والتي عددها 665 مخطط.
- مخططات الاقامة العامة بالجزائر بين 1830 - 1960م والتي عددها 464 مخطط.
- مخططات العقار لمحافظة وهران بين 1953 - 1961م، والتي عددها 326 مخطط

2.8. المخططات غير المعالجة: أمّا بالنسبة للمخططات غير المشخصة والمعالجة هي:

- تصميمات المهندس المعماري فرنالد بيون الموزعة على منشآت سكنية مختلفة عامة وشخصية، منشآت صناعية وسياحية، جامعية وتربوية،
- مخططات مجهولة وغير معالجة والتي يبلغ عددها 497 مخطط.

[26] المستوى الثاني يخص بتدوين معلومات خاصة لكل مخطط ابن : كالعنوان الخاص، تاريخ الأخذ المباشر، سلم الرسم. والمعلومات المشتركة بين المستوى الأول والثاني، هي التي تتكرر في كل مخطط و هي عادة العنوان الرئيسي للمخططات ويعرف بالعنوان الشامل والمنتج، توقيع النسخة من طرف مفتش المصلحة الطوبوغرافية مكان النشر والناشر.

إذ لا يمكن التحكم في العدد الإجمالي للمخططات الذي يبلغ عدده **3842** مخطط، ، بالتالي تم انتقاء العينة بشكل عمدي من مجمل الرصيد وهي عينة غير عشوائية، والتي تمتاز بالتجانس والتقارب والتي تحمل خصائص مشتركة ومتشابهة من حيث المنشئ، وطبيعة الوثيقة، وخصائصها، و بالتالي ستقتصر دراستنا في هذا العمل على دراسة حضور المخططات الشاملة والأبناء الموجودة في المخزن فقط، والتي عددها 569 **مخطط حاضر**.

اختيار وسيلة البحث المتعلقة بعينة الدراسة وهي مخططات مسح الأراضي الخاصة بعمالة الجزائر، لاهتمام الباحثين الجمهور بها. إضافة إلى الميزات التي تنفرد بها الجزائر اندالك خاصة العاصمة وضواحيها باعتبارها موقع استراتيجي، و العمالة الأكثر اهتماما وشعبية من طرف المستعمر.

8.3. الفترة الزمنية: أما بالنسبة للفترة المختارة فهي تغطي الفترة الاستعمارية منذ 1842 إلى غاية 1914م. لأهمية هذه الفترة سواء بالنسبة للباحثين للقيام بالبحوث الاكاديمية، أو المواطن لإثبات حقوقه.

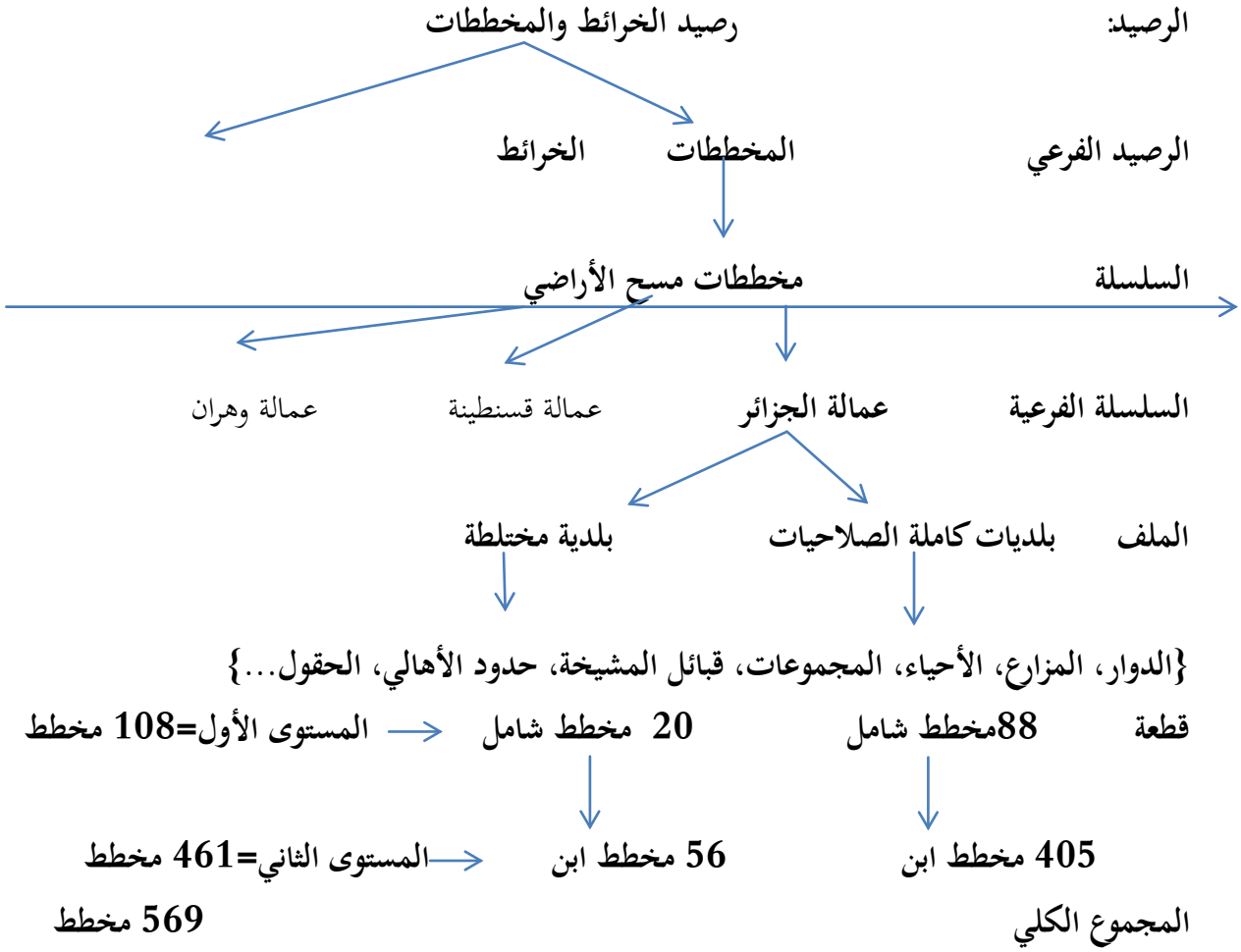

شكل (1): مخطط يبين توزيع ومستوى العينة في الرصيد

9. حدود الدراسة:

1.9. **الحدود المكانية**: تقع العينة في مخزن رصيد الخرائط والمخططات الواقع في الطابق الثاني على اليسار للمركز بالضبط في المخزن الرئيسي، الذي يمثل المعبر الرئيسي للمخازن الثانوية ومنفذ الخروج.

2.9. الحدود البشرية: خصّصنا هذه الدراسة إلى كل من له علاقة بالرصيد، سواء كان مكتبي او ارشيفي، او مسير مصالح الارشيف، او مدراء المكتبات والارشيف، اضافة الى اشخاص عايشوا تطور ومسار او بالأحرى رحلة الرصيد الخرائطي منذ تواجده على مستوى مركز الأرشيف الوطني.

10. أقسام الدراسة:

قسّمنا هذه الدراسة إلى جزئين، حيث خصّصنا الجزء الأول للمقاربة النظرية تحت عنوان الاطار المفاهيمي للدراسة، يتناول ثلاث فصول:

الفصل الأول تحت عنوان: **"التثمين في الأرشيف"** ، حيث ارتأينا أن تكون دراسة معمقة تحليلية للتثمين وعلاقته بالمفاهيم الخرى القريبة منه، مع الإشارة إلى النبذة التاريخية ونظرة بعض الدول له، و أبعاد التثمين المعاصرة والتقنية وتحدياته، مع الاهتمام بنماذج التثمين الأكثر تداولا في المركز. لننهي الفصل الأول بتحديد مفهوم التثمين في الأرشيف النهائي.

أما الفصل الثاني تحت عنوان " **الأسس البرادغماتية للتقييم**" ، سعينا من خلاله للتعريف بالتقييم وتحديد مفهومه في الأرشيف النهائي، اهتمت الدراسة بإبراز علاقة التقييم بالمصطلحات التي تخدم الموضوع كالتقويم، القيمة التقييم والقياس ، ثم إبراز المبادئ الأساسية للتقييم، والقيم المتعددة الممكن تواجدها في الأرشيف، لنتوجه بعد ذلك إلى إظهار غاية التثمين وأهميته بالتركيز من ناحية التثمين، و تقديم أسباب وأهداف الحملة التقييمية المبرمجة من طرف المديرية العامة للأرشيف الوطني واهم النتائج المتوصل اليها، لننهي الفصل بخلاصة تبرز لنا مفهوم التثمين في علم الأرشيف عامة، والأرشيف النهائي خاصة.

أما الفصل الثالث خصّصناه للتعمق اكثر في عالم الخرائط والمخططات والوثائق الكارتوغرافية تحت عنوان: " **قاعة الخرائط والمخططات، و الوثائق الكارتوغرافية** " ، للتعريف بها وتطورها خاصة بما يتعلق بالجزائر، كما ارتأينا الى التعريف بقاعة الخرائط والمخططات، الخرائط والمخططات، وماهية الوثائق الكارتوغرافية وأهميتها، لنشير بعد ذلك إلى تطور اصل الوثائق الكارتوغرافية وتطورها في الجزائر. مع الإشارة إلى معنى وأهمية مخططات مسح الأراضي، التي تعتبر من اعم العناصر المكونة للأرشيف العقاري ووثيقة إثباتية علمية وتراثية. لنختم الفصل بخلاصة تعبر عن أهمية الوقوف على موضوع غامض في كلتا الحالتين التثمين والمخططات التي تعتبر وثيقة علمية اثباتية وتراثية لما تكتسبه من قيم عديدة، وان التقييم هو نتيجة حتمية للوصف والمعالجة الأرشيفية للرصيد، والتي من خلالها يمكن استخراج كل المواصفات والخصائص المتعلقة بالوثيقة.

لنختم الجزء الأول بخاتمة تبرز اهم ما توصلنا اليه من معلومات تخدم دراستنا فيما يتعلق بالتقييم، والتثمين والعلاقة التي تربطهما، للوصول إلى أن التقييم هي نفسها مراحل المعالجة الأرشيفي ة، والتثمين هي الاستراتيجيات

التي لابد من وضعها لبث ونشر المعلومة، والعلاقة التي تربط الاثنين هي عملية الوصف التي تعتبر الركيزة الأساسية لإنتاج وإعداد وسائل البحث تتميز بالدقة والشمولية، لغرض تلبية حاجيات المستفيد. مع الإشارة إلى أن الخصائص التي تتميز بها المخططات هي التي تحدد كيفية تقييمها وبالتالي تثمينها.

أما بالنسبة للجزء الثاني الذي خصّص للدراسة الميدانية و الذي عنوانه: **"تقييم وتثمين رصيد مخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر"** ينقسم بدوره إلى ثلاثة فصول. يتناول الفصل الأول: " **تقديم رصيد الخرائط والمخططات"** والذي يظهر لنا صورة الرصيد الكارتوغرافي المحفوظ في المركز، وتحديد مكانة العينة باعتبارها رصيد أرشيفي رغم استقلاليته، ثم تقديم كل من البطاقة الفنية للرصيد الكلي والإمكانيات البشرية والمادية له، ليليه بعد ذلك مباشرة التعريف بالفهارس المنتجة وتوزيع الرصيد المعالج وغير المعالج، مع الإشارة إلى نوع التقنين المستعمل لوصف الوثائق الكارتوغرافية، . لتنتقل دراستنا إلى إعطاء صورة عن العينة المختارة ومميزاتها مقارنة بالوثائق الأخرى المحفوظة ي المركز و تقييم مشروع رقمنتها. لننهي الفصل بخلاصة عن معرفة الكنز الموروث من السلطات الاستعمارية والمحفوظ في المركز، الذي يمكن أن يضيع إن لم يهتم به جيدا من طل الجوانب.

وتناول الفصل الثاني الذي عنوانه: " **تقييم مخططات عمالة الجزائر"** جانب هام لموضوع دراستنا والذي يعتبر كأرضية او بنية أولية للوصول إلى مبتغى الدراسة، من خلال قياس كمية الرصيد الإجمالي في مرحلتين قبل الحملة التقييمية وبعدها، ومن أجل التعريف بالعينة ومحتواها عن طريق دراسة الموجود، قمنا بتحليل كمي ونوعي لها بعد الحملة التقييمية، كما لم يقتصر التحليل الكمي فقط على العينة، بل تعدى إلى تحليل طبيعة الجمهور واختصاصه والمخططات الأكثر طلبا اعتمادا على استمارات البحث الموجودة في قاعة المطالعة، مع الإشارة إلى المخططات الغير موجودة في المركز اعتمادا على خاصية مبدأ احترام الرصيد، وتقييم مشروع رقمنة العينة من خلال بنك الصور المتواجد في قاعة المطالعة و نسبة حضور المخططات في النشاطات الثقافية للمركز. لننهي الفص ل بخاتمة تبين اهم نتائج العملية التقييمية للعينة كضبط كمية الرصيد والعينة.

فمن خلال نتائج التقييم السابقة، يمكن اقتراح الحلول الممكنة، للتغيير من صورة الرصيد الى الاحسن من خلال الفصل الثالث وتثمينه تحت عنوان: " **دراسة استشرافية لوضعية رصيد مخططات العمالة"** . التي ارتكزنا من خلالها على الج وانب الأساسية لحلقة المعلومة الأرشيفية: من الاقتناء، المعالجة إلى التبليغ مرورا بشروط حفظ الرصيد. فالاقتناء تعبر عن كيفية اعادة بعث وإحياء رصيد ميت عن طريق إعادة النظر في السياسة الوطنية للأرشيف وبالضبط عملية الدفع، واستقبال الأرشيفات الخاصة ، ومن حيث المعالجة تناول نا من خلاله المراحل الأساسية من خلال تشخيص الوثائق الكارتوغرافية مع اقتراح نموذج لبطاقة التشخيص، ثاني مرحلة وهي كيفية تصنيف المخططات والخرائط، مع اقتراح نموذج لمخطط تصنيف المخططات ضمن اطار تصنيف الخاص بالمركز، ثم الفهرسة والوصف التي تساعد المكتبي او الارشيفي بمعالجة مقننة للوثيقة الكارتوغرافية باستعمال التقنين الفرنسي للوصف البيبليوغرافي للوثائق الكارتوغرافية، واقتراح البطاقة الوصفية باستعمال المعيارين للوصف: المعيار الفرنسي لوصف الوثائق الكارتوغرافية والمعيار العالمي للوصف الأرشيفي وتوضيح اهم الحقول التي تميزها، وكذلك كيفية تنظيمه. اما بالنسبة للحلقة الاخيرة والمهمة والتي تعني التبليغ أو الإتاحة والتي لا تتم إلا من خلال الحفظ الجيد

لوثائق التي تسعى إلى إعادة نشر الرصيد في البيئة الداخلية للمركز ، وكيفية المساهمة في تغيير استراتيجية توزيع المعلومة أو تبليغها في البيئة الخارجية. لننهي الفصل بخلاصة القول أن كل مراحل التي ذكرناها تساهم وبشكل كبير في تثمين المعلومة.

لننهي الجزء الثاني بخاتمة جزئية توضح من خلاله اهم جوانب الدراسة وهي تقييم وتثمين رصيد مهم من الناحية التاريخية والإثباتية ، والشروط التي لابد من توفيرها في المركز باعتباره احد أعمدة الدولة بإعادة النظر في كيفية إعادة وضع استراتيجية تخطيط وتنظيم الأرصدة المحفوظة فيه .

لننهي البحث بنتائج التقييم والتي من خلالها اجبنا عن الإشكالية المطروحة، وخاتمة التي من خلالها برزنا أهمية وظيفة التقييم ومعناه في الأرشيف النهائي، والقيمة المكتسبة للوثائق في الطور النهائي إضافة إلى القيم التاريخية والقانونية والجمالية، هي القيمة الاستعمالية والفائدة من تواجدها، التي من خلالها يمكن تسطير استراتيجية لبث وتوزيع المعلومة أي التثمين.

11. تمثيل بياني لإشكالية البحث:

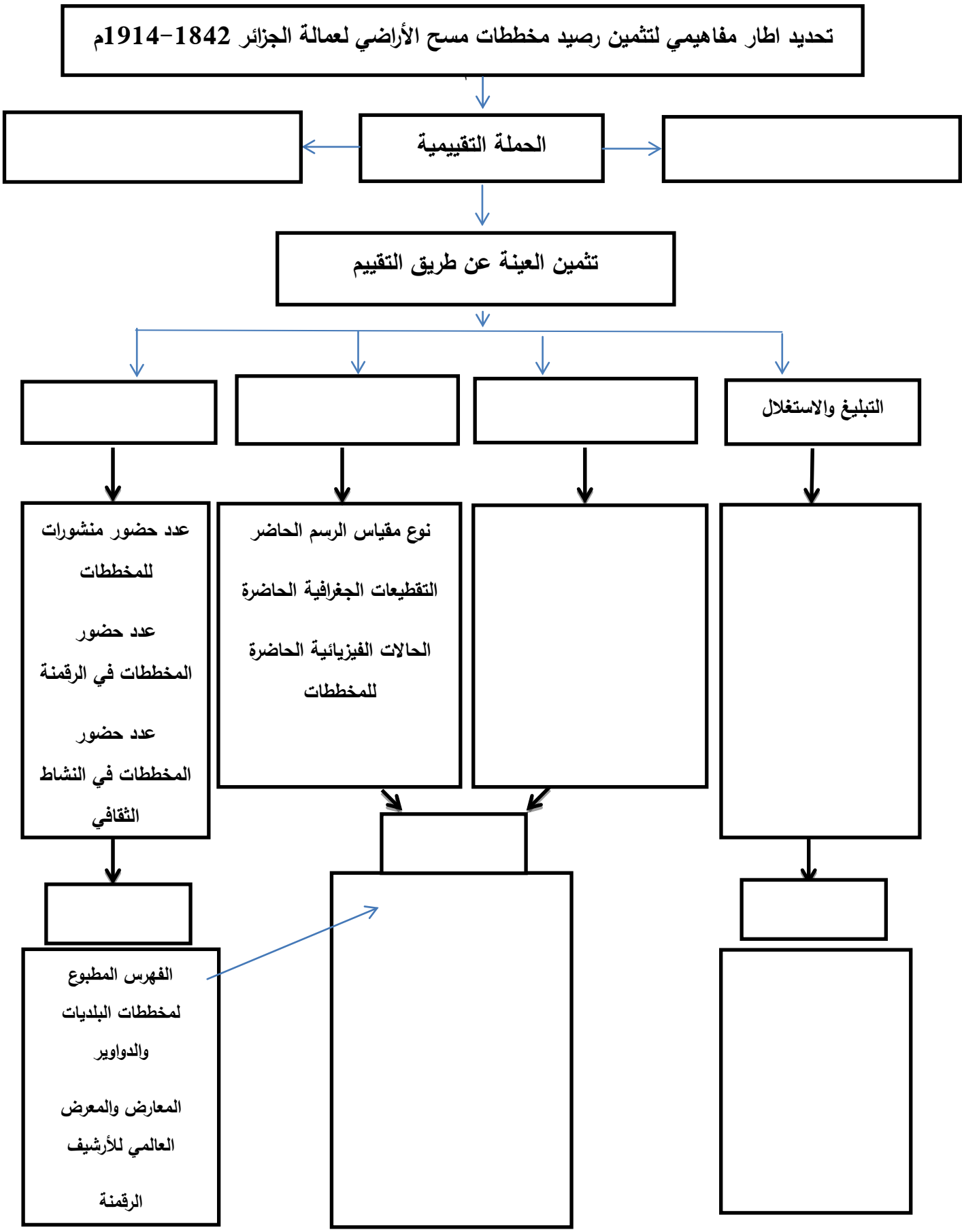

شكل (2): التمثيل البياني لإشكالية البحث

الجزء الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

مقدمة:

أدرج التقييم في الأرشيف كوظيفة وحقل دراسي مؤخرا، والدليل على ذلك أهميته التي تزداد يوما بعد يوم، في المجال النظري و التطبيقي من خلال العدد الهائل من المقالات والدراسات والكتب الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، في اوروبا[1].

لكن بالمقابل، إشكالية التقييم في الأرشيف، يتوقف على تحديد التعريف الاصطلاحي له أولا، ثانيا موقعه ضمن السلسلة الوظائفية الارشيفية ثانيا وأخيرا، ابعاده التطبيقية في الميدان. فمشكل شرح والتعريف بالمصطلحات يبقى في الصدارة، ذلك انه يختلف من بلد لآخر، ومن لغة لأخرى.

تضاربت المدارس الأوروبية والانجلوسكسونية عن تحديد مفهوم التقييم، حيث يعرف ب: الاقتناء، الفرز، الانتقاء، الحفظ، الإقصاء، المعالجة...الخ، لتنتهي في آخر المطاف إلى ارتباطها بالوظائف الأرشيفية. حيث لايزال تحديد المفهوم الدقيق له متداول على ألسنة الاقلام، لتبقى الترجمة الوسيلة الأساسية التي من خلالها يتم تحديد التعاريف من لغة لأخرى رغم وقوعنا في بعض الأحيان في صعوبة ومشكل إيجاد المصطلح البديل والمعنى الحقيقي له في لغة ما. ففي اللغة العربية، كلمة التقييم تدل على إعطاء قيمة للشيء فقط، أما المصطلح التقويم هو الأصح لغويا، وهي الأكثر انتشارا في الاستعمال بين الناس، كما أنها تعني بالإضافة إلى بيان قيمة الشيء، تعديل أو تصحيح ما أعوج منه.

فالسؤال الذي نطرحه على انفسنا، ماذا عن مصطلح التثمين؟ وما هي العلاقة الموجودة بين التقييم والتثمين؟ علما أنّ في اللغات الاجنبية التثمين يرتبط ارتباطا وثيقا بقيمة الوثيقة، وكيفية ابراز هذه الأخيرة.

التقييم في الأرشيف هو الحكم عن قيمة الوثيقة التي تكتسبها، لكن كيف يمكن للأرشيفي اتخاذ القرار الصائب للحكم على الوثيقة بعيشها أو إقصائها؟ علما أنه قد يؤدي إلى الإخفاق في الحكم؟ و من جهة أخرى، ماذا عن أهمية الوثيقة، ندرتها انتسابها للبحث التي تقدمها للتراث؟ ، لتبقى المعيار الاساسي وحوار الساعة من الجانب التقييمي لها، خاصة بما يتعلق بالأرصدة الأرشيفية، والوثائقية. ويتجلى ذلك ، من خلال استعمالها المتكرر من قبل الجمهور، ومدى الحاحه للحصول عليها ، عن طريق قياس معدل طلب الوثيقة من طرف هـ و من جهة أخرى، يبقى سؤال تطبيق ما استعان به من تلك الوثائق على أرضية الميدان بعد قياس معدل طلب الوثيقة من أجل البحوث الأكاديمية أو الميدانية أو التاريخية يحتاج إلى جواب وافي ومقنع. لان هذه الأخيرة تدخل في اطار تثمين البحوث الأكاديمية التي ترتبط استعمالها بالوثائق المهمة والأساسية.

و حسب المادة 15 للبيان العالمي لحقوق الإنسان والمواطنة عام 1789م، ينص على أنّ "المجتمع له الحق بالمطالبة من كل عامل عمومي ما يتعلق بالإدارة" هذا الذي أدى إلى إدراج وتسجيل عملية التقييم للمصالح العامة في فرنسا حيز التطبيق، كحق للمواطن، وواجب الموظف للدولة. [2]

[1]Ducharme, Daniel. L'identification de critère d'évaluation pour les archives informatiques : Enquête auprès d'archivistes québécois. In. Archive. v. 32. n.2, 2000-2001. p.17

فمفهوم التقييم لا يمس فقط الوظائف الارشيفية او المكتبية، بل يمس أيضا مصطلح دمقرطة الثقافة التي حددت في السنوات الثمانينات والتسعينات[43]. فهذه المشاركة الفريدة من نوعها، تنسج في طياتها جسور التواصل بين المجتمع و المكتبات و دور الارشيف. ومحاولة تلبية كل احتياجات الجمهور سواء المعارفية أو الخدماتية.

فهذه الدراسة تتوقف أساسا على تحديد استراتيجية توزيع المعلومة الأرشيفية، الخاصة بمخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني، عن طريق تثمينه، بعد تقييمه.

فاستراتيجيات[5] توزيع المعلومة تتوقف على نوع المؤسسة الحائزة على الرصيد، والوسائل التقنية المتوفرة والإجراءات التنظيمية التي لابد الاعتماد عليها من اجل إيصال المعلومة اللازمة للباحث المناسب في اقل وقت ممكن والى ابعد نقطة في العالم. حيث تعمل على ايجاد الوسيط المناسب بين الجمهور والوثيقة.

تحدّث الأستاذ مهني أقبال في مقال له تحت عنوان:

« **A propos d'une stratégie de diffusion de l'information archivistique** »، عن استراتيجية توزيع المعلومة **الارشيفية**، حيث وضّح مفهوم الاستراتيجية بأنّه "قيادة وتنفيذ او انجاز سياسة البث والنشر والتوزيع "[6]، حيث هذه الاخيرة تتعلق بنشر ها وتوزيعها في البيئة الاستهلاكية في الوقت المناسب. وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بصلاحيات ومسؤولية مراكز الارشيف نفسها، اين من خلالها يمكن اكتشاف طبيعة، حالة وبيئة المستهلك الواسع والمختلف.

وباعتبار مراكز الأرشيف هي مجموعة عناصر او انظمة التي من مهامها جمع، معالجة، حفظ ونشر المعلومة الارشيفية، فإنها تقتضي ضرورة إيجاد هذه الأنظمة الفرعية التي تساهم وبشكل ترابطي وتناسقي للأعمال التي يقوم بها الارشيفي. ومن بينها فرع بث ونشر المعلومة الأرشيفية. والتي من مهامها الرئيسية "شرح كيفية تحديد الاولويات والعمليات التي يظهرها ويعرضها الارشيفي عن طريق تبليغ الوثائق الارشيفية للمستهلك"[7]، فهذا النظام لا يتوقف فقط ولا يعتمد على وجود قاعة المطالعة لاستقبال الجمهور وتلبية احتياجاته، بل يتعدى إلى وضع أسس متينة تماشيا مع التغيرات والتطورات التي تحدث في البيئة الداخلية أو الخارجية للمركز من أجل تحقيق الهدف . من بين المحاور المهمة التي تستند اليها: الانتاج الكثيف للمعلومات الثانوية والتي تعتبر الدليل على مواقع تواجد المعلومة الاولية كالفهارس، قوائم الجرد، الكشافات، و كيفية تدفق أو سيولة تلك المعلومات الثانوية اتجاه بيئة المستهلك

---

[2]GIER-JEANMOUGIN. S, GRAMONDI, L, LIESS, N, et SENE, Christophe-Bruno. Pratique d'évaluation des bibliothèques T 1. Rapport de recherche pour obtention diplôme de conservateur de bibliothèque DCB 13, 2004. p. 6.

[3] Idem.

[4]وهدف التقييم هنا يرتبط بالمهامات الثقافية والاجتماعية المنجزة من طرف الهيئات التابعة للدولة أو الإقليمية.

[5] نعني بالاستراتيجية تسيير أو قيادة مشروع ما باستعمال الوسائل الفعالة والجيدة، ونحن نتحدث عن استراتيجية بث ونشر المعلومة، هي تلك الوسائل المعتمدة عليها لتسيير وتنفيذ سياسة البث والنشر من المؤسسة سواء كانت أرشيف أو مكتبة إلى بيئة المستهلك في الوقت المناسب.

[6] AKBAl, Mehheni. Op. cit. p102.

[7] Idem.p.p.100-103

بالاعتماد على عمليات و اجراءات التي من شأنها تدخل في كيفية استقطاب المستهلك و تحسين وتكوين البيئة الاستهلاكية للمعلومة الأرشيفية[8].

فتوزيع المعلومة تستدعي وسائل تساعدها على ضمان انتشارها وبثها ، لعّل أهمها التسويق، الإشهار، تنظيم المؤتمرات، المعارض، التكوين، الأرشيف المفتوح، التي تعتبر من اهم نماذج سياسة تثمين الارصدة. لكن الامر لن يكون بالسّهل اذا ما اعترض تلك الوسائل صورة التنظيم العشوائي للرصيد الذي لم يمتثل ولو لمرة أمام التقييم والمراقبة من كل الزوايا: الحالة المادية له، الفيزيائية والفكرية وتحليله كما ونوعا.

ومن هذا الاعتبار، ما هو العنصر الهام و الفعّال الذي يربط بين تقييم ومراقبة الرصيد، مع كيفية توزيعه ونشره؟

من خلال هذا الجزء، سنحاول الإلمام بالمفاهيم المتداولة من خلال عدة مقاربات خاصة بالتقييم، و التثمين في مجال علم الأرشيف، كما ونتناول أيضا موضوع او عالم مجهول وهو المخططات للاعتبارات التالية:

- **أولا**: باعتبار المخطط ات وعاء ورقي حامل ة للمعلومات ذات قيم تاريخية، جمالية، إثباتية وقانونية، منتج ة من طرف هيئات رسمية أو شخص معنوي او مادي، لإنجاز اعمالهم اليومية، في زمن معين ومحفوظ في مركز الأرشيف الوطني. و تساهم في كتابة التاريخ، واثبات حقوق المواطن فيما يتعلق بالعقار خاصة[9].
- **ثانيا**: كوسيلة للبحث عن المعلومة الجغرافية والعقارية والاستشهاد بها اثناء طلب حق المواطن.

[8] Idem. p.p. 102-103

[9] المخططات هي أرشيف لأنها تنطبق عليها خاصية الأرشيف وفق التعريف العام له ، والدليل على ذلك تواجده ا في مركز الأرشيف الوطني دون الأنظمة الإعلامية الأخرى كالمكتبات مثلا.

الفصل الأول: التثمين في الأرشيف

تمهيد:

يرتبطسبب تواجد الأرشيف ارتباطا وثيقا بتواجد المعلومة. يترتب عنه عدة مفاهيم متداخلة فيما بينها كموثوقية الموضوع، الفعالية، مهمة الاستشهاد والدليل، التبليغ، حب المعرفة والتطلع، الحاجة إلىفهم محتواه،و التي جعلت منه لا يخرج من مهمة أساسية وهي السّهر على حفظ الأرشيف والعمل على كيفية الوصول اليه.

تميّز مجال تطبيق الأرشيف بنهاية مزدوجة من حيث المهام، الحفظ والنشر، وظيفتين متعاكستين لكنهما متكاملتين، لا تستغني الواحدة عن الأخرى، بعدما أن كانت الوظيفة الأرشيفية موجهة في بادئ الأمر نحو حفظ الوثائق فقط، لتتسع حاليا لتشمل الاقتناء، التقييم، الانتقاء والنشر.

فضرورة حماية الذخيرة الأرشيفية والعمل على تنقلها عبر الأجيال وإتاحتها مع تفادي أي تعثرات التي تسبب في انقطاع المعلومة الأرشيفية، تعتبر من أولويات واهتمامات مراكز الأرشيف المعاصرة.فالعمل على الحفاظ بها مهما كانت هيكلتها أو وضعيتها والمنتجة خلال النشاط الوظيفي للمؤسسة، جاء نتيجة تحديدقيمتها الثانوية، الاستعمالية والنفعية. أمّانشرها وتوزيعها فهي تسمح للمستفيد أو الباحث الحصول عليها في أقرب وقت ممكن. فالدورة النهائية للمعلومةالتي تنص على نشرها وبثها، تجبر الأرشيفيالاهتمام بتنظيم، حفاظونشر جزء من الذاكرة الجماعية[1].

سنحاول أن نعطي مفهوم دقيق لمصطلح التثمين، وباعتبارها من اهم الوظائف الأرشيفية التي تسعى إلى توزيع ونشر المعلومة، إلا أنها ليست حاضرة بدقة في قانون الأرشيف الجزائري.

1. التثمين وعلاقته بالمفاهيم القريبة منه:

1.1. تعريف التثمين:

1.1.1. التعريف اللغوي

حسب لسان العرب المحيط لابن منظور [2] التثمين: من ثمنُ: ما تستحق به الشيء. والثمن: ثمن البيع، وثمن كل شيء قيمته. وشيء ثمين، أي مرتفع السعر.

وورد في المعجم العربي الأساسي[3] أن:

التثمين: مصدر ثمّن: يثمّن، تثمينا: السلعة: قدّر ثمنها. الشيء: قدّر أهميته وقيمته. أي بمعنى قيّم.

وحسب المنهل[4] فان التثمين يرادفه التقويم ويوازيه باللغة الفرنسية"**Valorisation**".

---

[1]Vuillard-Garzon, Monique. Le besoin d'études d'usagers des archives définitives : un leitmotiv dans la littérature archivistique. Note et bilan d'expérience. In Archive, V. 27, N 2, 1995. P. 91. Cette recherche a été effectuée sous la direction de Carol Couture, dans le cadre du programme de maitrise en bibliothéconomie et science de l'information, option archivistique, de l'université de Montréal.

[2] ابن منظور. لسان العرب المحيط. بيروت، دار الجيل، دار لسان العرب، ج1، ص 377

[3]المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. المعجم العربي الأساسي. تونس: لاروس، 1998، ص 219

[4]إدريس، سهيل. المنهل = ALMANHA: قاموس فرنسي- عربي. بيروت، دار الآداب، 2011. ص 1252.

ويعني رفع السعر، وزيادة الثمن.

ومن الجانب الفلسفي: إضافة قيمة ما.

وأما الفعل ثمّن أي"**valoriser**": يعني قوّم: إعطاء قيمة لشيء ما أو شخص ما. السعر رفع الثمن.

كمايعرفه القاموس الفرنسي: **LeRobert:**[5]انه كلمة لاتينية"**Valor**" أي "**Valeur**"القيمة، التثمين مصدر الفعل ثمّن أي"**Valoriser**"، ويعني: إعطاء قيمة لشيء ما، زيادة قيمة شيء ما. كما يشير إلى: تحويل المواد الأوليةأو فضلات المصانع.

ونجد أن المصطلح اللاتيني "**valor**"الذي يعني القيمة"**valeur**": مقدار الدراهم التي لابد من توفرها لاقتناء شيء ما في مضمون التبادل[6].

ويرادف التثمين مصطلح [7] **mettre en valeur**"ظهر في القرن 18م بمعنى"إعطاء أهمية لشيء ما، إبرازه، إظهاره، إنتاج شيء ما، إيناع شيء ما"، الذي يقابله باللغة العربية "تحسين، زيادة قيمة" [8]، وأما بمفهوم اظهرا وإبراز الفائدة يأخذ المصطلح " **faire valoir**".

والمصطلح "**valoir** " بمعنى ساوى، يأخذ مفهوم الاستغلال[9].

وما ورد في القاموس [10] **Dictionnaire de la langue française lexis** أن التثمين اسم مؤنث ظهر عام **1907م**.

أما الفعل ثمّن: مترجم من اللاتينية من أصل " **valor**" وظهر عام [11] **1929م**، وتعنيإعطاء أكبر قيمة ممكنة لشيء ما، إعطاء مردودية كبيرة، إثمار كبير.

والتثمين بمعنى القيمة "**valor**" ظهر عام 1200م[12]، هو خاصية قياسية لشيء ما قابل للتبادل، والمرغوب فيه والقابل للبيع. والقيمة تعني قياس الأبعاد والأرقام[13].

في مجال الاقتصاد: التثمينيقابلها نظرية القيمة[14]:

---

[5]ROBERT, Paul. Dictionnaire Alphabétique at analogique de la langue française : *Les mots et les associations d'idées*. Paris : Société du nouveau Littré, 1977. p1966 .

[6]Idem, p 1626

[7]Idem

[8]قاموس المنهل، ذكر المرجع سابقا، ص 788

[9]Le Robert illustré et son dictionnaire internet2014.France : Gaumont Pathé, 2013. p 1966

[10]DUBOIS, Jean**.** Dictionnaire de la langue Française. lexis.Paris Cedex : Librairie Larousse, 1989. p 1976

[11] Idem. p1975

[12]Idem

[13]Idem

بمعنى ساوى، قام مقام والذي يوازيه باللغة الفرنسية "**valoir**". و الفعل " **valoir**" من أصل لاتيني وكان يعرف بالفعل" **valere**" وظهر عام **1080**م، ويعني تقدير قيمة شيء ما،واكتسابه للقيمة الاستعمالية والفائدة [15] .والقيمة: كلمة من أصل لاتيني: " **valor**"، ظهرت عام **1080م**، وتعني النوعية المادية أو الفيزيائية، المعنوية والفكرية المنتسبة للشخص.[16]

والتثمين كمصطلح ظهر عام **1930م**، بالمفهوم الاجتماعي: تثمين ظاهرة اجتماعية [17].أما المصطلحات البديلةلمصطلح التثمين حسب القاموس المزدوج[18] هي:"**Evaluation, Estimation, Appréciation**".

وما يمكن استنتاجه:

التثمين ="**valorisation**"فياللغة الفرنسية.

التثمين=**enhance** في اللغة الإنجليزية يقابله المصطلح [19]

أما التقييم= "**expertise**" بمعنى الكشف والمعاينة في اللغة الفرنسية،

التقييم= "**valuation**"فياللغة الإنجليزية

التقويم="**évaluation**"باللغة الفرنسية = "**evaluation**" باللغةالإنجليزية.

التثمين هو مصطلح عام وشامل، يأخذ معنى تحسين وزيادة قيمة شيء وإظهاروإبراز المزايا، والذي يقابله باللغة الفرنسية "**La mise en valeur**".

والمصطلح "**valorization**" وهو مصطلح إنجليزي أمريكي حديث النشأة.

2.1.1. التعريف الاصطلاحي:

عرّفت**FrançoiseHiraux** تثمين الأرشيف: "إيصال وتسيير المعلومات والمفاهيم" [20]. أمّا الكاتب **Jean Luc Bracklaire**عرّف التثمين من الجانب الأنتربولوجيا [21]، بأنه يدل على المسار الذي يتبعه الإنسان منذ

---

[14]نظرية القيمة هي نظرية تشرح أصل قيمة الأشياء المنتجة والمصنوعة والسلع، والاقتصاديون في القرن 19 م يرون أن الأصل يكمن في فائدة وأهمية الشيء، استعماله، إمكانية تبادله، مقاس بقيمة الدراهم

[15]DUBOIS, Jean.Op.cit. p 1975.

[16]Idem.

[17]Idem.

[18] مكتب الدراسات والبحوث. القاموس المزدوج: عربي - فرنسي، فرنسي - عربي=dictionnaire bilingue: عام لغوي - علمي. بيروت: دار الكتب العلمية، 2004. ص. 158.

[19]**ATKIN, Beryl T. et aut.**Le robert et Collins "poche": dictionnaire Français-Anglais, Anglais- Français. Paris : Harper Collins Publishers, 2001. p 343

[20]HIRAUX , Françoise. La valorisation des archives : missions, des motivations, des modalités, des collaborations. Enjeux et pratiques actuels. Louvain La Neuve : Harmattan Academia s.a, 2012. p 09.

[21]Anthropologie clinique.

طفولته. حيث القيمة ترتبط برغبات الإنسان وطموحاته الخيالية. فالتثمين هو إعداد وإدخال ذلك الخيال وتجسيده في الواقع، أين تلك الأهداف والرغبات والأشياء تتجسد فعلا.

وتضيف**HIRAUX** أن التثمين يدخل ضمن وظائف الأرشيف المعاصرة، ويشكّل مهمة على حدا للمؤسسات والمصالح الأرشيفية. فهي ترتبط بكل أنواع الأرشيف من خلال الأهداف المختلفة. ففي الأرشيف الجاري والنصف الجاري: فمفهوم التثمين ينظر اليه كنشاط أولي لجعل المعلومة التقنية والآنية متاحة، لضمان سيرورة نشاطات المؤسسات الناتجة لتلك المعلومات.

أما في مجال الأرشيف النهائي والتراثي، فالتثمين ينظر اليه كوسيط ثقافي بين الرصيد أو الذخيرة الأرشيفية والجمهور الكبير [22].

في مقال تحت عنوان:" **Conservation et valorisation**" للكاتب **ARNOULT, J.-M**، عرّف التثمين بأنّه إعداد تصنيف الكتب القديمة الثمينة والنادرة حسب المواضيع، حيث هذا الأخير تسمح بتطبيق المجال الثقافي للوثائق[23].

و الأمريكي ولف ولفانسبرغ **Wolf Wolfensberger s** مختص في علم النفس العيادي: اختار شكل أو صيغة اسم الفاعل أو المفعول للتثمين: لتحديد فعل طلب من طرف المدعي. حيث تم اقتراح مصطلح الاستحقاق بدل التثمين، كون مصطلح التثمين يدل على الدقة السلبية لوسائل العمل المساعدة التي فقدت القيمة الاجتماعية للفرد،للاستقرار والحفاظ على القيم الاجتماعية للحياة[24].

في مقال نشر تحت عنوان **«La communication et la valorisation»** في بوابة المناطق الرطبة، أن التثمين هو "إجراءأو مسار الذي يتطلب في مساره النشط: بث المعلومة، من خلال معالجة المعطيات ووضعها في شكل التي من خلالها تكون سهلة للاستعمال من طرف الجمهور الغير المتخصص" [25]، باعتبار أن الفهارس بدون تثمين ليس لها فائدة، كما اكد من خلال نفس المحاضرة الأخذ بعين الاعتبار وسائل وأدواتأخرى من اجل نشر المعلومة كالخرائط والرسومات البيانية من خلال استعمال قاعدة المعطيات المرئية للتبليغ.

و في كتاب جماعي تحت عنوان:

[22]Françoise, HIRAUX.Op.cit. p 9.

[23]« *Collections de livres anciens, rares et précieux et plus largement tout ensemble thématique constitué permettant une mise en œuvre culturelle des documents* ». ARNOULT, J.-M. « Conservation et valorisation ». Bulletin d'information de l'ABF. N°160, 1993, p.p 3-43

[24]*« …the choice of the work valorization imports some subtly negative baggage into the work of assisting socially devalued people it establish and maintain socially valued lives »*.O' Brien, John.Nobody.Outruns The Trickester.A brief Note on the Meaning of the Word «Valorization».SRV-VRS : The International Social RoleValorization Journal, 1,2. 34.

[25]La valorisation des données. Disponibles : www.zones-humides.eaufrance.fr/. Consulté le 15/ 02/ 2014.

«***La valorisation des archives. Une mission, des motivations, des modalités, des collaborations. Enjeux et pratiques actuel»***[26] اختاروقف المؤلفون عند هذا المصطلح ونظريات القيم في علم الأرشيف، هذا الأخير الذي يحمل عدة قيّم: مختلفة، متكاملة ومتتابعة. فالقيمة الإثباتية تعني الدليل والإثبات للحقائق التاريخية. والقيمة الاستعمالية مرتبطة بمهام الأرشيف في الهيئات المنتجة والمحتفظة به، فالفرق يمكن تحديده في بادئ الأمر بين القيمتين الأولية والثانوية، حيث الأولى تتعلق بسبب إنتاج الوثيقة، التي بدورها تتطور مع مرور الزمن من خلال الأطوار الثلاث من حياة الوثيقة،أي من إنتاجهاإلى الحاجة التي من أجلهاأنتجت، لكي تكتمل القيمة الأولية بالثانوية، التي تعتبر القوة الدلالية التي تجعل من الوثيقة تكتسب قيمة أخرى وهي القيمية التواجدية لإمكانية الاطلاع عليها والإتاحة من طرف الباحث والمجتمع بصفة عامة، حيث قيمة تواجد الوثيقة ارجع إلىالأبعاد التراثية التي تعتريها، فالتراث يعرف بقيمهالمختلفة: التعريفي ة(**identité**)والتذكارية (**remémorisation**).

حسب**XavierGREFFE**[27] في كتاب له تحت عنوان:

«**La valorisation économique du patrimoine**»أن الشيء يصبح تراث عندما يكون ذو وزن وله قيمة عالية للجماعة، وتواجده يصبح وسيلة للرمز التاريخي أو لتبادل القيم[28].

وحسب الشركة السعودية لتقييم وتثمين الأصول [29] أن التثمين هو عبارة عن رأي مهني احترافي من المثمن، ويحتاج إعداد التثمين لإجراءات مثل دراسة السوق وحجم البيانات والمعلومات المطلوبة عن الأصول وتحليل تلك المعلومات، ومن ثم يصدر المثمن رأيه المهني بناء على المعرفة والخبرة. فالتثمين في قطاع التجارة والصناعة يهدف إلى الحصول على تمويل أو مساعدة العملاء في عمليات دمج المؤسسات أو بيعها أو شرائها لأغراض إعداد تقارير مالية.

وأما من جانب البحث، فالتثمين هو إجراء الذي يجمع النشاطات والأعمال التي هدفها زيادة قيمة نتائج البحث من الجانب الاقتصادي والاجتماعي. نتائج البحث المسماة بالاختراعات يجب أن تلبي الحاجيات الحقيقية للسوق بما فيها من تنافس وإيجاد حلول المتوقعة[30].

---

[26]« Ce livre est issu d'une dizaine contributions sur la valorisation des archives à la dixième journée des archives de l'université Catholique 2010, rassemblant les professeurs d'histoire, de science de l'information et de la communication , d'archivistique, mais aussi de directeur d'archives et d'archivistes. On cite quelque contributeur comme Françoise HIRAUX, Françoise MIRGUET, Jean Luc Brackelaire, Martine Cardin, Xavier Laubie, Jean Marie Yant, Françoise Burgy… »

[27]Contributeur à l'animation du module de PIAF consacré à la valorisation est un bon connaisseur des itinéraires pédagogiques qu'il a longuement pratiquée dans le cadre de ses responsabilités aux Archives départementales des côtes d'Armor.

[28] *« …un objet devient patrimoine parce qu'il est lourd de sens pour une collectivité et que son existence devient le moyen de symboliser une histoire ou de faire partager des valeurs… »* . GREFFE, Xavier. La valorisation économique du patrimoine. Paris : la documentation française, 2003. 278p

[29] الشركة السعودية للتقييم وتثمين الأصول، متاح على الرابط: www.aleqt.com/ ، *يوم الزيارة 24.11.2014.*

[30]La valorisation. Disponible sur www.etsml.ca.recheche. Chercheurvalorisation.html. consulté le 26/10/2014.

2.1. علاقة التثمين بالمفاهيم القريبة منه:

- **التثمين والجمع أي الاقتناء: ترابط وظيفي خاص**

بحكم التثمين هو العمل على التعريف بأرصدة أو نشاط ما، فهو يتموقع ضمن احدى الوظائف الأساسية للأرشيف. أما وظيفة الاقتناء تساهم بعد وصف ومعالجة الرصيد عن طريق تثمينه، والعكس صحيح: أي التثمين يساهم في الاقتناء، فهي تأخذ شكل مطبوع لمعرض ما، تطوير نشاط معين، التي من خلالها تهم أو تجذب اهتمام المؤسسات والهيئات الأخرى، تأخذ مجريات اتخاذ قرار يوضع أرصدتها بكل وثاقة وضمانة فعاليتها. ومن جهة أخرى، العلاقة الموجودة بين اقتناء الوثائق وتثمينها تظهر حيال اقتناء تراث وثائقي تحمل قيمة استثنائية [31]. فتثمين الأرشيف نتيجة حتمية لاقتناء مستقبلا وثائق أو أرشيف، مهما كان اقتناء خاص أو استثنائي عن طريق الدفع أو الهبة.

ومن خلال ما سبق التثمين اخذ شكل نشر وتوزيع الوثائق في الويب. وكلما يكون تثمين للأرشيف، تزيد عملية الاقتناء، كما يمكن لتثمين الأرشيف أن يساهم في اقتنائه من خلال الأنترنيت، التي يمكن من خلاله مشاركة الجمهور بآرائه، زيادة من رصيد الأرشيف عن طريق نشر وثائق رقمية في الشبكة خاصة بالباحث، المساعدة على إعطاء آرائه فيما يخص مجال معين والمساهمة في التكشيف، لتأخذ هذه العملية جمع كل ما يتعلق بالرصيد المتاح على الخط المباشر[32].

- **التثمين والحفظ: علاقة تكاملية اكثر من تعاكسية:**

من خلال ملتقى " **Roanne**"، عرض **Yves Peyre** تعريفا للمصطلحين: حيث أكد أنّ "حفظ الكتب يعتبر الدور الأول والمهام الأساسية للمكتبات (...). والإتاحة للوثائق تبقى المهمة الثانية، التي يندرج تحتها أو ينجم منها إنتاج فهارس بطريقة بسيطة أو الأكثر اتقانا أو تطورا مثل قواعد البيانات".

أما التثمين يتوقف قبل كل شيء حول فكرة أساسية وهي أن الأرصدة التي تمتلكها مراكز الأرشيف أو المكتبات لا يمكن إعادتها أو ترد اليها مستقبلا، وإنما تعرض وتقدم حسب متطلبات وضروريات الاستعمال الحالي للواقع لكتابة التاريخ" [33]. وبالتالي يمكن القول أنّ التثمين والحفظ عمليتان متعاكستين، إذ الحفظ يساهم في خزنالوثائق دون النظر إلى كيفية استعمالها واستغلالها، وأما التثمين هي نتيجة حتمية تنجر من عملية الحفظ الأبدي للوثائق.

---

[31] مثال على ذلك فهرس الأموات لفرنسا، الخاص بوزارة الدفاع الفرنسي: لأكثر من المعلومات يرجى الإتاحة على الخط التالي: Www. Mémoire des hommes.sga.defense.gouv.fr/

[32] BURGY, François. La valorisation des archives : à-propos du web, de la démocratie et du bonheur archivistique. In Françoise Hiraux. Idem. p.p 175-183.

[33] ARALD, *Valorisation et médiatisation du patrimoine écrit*. Actes du colloque de Roanne, 6-7 octobre 1992.In Evaluation et valorisation d'un fonds patrimonial à caractère scientifique en Bibliothèque Universitaire. le fonds maison de la chimie. Mémoire d'étude. Franck SMITH. 2002 ENSSIB. p3. Disponible sur www.enssib.fr. la date de consultation : 08/05/2013.

- **التثمين والنشر: مرادفين يتفقان في النشاط لكن الهدف مختلف:**

حسب علم المتاحف والدراسات التراثية، التثمين ليس مجموعة من الوسائل والتقنيات لعرض الوثيقة أو القطع الجميلة والمختارة،وإنمامجموعة من التداخلات المسايرة من الاقتراحات، لإعطاء فرصة التفكير في العالم ،فهي ترمي إلى إنتاج مجموعة من المعارف المتعلقة بالممتلكات الثقافية المعرضة للتلف والانهيار [34]. أما بالنسبة للنشر هو إرسال وجعل الوثائق تسير وفق أهميتها لتحسيس بتواجدها وجعلها متاحة لهدف تشجيع سيرورتها وامتلاكها الجماعية. يقول **Carol Couture**أن النشر ليس فقط لمساعدة الإدارة في طلب المعلومة، إنتاج ونشر وسائل البحث، إعداد المعارض، ولكنهذلك التأهل الجاد بمشكل تحديد الجمهور، أين مجمل المجتمع هو سبب تواجد الأرشيف[35]. فهنا لابد من مراكز الأرشيفتحديد طبيعة جمهورها والتبوءباحتياجاتهم ومحاولة ترجمتها إلى طلبات.

ويضيف[36] **NormandCharbonneau**أن النشر هو نشاط يتميز بعدة توجهات (**Aspects**)، من بينها تلك العلاقة الموجودة بين مركز الأرشيف الوطني والجمهور، والتي لابد من الموظف أن يحافظ عليها ويصونها .قد يكون الجمهور هو نفسه العامل المتواجد في المركز ويسمى بالجمهور الداخلي فتكوّن العلاقة بين موظف وموظف، كما يمكن أن يتواجد الجمهور في البيئة الخارجية في المركز، فتكوّن العلاقة بين المركز والجمهور والتي لا تتحقق إلا اذا حافظ عليها جاهدا وعمل على استمرارالاتصال الدائم به[37]، التي تضمن للمركز مكانة عالية وشهرة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن النشر والتثمين تظهر لنا كحقل نشاط متكامل في ايطار واسع لصالح المؤسسة.

- **التثمين والمرجعية: المرجعية أساس التثمين:**

المرجعية "référence" هو مسار يضمن أسس احترام المجتمع، مكانيزمات المرجعية وأدوات المراقبة، يضع قابلية التبليغ للوثائق في بيئة مؤسساتية مراقبة، وأيضا وظيفية، فهي تسهر على احترام حياة الخاصة للأشخاص أو الإتاحة الحرة للوثائق العامة. أما التثمين يحدّث ويجدد الأثار القديمة والعمل على استمرارها وبقائها مع النظر اللي الاستغلال الحالي. تساهم المرجعية في دعم و تجسيدالمبادئ الأرشيفية القديمةو الحديثة من خلال تدعيم العلاقات باستعمال وسائل المراقبة الفكرية والإدارية التي تسهل الوصول إلى الوثائق [38] ، أما التثمين هو كيفية وضع بين أيدي الباحث الوثائق القديمة.

---

[34]CARDIN, Martine. La valorisation des archives. Pourquoi? Pour qui? Comment? . Françoise HIRAUX et Françoise MIRGUET. *La valorisation des archives. une mission, des motivations, des modalités, des collaborations. Enjeux et pratiques actuels.* Louvain-la-Neuve : Louvain-la-Neuve, 2012,.p 36

[35]COUTURE, Carol. Pour une définition de la mission de l'archiviste dans la société, dans groupe interdisciplinaire de recherche en archivistique GIRA, la mission archivistes dans la société. 2ème Symposium en archivistique,. Montréal : University de Montréal, 1994. p.p 233-234.

[36]CHARBONNEAU, Normand. Cité dans : Robert, Nahut.Une théorie de l'évaluation : quelques éléments de réflexion. Archives. 1996-1997, Vol. 28, N.1. p 22

[37]الاستشهاد بالمصادر التي تملكها، والمطالبة بتطوير الأرشيف المحفوظ فيها، وتحسين وتطوير الخدمات المقدمة للجمهور

[38]CARDIN, Martine. Op. cit.p 40

- **التثمين والدمقرطة: علاقة أكثرها تحدي**

الدمقرطة بمعنى نشر المعلومة وجعلها في متناول الجميع دون حاجز.من هذا المنطلق: تثمين الأرشيف يتصدى مرحلة جديدة فيما يتعلق بالمشاركة الديمقراطية للمعلومة المحفوظة في مصالح الأرشيف. فبفضل نشاط تثمين الأرشيف، المواطن ليس مجبورا أن يذهب إلى مصالح الأرشيف من اجل الحصول على المعلومة غير القابلةللتبليغ، فالأرشيف العام لابد من إتاحتهإلى ابعد نقطة ممكنة والى الجمهور الواسع. الذي يدعّم ويعزّز التعرف على الأرشيف في نطاق واسع، والاهتمام بالبيئة الاجتماعية للأرشيف، بمعنى الإتاحة الديمقراطية للمعلومة[39].

- **التثمين والذاكرة الجماعية[40]: أداة أكثر من غاية**

للتأكيد على مكانة الأرشيف في المجتمع الديمقراطي، لا يعني أساسا نشر كمية محددة من المعلومة الموجودة في الوثيقة، بل العمل على التعريف بالوسائل الجيدة لإدارة الوثائق وتلك المعلومات بطريقة رشيدة، فمن هذا المنطلق، احسن مثال للذاكرة الجماعية هو المتحف العالمي للوثائق الإدارية التي تنص على جمع والتعريف بكل النماذج التي تبيّن الطرق المختلفة للتطبيقات الإدارية العالمية، لهدف واضح و هو إظهار فعالية الإدارة، حيثينضم إلىقائمةالإنجازاتالعظيمة و الأصلية لنشر السّجلات أيإدارةالأرشيف الجاري والنصف الجاري. ومن جهة أخرى، إقامة المتحف تفرض على الأرشيفي لزومنشر طرق إدارةالأرشيفـودعمه بطريقة رزينة لوظيفة جيدة للمجتمع الديمقراطي، وبالتالي لا يتوقف فقط على تثمين الأرشيف لكن أيضا تثمين الأرشيفي[41].

كما يمكن الاستشهاد بنموذج آخر للذاكرة الجماعية و هو البيان الكندي للأرشيف عام 2006م الذي ينص على أنّ "...الأرشيف هو مصدر الذاكرة ويلعب دورا هاما في تطوير المجتمع... الأرشيف يدعو إلى الشفافية الإدارية، ينافس تشكيل التعريف الجماعي الذي يسمح بزيادة المعرفة" [42]، والذي كان اجتهادا عظيما من طرف الأرشيفين ومختصي الأرشيفبصفة عامة في كندا، باعتبار البيان كأداة التي من خلالها يمكن تشكيل الذاكرة الجماعية من خلال الأرشيف أي التثمين ليصبح نموذجا لإنشاء البيان العالمي للأرشيف والذي وافق عليه المجلس الأعلى للأرشيف عام 2011م.

- **التثمين والتنشيط الثقافي: مترادفين لخدمة هدف واحد:** ويعرف بالتوزيع المعرفي: نشر المعرفة والمجموعات عن طريق المعارض، ورشات علمية، زيارات، نقاشات، وتوجيه الجمهور والرد على استفساراته[43].

---

[39]BURGY, François.Op.cit. p 178

[40]الذاكرة الجماعية هي تلك الذاكرة التي تولد من خلال نشاطات الأشخاص والجماعات المكونة للمجتمع، وذلك من خلال الأرشيف الذي يعتبر مصدرا أساسيا لمثل هذه الذاكرة، مهما اختلف مرجعها، حيث تشكل في الأخير تراث مشترك بين الجماعات وهدفها إيصاله ونشره وإثرائه.

[41]BURGY, François. Op. cit.p 179.

[42]Www. achivistes.qc.ca./déclaration/pages/declarationfrançais.html. Consulté le 12/10/2014.

[43]CORNAULT, Céline. Organisation de la gestion d'une cartothèque au Muséum national d'histoire naturelle: [Gestion de projet].Paris : S.n, 2008. p 81

وما ورد في مقال ل **Edouard BOUYE** تحت عنوان:

«Les cercles vertueux de la valorisation des archives»[44] أن التنشيط الثقافي يخدم نفسه ، ومعناه بث المعرفة ونشرها بالاستعانة بوسائل التعليم والتثقيف، تبادل الخبرات والاكتشافات، إعداد خطابات علمية، ولكنها أيضا تشجع وتحث على الالتقاء بين الأرشيف والمواطن، والتي تساهم وتضمن مصداقية جمعالأرشيف الخاص كما هو الحال بالنسبة للأرشيف العام. فالتنشيط الثقافي مرآة عاكسة لمعالجة الأرشيف من خلال بثه ونشره.

- **التثمين إعادة إحياء:**

من خلال إحياء التحولات الدائمة التي يعيشها الإنسان في الحاضر ومواجهة الاختفاء والاندثار،هو مسار إنساني، يظهر لنا من فعل نقل الوثائق من فرد إلى آخر عبر الأجيال بغية الحفاظ على الوثيقة حاضرا والحفاظ على الحدث وإعادةأحيائه[45].

- **التثمين والأنترنيت: وسيلة عالمية اقتصادية لبث الأرشيف:**

يعود الفضل للشبكة العالمية للأنترنيت، باعتبارها ناقل جيد ووسيلة رائعة ومناسبة لتثمين الأرصدة الأرشيفية، من خلال مواقع المراكز يمكن التعرف على الأرصدة الموجودة فيها والخدمات المقدمة للجمهور على الشكل الرقمي، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من التكاليف وخاصة تلك المصالح التي ميزانيتها محدودة.

- **التثمين والافتراضية:**

الافتراضية هو الخيال والشيء الغير الملموس، لتفادي اختفاء الذاكرة الناتجة عن جمع واقتناء الأرشيف،و العمل على نشرها، لتفادي زوالها واختفائها، لذا استعمال المنشورات الرقمية، المعارض، العروض، النشاطات كلها تساهم في حضور الحدث الخيالي الذي لم نعشه من خلال الوعاء الفيزيائي.

ولضمان ديمومة المعلومة و بقاء الذاكرة، فعلى الأرشيفيتنظيم و تسيير الملفات في المصالح، اختيار الوثائق ذات القيم الدائمة، تصنيفها ترتيبها ووصفها، والسهر على حمايتها ، لإتاحتها للجمهور الواسع، وبالتالي تثمينها. فالأرشيفي مجبر على تثمين الأرشيف لأنه جزء من مهنته، والمشاركة في التبادل المعرفي للأرشيف، لأنه يدخل ويشارك في نشر الذاكرة المهددة بالاختفاء[46].

- **التثمين والتقييم: مترابطين متكاملين من جهة، ومن جهة أخرى مرادفين**

[44]BOUYE, Edouard. Les cercles vertueux de la valorisation des archives. Disponible sur www.***archivesde***france.culture.gouv.fr/static/4885.Consulté le 13/11/2014.

[45]BRACKELAIRE, Jean-Luc. « Valoriser: virtualiser contre la disparition. Une approche clinique et anthropologique ». Françoise HIRAUX and Françoise MIRGUET. La valorisation des archives. une mission, des motivations, des modalités, des collaborations. Enjeux et pratiques actuels. Louvain-la-Neuve : Harmattant-Academia s.a, 2012.p

[46]BURGY, François. Op. cit. p. 181

التقييم هو التحليلي الكمي والنوعي للرصيد ، بمعنى إبراز خصوصية الرصيد و محتواه . من جهة أخرى ،من بين التعاريف السابقة للتثمين : بأنّه عرض و إبراز القيم المختلفة لشيء ما، لذا يأخذ التثمين معنى التقييم. ففيالأرشيف النهائي، يقومالأرشيفيبالوصف الدقيق لمحتوى الأرصدة، بالشكل الهرمي منأصغر جزء للرصيد إلى الرصيد بأكمله. و باعتبار التثمين هو جعل المعلومة في متناول الجميع، هذا يعني أن التقييم الذي هو أداة لاستخراج المعلومات المتعلقة بالرصيد الكمي والنوعي سيساهم بطريقة مباشرة في عملية التثمين، حيث سيكون كمنطلق أساسي له لتحديد آليات وميكانزمات التي تلي العملية التثمينية مع اختيار احدى النماذج أو الوسائل التي من خلالها يمكن ترويج المعلومة والتعريف بها. اذا من هنا نقول أن التثمين وظيفة تكميلية للعملية التي تسبقها وهي التقييم. فلا يمكن أن نثمن شيء ما إذ لم نتخذ من تحليله كأجراء، لمعرفة خصوصياته.

2. نبذة تاريخية عن مفهوم التثمين ونظرة بعض الدول له:

1.2. نبذة تاريخية عن مفهوم التثمين:

إن الاهتمام بموضوع التثمين يزداد يوما بعد يوم، خاصة في القرن الأخير. فالمصطلح أخذ محل عدة مفاهيم منذ إرساءهالأولإلى يومنا هذا.

فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بقيمة الوثائق، إذ يتعلق بثمن الشيء وقيمته، ليتلقى مع مرور الزمن تغييرات في المفاهيم وفق ما يتطلب اليه الزمن كالأحداث والتطورات والبيئة التي يعيش فيها الإنسان.

إن هذا المصطلح حديث النشأة، فكان الاستعمال له أول مرة عام 1907م والتي ترجع إلى مشروع حكومي لتضخيم أسعار البُن، غير أن أهمية المصطلح ظهر ولأول مرة في القرن 15م، الذي كان مفهومه "**القوة**" وتعني مقدار الدراهم التي تقابل قيمة الشيء [47]، ثم أخذ مفهوم " **وضع تحت تصرف** " ويوازيه باللغة الفرنسية "**La mise à disposition**"[48]، الذي نفهم منه ترتيب وتجهيز كل ما يمكن إدراجه بين أيدي الشخص قصد الاستغلال والاستعمال.

فمشكل التوضيح والتفسير للمصطلح، وخاصة ما يتعلق بالفعّالية، يقودنا إلى البحث عن متطلبات، احتياجات، تطلعات، أهداف الفرد، المجتمع والمؤسسة التي تهتم بتثمين الأرشيف. فمفهوم "**وضع تحت تصرف**"، يخرج عن نطاقه الضيّق المألوف ، ليصطدم بمفهوم أوسع من ذلك الذي يرتبط بالسياسة المتبعة للتبليغ،البيئة التنظيمية والاقتصادية، القوانين والمناهج، التقنيات والأدوات ، ليأخذ مصطلح الدمقرطة و

[47] *« the world is a modern one, whose first recorded use in 1907 refers to a government backed scheme to inflate the price of coffee. Interestingly, this sense of the word echoes a late 15th century adoption of the Medieval Latin word valor « to be strong » to mean « the amount in money, etc., that a thing is worth ».this spelling distinguishes the initial commercial meaning of « valor » from « valour » which initially came only English from French in the 14th century to mean « worth or importance due to personal qualities or to rank ». Within a generation, each spelling acquired the sense of the other, though commercial meanings predominate in the usage of « valor » well into this century. In the 1970s the word valorization came into some use among literary theorists. « The new structuralist model, with its valorization of the synchronic system over the older, historic, diachronic modes of understanding ».* O'Brien, John. Nobody Outruns The Trickster. op. cit. p 34

[48] HIRAUX, FrançoiseOp. cit. p 10

الشفافية.وبظهور الأنترنيت، الوسيلة القوية التي يتم عرض ونشر المعلومات والوثائق إضافة إلى ذلك فهي تساعد على الحفاظ على الوثيقة الأصلية ونشر النسخة منها إلى اكبر عدد ممكن من الجمهور من خلال الرقمنة، وبالتالي التثمين اصبح يأخذ مفهوم "**الانفتاح**" نحو العالم الخارجي.

وماذا عن التثمين في مجال الأرشيف والوثائق؟

ظهرت بوادر التثمين في أوروبا أولها كانت في منتصف القرن 19م بانعقاد عدة مؤتمرات عالمية في بروكسل [49]، وفي أواخر القرن 19 م وبداية القرن 20، بانعقاد المؤتمر الأول للجمعية العالمية الأولى في فينا، والتي أصبح مقرهاحاليا في بلجيكا.

كماتميزت الفترة الممتدة بين **1851م** و **1913م**، بإقامة عشرين معرضا عالميا، أين شاركت فيها فرنسا ب 15 معرضا، ولا يخفى علينا أن هذه الفترة تميزت بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والثقافي والاكتشافات العلمية في دول أوروبا . أما في مجال الثقافة العالمية « **universalism**» ، بيّنت لنا صورة تنظيمية جديدة للمجتمع والتي تعرف "بالدراسات العالمية والتعاون التنظيمي [50].

في عام **1907م**، أنشئ الديوان المركزي للجمعيات العالمية ، وعرف فيما بعد باتحاد الجمعيات العالمية عام **1910م**، وكان الهدف الرئيسي للجمعية هو جمع الوثائق على المستوى العالمي التي تهم الباحث والجمهور. أين كانت المشاركة قوية للكاتبين **HenriLaFontaine**و **OtletPaul**بإنشاء الديوان العالمي للبيبليوغرافيا عام **1895م**في بروكسل الذي كان الهدف منه "إنشاء ونشر الفهرس البيبليوغرافي العالمي، و دراسة الانشغالات المتعلقة بالأعمال البيبليوغرافية"[51].

أين كانت خرجة بول اوتوليه**PaulOTLET**تتمثل في توحيد و وضع أسس التعاون في المعرفة النظرية والتطبيقية للوثائق الإداريةوإدراجها كفرع من الوثائق العامة.

وفي عام **1910م**، نظم في بروكسل ثاني معرض عالمي، أين انطلقت فكرة إنشاء المؤتمر الأول العالمي للعلوم الإدارية من طرف **Paul De Vuyst**[52]، هذا المعرض كان له الفضل في إنشاء خلايا للوثائق الإدارية [53]مما

[49]SPEECKAERT, George Patrick. Regard sur soixante années d'activité de l'union des associations internationales 1910-1970. Citée dans. YANTE, Jean Marie. Quand l'administration s'expose… le musée international de Bruxelles 1920-1934. In : la valorisation des archives. Françoise Hiraux. Louvain la neuve : harmattan Academia, 2012. p.p 165

[50] « *L'étude des faits internationaux et leur coordination organique* ». Idem.p 166

[51]Idem. p 167

[51]HILESHEIMER, Françoise. Les archives...pourquoi? comment?. La recherche aujourd'hui dans les archives en France. Paris : Les éditions de l'érudit, 1984. p 69.

[52] مدير العام في وزارة الفلاحة لبركسل.

أدى إلى تنمية وإثراء المتحف من طرف البلدان الأخرى منذ عام 1912م. وثمرة جهود تلك البلدان في اطار المشاركة في المعرض الدولي هو إنشاء المتحف الدولي للوثائق الإدارية عام 1920م[54]،من خلال إنجاز عدة مشاريع في أوروبا منها:

في فرنسا: منذ **1843م**، اهتمت وزارة الداخلية بجمع الوثائق الإدارية، الحفاظ عليها وعرضها بصورة دائمة، خاصة تلك المتعلقةبالوثائق الاقتصادية والاجتماعية للمعرض الدولي **عام 1889م**، كما نجد في الأرشيف الوطني الفرنسي، "متحف لتاريخ فرنسا الذي أسس عام **1867م**،الذي يضمن ويسهر على ديمومة تعريف وتقديم الوثائق الأساسية لتاريخ فرنسا"[55].

في نرلندا، نظمت معرض للأعمال الإداريةفي استردام ، وأعيد إقامة نفس المعرض بعد أربعة سنوات ،أين مشروع المتحف الإداري بدأ يظهر.

فيإيطاليا: يتمثل في إنجاز معرض ميلان الذي يظم معظم الوثائق الإحصائية التي جمعت وحفظت من طرف جمعية **Humanitaria**".

في بروكسل: عرض في نفس المناسبة: الوثائق المتعلقة بمحافظة إسبانيا والتي تكّونت من خرائط ومخططات لمحافظة Sénat.

في إنجلترا: عرض جمعية المجلس المحاسبة لإنجلترا لوثائق إداريةالمهداة من طرف هولندا.

أما فيما يتعلق بالوثائق الكارتوغرافية، فتم عرض خرائط ومخططات ذات سلم كبير لإسبانيا لثاني مرة، بمناسبة المؤتمر الثاني العالمي للعلوم الإدارية الذي هدفه عرض الكم الهائل من الوثائق المجمعة سابقا من طرف البلدان المذكورة سالفا.

وكان هدف إعداد المعرض العالمي للوثائق الإدارية هو:دعوة كل الإداراتإلى جمع الوثائق والمعلومات للإعلام، المقارنة بين ما يجري في الحاضر وإظهار التفكير حول ما سيدور مستقبلا، التمسك بتوحيد منهاج العمل الإداري.ومنه نستنتج أنالمعرض العالمي للوثائق الإدارية يعتبر كنموذج حي لتثمين الوثائق، التي تحتوي على قيمة ثانوية التي يمكن من خلالها توثيق الأعمال الأخرى، و بمفهوم آخر تثمين الأرشيف النهائي من خلال المعارض.

2.2. نظرة بعض الدول للتثمين:

كما ذكرنا سالفا، موضوع التثمين صعب ومعقد، خاصة وبما يتعلق بتحديد مجاله التطبيقي والوظيفي.

فكل نشاطات الأرشيفي يمكن اعتبارها كعوامل تدخل في عملية التثمين:

- الاقتناء يؤدي إلى الفصل والتعرف على القيم التي تحملها الوثائق.
- التصنيف والوصف يؤدي في الأخيراللي تشجيع استغلال الأرصدة.

[53]YANT, Jean Marie. Op. cit. p 167

[54]Idem. p 171.

[55]HILESHEIMER, Françoise. Op. cit. p 69.

- بينما التبليغ يدخل ضمن هيكل الذي يسيطر إتاحة المحتوى، الوعاء، القانون للوثيقة فبالتالي من الصعب أن نحدد ما هو مفهوم التثمين؟

هناك من يعتقد أن التثمين هو وسيلة للإتاحة إلى الهيكل الوثائقي، وهناك من يعتقد أن هـمهمة أساسيةالتي يقوم بها الأرشيفي لاستغلال ونشر المعلومة الأرشيفية.

كما أنّ مشكل تحديد قيمة الوثائق يعود إلى سبب تثمين الوثيقة ، والعكس صحيح اي تثمين الوثيقة يعود إلى قيمتها.فنظرية القيمة يعترف بها في مجال الأرشيف: كالإثباتية، المعلوماتية، الدلالية، القيمة الأولية، الثانوية، الإدارية، المالية، القانونية، التراثية، التي تجاور وتلاقي القيم التسويقية والجمالية،كما وردت في مقال لـ**MartineCARDIN**،أين أكدّت أن المفهوم الحقيقي للتثمين يختلف من الغرب إلى الشرق[56]:

- **ففي أوروبا:** التثمين يستعمل لتحديد أو التعريف بالنشاطات التي من خلالها يقوم الأرشيفي بالتعريف بأرصدته وتسهيل استغلالها، ونجد مفهوم الاستغلال و زيادة قيمة " **la mise envaleur**" الذي يتعلق بالنشاط الثقافي و النشاط البيداغوجي و التبليغ. والذي يظهر ذلك من خلال البوابة العالمية للأرشيف كنموذج لتثمين الأرشيف الفرنسي:[57]وفي نفس الوقتإدراج البرامج التكوينية والدروس في مجال التثمين . كما يمكن القول أن التثمين يتعلق بمجموعة النشاطات تهدف للاستغلال البيداغوجي والثقافي للأرشيف والاستمرارية في الاطلاع على الوثائق[58].وبالتالي فهو يرتبطبالعوامل الاجتماعية: كالتعليم، الاستشهاد، التثقيف[59]التي لا تتحقق إلا من خلال القيام بالنشاط التعليمي، المعارض، المطبوعات، الاتصال، كما هو الشأن لمهام الجمعية لتثمين أرشيف المؤسسات[60] التي من أهدافها التشجيع على استغلال الأرشيف وحمايته من الضياع[61].
- **أما في كندا:** مصطلح الذي يستعمل عوض التثمين هو النشر والبث " **diffusion**" والتي يعرفونها بانه نشاط للتعريف، زيادة قيمة " **la mise en valeur**"، إرسال" **Transmettre**"، أو جعل المعلومة متاحة للمستعمل سواء كان شخص أو هيئة لتلبية الاحتياجات الخاصة[62]. ومن خلال البحث عن مصدر هذا التعريف، فانه منبثق من الدليل الأرشيفي الكندي، الذي يتميز بتحديد المفاهيم، عكس أوروبا الذي لا

[56]CARDIN, Martine .Op. cit..p 34

[57] Portail International des Archivistes Francophones.

[58]PIPON, Brigitte, LAUBIE Xavier. Module 12-section 1. Introduction Général. Version du 04/09/2009. PIAF : disponible sur www.piaf-archivistes.org/espace-formation. Consulté le 10/09/2014

[59]Eduquer, Témoigner, Cultiver،

[60]جمعية تثمين أرشيف المؤسسات: هي جمعية تأسست عام 1985م، في بلجيكا، هدفها الإدارة السليمة . وتعادلها بالفرنسية Association de la valorisation des archives d'entreprise. AVAE

[61]CARDIN, Martine. Op. Cit. p 35.

[62]Idem. p 35.

نجدمصطلح التثمين في قواميس المصطلحات الأرشيفية الخاصة بها ، إلا انه يعبر عنهبالنشر، حيث المصطلحين يعطيان نفس الهدف وفق نشاطات وأسس[63]: بالتالي التثمين مرادف النشر.

- **فيأمريكا**: ورد في دليل الأرشيفي لجامعة **Yanto** في الولايات المتحدة الأمريكيةأن تثمين الأرشيف هو تطويره وترقيته، حيث أن ترقية الأرشيف هو احد أدوار الهامة التي يقوم بها الأرشيفي.

كماأنالإشهار وبث المعلومة تسمح ب:

- دعم و المشاركة في إتاحةالأرشيفإلى نطاق واسع ممكن.
- المساعدة على تطوير شبكة الدعم للأرشيفي.
- وضع الأرشيفي في حلقة وصل مع الأشخاص.
- أن يكون وسيلة لجمع الأرشيف.

من هنا ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن التثمين في الو.م.أ يعني الإشهار، المساعدة في الجمع، المشاركة، الربط، بالتالي "**التثمين هو التطوير** "[64].

3. تحديات و أبعاد التثمين:

1.3. تحديات التثمين:

إن تعدد القيم في الأرشيف تضفي تعقيدا لعملية التثمين. من خلال التعاريف النظرية للتثمين التي تنص على أن التثمين هو الدمقرطة، الشفافية، التفتح، النشر، البث، حرية الإتاحة، لأكبر عدد ممكن من الجمهور.

إذن ماهي تحديات التثمين من جانب سياسة الجمهور نفسه والهيئات الثقافية اتجاه العصرنة والرقمية؟

1.1.3. :بالنسبة للهيئات الثقافية[65]:

إن مرئية الهيئة الثقافية يعتبر تحدي كبير من اجل التعريفبالمجموعات الثقافية الموجودة فيها،والتي تنعكس على مدى إتاحة الجمهور للمعلومة وتلبية حاجياته أي تحديات الإتاحة بالنسبة للمجموعات الرقمية مرتبطة بمرئية الهيئة نفسها، إذ تعتبر رقمنة الأرصدة ووضعها تحت تصرف الجمهور احدى نماذج تثمينها، فهي ترمي إلى هدفين:

[63]Diffuser=mise en valeur, Valoriser =La mise en valeur

[64]Lund Smally, Martha et Seton, Rosemary. *Manuel d'archivistique : Sauvegarde de la mémoire de nos peuples.* USA : Université de Yale, 2003.p 41

[65] VERNUSSET, Amélie. Comment définir une politique de valorisation de collections numériques issues de fonds d'archives à l'heure du web de données ? Le cas de la médiathèque du Centre National de la Dance. Mémoire pour l'obtention du titre professionnel « chef de projet en ingénierie documentaire » niveau 1. Promotion 43. S.L : CNAM, 2013. p.p 25-26.

- الهدف الأول: السعي إلى استغلال المعلومات الرقمية بدل المصادر الورقية التي تتميز بصعوبة الإتاحة ، حساسية الوعاء واستغراق وقت من اجل الوصول إلى المعلومة ،كما تسمح بتفادي الوقوع في حالة إتلاف الوعاء الأصلي والوحيد الورقي، سرقته وتمزقه وبالتالي ضياعه، من جراء الاستعمال المتكرر لها وكثرة تداولها.
- الهدف الثاني هو جعلها مرئية للجمهور أي حاضرة في المجتمع.

ومنه لابد من توفر المجموعات الرقمية للجمهور و الوصول الحر للمعلومات من خلال الأرشيف المفتوحوالذي يسمح بإتاحة دون المرور من مرحلة وضع تحت تصرف الباحث للمعلومة لثانوية أو المعلومة أثناء تنقله إلىالهيئة من اجل المعاينة. وكل هذا لن يتم إلا بمعرفة مدى تلاؤم الجمهور والوسائل والتقنيات الحديثة المتوفرة حاليا كتقنيات استعمال الحاسوب.

ومن جهة أخرى، مرئية المجموعات ترتبط بمدى مرئية الهيئة أي أن هناك علاقة ترابطية بينهما، لذا على الهيئة أن تقوي وتعزز وجودها ومكانتها ، إشعاعها، شهرتها، شرعيتها، تواجدها في البيئة المتكونة من الجمهور، المتعاونين والشراكة الدائمين[66] .لاستمراربقائها، وتطور أعمالهاونشاطاتها. كما يساهم تثمين المجموعات على تطور الشراكة فيما يخص الميزانية، و جلب اهتمام الجمهور وتعزيز ثقته ومصداقيته التي تعتبر احدى مفاتيح المهمة في الميدان.ونستنتج أن مرئية المجموعات الرقمية تعزز وتقوى حضور الهيئة، لان الحضور من خلال المجموعات الرقمية وتثمينها يدعم ويساهم في تعزيز تموقعها ومكانتها والتي بدورها تنعكس على تعزيز مرئية المجموعات.

2.1.3. التحديات السياسية[67]:

من التعارف التي قدمناها سابقا فيما يخص تثمين الأرشيفينضم تعريف آخر له في السياسة الثقافية والذي يعرف **بدمقرطة المعارف** ،ويتجلى لنا من خلالإ تاحة الذخيرة الأرشيفيةأو التراث الأرشيفي والثقافي وتطوير الاشتراك في المعارف[68]، علاوة على ذلك الحفاظ على تلك الذخيرة التي تساهم فيما بعد على تعدد الثقافات.

ومن هنا لابد من النظر في وضع نشاط لاستراتيجية رقمية لتبليغ الأرشيف، أين نحن وحاليا نتصدى للتطور التكنولوجي الهائل، فالانفتاح للمعطيات الأرشيفية والتفافية ستسجل في سياسة الاشتراك والنشر المعارفي، **فللمعطيات المفتوحة** والذي هو مصطلح فرنسي " Open data" تهتم بجميع الميادين العامة خاصة في مجال العلمي والإداري.

من هنا، الشراكة والتبادل في المعارف والإرادة الثقافية، الانفتاح على المعطيات ترمي إلى وضع تحت تصرف الباحث معطيات الموجودة للتطوير الاقتصادي، فالمعطيات المتاحة يمكن استعمالها وتثمينها من طرف المستفيد. فالقيمة المنتجة يمكن أن تكون مصدرا للتطوير الاقتصادي.

[66]Rayonnement, notoriété, légitimité, les partenariats potentiels

[67]VERNUSSET, Amélie. Op. cit. p.p 27-28

[68]Partage des connaissances

3.1.3. تحديات المستعمل بحد ذاته[69]:

لتلبية حاجيات المستعمل ورضاهم، لابد من معرفة مستوى تطبيقهم وتطلعاتهم في مجال الرقمية والمعلوماتية، ولا ننسى أيضا مدى معرفته الواسعة لكيفية استعمال وسائل البحث، فرقمنة التراث والذخيرة الأرشيفية والثقافية يلبي حاجيات المستفيد العام للاستعمالات المختلفة المكشفة والمعارف المختلفة عكس التماثلية أي المجموعات الغير المرقمنة. لذا لابد من معرفة مدى تطلع المستفيد في مجال الرقمية والاستعمال للتكنولوجيا الحديثة.

2.3.الأبعاد التقنية والاستراتيجية للتثمين:

1.2.3. البعد التقني أو التطبيقي:

ثلاث كلمات مفتاحية تشكل لنا البيئة الحالية لتثمين الأرشيف: الشفافية، الإتاحةوإعادة الاستعمال. من بين أهداف التثمين هو التصدي لاحتياجات الفرد والجماعات بشأن الذاكرة و كتابة التاريخ. والذي يعتمد أساسا من الوهلة الأولى على الشراكة الصارمة والدقيقة بين مصالح الأرشيف وعالم التعليم. والثانية تأخذ المصطلح العام والشامل للتطوير الثقافي الذي يجمع عدة تطبيقات وأشغال وجهود معتبرة من اجل تلبية حاجيات الجمهور الكبير مهما كانت درجته أو فئته، وفي أي مكان وجد.

وعلى هذا الأساس، يترتب منه الانتقال من وضعية إلىأخرى: أي تحول القيمة الإعلامية الدقيقة[70] التي تحويها الوثيقة إلى وجود وإثبات قوة العاطفة. بمعنى آخر "قوة التأثير" التي لابد من البحث عنها لاستدراج الجمهور المرغوب فيه. ويتوقف ذلك على اختيار الصور الفوتوغرافية، الأفلام، التسجيلات الصوتية، والأرشيف الإيكونوغرافي، هم الوثائق التي تستفيد بالدرجة الأولى على الاهتمام من طرف الجمهور وقوة الإبداع والاختراع[71].منذ أكثر من عشرين سنة، رقمنة التراث، ووضعه على الخط المباشر [72] هي سياسة المتبعة والمعتمدة عليها حاليا، فنحن نعيش في هذا العصر، فالاهتمامات التي أصبحت مبرمجة ومن الأولويات هي رقمنة التراث الثقافي والأرشيفيوإتاحته على الخط المباشر. حيث أصبحت من السياسات والتخطيطات الرئيسية لمصالح الأرشيف.إضافةإلى عامل آخر واختراع ينصب في هذا القالب والمتمثل في البوابات ووسائل البحث، حيث التزاوج بين هاتين الوسيلتين أعطى صبغة وطبعة وروابط جديدة، تؤدي بمستعمل الأرشيف بالقيام برحلة وإبحار من وثيقة إلى أخرى، من مرجع لآخر.

ومن هنا، نستنتج أن الاعتماد على التقنيات والوسائل لجعل الوثيقة أكثر اهتماما، إثارة جاذبية للجمهور المهتم بها، وهذا لا يتم إلا اذا اعتمدنا على عوامل الفعالية، الجودة والنوعية. فوسائل البحث المتاحة على الخط

---

[69] VERNUSSET, Amélie. Op. cit. p.p 28-29

[70]القيمةالإعلامية هي تلك القيمة التي تسهم إسهاما كبيرا وجوهريا في البحث والدراسة في أي مجال من مجالات المعرفة.

[71]أحسن مثال واقعي طبعة مولا moulin في كيبيك التي عرضت رموز تاريخية تعود إلى400 سنة، على واجهات كبيرة لزوايا الميناء

[72]Open archives

المباشر يجب أن تصل إلى درجة الجودة العالية، قريبة من الدقة والشمول لتفادي إجراء العمليات الاستجوابية والاستعلامية غير ممكنة.

عامل آخر اضفى نوعا من الامتزاج في التقنيات الحديثة والجديدة وهي وسائل تفاعلية للويب 2.0[73] والتي ساهمت في إبداع العمليات والإجراءات في عالم الأرشيف. هذان الاختراعين يلتقيان ويتفقان في مطلب واحد ومشترك هو الوصول والإتاحة الحرة والمباشرة للوثائق والمعلومات المطلوبة من طرف الجمهور من جهة، جودة ونوعية وجاذبية التقنيات المستعملة للتبادل والتعليق والاستفسار. والتي تزيد من ضخامة التوقعات والتطلعات والتغيير من التقنيات بشأن التثمين، وهو تشكيل اقتصاد جديد مدرك في مجتمع الاستعلام[74].

نشّط الويب الثقافة الحقيقية وجعلها أكثر فعالية والاستعمال الهائل والمتكرر والضخم بشأن التثمين، وتتمحور خصيصا في استقبال، نسخ، تغيير، تحويل، والتي غيرت من مجرى ومعنى التثمين حيث أصبح يأخذ المدلول كشف مفاهيم أساسية التي تنشئ من جديد بكل حرية. ولا ننسى أيضا نظام تسيير قواعد البيانات التي أصبحت من ضروريات العمل والإجراءات التي تقوم عليها المكتبات وحتى أنظمةالإعلامالأخرى، في عالمنا هذا.

2.2.3. البعد المعاصر:

يندرج تثمين الأرشيف ضمن رغبات وطموحات جماعية لتنفيذها منذ أزيد من قرن، في اطار إنشاء نظام معلوماتي واسع. حيث هذه الإشكالية لو تولد عفويا أو تلقائيا، من طرف الأجيال ولا بالقوة، ولكن التطور والتقدم والتنظيم هي محل تجسيد وتنفيذ تعود جذورها إلى نهاية الخمسينيات في البلدات الغربية وفي دول العالم المتقدم.[75]

جعل التوثيق من المعلومة تحت الإتاحة والتصرف، هي احدى المشاريع الأكثرإثارة واهتماما والتي فرضت نفسها في وقتنا الحالي. فهي تدخل من حيث الجانب التشريعي والواجب الاعتماد عليه كقانون، مهمة أو وظيفة، كمسؤولية. احدى التطورات الهائلة التي يمكن أن تعطي من خلالها مثال واقعي هو ظهور الأنترنيت أي زيادة سرعة وقوة الويب: فهو يدعو الجميع إلى المشاركة والعمل مثل المهندسون المخترعون لآلات الحاسوب والأنترنيت، الاقتصاديون من جانب التمويل المالي لمايكروسفت أو شبكة التواصل الاجتماعي .فهذا المشروع يهتم أولا وقبل كل شيء بمنتجي الوثيقة كحائز رئيسي والذين هم مجبرون على الحفاظ عليها.والذي يعتمد أساسا على الاستعمال وإعادة الاستعمال للمعلومات المنتجة والمستعملة من قبل الهيئات العمومية الموضوعة تحت تصرفها أرضية صلبة تعتمد على الشفافية وهي المعطيات.

[73]HIRAUX, Françoise. Op. cit. p 12

[74]ونقصد به google حيث أصبح شعار الرأسمالية لأنه اختراع نموذجي جديد اقتصادي بالاعتماد على تطوير الشبكات الذكية الجماعية. في: Hubert Giaaud sur le site du Monde : « http : internetactu.Blog.lemonde. fr/2011/10/14 ».

[75] HIRAUX, Françoise. Op. cit. p 10

واذا فرضنا أن الإشكالية ليست حديثة بحد ذاتها فان جذورها تعود إلى نهاية القرن 19م، في تقرير لنقاش برلماني. أين يكمن مفهوم التثمين في الاطلاع الفوري لنقاشات والقرارات بين البرلمانيين ويتجسد ذلك بوضع الحكومة الإلكترونية: بالأحرى ضرورة ولزم الشفافية ومصداق الديموقراطية.

إن البرامج المنتهجة من قبل الإدارات والمؤسسات القادمة على إرساء ضوابط إجراءاتية للتحكم في تسيير واستعمال واستغلال المعلومة تتبنى في أولى اهتماماتها: عصرنة وتبسيط آليات التي تربط العلاقة بين الإدارة والمواطن في مجال التقاسم المعارفي[76].

هذا التوجه يستمد أسسه من البعد التثميني والمتمثلة أساسا في الاستجابة للمقتضيات المتعلقة وذات الصلة بحقوق الأفراد.و يتأتى ذلك من خلال ترسيخ إرادة سياسة تنبثق عنها نصوص تشريعية وتنظيمية تؤطر الأبعاد المتعلقة باحترام المبادئ التي ترتكز عليها حقوق الأفرادوالإدارات انطلاقا من الاعتماد على معالم العولمة والشمولية المتمثلة في الشفافية والحكامة [77]، في إدارة شؤون الدولة ومؤسساتها وأفرادها ونقصد بها الأبعاد المؤسساتية والاجتماعية.

ويتجلى هذا المنظور بوضوح في موضوع دراستنا لاسيما باحترام حقوق الأشخاص وتطلعاتهم لاسيما في مجال التطبيق المضبوط لإتاحة المعلومة الأرشيفية كيف ما كان وعائها من بينها الأرشيف الكارتوغرافي.

كما يمكن في نحو هذا الاتجاه، إبراز الدور الفعال الذي يستقطبه الأرشيف في تجسيد مبدأ الحريات العمومية وذلك بالتفتح على المحيط الخارجي، المؤسساتي والاجتماع بما في ذلك تأسيسه كمنارة للبحث العلمي على أساس المرجعية التأريخية [78] بما يستقطب ذلك المجالات الثقافية والدينية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التي تحويها الأوعيةالأرشيفية بمختلف أوعيتها.

والسؤال الذي نطرحه على أنفسنا، كيف سيكون موقع العالم في ظل الاستعمال المفرط للافتراضية والأتمتة الكلية لوسائل العمل لا سيما في مجال الخرائط؟

3.2.3. البعد الاستراتيجي:

إن الوظائف الأرشيفية المتداولة حاليا والمألوفة، كانت تحتفظ بمكانتها وقوتها التي كانت تكتسبها لحظة انتشائها واكتشافها. فالبيئة وشروط اكتشافها تغيرت وتختلف عما عليه الآن حاليا. فالتطور الكبير والعميق يتمسك بدون شك في الوجهة الأخربالتي اتخذها مجال الأرشيف نحو البيئة الخارجية،بالاعترافبه كوظيفة يومية تدخل ضمن نشاطات الروتينية لمصالح الأرشيف.فتثمين الأرشيف بمعنى الاقتصادي، يستحق تحليلا معمقا لان

[76] التقاسم المعارفي

[77] ونقصد بها: الإدارة الراشدة

[78] Historiographie : التأريخ الرسمي لتاريخ البلدان

بكل بساطة، وبدون معرفة واسعة، انتقلنا من نظام تبين لنا بسيط، ادراك لبعض الحقوق، الإنتاج، بيع المنتجات المشتقة في الاقتصاد العالمي والرأسمالي للمعطيات والمعرفة أين **Google**يعتبر رمز الأكثر استفادة وربحا.[79]

مؤشر آخر ينظم إلى لائحة التثمين ويعتمد عليه، كثيرا في كل المجالات، يفرض مصالح الأرشيفإلى الاستثمار بشدة والدخول في قوانين اللعبة والتواصل به ألا وهو الإشهار. والذي يعتمد على تقنية الاتصال وتبليغ ما لديهم، وما يفعلون بالشكل العام[80].عدة أبعاد تتقارب في ضرورة المرئية، ويتعلق في نفس الوقت بالشعور بمدى أهمية الأرشيف إلى كل فئات المجتمع.

كما يعرض **Carol Couture**بأنّ عملية التثمين "تُؤمّن لمصالح الأرشيف شهرة التي يعود اليها الفضل لإمكانية تبرير مصادر المسندة اليها والرغبة في تطوير الأرشيف الذي يحافظون عليه، كما أنه يساهم في تطوير الخدمات المقدمة "[81].وفي النهاية، فان تثمين الوثائق ومحتواها تشمل شروط كيفية تشكيل الأرشيف.

4. نماذج التثمين الأكثرتداولا في مركز الأرشيف الوطني:

ذكر"**François BURGY**" في مقاله بتضاعف وتطور نماذج التثمين التي كانت خصيصا موجهة للمنشورات المتعلقة بالهيئات، أو وسائل البحث المنجزة من طرف أخصائي المعلومات لاستعمالها من طرف الجمهور، إلى المعارض والنشاطات البيداغوجية والثقافية، أين مجال الاهتمام ينتقل من دائرة ضيقة أي البحث الطالب فقط للمعلومة إلىأوسع من ذلك وهو إيصال المعلومة إلى الجمهور الواسع، الذي يتطلب كيفية جلب انتباهه عن طريق وسائل متعددة قد تكون صادرة من مصلحة الأرشيفأو مسؤولي السياسة، أو مسيرو الهيئات والمؤسسات، وتقع في طيات هذا التعدد النموذجي للتثمين نشر إرسال المعلومة، مهما كان الموجه له الرسالة أو المستفيد وتقوم الهيئة بتثمين أرشيفها لان هذه الأخيرة تحمل قيمة إضافية معلوماتي.[82]

في دراسة لها **Aude Le Dividich في LiseRichard**، والتي اعتبرتها أنها ستسجل في نطاق خاص والمتمثل في الأرصدة العلمية، "كما هو الشأن بالنسبة للمخططات المعمارية والهندسية"، أين تطرح عدة مشاكل خاصة. بدون إتيان بالدليل أو البرهان لدراستها، وتناولت من جهة أخرى، الاهتمام البيبليوغرافي للأرصدة العلمية وكذلك الطب، للوصول إلى فكرة أن تلك الكتب والمراجع العلمية بصفة خاصة أنها لا تعرف ولا تظهر من خلال المعارض إلا تلك الأكثر شهرة، بتزيينها بالرسومات ووضع الصفحات وعرضها بشكل مناسب أي الاهتمام

[79]HIRAUX, Françoise. Op. cit. p 13

[80]HELU, Dominique, citée dans Hiraux, Françoise, Op. cit. p 13

[81] COUTURE, Carol. Op. cit. p386.

[82]BURGY, François. Op. cit. p175.

بالشكل المادي والفيزيائي للوثيقة. وتنهي دراستها بوضع لا يوجد كيف نبرهن عن التثمين الحقيقي للتراث العلمي، إلاأن الاستعمال لهذا التراث هو الهدف الأساسي التي من أجلها تواجد التراث [83].

لكن الطرق الأكثر تناولا وشهرة في مجال التثمين هي المعارض، والأوعية البديلة وخاصة الرقمنة، منتوجات المطبوعات، المرافقات والزيارات البيداغوجية أو العلمية، ولكن لابد من تلائمها مع نوع الجمهور المصوب. فالقيمة التي تحتويها الأرصدة والغير المثمنة في آن واحد، تشغل اهتمامنا للبحث عن مجال تطويرها ومعالجتها وتحفيز إتاحتها، وهذا يتوقف بتوفر المورد البشري، والميزانية المخصصة لذلك، وأيضا تحتاج إلى وضع مخطط النشاط لمدة محدودة، لذلك لابد من وضع أولويات حسب ما هو متوفر من الموارد المحلية والإجراءات التي لابد من اتخاذها[84].والسؤال الذي نطرحه على انفسنا، ما هو مجال التثمين في مركز الأرشيف الوطني وما هي اهم النماذج المعتمد عليها؟

1.4. التثمين في مؤسسة الأرشيف الوطني:

يعتبر تثمين الأرصدة من اهم الوظائف التي يقوم بها الأرشيفي، إلا أن مفهومه ومجال تطبيقه يبقى غامضا لغياب النصوص التشريعية والمراسيم التي تسطر إجراءات وعمليات التثمين. قد يقصد من العملية التثمينية تلك الأعمال التي يقوم بها الأرشيفي من اجل معالجة الرصيد، كالوصف الأرشيفي، إعداد وسائل البحث، أو التثمين يأخذ مجرى توزيع ونشر المعلومة المعالجة على شكل نشاطات تثقيفية وتعليمية، لصالح الجمهور كالمعارض، المؤتمرات والملتقيات، لكن من الجهة المعنية والمسؤولة عن التثمين في مؤسسة الأرشيف الوطني.

1.1.4. مديرية المبادلات والتطوير:

هي مديرية تابعة للمدرية العامة للأرشيف الوطني، وجدت وفق المرسوم رقم 88. 45 المؤرخ في 1 مارس 1988[85]، الذي يتضمن إحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني وتحدد اختصاصاتها، تنقسم إلى مديريتين فرعيتين، المديرية الفرعية للتطوير والتي تهم مجال دراستنا، والمديرية الفرعية للمبادلات.و فيما يخص مهام مديرية المبادلات والتطوير تنحصر في إعادة تكوين الممتلكات الوثائقية الوطنية والمبادلات مع المنظمات والهيئات الدولية

[83] *« Aude Le Dividich reprochait à Lise Richard d'avoir considéré d'une part que son travail s'inscrivait « dans un contexte particulier, celui d'un fonds scientifique, ce qui pose des problèmes spécifiques » sans en donner la justification dans le corps de son étude, et d'avoir évoqué d'autre part « un intérêt bibliographique moindre des fonds en sciences et même en médecine » pour relever au contraire que de tels ouvrages se prêtent particulièrement bien à une mise en valeur sous la forme d'expositions étant « généralement abondamment illustrés, bénéficiant en outre d'un effort de mise en page et de présentation ». Elle concluait de son expérience à l'Institut que « rien ne vient justifier des méthodes de valorisation propres au patrimoine scientifique, sinon le profil de ses usagers elle peu d'attention dont il a fait l'objet jusqu'à présent ». De fait, les critères d'ancienneté ne s'y appliquent pas pareillement puisque le grand essor de la documentation scientifique date surtout du XIXe siècle ».*SMITH , Franck . Op. cit. p 4

[84] بن السبتي، عبد المالك. التقييم والمكتبة الافتراضية. مجلة المكتبات والمعلومات. 2005، المجلد 2، ص 5

[85] المديرية العامة للأرشيف الوطني, مرسوم رقم 88- 45 المؤرخ في 1 مارس 1988م المادة 4. مدونة النصوص التشريعية للمركز، 2011 ص.15

المتخصصة والعلاقات مع الجمهور [86] فما عليها إلا شن تقانين ونصوص تشريعية حول كيفية وضع استراتيجية لتوزيع المعلومة الأرشيفية.

فالمديرية الفرعية للتطوير مكلفة بتسليم الرخص المختلفة ومعالجة التظلمات والشكاوي، وإصدار مجلة الأرشيف الوطني، وتطوير التنشيط الثقافي وذلك بتنظيم المعارض والملتقيات... الخ.

2.1.4. خلية التنشيط والتطوير للمركز.

وفق القانون **رقم 88.09 المؤرخ في 7 جمادي الثاني عام 1408 الموافق ل 26 يناير 1988 المتعلق بالأرشيف الوطني**[87]، والذي ينص بإنشاء صندوق للأرشيف وحفظ الوثائق الأرشيفية ويكون منظما للفائدة العامة، وحسب المادة رقم 19 التي تحدد مهام مؤسسة الأرشيف باستلام وحفظ وتصنيف وفتح الأرشيفإلى السلطات والهيئات والباحثين والى كل شخص يقدم طلبا، لم تبرز في طياتها استراتيجية توزيعالأرشيف ونشره سواء من خلال إعداد المعارض والملتقيات، كيفية إعداد وسيلة بحث مقننة، أو رقمنة التراث الأرشيفي.

لكن السؤال الذي نطرحه، ماهي العلاقة الوظيفية الموجودة بين المديرية الفرعية للتطوير و فرع التطوير والتنشيط للمركز؟

يمكن أن نجيب على السؤال اعتمادا على النصوص التشريعية التي تحدد مهام كل من المركز لوحده والمؤسسة، حسب المرسوم رقم 88.45 المؤرخ في 1 مارس 1988، والمادة الثانية للمرسوم التي تنص على مهام المديرية العامة للأرشيف الوطني ومن بينها:

- إعداد مخططات العمل، وبرامجها السنوية والمتعددة في ميدان الأرشيف وتنفيذها غير أن التنفيذ يقع على عاتق مركز الأرشيف الوطني.
- تعد وتهيء نصوص تنظيمية وتقنية الضرورية لتنظيم العمل الوثائقي، وينفذ من طرف المركز لاحتوائها على الرصيد الوثائقي.
- القيام باي عمل تنشيط وتوعية من شانه أن يرفع قيمة الممتلكات الوثائقية الوطنية أي "التثمين".
- أما بالنسبة للمركز، وفق المرسوم رقم 87.11 المؤرخ في 6 يناير 1987[88] والذي يتضمن إنشاء المركز للمحفوظات الوطنية فان المهمة الأساسية هو المحافظة على التراث الوثائقي الوطني واستغلاله وتبليغه، لكن باتباع أوامر المديرية وفق مخطط عمل المسطر قصد التنفيذ كما هو مذكور سابقا.

فالعلاقة الوظيفية بين المديرية الفرعية للتطوير وخلية التنشيط والتطوير هي علاقة تكامل وظيفي مستمر، إذ لا يمكن أن يقوم المركز بالعمل لوحده بتواجد المؤسسة التي تسن القوانين وتسطير الخطوط العريضة في كل مجال، وفي

[86] نفسه.
[87] نفسه، ص.ص, 01-04
[88] نفسه. ص07

كل وظيفة. فان غابت أي واحدة فانه يحدث خلل في الوظائف وبالتالي لا يمكن تحديد الأهداف المسطرة والمرجوة.

3.1.4. تثمين الأرشيف في التشريع الجزائري[89]:

لقي مجال الأرشيف اهتماما واسعا من الدولة خلال السنوات الأخيرة، حيث عمدت على سن مجموعة من النصوص التشريعية من اجل إعادةإحياء من خلال الإجراءات القانونية التي تعمد الى تنظيم هذا المجال. وعلى رأسها:

أ) **المرسوم رقم 87.11 المؤرخ في 6 جمادى الأول عام 1407 الموافق 6 يناير 1987** والمتضمن بإنشاء مركز المحفوظات الوطنية ذات الطابع الإداري، و صبغة علمية وثقافية، أنالأرشيف يتميز بالدور الثقافي والعلمي أكثر من الإداري، إذ لا يمكن تحريم الباحث من الاستعانة والاستشهاد به. شمل هذا المرسوم بعض البنود التي تضمنت الحديث عن تثمين الأرشيف وهي كالتالي:

البند الثاني: يحدد على ضرورة تشكيل الفهرس الوثائقي الوطني الذي يعتبر النواة الأولى والحلقة الواصلة بين الرصيد والجمهور، الذي لا نجد له اثر في الواقع.

البند السادس: على ضرورة إثراء وتنمية الأرصدة الأرشيفية والوثائقية عن طريق الشراء،والعمل على إعارتها، وتبادلها.

البند الثامن:إصدار مجلة دورية ودراسات وفية ومجموعات وثائق ومصادر بحث، حيث المركز يقوم بإصدار نشريه داخلية غير منتظمة تحمل معلومات عن نشاطات المركز، والتي تصدر إلى كل الهيئات العمومية ومصالح الأرشيف. غير أن مجلة الأرشيف الوطني كانت تصدر منذ 1972 إلى 1983 لتتوقف عن النشر.

البند التاسع :وينص علىالمشاركة في عملية التكوين التي تتصل بأعمال الأرشيفي، لمواكبة، وجعله على اتصال مستمر في مجاله، والتي تعتبر من اهم نماذج التثمين.

ب) **وفق القرار المؤرخ في 27 ذو القعدة عام 1411 الموافق ل 10 يونيو سنة 1991**[90] الذي يتضمن التنظيم الداخلي لمركز الأرشيف الوطني، ووفق المادة الثانية لنفس القرار: يتواجد فرع التطوير والتنشيط كبنية تحتية لمصلحة الدراسات والبحث والتي تنتمي إلى قسم حفظ الأرشيف ومعالجته، فان الفرع مكلف بتنظيم لقاءات حول تسيير الأرشيف، وتنظيم معارض سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي، كما تسند اليها مهمة نشر المطبوعات.

من خلال عرض مختلف البنود التي تضمنها المرسوم رقم 87.11، والمتضمن أساسا على كيفية تنظيم مركز الأرشيف الوطني، تبيّن لنا أن المرسوم تطرّق إلى التثمين من باب إنجاز النشاطات الثقافية للمركز، وضرورة إعداد مطبوعات مختلفة ونشريات تحمل معلومات عن نشاطات المركز، كما تطرق المرسوم إلى أهمية وضرورة تشكيل

[89] انظر الملحق رقم 3 .
[90] نفسه، ص 17

الفهرس الوطني الذي يعد من اهم نماذج تثمين الأرصدة، لكن دون الخوض في تفاصيل تبين تدابير وإجراءات إعداده.

أما المادة المتعلقة بقرار التنظيم الداخلي لمركز الأرشيف الوطني، تبين لنا عن تحديد المصالح المكلفة بعملية التثمين، والمتمثل في فرع التطوير والتنشيط، الذي يتوقف مهامه عن تنظيم المعارض ولقاءات حول تسيير الأرشيف فقط.

2.4. نماذج التثمين

1.2.4. النماذج التقليدية:

أ) المعارض:

تعتبر من احدى الخدمات التي تقوم بها مؤسسة الأرشيف الوطني، من منظور نشر المعلومة حيث لم تعد تنتظر من مراكز الأرشيف لقارئ أو المستفيد المجيء، بل أصبحت تبحث عن كل الوسائل والطرق والأدوات التي يمكن استغلالها وتساهم في الوصول اليه، كما تستعمل لتوجيه أنظار القارئ إلى مجموعات معينة، وموضوعات مختلفة. إذ يمكن عرض الوثائق إما على المناضد داخل زجاجات العرض، أو لائحات معلقة. فهي تعد احدى وسائل التثمين أهمية التي من خلالها يمكن التعريف ببعض الكنوز الثمينة والقيمة التي يتميز بها الرصيد، كما يمكن أن تكون نوعا من أنواع التسويق، الدعاية ،الإعلام، والعلاقات العامة، ووسيلة لربط الجمهور ببلده وتاريخه[91].

عادة ما تكون المعارض معززة بمحاضرات ومؤتمرات التي تكون في نفس السياق وتعالج موضوعا محدد في كلتا الحالتين.

ب) منشورات وثائقية:

تعني "نشر النصوص الشرعية الموثقة والوثائق الأخرى، بأي شكل كان، مع بعض الشروحات الوافية والتعليقات التقييمية والوصف"[92].

ونجد عدة أنواع من المنشورات: الأدلةأو سلسلة الأدلة التي تصف محتوى الأرشيف، وتعتبر من احسن وسائل التعريف بالأرصدة ونشر المعلومات حول الأرشيف وتطوير استعمالاته. قد يكون دليل عام للأرصدة المتواجدة في الأرشيف كدليل أرشيف الصحة، أو دليل خاص بموضوع معين تو مجموعة معينة، وسائل البحث المنجزة خلال المعالجة المعنوية للأرصدة التي تساهم كذلك بالتعريف الوصفي للمعلومات البيبليوغرافية للوثيقة، معرضة على شكل بطاقات وصفية بالمستويين الأول والثاني، بالاعتماد على اطار تصنيف من اجل التقسيم الموضوعي للرصيد. أو كما يمكن أن نعرض البطاقات على شكل ترقيم تسلسلي الذي يعتبر كجرد لمحتوى الوثائق. فوسيلة البحث تعتبر أول واهم نواة التي من خلالها يمكن بالتعريف بمحتوى الرصيد والموجهة للباحث أو الجمهور بالدرجة الأولى. فهي إذن وسيلة تثمينية.

---

[91] بن السبتي، تطبيقات تكنولوجيات المعلومات في مراكز الأرشيف. قسنطينة: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2011. ، ص 82

[92] .معجم المصطلحات الأرشيفية. لبنان: الدار العربية للعلوم، المجلس الأعلى للأرشيف، 1990، ص72

ج) **الإشهار:**

مؤشر أخر الذي يعتمد عليه لنشر وتوزيع المعلومة، يفرض على مصالح الأرشيفإلى الاستثمار بشدة في إيصال وتبليغ ما لديهم من أرشيف، وما يفعلونه[93].

بالشكل العام، عدة أبعاد تتقارب في ضرورة مرئية مصالح الأرشيف، وفي نفس الوقت يتعلق بضرورة الشعور بمدى أهميةالأرشيف، في تثمين محتواه، وإظهارأهميةالأرشيفإلى كل طبقات المجتمع عن طريق الحملات التحسيسية له.كما ذكر **Carol COUTURE**أن التثمين يؤمن لمراكز الأرشيف سمعة وشهرة، التي يعود اليها الفضل لإمكانية تبرير المصادر المسندة اليها والرغبة في تطوير الأرشيف الذي يحافظون عليه، كما انه يساهم في تطوير خدمات المقدمة للجمهور عامة[94].

هـ) **التسويق:**

هناك من يعتقد أن التسويق هو البيع، وهناك من يعتقد أن التسويق هو التوزيع، الدعاية، الإعلام، الإعلان، غير أن المفهوم الحقيقي له ينصب في الترويج لمنتجاتها سواء كان منتجا ملموسا أو غير ملموس كخدمة ما مثلا. وكما رأينا سابقا من خلال احدى التعاريف المتعلقة بالتثمين من خلال المعاجم، التثمين هو الترويج بالتالي التثمين هو تسويق. ويرتبط التسويق خصوصا على تحديد احتياجات المستفيد وتقديم ما يحتاجونه بأفضل صورة[95].من جهة، التسويق في الخدمات التي تقدما مركزالأرشيف، يتعلق أساسا بإرضاء وإشباع حاجيات المستفيد المتطورة والمتغيرة، ليصبح التسويق يعتمد على مبدأ التشجيع على الارتقاء بالخدمات التسويقية عن طريق: زيادة نسبة الإتاحة الممكنة من خدمات المعلومات، وبالتالي زيادة معدلات الاقتناء.

وبماأن التسويق يرتبط بضرورة قياس وتقييم الخدمات من خلال تبيان مواطن الضعف والقوة، حيث يعتمد قياس عملية تبليغ والترويج من خلال إمداد المستفيد بكل المعلومات كالتعريف بالمركز وخدماته، لتحقيق التواصل بين المستفيد والمركز. فان التثمين يرتبط بعملية التقييم والقياس من خلال قياس عدد الوثائق المكونة للرصيد وتقييم الرصيد الكمي والنوعي له. كما يمكن قياس استغلال الرصيد من طرف الباحث والذي يعطي نسبة التواصل بين المركز والمستفيد.

و) **الإعلام:**

يلعب الإعلام[96] كذلك دور أساسي في توجيه المستفيدين إلى موقع ومكان المعلومات والوثائق، أو إلى أشخاص لهم القدرة على الإجابة عن احتياجاتهم، لذلك فان دور الوساطة البينية لمركز الأرشيف، ومبدأ إتاحة مختلف

---

[93]HELU, Dominique. Média sociaux : l'expérience de bibliothèque et archives nationales du Québec: In.arbido, v.4. n9, Décembre 2011. p.p 30-32.

[94]COUTURE, Carol. Op. cit. p 14

[95] صالح، محمود القاسم، عماد يامين. تسويق خدمات المعلومات. متاح على الخط: www. arabcin.nrt/arabiaall/1-2006/ èhtml.يوم الزيارة: 26/12/2014

[96]الإعلام: هو مصطلح على أي وسيلة أو تقنية أو منظمة أو مؤسسة تجارية أو أخرى غير ربحية، عامة أو خاصة، رسمية أو غير رسمية، مهمتها نشر الأخبار ونقل المعلومات، إلا أن الإعلام يتناول مهاما متنوعة أخرى، تعدت موضوع نشر الأخبار إلى موضوع الترفيه والتسلية خصوصا بعد

المعلومات الثانوية كالفهارس، الكشافات جد مهم، وأساسية في تنمية المعايير التي يمكن من خلالها تقييم مصلحة الأرشيف، وتشمل هذه المعايير العناصر التالية [97]:

- نسبة الوثائق الأكثر طلبا، من جانب المستفيدين، والمتاحة ضمن المجموعة الموجودة في المؤسسات التوثيقية.
- معدلات إمكانية الوصول إلى هذه الوثائق من جانب المستفيدين عند الحاجة.
- معدلات تحديد الوثائق الغير الموجودة ضمن الرصيد الموجود في المؤسسة التوثيقية، وتأمينها للمستفيدين الذين في حاجة إليهم.
- معدلات إمكانية المؤسسة في جلب اهتمام المستفيدين عن الوثائق والمعلومات من خلال الأبحاث البيبليوغرافية والاستخلاص والنشاطات المرجعية الأخرى".

2.4. نماذج التثمين العصرية: في المجال الرقمي:

إن دخول في عالم الرقمية التي لا محال لها بفضل التطور التكنولوجي وظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، اصبح من الضروري التحدي لمثل هذه المواكبات، وذلك بتغيير مجرى سيرورة العمل التقليدي إلى العصري أي الرقمي .

من خلال العرض السابق ، يمكن القول ان نماذج التثمين التقليدية الأكثر تداولا في مركز الأرشيف الوطني هي المعارض، المؤتمرات والمحاضرات، المنشورات والمطبوعات دون الإشهار، الإعلام والتسويق إلا من خلال ما عايشناه من القيام بالحملات التحسيسية لأهمية الأرشيف. كما نضيف غياب تام لنماذج التثمين العصرية أو الرقمية كالمكتبات الرقمية، المعارض الافتراضية، صفحات الويب، البوابات، الشبكات، موقع التواصل الاجتماعي.

الثورة التلفزيونية وانتشارها الواسع. تطلق على التكنولوجيا التي تقوم بمهمة الإعلام والمؤسسات التي تديرها اسم وسائل الإعلام، كما يُطلق على الأخيرة تعبير السلطة الرابعة للإشارة إلى تأثيرها العميق والواسع.

[97] بن السبتي، عبد المالك،التقييم والمكتبة الافتراضية، مرجع ذكر سابقا، ص.ص 12-13

خلاصة الفصل الأول:

التثمين كمصطلح يبقى كالعلبة السوداء التي تخفي في طياتها الكثير من المفاهيم والدلالات غالبا ما تهدف إلى تحقيق غايات مختلفة.من الجانب الأنثروبولوجي، التثمين بالنسبة للإنسان هو تجسيد خياله، طموحاته ورغباته المكتسبة عبر مساره الحياتي في الواقع. وأما من الجانب الاجتماعي فهو إبراز الظواهر الاجتماعية وأسباب وقوعها مع النظر الى إيجاد حلول لها ، ومن الجانب التجاري فهو تمويل العملاء في عمليات بيع المؤسسات وشرائها عن طريق تقارير مالية، والجانب الصناعي والفلاحي هو إعادة تحويل ورسكلة المواد الأولية إلى مواد أخرى قصد استغلالها، والتثمين كمصطلح فهو منبوذ من الجانب النفسي،واستبدل بم صطلح الاستحقاق، كون التثمين هو فقدان القيمة الاجتماعية للفرد (انفصال الفرد عن المجتمع) من اجل الاستقرار. ومن جانب البحث العلمي التثمين إجراء يجمع النشاطات التي هدفها زيادة قيمة نتائج البحث أي الاختراعات وتلبية الحاجيات الحقيقية للسوق. أما في ميدان علم المكتبات، التثمين هو تصنيف الكتب القديمة والثمينة حسب المواضيع التي تساعد على تطبيق ونشر ثقافة الكتاب. ليبقى مفهومه في الأرشيف، يختلف من طور لآخر.

ففي الأرشيف الجاري والنصف الجاري، يعبر عن التثمين بالشفافية، بمعنى إيصال وتسيير ونشر المعلومة الإداريةالآنية التي تعرف بنشاط المؤسسة، و تأخذ مجرى الوسيط الثقافي و الحلقة الواصلة بين الجمهور الواسع والأرصدة المحفوظة في مركز الأرشيف الوطني قصد استغلاله، في الأرشيف النهائي. كما يعبّر عن استخراج اعلى قدر ممكن من المعلومات المتعلقة بالوثيقة الأرشيفية عن طريق الوصف.

وتتوقف شهرة المركز وسمعته أساسا بالبيئة الكبيرة التي يتواجد فيها. والتي تعتمد أساسا على تطوير البيئة الصغيرة التي تربط الأرشيفي بالمركز، وذلك عن طريق جعل المعلومةالمنتجة في متناول الباحث. اذا كان تبليغ الأرشيف تحدي تاريخي كبير تواجهه مصالح الأرشيف، سواء كانت عمومية أو خاصة، فان زيادة الطلب على الأرصدة المختلفة والمتنوعة التي لابد من تصنيفها وترتيبها وفتحها أمام الجمهور، يعتبر كمؤشر لحضور الرصيد والتعريف به من خلال نماذج تقليدية كمنشورات، معارض، مؤتمرات، دون الرقمية، التي تعتبر من أهم وسائط لاستغلال الأرصدة بقوة.

نسعى في الفصول القادمة إلى دراسة تقييمية لرصيد مخططات مسح الأراضي المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني، لنصل إلى استنتاج مفهوم التقييم النهائي، الذي يلي تقييم أولي وثانوي للوثيقة الأرشيفية المألوفة في عالم الأرشيف، بالاعتماد على الحملة التقييمية المبرمجة من طرف المديرية العامة للأرشيف الوطني، التي مفادها تنظيم الرصيد وإعادة بلورة الفهارس المنجزة سابقا، لكي نصل فيما بعد إلى كيفية تثمين هذا الرصيد. مع إبراز العلاقة الوظيفية بين التقييم والتثمين من خلال البحث عن القيمة لاستعمالية للعينة.

الفصل الثاني: الأسس البرادغماتية للتقييم

تمهيد:

تعتبر عملية التقييم من أهم وأصعب مراحل التي يمارسها المكتبي أو الأرشيفي بصفة خاصة، فهي مهمة أساسية التي تهدف من خلالها استخراج نقاط الضعف والقوة، لتقدير الوضعية السائدة. فهذا المصطلح لقي عدة مفاهيم في الأرشيف خاصة بما يتعلق بالأرشيف الإداري، إذ يختلف معناه في الأرشيف النهائي .

بيد أننا ما وجدناه من خلال البحث البيبليوغرافي، ومن خلال التجارب الدراسية، هو إعطاء مجموعة من المعاني للتقييم فحسب، فهذا التنوع في المعاني وترادفها، نجدها في بعض الأحيان غريبة لأنهاتتميز بتعدد أصولها، وتعدد منبعها اللغوي والجغرافي.

حيث أنّ خبراء كثيرون قدموا كل مجهوداتهم من اجل ترجمة وتبني مفهوم دقيق واصلي لهذا المصطلح المستعمل من طرف البريطانيين مثلا أو الأمريكيين، لكي يصبح في الأخير مصطلح تقني وأصيل.

كما أنّ التقييم غالبا ما يرتطمبمفهوم التقييم الشخصي للمتعاملينأو شكل المراقبة التي تتماشى مع التصديق والموافقة، بينما فهو يعرف أساسا بمسار المعرفة الذاتية والعقلانية لاتخاذ القرار، فهو يظهر لنا مدى أهميةالتعريف الدقيق لهذه المصطلحات وترجمتهاخاصة بما يتماشى مع الأسس العامة لمسار التقييم في مراكز الأرشيف.

حيث "لم يظهر كنظرية مبنية على أسس علمية إلا في منتصف القرن العشرين" [1]، حيث كان المفهوم مرتبط بتقدير والحكم على قيمة الوثيقة التي يليها اتخاذ القرار بحفظها أو إتلافها.

يعد التقييم بمثابة الوظيفة الأرشيفية الأساسية والتي تعتبر مطية وأرضية تضبط إعداد جدول تسيير الأرشيف يهدف إلى تحديد القيمة الإدارية، البعد التاريخي والمعالجة النهائية للوثائق على حد سواء [2].

وهو عملية لا مفرّ منها في وظائفنا الحالية والمعاصرة، فان تطبيق نظرية التقييم من مهام وحق الأرشيفيفي اتخاذ قرارموت أو حياة جزء أو مجموعة من الوثائق المنتجة. [3]

قبل الشروع في الحديث عن هذا الجانب من دراستنا، والتي ترتكز فحواها أساسا على مفهوم التقييم في الأرشيف النهائي أو التاريخي، وعلى كيفية الانطلاق من عملية التقييم لنصل بعد ذلك إلى وظيفة أساسية وهي التثمين، فلا بأس أن نحدد مفاهيم لمصطلحات لها علاقة بالتقييم.

---

[1] سلال، عاشور. مرجع ذكر سابقا. ص 93.

[2] *« Fonction archivistique fondamentale préalable à l'élaboration d'un tableau d'archivage visant à déterminer l'utilité administrative, l'intérêt historique et le traitement final des documents ».* Direction des archives de France. Dictionnaire de Terminologie Archivistique. S.l : Archives départementales du Nord, 2007. p 20.

[3] NAHUT, Robert. Op. cit. p 33.

1. علاقة التقييم بالقيمة، القياس والتقويم.

1.1 القيمة والقياس

1.1.1. التعريف اللغوي:

أ) في المعاجم والقواميس العربية

- **القيمة**: حسب لسان العرب لابن منظور[4]:

القيمة: واحدة القيم، وأصله الواو لأنه يقوم مقام الشيء، والقيمة: ثمن الشيء بالتقويم، وقيل كم قامت ناقتك أي كم بلغت.

- **القياس**: حسب المعجم الإلكتروني الباحث:[5]

قِسْتُ الشَّيءَ بالشَّيْءِ أقيسه قيسا وقِياساً: أي قَدَّرْتُه على مثاله.

ب) في المعاجم والقواميس الأجنبية:

- **القيمة:**

في قاموس **LeRobert**[6]: **"Valeur" أي "القيمة"** :كلمة لاتينية توازيها باللغة العربية الثمن، السعر وقام مقام الشيء.

أمّا "**valoir**" بمعنى" **Mettre en valeur**": تعني تنمية، إظهار مزايا لشيء ما أو شخص ما، الترويج، إنتاج شيء ما أو تنمية رأس المال[7].

كون القيمة: والتي توازيها باللاتينية " **Etre en valeur**"، تعني في الاقتصاد: نوعية مُقَدَّرة: قيمة التبادل، قيمة الاستعمال بالنسبة للسعر، كما تعني أيضا الفعالية، والفائدة[8].

والمصطلح " **Valoir**"[9] الذي يوازيه باللغة العربية قام مقام شيء أو كون الثمن: يعني القوة. وبمعنى التقييم ساوى، الحكم عن الشخص لخاصية أو هيئة.

و "**Faire–valoir**"[10] التي توازيها باللغة العربية: إظهار و إبراز: تعني التثمين، أي جعلها أكثر نشاطا وفعالية. إحياء شيء ما وجعله ينتج آو في حالة نشاط أي تنشيطه. وتعني أيضا الاستغلال: التوازي في القيمة، والفعالية بمقارنة بشيء آخر. بالنسبة للشخص: اكتساب نفس الميزة والخصائص والاستحقاق والمكانة.

---

[4] ابن منظور، جمال الدين. لسان العرب. المجلد 12. بيروت: دار صادر، 1992، ص 500

[5] قاموس الكتروني الباحث: "قياس". متاح على الخط التالي: http://baheth.info/all.jsp?term تاريخ الزيارة: 12/12/2014

[6] Le Robert Illustré. Op. cit .p1965.

[7] Idem.

[8] Idem.

[9] Idem. p.p 1965 -1966.

البضاعة: الترويج لها.

كما يضيف قاموس **Hachette**[11] ، معنى الإنتاج، والعرض للتوضيح للمصطلح السابق.

- **القياس:Mesure**

حسب قاموس**Le Robert**[12] ، القياس مصطلح لاتيني من أصل **Mensurare**، ويعني:

تقييم الأبعاد المساحة، الأطوال، الحجم، وذلك بالمقارنة باستعمال المعيار الذي نقيس به من نفس الصنف أي استعمال المسطرة لقياس الطول بالسنتيمترات.

تحديد قيمة طول مقاس بالملاحظة المباشرة أو الحساب،

الحكم بالمقارنة ونعني التقييم والتقدير، مثال: قياس الفعالية أي تقييم مدى فعالية شيء ما.

كما يعني الحساب، و التقدير عن طريق القياس.

2.1.1. التعريف الاصطلاحي:

إن التعريف العلمي والاصطلاحي يعتبر كتعريف أوسع من التعريف اللغوي الذي يمتد في نطاق ضيق:

- **القيمة:**

تعتبر القيمة كالمصطلح ذات علاقة وطيدة بالتقييم، لأنها تظهر في كل مراحل تنفيذ المسار التقييمي.

يعرف منذ القديم القيمة شيء تعبر لنا عن ثمنها، أي مقدار الدراهم التي لابد من دفعها لاقتنائها، هذا فيما يتعلق بالمفهوم من الجانب الاقتصادي، اقل من هذا الجانب، فإننا يمكن أن نفرق بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل.[13]

وإذا قلنا أن الفعل أو النشاط يرتبط بضرورة الحياة، فان الإنسان هو المعني بالأمر أكثر من المؤسسة، وتنبثق أيضا من ثقافة المؤسسة، إذا ما كان الفعل أو النشاط يظهر أو يبرز لنا كمجموعة من القيم، التعاريف و العروض. ولكن الأكثر تآلفا، أن الفعل والنشاط تعمل على إثراء الثقافة.

ومن جهة أخرى، يمكن من خلال النشاطات والبحوث والأعمال المبنية داخل المؤسسة والتي تعمل المؤسسة على إرساءها، أن تزيد ثقافة الفرد أكثر فأكثر. [14]من هذا الجانب، فان التقييم يتموقع في مفترق الطرق آو ملتقى القيم المنتجة آو المؤسساتية والقيم الاجتماعية، والقانونية والوظيفية، في مجال الأرشيف.

اذا كانت القيم المنتجة أو المؤسساتية تكتسب فائدة وتدعو إلى توحيد المعنى، والظواهر، الأحداث و المشاعر المتبادلة من طرف مجموعة موجودة داخل الهيئة، من جهتهم فان القيم الاجتماعية ليست ثابتة ولا

---

[10] Idem.

[11]Maurin, Mireille. Hachette: le dictionnaire de français 60 000 mots. Alger : ENAG, 1992. p 1706.

[12]Le Robert illustré Op. Cit. p 1224.

[13]NAHUT, Robert. Op. cit. p 34.

[14]RONAUD, François. Théorie et pratique. Québec, Université de Laval, laboratoire de recherche sociologique, 1992.

تحمل نفس المعني في مختلف أشكالها، بل هي متعددة المعاني، بالأحرى متضادة ومنافسة. فالقيم التي تشكل بناء المؤسسة الحالية والمتمثلة أساسا في سير الحركة والنشر: ونقصد بها مجرى وسيران النشاط والمهام، وكيفية النشر والتوزيع للنشاط[15].

و في الأخير، القيمة تشكل عنصر مهم و أساسي للنشاط، هذه الأخيرة التي تقصدها بالحركات المتواضعة، والتي توافق التصور والتفكير، وأما أسلوب العمل تعني به كيفية فعل النشاط.

- **القياس:**

فالقياس: تقديرالأشياء والمستويات سواء خدمات، مستفيدون، تقنيات ، تقديراً كمياً.

فالقياس في أضيق معنى له من التقييم هو جمع معلومات كمية عن الموضوع المراد قياسه. يعتبر من الوسائل المستخدمة للتقييم للحصول على بيانات والمعلومات اللازمة لدراسة الظاهرة وعلى أساسها تتم عملية التقويم.

القياس هي وسيلة لتحقيق التقويم. هي وسيلة للتقييم وقياس إعطاء معلومات حول الشيء المقاس.

2.1. التقييم والتقويم

1.2.1. التعريف اللغوي:

أ) في المعاجم والقواميس العربية:

- **التقييم:**

حسب لسان العرب لابن منظور:[16]

التقييم: تقويم: قوّم بالشدة على الواو، قُيِم، قِيمٍ، وقُيامٍ وقُيَامٍ

قوّم: تقويما: الاستقامة، الاعتدال. يقال استقام له الأمر لقوله تعالى، فاستقيموا إليه أي التوجه إليه دون الآلهة، وقام الشيء واستقام: اعتدل واستوى. ورجل قَويمٌ وقوّامٌ: حسن القامة وجمعها قوامٌ، والقوام: حسن القامة. وقِوامُ الأمر: بالكسر: نظامه وعماده. و أمر قَيِّمٌ: مستقيم.

حسب المعجم العربي الأساسي:[17]

التقييم: مص. قَيَّمَ، يُقَيِّمُ تَقْيِيمًا: الشيء قَدَّر قيمته.

- **التقويم:**

ورد في المعجم العربي الأساسي[18] أن:

[15] Idem.

[16] ابن منظور، لسان العرب, مج 12, مرجع ذكر سابقا، ص. ص 498-499.

[17] المعجم العربي الأساسي. مرجع ذكر سابقا. ص 1020.

[18] نفسه. ص. ص 1015-1017.

التقويم: مص. قَوَّم: **سجل** يشمل ويبين أيام السنة موزعة على شهورها مع ذكر أيام العطلات والأعياد وأوقات الصلاة، والملاحظات النجومية والفلكية.

وفي الفلك: **حساب** الأوقات وتوزيع السنة أشهرا وأياما.

في الاقتصاد: تقويم النقود: **إعادتها** إلى قيمتها الأصلية **وتثبيتها**.

في الجغرافيا: **بيان** طول البلدان وعرضها.

قَوَّمَ: يُقَوِّمُ تقويما: المعوّج: سوّاه وعدّله، السلعة ونحوها وضع لها ثمنا.

ومُقَوِّم: من يعطي قيمة لعمل أو شخص أو مجموعة.

ومنه التقويم مشتق من الفعل (قوَّم)، فيقال: قوَّم المعوج بمعنى: عدَّله وأزال اعوجاجه، وقوم الشيء بمعنى قدره ووزنه، وحكم على قيمته، واستقام اعتدل واستوى، وقد وردت عدة مشتقات للفعل (قوَّم) في القرآن؛ منها: لفظة أقوم؛ قال تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [19].

ونستنتج مما سبق أن التقويم لابن منظور هو التقييم بحد ذاته.

ومعنى التقييم في معجم اللغة العربية المعاصر الإلكتروني [20]:

تقويم: مفرد ج تقاويم (الغير المصدر):

- مصدر قوّم: الطب النفسي التقويمي: الدراسة المتعلقة بالوقاية والمعالجة النفسية للمشاكل العاطفية والسلوكية.
- سجل يشمل ويبيّن أيام السنة موزعة على شهورها مع ذكر أيام العطلات والأعياد وأوقات لصلاة والملاحظات النجومية والفلكية.
- مطبوع سنوي في الغالب يحتوي على حقائق نافعة ومعلوماتإحصائية.
- جغرافيا: تعيين مواقع البلدان أو بيان ظواهرها.
- الفلك: نظام تقييم الزمن إلى وحدات مثل السنين والأشهر والأسابيعوالأيام: تقويم هجري/ ميلادي.
- تقويم النقود: (الاقتصاد): أعادتهاإلى قيمتها الأصلية وتثبيتها.
- تقويم الأداء: عملية تقويم أداء وسولك الموظفين كل على انفراد، وذلك لتقدير احتياجات التدريب أو للاحتفاظ بالموظفين أو لتعديل المرتبات.

قوّم يقوّم تقويما: فهو مقوم والمفعول مقوم، قوم المعوج: سواه أو عدله، وأزال اعوجاجه، قوم الطريق المنحني، قوم الأخطاء، صحّحها.

[19] كتاب القرآن الكريم، سورةالإسراء: الآية 9، ص283

[20] معاجم اللغة العربية معنى وشرح الكلمات، مرجع ذكر سابقا.

وهذا وقد أجاز مجمع اللغة العربية "التقييم" لبيان القيمة وأورده في المعجم الوسيط، وفيه: قَيَّمَ الشيءَ تقييمًا: قدّر قيمته، وعليه يكون الفرق بين الكلمتين هو أن " التقويم" لتعديل الشيء، أما "التقييم"، فلبيان القيمة.

ب) في المعاجم والقواميس الأجنبية:

- **التقييم:**

التقييم "**évaluation**" هو مصدر الفعل قيَّم" **évaluer**" من أصل اللغة الفرنسية القديمة " **Valoir**": وتعني حساب، تحديد وتقدير. تقييم مسافة: تحديد المسافة مثلا[21].

فهو تقدير كمي إذا ما حددت كميا قيمة شيء سواء بالدقة أو بالتقارب.

كما أن التقييم حسب القاموس Le petit Robert"مصطلح ظهر في 1361م، من الفعل "قيَّم" و معناه: التقدير، الحساب، التحديد، التثمين، الكشف والمعاينة"[22].

يعرف أيضا بالجرد: في حالة تقييم في المخازن المجموعات والسلع. وقد تكون تقريبية في حالة حساب الأبعاد.وتأخذ معنى القيمة والكمية المقيّمة في القياس، الثمن والقيمة.

نستنتج مما سبق أنّ المعجم العربي الأساسي يتفق مع قاموس Le Petit Robertفي أنّ التقييم هو الجرد والحساب.

والفعل قيَّم أي "**évaluer**": ظهر في القرن 14م وكانت تكتب "**avaluer**"، وظهر عام1283م[23]. في اللغة الفرنسية القديمة وكان يعرف ب " **value**". وتعني بالعربية زيادة قيمة أي ارتفاع قيمة سلعة بين تقديرين متتاليين.[24]

أما القاموس الإلكتروني الإنجليزي **OXFORD** فمصطلح التقييم أي « **Evaluation**» يعرف "بتشكيل رأي حول السعر، القيمة أو النوعية لشيء ما بعد التفكير الملي والجاد"[25].

وأما معنى تقدير قيمة شيء أو تقدير ثمن شيء ما، الحكم على مدى استعمال لشيء ما أو أهمية أو فعالية شيء ما، ويأخذ مصطلح " **Valuation**" الذي يوازيه باللغة الفرنسية « **Expertise**»أي الكشف والمعاينة.

---

[21] Le Robertillustré. Op. cit. p 698

[22] Le petit Robert. Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française. Paris: Le Robert, 1992. p 715

[23]Idem.

[24]إدريس، سهيل. مرجع ذكر سابقا. ص930 .

[25]HORNBY, A.S. OXFORD: Advanced Learner's Dictionnary of current English. 8th. OXFORD : University presse, 2011. p 520.

وما يلاحظ من خلال هذه التعاريف أن ليس هناك فرق شاسع بين مفهوم التقييم والتقويم، إذ نجد تارة أن التقييم هو تقدير لقيمة شيء وفي نفس الوقت تثمين، والتقويم هو نفسه التقييم أي حساب، تثبيت القيمة وفي نفس الوقت إبراز وإظهار و الكشف، وبالتالي التقييم هو التقويم وفي نفس الوقت تثمين بالنسبة للمعاجم الأجنبية.

2.2.1. التعريف الاصطلاحي:

- **التقييم:**

يرى بعض النحاة أن كلمة التقييم خطأ، ويفضلون استعمال المصطلح تقويم بدلا منها، والواقع هو أن التقييم منشق من القيمة، والتقويم من القوام، ومعنى الأول التقدير والتثمين ومعنى الثاني التعديل.

التقييم والتقويم يختلف مفهومهما باختلاف مجال الدراسة: إذ أن هناك فرق بين علم المكتبات وعلم الأرشيف فيما يتعلق بهاذين المصطلحين، كما ذكرنا سابقا. فماذا نقصد بالتقييم في المكتبات؟ و ما نقصد به في علم الأرشيف؟ قبل أن نشرع في تحليل المصطلحين، نذّكر ببعض التعاريف المتداولة في مجال المكتبات:

- التقييم: "هو قياس مقنن لمدى تحقيق الأهداف المسطرة والنتائج المتحصل عليها".[26]
- مجموعة من التوصيات التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة من اجل اتخاذ القرار الصائب.
- التقييم: "وسيلة لمعرفة الهيئة وإنجازاتها بغرض تقدير قيمتها وتحسين فعاليتها" [27] فهو يعتبر وسيلة هامة تفيد الأنظمة المعلوماتية في اتخاذ القرار المناسب بعد الفحص الدقيق والمعاينة للوضعية السائدة في تلك الأنظمة من اجل تحسين خدماتها للمستفيد.
- ارتبط مفهوم التقييم بتسيير نشاطات المكتبات حسب الأهداف المسطرة، من خلال الأعمال الفنية التي يقوم بها ليجعل الرصيد في متناول الجميع في أسرع وقت ممكن واقل جهد. فمثلا الإحصاء يسمح بجمع المعطيات خاصة بالخدمات الجمهور الاستعمال، نسبة التردد إلى قاعة المطالعة، عد المقاعد، التبليغ والإعارة، إضافة إلى المصالح الأخرى الداخلية والمهتمة خاصة بتنمية المجموعات.[28]
- عرّف التقنين الدولي **ISO 11620**[29] أنّ التقييم هو مسار مستمر الذي ينظم ثلاث مراحل: تحديد الأهداف لعمل ما، قياس النتائج، تقدير الفارق بين الأهداف والنتائج.

[26]GIER-JEANMOUGIN. S. Op. cit.p 16

[27]كتير، يسمينة. مرجع ذكر سابقا ص 8.

[28]CARBONE, Pierre. Statistiques et évaluation dans les bibliothèques universitaire françaises. In Bulletin bibliothèque de France. Paris, t. 34, n ° 4, 1989.

[29]Guide: ISO (International Standardisation Organisation).[Comité technique ISO/TC46,sous-comité SC8 statistiques et évaluation des résultats].Information et documentation :indicateurs de performance des bibliothèques. ISO 11620, Genève : ISO, 1998

بيد أن الأمر في مجالنا هذا (الأرشيف) أن مفهوم التقييم يتعلق بتحديد القيمة الأولية و الأرشيفية التي تكتسبها الوثيقة، لتحديد مصيرها النهائي، الحفظ الأبدي أو الإعدام. فعلى أي أساس يمكن الحكم على الوثيقة الأرشيفية أن لها قيمة تاريخية وبحثية؟ هل من خلال المعلومات التي توفرها أو من خلال الصبغة الجمالية والبنيوية التي تتميز بها ؟

فبعد الحكم الذي اصدر على الوثيقة، وحفظها النهائي، واستقبالها كوثيقة تخدم المجتمع والمواطن، فان هذا الرصيد الذي يستقبله الأرشيفي: هو رصيد مرّ من مرحلة التقييم سابقا. فماذا نقصد بالتقييم في هذه المرحلة أي "الأرشيف النهائي"؟

كماأنالتقييم أداة إدارية تهدف إلى تحديد مواطن القوة والمعوقات أو الصعوبات واقتراح الحلول المناسبة لتحسين الخدمة.ويرى الوردي والمالكي [30]في كتابه المعنون "مصادر المعلومات وخدمات المستفيدين في المؤسسات المعلوماتية " أنّ تقييم خدمات المعلومات هو دراسة لمدى إمكانية هذه الخدمات على تلبية احتياجات المستفيدين منها، أي دراسة إمكانية الخدمات على تلبية طلبات و احتياجات المستفيدين. ويرى أن المستفيدون من مؤسسات المعلومات يقومون بتقييم خدمات المعلومات بوعي منهم أو دون وعي بناءً على التكلفة والزمن ومدى جودة الخدمة المقدمة.

- **التقويم:**

هي عملية من خلالها يمكننا تقدير حجم ونوع المجموعات المكتبية في ضوء الأهداف المسطرة من قبل إدارة المكتبة ومدى ملائمتها بالنسبة للمستفيدين.عرّفه بعض الباحثين بأنه عملية منظمة تتضمن جمع المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالظاهرة المدروسة، وتحليلها لتحديد درجة تحقيق الأهداف، واتخاذ القرارات من اجل التصحيح والتصويب في ضوء الأحكام التي تم إطلاقها. وهو إصدار الأحكام والتوصيات اعتمادا على القياس.

ويستخدم مفهوم "التقويم" كهدف في حد ذاته و كعملية، فهو كهدف يحدد العائد أو الفائدة الاجتماعية للبرنامج، أما كعملية، فهو يقيس الدرجة التي تعكس العائد المرغوب أو الفائدة من البرنامج، وهذان الجانبان في التقويم يمثلان المكونات المنهجية والتصورية للبحث[3231].

2. التقييم في الأرشيف:

1.2. مبادئ أساسية للتقييم:

[30] الوردي، زكي حسين ، المالكي، .مجبل لازم مصادر المعلومات وخدمات المستفيدين في المؤسسات المعلوماتية. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002.ص.ص.30-66

[31]الدبيان، .قياسات أداء خدمات المكتبات ومعايير تقييمه. http://www.alyaseer.net/vb/showthread.php?t=6055/ يوم الزيارة:29.04.2014

[32]موضي بنت إبراهيمالدبيان أستاذة محاضرة في قسم المكتبات والمعلوماتبكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعودالإسلامية.

إذا كان في بادئ الأمر الفرق بين عالم الكتاب وعالم الوثائق الأرشيفية غير ظاهر، حيث كانت تحفظ في نفس المكان وتولى لها نفس العناية، فان ومع مرور الزمن ارتسمت الحدود بينهما حتى أصبحا عالمين منفصلين تحكم كل منهما خصائصه وقوانينه وان كانا ينتميان إلى نفس العالم وهو عالم المعلومات، ويشتركان في نفس الهدف وهو تلبية حاجيات المستفيدين. فمن حيث التقييم، لكل مجال أو عالم خصوصيته.

تتطلب العمليات التقييمية تحديد مجموعة من الأهداف بحيث يستحيل تقييم مصلحة معينة من دون تحديد مسبق للأهداف التي من خلالها يمكن مقارنة نتائج التقييم بالقيم المرجعية من خلال الأهداف المسطرة، بحيث تكون الأهداف قصيرة المدى وتكون واقعية وقابلة للتعريف الدقيق.

فالتقييم بالدقة ليس له معنى إن لم تحدد الأهداف بوضوح منذ البداية، استراتيجية محكمة ومتفقة عليها من طرف المؤسسة الوصية وبتنسيق مع الوسائل المناسبة. ويقابل الثوابت التالية: الوسائل، النتائج، الأهداف، والفعل ويسمح بقياس النتائج المتحصل عليها من طرف الهيئة وفق المعايير التالية: الفعالية، الجودة، الأصالة والصدى. والهدف الأساسي لتلك الهيئات هو عرض المستفيدين على الأرصدة الوثائقية، بحيث كلما كانت عملية العرض هذه جماعية كلما كانت المصلحة المعنية أكثر فعالية. [33] وبالتالي أكثر حضورا. ومن هذا المنطلق، لابد من إيجاد العلاقة ما بين جميع النشاطات التقييمية المطبقة في مراكز الأرشيف، والأهداف العامة لتطوير العلاقة عرض القراء/الوصول إلى الرصيد الأرشيفي من جهة أخرى.لذا يجب على المصالح الأرشيفية أن تعمل على تدعيم رصيدها الذي يصبح مصدر مهم للمعلومات. كما يجب عليها العمل على تنظيم ومراقبة رصيدها، عن طريق التقييم في كل مستويات الأعمال الفنية والتقنية لها كالفهرسة، التصنيف، التكشيف، الرقمنة وغيرها.

أما عندما يتعلق الأمر بتقييم مصلحة ما، من الضروري التمييز بين الاحتياجات من المعلومات للمستفيدين والطلبات التي تعمل على تحقيقها هذه المصلحة، ويمكن اعتبار أن الاحتياجات هي اكبر عددا من الطلبات، مادامت كل احتياجات المعلومات ليست مترجمة إلى طلبات ومن واجب مسيري المصالح الأرشيفية تحديد الاحتياجات من المعلومات الخاصة بالمستفيدين، وكشف التباين ما بين الاحتياجات والطلبات.

إذ هناك جانب مهم للتقييم يتمثل في تحديد الفوارق ما بين الاحتياجات [34] والطلبات [35] على المستوى الكمي بمعنى التعرف على عدد الاحتياجات التي لم تترجم إلى طلبات، ومن جهة أخرى على المستوى النوعي يتطلب الأمر الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي أصناف الاحتياجات التي لم تترجم إلى طلبات؟

---

[33] بن السبتي، عبد المالك. التقييم والمكتبة الافتراضية. مرجع ذكر سابقا. ص17.

[34] الاحتياجاتأو الحاجة: الرغبة الغير الأكيدة والنهائية، فهي مجرد شعور بالحاجة إلى شراء شيء ما. اذا ما حصلت الرغبة الأكيدة والضرورية لشرائهوالإلحاح على الحصول على ذلك الشيء، يصبح طلب.

[35] الطلب:هو الرغبة الأكيدة في الشراء التي تدعمها، وتعززها قدرة شرائية للحصول كمية معينة من سلعة ما، عند سعر محدد، على أن يتم ذلك خلال فترة زمنية معينة.

- على أي مستوى تعكس طلبات المستفيدين احتياجاتهم إلى طلبات؟

إن اغلبيه التقييم المنجزة من قبل مصالح المعلومات تقتصر في تطبيقها على قياس معدل طلبات المستفيدين.وطريقة التقييم هذه هي ظاهرية لكونها: لا تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات غير المعبر عنها من جانب المستفيدين.

تفترض أن الطلبات الصادرة عن المستفيدين هي مطابقة لاحتياجاتهم، وهذه الأخيرة في الحقيقة هي فرضية محل شك كبير.[36]

ولكي تقوم مراكز الأرشيف بدور الوسيط الجيد بين أرصدتها والمستفيد بصفة كاملة لابد أن تقوم بثلاث نشاطات مهمة:

- الاقتناء وحفظ الوثائق ونعني بها طرق وأساليب إنتاج المعلومات والوثائق بعالم مصادر المعلومات، وإيجاد أساليب مناسبة من اجل الحصول على الوثائق عن طريق الشراء أو إيجاد سياسة مناسبة لاقتنائها عن طريق الدفع، وفق السياسة الوطنية للأرشيف.
- تنظيم الوثائق ومراقبتها. لتسهيل الوصول إليها عند الطلب، عند القيام بالنشاطات كالمعارض يسهل انتقاء الوثائق التي لابد من عرضها، وتتضمن نشاطات التنظيم والمراقبة: التصنيف، الفهرسة، التكشيف، والاستخلاص، التحليل، التقييم.
- توزيع الوثائق عن طريق التبليغ، الأبحاث البيبليوغرافية، الإجابة عن الاستفسارات الفورية، الإعلام والتوجيه، ولا ننسى نحن في ظل التكنولوجيات الحديثة [37]، هذا ما أضاف نوع من التقدم في هذا المجال خاصة إدخال الحاسوب في الأعمال الفنية للأنظمة الإعلامية بصفة عامة ومراكز الأرشيف بصفة خاصة، و ظهور الأنترنيت الذي يعود له الفضل في فك العزلة بين العالمين المتقدم ودول العالم الثالث.

2.2. مفهوم التقييم وتعدد القيم في الأرشيف:

يعرّفRey في القاموس التاريخي للغة الفرنسية بان التقييم تحديد **قيمة**، ثمن شيء ما، وفي النطاق الواسع، يعني تثبيت نسبي لمقدار ما، مسافة...الخ، أوتقدير خصائص، ميزات شخص. ويقال عنه أيضا لتحديد كمية عن طريق الحساب[38].

كما يعتبر التقييم تقدير **قيمة** الوثائق للحكم عليها مدة حفظها وإبقائها للاستعمال الإداري، ومن جهة أخرى على أي أساس يجب حفظها للأبد لكونها أرشيف تاريخي.

---

[36]بن السبتي، عبد المالك. التقييم والمكتبة الافتراضية. مرجع ذكر سابقا. ص. 15

[37]نفسه. ص 13

[38]REY, Alain. Dictionnaire historique de la langue française. Paris : Le Robert, 1994, V. 2. p 749.

وبالتالي، فان القيمة هي مرتبطة بأهمية التي تنتسب للوثيقة، مهما كانت معيار الاستعمال أثناء القيام بالنشاطات، أو معيار مذكر مما تقدمه من معلومات للفرد اكثر مما هو للمؤسسة. كما نشير أن إيداع المعلومات تعني أهميتها للمنتج.[39]

والتقييمهو: "... الحكم الذي يصدره الأرشيفي حول القيمة المعنوية أو القيمة البحثية التي تحويها أو تكتسبها الوثيقة أو مجموعة الوثائق الأرشيفية" [40] .

كما تتعدد مفاهيم التقييم من جهة أخرى مثل تلك المتصلة بالمالية والتي تعرف بالتقييم السعري أو المالي للوثيقة الأرشيفية[41] والتي تعرف بالتقييم المالي للوثيقة[42].

في مقال للكاتب شاربونو [43]، وضع عدة قيم للإثبات والبرهان والمحفوظة في الأرشيف الوطني لكيبيك، فهي تستعمل من اجل المعلومات التي تكتسبها. واكثر توضيحا، مستعملي الوثيقة الفوتوغرافية يعطون الأولوية للقيمة المعلوماتية الموجودة في الوثيقة على حساب القيمة الإثباتية. بينما من المعروف أن القيمة الثانية أي الإثباتية تمثل المعيار التي من أجلها تحتفظ الوثيقة في الطور النهائي، كما هو الشأن بالنسبة للوثائق الكارتوغرافية التي تنصب في نفس القالب من حيث الإنتاج و المعالجة، رغم بعض الاختلافات فيما يخص بنوعية الوثيقة ومحتواها والمسار الوثائقي [44]. ونستنتج أن القيم قد تختلف وتتميز عن بعضها البعض لمنتج النظام التوثيقي [45] ومستعملي النظام. تم إنشائه في سياق أن الوثيقة ترد على متطلبات الواقعية والنفعية لنظام ما في اطار نشاطه الحقيقي. ولكن أيضا يدخل في اللمسات الأخيرة ومهامات ذلك النظام. بينما للباحث، فالوثيقة هي للإجابة على تساؤلاته وفرضياته واحتياجاته.فالقيمة الإثباتية للوثيقة تجر هذه الأخيرة إلى آفاق قوية وواسعة، لكونها دليل للمظاهر الاجتماعية. كل تقييم وثائقي يتأثر بالقوانين الاجتماعية، تيارات البحوث، تطور الميدان الأرشيفي.

---

[39]Les valeurs archivistiques: théorie et pratique. Acte de colloque organisé par la division des archives et les programmes d'archivistique. Québec : université de Laval, 1994.

[40] COUTURE, Carol et ROUSSEAU, J .Y. Les archives au XXème siècle. Une réponse aux besoins de l'administration et de la recherche. Montréal : université de Montréal, 1982. p 202

[41]التقييم المالي للأرشيف هي ظاهرة وجدت في أول مرة في أمريكا الشمالية، ويعرف بتحديد مالي للممتلكات الثقافية والأرشيف لتشجيع الأشخاص ببيعها كالمخطوطات، الصور، الخرائط، الوثائق النادرة، الكتب المجلات الثمينة للهيئات العمومية كالمكتبات العامة او الوطنية والأرشيف الوطني، أو أي هيئة يمكن أن تمون وتقتني هذه الممتلكات.

[42]Evaluation monétaire des archives

[43]CHARBONNEAU, Normand. Citée dans:Nahut Robert. Op.cit.p39.

[44]عنوان المقال L'évaluation et la sélection des documents photographiques

الوثيقة الفوتوغرافية والخرائط تنتميان إلى نفس الفصيلة وهي الوثائق الإيكونوغرافية، تنشأ بنفس الطريقة، أخذ الصورة بآلة التصوير والحصول على الفيلم السلبي ثم إنتاجها على شكل ورق، المعالجة لها نفس الحقول البيبليوغرافية، إلا أن المسار والمحتوى يختلف، فالصورة هي تعبر عن نفسها وشكل لظاهرة ما فلا نجد إضافة للكتابة أو العنوان، بينما نجد في الخريطة الشكل البياني والعنوان والحاشية، إضافة إلى المسار الذي يختلف فيما بينهما إذ أن الصورة التي تؤخذ في نفس الوقت للحدث فان القيمة المعلوماتية تتلاشى بعد الحدث مباشرة، ثم تقيم من اجل الحفظ بعد الفرز للصور التي تحمل معاني، بينما الخرائط تنشأ وفق نشاط معين للمؤسسة بالتالي فهي لا تزال تستعملها مادام النشاط قائما، ثم تدفع إلى الأرشيف المؤقت وبالتالي إلى النهائي.

[45]Corpus documentaire

يقولنورموشاربونو[46] **Normand Charbonneau**، أنّالأرشيفين يعترفون بان تقييم رصيد تاريخي يُجرى في مرحلتين: مسار التسيير للوثائق للحفظ الدائم حينما تستقبل المدفوعات أو تدفع إلى الأرشيف الوسيط أو التاريخي من جهة، ومن جهة أخرى، *"التقييم هو المعالجة والوصف لمختلف الأقسام المكونة للإدارة المنتجة والمؤسساتية"*.

و حسب ما ورد في كتاب **"Manuel d'archivistique"**للكاتبين: **LundSmally Martha**و **Seton Rosemary**، أنّ التقييم عنصرا هاما وأساسيا لأي هيئة مهما كان حجمها، إذ يعتبر وسيلة لاتخاذ القرار المتعلق بمصير الوثائق الأرشيفية المنتجة أو المستلمة في أي زمن كان. كما يعتبر التقييم أداة لتسيير الحسن لأي عمل أو نشاط إداري، ومادامت الإدارة تنتج يوميا الوثائق فلا تستطيع الفرار من العملية التقييمية، التي تتطلب الدقة.ومنه فان التقييم *يخص تحديد قيمة الوثيقة التي تحدد حفظها أوإعدامها* [47].

ومن هذه الاعتبارات، يمكن إن نستنتج ما يلي:

التقييم في الأرشيف النهائي هو المعالجة الأرشيفية للوثائق. إذ تعتبر هذه الأخيرة، احدى الوظائف المهمة والضرورية التي ينبغي على الأرشيفي القيام بها. والتي من خلالها تؤكد على صحة القيم المكتسبة للوثيقة لضمان حفظها؛ تساهم في فهم محتوى الوثيقة، وصفها، تحليلها لإتاحتها للباحث؛ وتحدد لنا تطبيق المعايير اللازمة من اجل ضمان حفظها الأبدي، بعد جمعها، فرزها، تصنيفها وترتيبها، ووصفها، كما أن التقييم بمفهوم المراقبة والمتابعة أداة تسييريه في كل مرحلة من مراحل المعالجة. ففي الجمع التقييم يساهم في قبول أورفض المدفوعات واستقبال إلا الوثائق التي تكتسب القيمة الثانوية. بالنسبة للفرز هو قرار الصادر من الأرشيفي بحذف الوثائق أو حفظها، اما التصنيف والترتيب هو مراقبة مستوى تواجد الوثائق ضمن البنية الهيكلية المتواجدة فيها. أما الوصف الذي يعتبر محور أساسي لموضوع دراستنا، فتقييم الوصف يطبق من خلال وسائل البحث المنجزة ومدى تطابق محتوياته بالأرصدة المعالجة.

والوصف من جانب الأرشيف يقابله الفهرسة في المكتبات. وهي "عملية بناء وإعداد لضوابط لوصف محتويات الوثائق باستعمال تقانين ن خلال إعداد أدوات البحث".[48]

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن "التقييم هو دراسة معمقة يكتنفها التحليل، المتعدد الجوانب من حيث الوضعية الكمية والنوعية والقيمة التراثية والإثباتية التي يكتسبها الرصيد الذي نحن بصدد التصدي له".

3. اعتمادات وأهمية التقييم

1.3. اعتمادات التقييم:

[46]SIBILLE DE GEGRIMOUAR, Claire, CAYA, Marcel. Particularité des archives définitives. Cour de formation. Module 6 : section 1. Disponible sur www.piaf-.archivist.org.

[47]Lund Smally, Martha et Seton, Rosemary. Op. cit. p 46.

[48]الخولي، جمال إبراهيم. فهرسة الوثائق الأرشيفية. الإسكندرية، دار الثقافة، العلمية، 2000، ص 3.

يستعمل التقييم حسب الأغراض ومقتضيات المشروع حيز التطبيق، أو حسب الضوابط التي يتطلبها هيكل تنظيمي أو مهمة لهيئة ما، وعلى هذا الأساس، فان التقييم يأخذ عدة صبغات، ومن ثم عدة مفاهيم تختلف باختلاف الأهداف المتوخاة منه. لكن في أصل الحيثيات التي يعتمد منه التقييم فهي واحدة من حيث المنهجية وذلك على المنوال المبين أدناه.

- **التقييم كدراسة**: تعني مجموعة المعطيات المتحصلة عليها بالاعتماد على منهج دقيق وخطوات واضحة، للحصول على مؤشرات إحصائية بالنسبة للمردودية لتحسين الخدمات أو للحصول على عناصر تسمح بتطوير المنتوج وبلورته في شكل جديد.
- **التقييم كمقياس**: أي وسيلة استراتيجية مقننةلقياس و إيجاد الفارق الموجود بين ماهو مسطر من قبل من أهداف والمرجوة تحقيقها والوضع الحالي من نسبة الأهداف المحققة والنتائج المتحصل عليها."[49]
- **التقييم كوسيلة**: تساعد المؤسسات في اتخاذ القرار الصائب لتفادي الانزلاق في دوامة الأخطاء، ومعرفة مدى تطور المؤسسة.
- **التقييم وسيلة اتصالية وتحاورية**: أداة للتحاور مع الهيئة الوصية: فيما يتعلق بالتغيير في مواقع المصادر، فعالية سياسة ما، استفسار حول المصاريف. وهو أداة للتحاور مع المستخدمين فيما يتعلق بتوضيح التوظيف، تغيير في الوظائف للمؤسسة، المسؤولية، التبرير، أداة التحاور مع المستعملين قيمة الخدمات التي يراها المستعمل نفسه، بالتالي فان سيرورة وإجراءات التقييم تتقاربم ع تلك في التسويق،[50] لأنها تتعلق بتوجيه الزبون الذي يبحث عن تلاؤم المؤسسة مع هيئة ونوع الجمهور.
- **التقييم كمرحلة**: يندرج ضمن مراحل إعداد أي مشروع، فتواجده في المرحلة الأخير لا يعني أن المراحل الأولى لا تقيم، بالعكس فان التقييم يتماشى مع مراحل المشروع حتى نهايته، والتقييم النهائي للمشروع هو مدى تحقيق الأهداف المسطرة من قبل. ادن فهو أداة للقيادة والمراقبة الذي يسمح بالتعرف على الخلل الوظيفي لمؤسسة ما عن طريق التقييم التحليلي. وهو أداة يسمح أيضا بتطوير عمل المؤسسة، فإجراءات التقييم تكون ادن مرحلة من احدى مراحل لسير النوعية " مجموعة من الإجراءات التي تجعل المؤسسة بالتركيز على المهام وتلبية احتياجات المستفيدين".
- **التقييم في الأرشيف الإداري** تعتمد خصيصا في الحكم على قيمة الوثيقة لاتخاذ قرار حول تحديد مدة عيشها وبالتالي أقصائها أم حفظها. إلى ابعد من ذلك: التقييم يساعد على تسيير مساحات المخازن وبالتالي تنظيمها. إذ يعتبر بمثابة حل لتقليل من حدة الاكتظاظ.

[49]GIER-JEANMOUGIN. S, Op. cit.

[50]MAYERE, Anne ; MUET, Florence.la démarche qualité appliquée aux bibliothèques et service d'information. In bulletin des bibliothèques de France, 1998, t 43 n 1, p 10-18

- **تقييم رصيد وثائقي**: التحليل الكمي والنوعي للرصيد، ويتم من خلاله استخراج مواطن الضعف والقوة التي يتميز بها، ومدى شموليته، مدى احتوائه على المعلومات التاريخية والتي تهم الباحث.
- **التقييم كعنصر**: يدخل ضمن آليات العمل في قطاع أو مجال مكافئ، ويندرج في اطار وقواعد ومعايير تتعلق بتقديم عرض شامل ومانع. التقييم كمصدر معلوماتي: هو أداة للرسكلة والتدريب الذي يسمح لنا بالفهم الجيد وظيفة مؤسسة ما وتعرف بالتقييم الوصفي. كما يعتبر أداة للمقارنة قانونية مع الموظفين كالإحصائيات المطلوبة من طرف مديرية الكتاب والقراءة أو المديرية الفرعية للمكتبات والتوثيق.

2.3. أهمية التقييم:

اتفقت العديد من الدراسات المنجزة من قبل المختصين والمهنيين أن الوصول إلى الوثائق وفعالية الاستخدام هي من العوامل المحددة لاختيار الرصيد الوثائقي، وانتقاء الرصيد المناسب يعتمد على كون هذا الرصيد يتضمن كل الوثائق التي يحتاج اليها المستفيد .

و في مقال **لبسمة مخلوف**[51] ميزّت بين التقييم الأرشيفي ونوعية الأرشيف النهائي، فحسبها فان نوعية الأرشيف وجد خصيصا لتحديد مجموعة المعايير الأصلية والخارجية للأرشيف التي تشكل فيما بعد التراث الوثائقي الذي يعرف بالمجتمع، والتي تهم المستعمل المحتمل . وأما بالنسبة للتقييم الأرشيفي هو الحكم عن الوثيقة بإقصائها أو الحفاظ عليها.في خلاصة الجانب الخاص بالتقييم وما تمّ استفاءه من مجال المعارف الخاص بهذا الجانب، فانّ الجدير أن نتصدى لماهية و أهمية التقييم عن طرق التساؤلات التالية: ما هي أهداف ومبتغيات التقييم؟ هل يهدف فعلا لإقصاء الوثائق وتسيير المساحات الوثائقية فقط؟ أو الحفاظ على مسار المهام الوظيفية الأساسية للشخص الفيزيائي أوالمعنويوأيضا لتشكيل هيكل تنظيمي مثالي؟ والى ماذا يرمي تقييم رصيد تاريخي مرّ من المرحلة الأولى التقييمية التي حددت فيه اكتساب القيمة التاريخية والحفاظ عليه إلى الأزل البعيد؟

- **التقييم يساهم في عملية الفرز:**

وهي من اختصاص البريطانيين: يقول جونكينسون سير **HilarySirJenkinson** اذا كان التقييم مهم للأرشيف الحالي من ناحية الفرز، فان الإقصاء الممكن لن يتم إلا على الوثائق ذات النسخ المتعددة أي الوثائق التي تشبه الوثائق الأصلية حرفا في محتوى الوثيقة.[52]

- **التقييم من أجل الحفظ:**

هي نظرة ألمانية، تهتم بحفظ التراث الأرشيفي للدليل والإثبات، ولا يمكن إقصاء الوثائق خاصة الحكومية بدون استشارة الهياكل الوصية للأرشيف ويتوقف هذا المعيار على أهمية المؤسسة المنتجةو أهمية الاستعمال.

[51]Makhlouf, Basma. La contribution des principes de l'évaluation archivistique aux qualités des archives définitives. Enc.Bibli : R. Eletr. Bibliotecon. Ci. Inf., ISSN 1518-2924, Florianopolis n. esp. 2009. p105

[52]NAHUT, Robert. Op. cit.. P. 36

المعيار الأول يتوقف على المستويات التي حددها كارل أوتو مولر **Karl Otto Müller** ابتداءا من 1926 والمتمثلة في:

- المستوى الأول: الإدارة: المركز الأول، وبالتالي المنتج للوثيقة.
- المستوى الثاني: المتوسطة، الحفظ المؤقت للوثيقة.
- المستوى الثالث: أي المحلي أين يرتبط بقيمة الأرشيف وكذلك المنظومة التي تقع في المستوى الأول والثاني، المنتجة للأرشيف والتي لديها قيمة اكثر مما هي عليه في المستوى الثالث، حسبه فإنها تكون اقل قيمة وفائدة. أهمية المؤسسة المنتجة، استعمال الأرشيف، الأرشيف كمجال، تطبيق سلم القيم الماركسية [53] والأرشيفية كدليل وإثبات كل ما يهم المجتمع هي مواضيع ترتبط بالعملية التقييمية المرتبطة بالحفظ [54].

- **التقييم من اجل الإقصاء:**

نظرة إنجليزيه التي تقول أن التقييم من اجل الإقصاء هدفه تسيير مساحات المخازن. من خلال إعدام الوثائق التي ليس لها قيمة تاريخية ولا يمكن تخزينها لما تستولي على مساحات هائلة من المخزن، يساهم التقييم والذي يعرف بمعنى الفرز بفصل الوثائق التي تكسب القيمة عن الأخرى، بالتالي الإقصاء وهي العملية التي تأتي بعد عملية الفرز، تساعد على تسيير مساحات المخزن وتفادي اكتظاظ الوثائق وتواجدها من غير سبب.

- **التقييم من اجل تحديد القيمة:**

القيمةالأولية: إعلامية وهي القيمة الإدارية التي تكتسبها الوثيقة أثناء إنشائها والتي تخدم خاصة الإدارة وتكون نافعة لمنتجيها أثناء القيام بأي نشاط أو وظيفة ما.

القيمة الثانوية: الأرشيفية: هي القيمة الإضافية التي يمكن أن تكتسبها الوثيقة على غرار القيمة الإدارية، حيث القيمة الثانوية تكون نافعة ومفيدة للقيام ببحوث أخرى أو لإثبات الحقوق.

من وجهة نظر الأمريكيون: من تيدورشالانبرغإلى بولز و يونغ(**T. Schellemberg, Boles, Young**)، فان المقاربة التقييمية تتسع من الحيز الضيق التي تنص على أنالإداري المسؤول الوحيد على تحديد القيمة، إلىأوسع من ذلك حيث يدعون إلى تداخل الأرشيفي، المؤرخ والمواطن من اجل إضافة القيم الاجتماعية للوثيقة. [55]

في عام 1969م، أكد الأرشيفي الألماني **JoachimSchreckenbach** أنّ الطريقة الوحيدة لطرح التساؤل حول إيجاد حلول مقنعة للتقييم وبالخصوص الأرشيف هو الاعتماد على السلم القيّم الماركسية، حسب المؤلف فان العنصر الاجتماعي يمكن أن يسمح بتقديم جيد من الناحية التقييمية، أما الاتحاد السوفياتي البلغاري في عام

[53] القيم الماركسية: تعتمد الفلسفة الماركسية على ثلاث قوانين رئيسية للجدلية (الديالكتيك)، هي: قان ون نفي النفي وحدة صراع المتناقضات وتحول الكم إلى كيف.

[54] Otto Müller, Karl.In kolsrud.Citée dans: Couture Carol: « L'évaluation des archives : Etat de la question ». In : Archives, V. 28, n° 1. 1996-1997. p 5

[55] NAHUT, Robert. Op. cit, p 36

1970، يعتقدون أن الوثيقة تأخذ قيمتها من الأهمية التي تقدمها للمجتمع مثل برنامج سياسي لتلك البلدان، فالعنصر الاجتماعي الوحيد الذي يسمح بتقديم سليم للأرشيفي [56].

- **التقييم من أجل الاستعمال:**

أما المعيار الثاني والذي يهم اكثر دراستنا هو أهمية الاستعمال، ابتداء من 1958م، الأرشيفيالأمريكي**Fritz W. Zimmerman** الذي ربط التقييم بالاهتمام باستعمال الوثيقة أكثر من الاهتمام بأصل الوثيقة. "فمحتوى الوثيقة هو العنصر الذي يحدد قيمتها الاستعمالية" [57]. فيما بعد يعتمد الأرشيفي الكنديتيري ايستود **EastwoodTherry**على المقاربة التقييمية في الميدان الاقتصادي،أي التقييم هو الطلب: (**marketdemand**) التي تربط بدون شك المحتوى والاستعمال أي الطلب من أجل الاستعمال. [58]

عمل رابورليوللر**LeonardRapport** على إدخال خاصية الكلفة للوثيقة منذ 1981م، الفائدة من الوثيقة والخاصية الإسنادية [59] ، مع التشديد على أن الجمهور لا يقدم غرامة أو لا يدفع الكلفة اذا لم يستعمل الوثائق الأرشيفية. [60]

من جهة أخرى: حاول كوشن**Kochen** التفريق بين الحاجة والمشاكل والتعبير عنها، حيث فرق بين الحاجة والإدراك الواعي، أي لا يمكن للمصلحة أن تلبي حاجة المستفيد أن لم يكون هناك طلب أو تعبيرا عنها، يعني إن الشخص الذي له حاجة للمعلومة، فانه يشعر بضرورة الحصول عليها، ومن ثم يترجم الشعور إلى الطلب. [61]

اقترح **ايستود** بما يتعلق بالتقييم مستويين:

الوثيقة لا تحوي فقط على الخاصية النفعية للمؤسسة المنتجة لها فقط، بل تحتفظ كذلك على قوة تقديم البرهان والدليل الاجتماعي. وكذلك قوة الاستعمال لعدة مرات، أي باستمرار.

وفي هذا النطاق، الوثيقة تذكر وتبين وتبرهن المسار الاجتماعي. لان التنظيم تشكل جزء أو قطعة أو عالم صغير للمجتمع، ولكن أيضا واجهة أو رأي حول نفس المجتمع. [62]

---

[56]Schreckenbach, Joachim. Citée dans : Couture Carol. L'évaluation des archives : Op. cit. p 7

[57]Zimmerman. Fritz W. citée dans : Couture Carol. L'évaluation des archives : Op. cit. p 6

[58]Estwood, Therry. Idem.

[59]Imputabilité

[60]Leonard, Rapport. Citée dans: NAHUT, Robert. Op. cit. p 36.

[61] ذكر في: السبتي، عبد المالك. التقييم والمكتبات الافتراضية. نفس المرجع السابق. ص 16.

[62]Eastwood, Terry. Citédans: NAHUT, Robert. Op. cit. p37

Eastwood وCook قدّما المقاربة الاجتماعية للتقييم [...] و أوضحا التفاعل المتعدد بين المؤسسة، الفرد، المجتمع الكبير ومستعملي الأرشيف. أمّا بالنسبة ل **كوك**، المعنى التأسيسي لإنشاء الوثائق يعتبر جوهري، والأرشيفي لابد أن يبحث ويظهر كيف ولماذا الوثائق انتتجت[63].

- **التقييم من أجل النشر والتبليغ:**

تقييم المعلومات من حيث الاستغلال وأهميتهاوفعاليتها. الأرشيفي الألماني زاشلأرتور**ArthurZechel** الذي طرح إشكالية عام 1965 م و محاولة إيجاد الرابط والعلاقة الموجودة بين الأرشيفي والمؤرخ، بين التاريخ و الأرشيف، حيث يدعم الفكرة أن الأرشيفي عندما يقوم بنشر وتبليغ الأرشيف وجعلها متاحة لابدأن يكون في مكان المؤرخ. ومن هذا المنطلق، نفهم أن الأرشيفي لابد من الإلمام بكل مصادر التاريخية للأرشيف كوثيقة انتتجت ضمن نشاط معين للمؤسسة من اجل نشرها وتبليغها مستقبلا[64].

تتمثل الوظيفة الأساسية لأنظمة المعلومات أو مصالح المعلومات في إيجاد وسيط يربط جمهور المستفيد بعالم مصادر المعلومات على غرار الوسائط المطبوعة، أو وسائط سمعية أو بصرية، أو الجمع بين أنواع مختلفة منها تتحدث مجموعة المستفيدين عادة بالمكان الجغرافي، الانتماء إلى المؤسسة معينة، أو مجال الاهتمام.

في النظام الوطني للمعلومات يكون جمهور المستفيدين متمثلا في مجموعات العلميين والمهنيين العاملين في مختلف القطاعات أمام العالم الآخر، فهو عالم مصادر المعلومات التي تجمع لدى مصادر المعلومات، هذه الأخيرة التي ينحصر دورها في التقريب بين مصادر المعلومات والمستفيدين بطريقة فعالة واقتصادية. وبشكل عام يمكن تحديد دور مصالح المعلومات:

- العمل على وضع كل وثيقة يحتاجها المستفيد في متناوله، على قدر المستطاع وفي الوقت المناسب.
- توفير الوثائق والمعطيات للمستفيدين من خلال الأبحاث الوثائقية.
- تقديم معلومات دورية عن المنشورات الجديدة في مجال اهتمامهم.
- تحليل المعلومات، وهذا النشاط يشمل وظائف التقييم وإعادة تشكيل المعلومات عن طريق الاستخلاص والتكشيف والتحليل والنقد لفئات معينة من المستفيدين.[65]

- **التقييم من أجل العرض:**

لعرض المستفيد على الأرصدة الوثائقية، لابد من محاولة إيجاد العلاقة بين النشاطات التقييمية المطبقة في المكتبات ومراكز المعلومات وحتى الأرشيفية من جهة، والأهداف العامة لتطوير العلاقة عرض القراء أو المستفيد/

[63]Cook.Terry. Idem

[64]Zechel, Arthur. Citée dans : Couture Carol.évaluation des archives. Op. cit. p .p6-7.

[65]بن السبتي، عبد المالك. التقييم والمكتبة الافتراضية. مرجع ذكر سابقا. ص.ص12-11

الوصول إلى الرصيد[66] من جهة أخرى، لكن هذا لا يمنع من تداخل المعايير الأخرى والتي يمكن أن تؤثر في النشاط التقييمي: مثلا مدى مرئية الرصيد من طرف الجمهور، استغلال الرصيد. [67]، حيث من خلاله يمكن أن يكون نتيجة حتمية لتقييم أو لقياس مدى استعمال الرصيد من طرف القارئ، إضافةإلى عوامل أخرى كمقروئية الوثيقة: مدى تمكن القارئ من قراءة الوثيقة، والتي تتمثل خاصة في مدى وضوح الصورة، والنص التي تحمل المعلومات.

فالعلاقة عرض/وصول، تعتبر مظهر يقدم اطار عمل ونشاط داخلي للمؤسسة، يمكن تنمية معايير خاصة للتقييم، فالمعايير المعتمدة في التقييم لابد أن تكون صالحة لقياس درجة نجاح المؤسسة مهما كانت نشاطها في تجسيد العلاقة عرض الرصيد/ وصول القارئ.

من بين النشاطات التي تؤدي بدورها إلى تطوير العلاقة عرض القراء/ الوصول إلى الرصيد فيما يلي:

- تطوير إجراءات انتقاء الوثائق، بحيث يؤدي إلى تشكيل رصيد جد مفيد. الاختيار
- عقلنة السياسة الخاصة بتنمية عدد النسخ الخاصة بالوثائق الهامة. أيالتزويد
- عقلنة السياسة الخاصة بمدة الإعارة. التبليغ
- تطوير عملية تنظيم الوثائق بشكل يجعل الوثائق الأكثرطلبا هي الأسهل استرجاعا.
- تطوير أساليب تكوين ورسكلة الموظفين.
- أتمتة مختلف النشاطات والمصالح بالمكتبة.
- وضع أساليب اكثر بساطة وسهولة للارتباط بقواعد وبنوك المعلومات الموجودة خارج المكتبة.

- **التقييم من أجل الإحصاء:**

التقييم هو التحليل الكمي للمجموعات أي العد أو الحساب وبالتالي الإحصاء. كما ذكرنا سابقا، حيث التقييم عرف ولأول مرة كإحصاء وتقييم لنشاط المكتبات. فهو إلى حد الآن تحليل كمي لرصيد وثائقي ما مهما كان نوعه.

- **التقييم من أجل تحسين خدمات:**

التقييم النوعي يهتم خاصة بمدى لرضا المستفيدين من الخدمات المقدمة من طرف النظام المعلوماتي، من خلال التعريف بنوعية وفئات الباحث والسوسيومهنية، والجنس، والمستوى، والإقامة. ليتعدإلى معرفة نوعية الرصيد الذي يوجب أن يوضع بين أيدي الباحث.

- **التقييم من أجل التثمين:**

في نص له بومز هانس **HansBooms**:

« Les systèmes socialistes et lasélection des documents : évaluation des archives »[68]

[66] exposition /accessibilité

[67] بن السبتي، عبد المالك. التقييم والمكتبة الافتراضية. مرجع ذكر سابقا. ص17

[68] Booms, Hans. Citée dans : COUTURE Carol. Op. cit. p 8.

طور فكرة التي من خلالها عمل بها الأمريكيون والكنديون باتخاذها والاعتماد عليها: والمتمثلة في أن التقييم يسمح بالحصول على قدر كبير من المعلومات في حيز صغير من الوثائق، هذا ما يعني زيادة قيمة إضافية للوثيقة، استخراج كل المعلومات الموجودة والغير الموجودة أي التي لها علاقة مع الوثيقة والموجودة في رصيد آخر.

نعلم جميعنا، أنّ الوثيقة انتتجت من طرف المؤسسة أثناء النشاط، وكان لها قيمة إدارية قوية أي أولية، لتنقص تلك القيمة من جراء دفعها إلىالأرشيف الوسيط، المرحلة التي لابد من تقييم الوثيقة من حيث اكتسابها للقيمة الأرشيفيةأم لا، في هذه المرحلة يتم الفرز لتحديد الوثائق التي ستدفع نهائيا وتحفظ نهائيا، يأتي دور الأرشيفي الذي بدوره يقوم بقراءة جيدة للوثيقة واستخراج كل المعلومات التي يمكن أن تخدم الباحث والمجتمع، وهذا ما ينطبق عليه إبرازوإظهار المعلومات التي تحتويها الوثيقة وبالتالي تثمينها.

فالرؤية الواضحة والواسعة التي وصل اليها **بومز**(Booms) في النهاية هو الوصول إلى نتائج تهم المجال الأرشيفي من الناحية التقييمية، من بينها: المجتمع بالمعنى الواسع، تشكيل التراث والذخيرة الأرشيفية [69]، وبالتالي فان الأرشيفي ملزم بتشكيل وتسيير وتنظيم هذه الذخيرة، ويغتنم كل الفرص الممكنة والمتاحة من أجل استخراج كل ما يمكن من الثوابت والأدلة الموجودة في الوثيقة أو الأرشيف التي يمكن أن تخدم الفرد.

- **التقييم من أجل الترميم:**

التقييم هو الفرز بين الوثائق التي تحفظ نهائيا والتي لابد من إقصائها، وبالتالي التقييم من أجل الترميم هو الفرز من جانب الحالة الصحية للوثيقة، أي الفصل بين الوثائق ذو الحالة الصحية الرديئة والسيئة عن تلك التي في حالة جيدة، وقد ينجم من هذه الحالة عدم الاعتماد على الشروط الضرورية للحفظ، فهذا التقييم يساعدنا في النظر بشأنها من اجل اتخاذ القرار الازم من أجل إحالتها من الحالة السيئة إلى الجيدة للحفاظ عليها إلى اكبر وقت ممكن، كما أن الفصل بين هاذين المستويين لتفادي عداوة التي يمكن أن تلحقها تلك الوثائق على الرصيد بأكمله، وهذا ما ينجر منه ضياع القيمة الجمالية للوثيقة وبالتالي أصلها. هذه الأخيرة لن تكون صالحة لان تعرض أمام المستفيد سواء في المعارض أو حتى أثناء الزيارات.

- **التقييم من أجل التنظيم:**

رؤيا**كوك** [70] ترتكز خصوصا وقبل كل شيء حول الهيئة بحد ذاتها ونقصد بها منتج الوثيقة، مهامها، فلسفتها، تحولاتها، وظائفها ونشاطاتها، وبعد ذلك تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الباحث. خاصة ما يظهره أهمية الرابط والعلاقة الموجودة بين الحركة الموجودة داخل الهيئة، ونقصد بها البحث عن الاختلافات الموجودة بين العناصر التي تمثل ثقافة المؤسسة التنظيمية الخاصة، والأخرى الخارجية أي الفائدة التي تنصب على الباحث ونقصد بها البحث عن الهياكل الاجتماعية، وتتموقع هذه الأخيرة ضمن الآفاق الكبرى للتجربة الإنسانية. وبالتالي، لابد

[69] إشكالية التراث الاجتماعي المطروحة، الفكرة كانت مجسدة من طرف Booms والتي تربط جيدا الذاكرة الجماعية التي طورت من طرف المؤرخين الكنديين، Mathieu Jacques وJacques Lacoursière في كتابيهما المعنون : « les mémoires québécoises »

[70] Cook, Terry. Citée dans : NAHUT, Robert. Op.cit. p 37.

للأرشيفي أن يعرف ويتفكر دائما الثقافة التنظيمية، الإجراءاتالإدارية التي وضعت من اجل إنشاء مختلف أنواع الوثائق.

ويضيف **كارول كوتر** أيضا أن التقييم خصوصية الأكثر اهتماما في الأرشيف الحالي والمعاصر، وهدفها هو اتخاذ القرار حول المادة أو الوثيقة الموجودة في المنظومة أو المؤسسة والمعلومة التي تحتويها، أي يمكن أن تؤثر تأثيرا مباشرا على العمليات الأرشيفية كالإنتاج أو النشأة، الاقتناء، المعالجة، الوصف، التصنيف، النشر والحفظ، ويعود الفضل للقرارات المتخذة والصائبة أثناء التقييم، وبدون شك، فان نتائج القرارات المتخذة محددة في اطار تسيير المنظومة أي القيمة الأولية، و في اطار تكوين و تشكيل وتسيير فيما بعد للتراث الإنسانيأو المؤسساتي والاجتماعي أي قرار متعلق بالقيمة الثانوية أوالأرشيفية[71].

- **التقييم من أجل معرفة أصل الوثيقة:**

حسب **كوتر** تقييم الأرشيف يتوقف أساسا على المعرفة التامة والعميقة حول المؤسسة المنتجة للوثيقة أو الفرد الذي يسير تلك الوثيقة، ويهتم بها وفقا لنشاطه، حيث لابد من معرفة الهدف التي من أجلهاانتجت، وهو الدليل والبرهان على المجموعة المكونة أو العناصر المكونة من المجتمع [72].فهي تمثل الرابط والعقد الأساسي بين الحكم على القيم التي تقدمها الوثيقة سواءا كانت أولية أو ثانوية، و اتخاذ القرار حول زمن تحقيق تلك القيم من خلال الوثيقة ومحتواها والتي تأخذ بين الاعتبار العلاقة الوطيدة الموجودة بين منتج الوثيقة والهدف من إنتاجها. التقييم يساعد في معرفة منتجي الوثيقة ويعرف باحترام الرصيد.

اذا عرف التقييم في الأرشيف الحكم عن القيمة التي تكتسبها الوثيقة للحكم على عيشها أوإعدامها، **فكارولكوتر** الذي يتميز بنظرته البراغماتية في التصدي لمختلف قضايا المتعلقة بتسيير الوثائق الأرشيفية من حيث العلاقة الوطيدة التي تربط مدى التحكم في ترشيد إدارتها، وتطبيق مبدئ الحكامة في مسار حياة الوثيقة، واكتسابها للقيمة الاجتماعية من حيث تقاسم المعارف مع المواطن، غير أن نظرته هاته اتجاه الأرشيف النهائي لم تصل إلى الذروة التي نريد التصدي اليهاأو الاعتماد عليها في دراستنا هذه والمتمثلة في معنى ومفهوم التقييم في الأرشيف النهائي، بعدما قيّمت الوثيقة المنتجة جراء نشاط ما وحددت مدة عيشه، ها نحن نتواجد أمام مجموعة من الوثائق عاشت مراحلها الأولى في الإدارةوالأرشيف الوسيط، وبعد عدة سنوات لينتهي أمرها في مركز الأرشيف الوطني كرصيد له قيمته، ومن هنا نطرح تساؤل حول نوع القيمة التي تكتسبها الخرائط والمخططات، وعلى أيأساس نقيّمه.

- **التقييم من أجل الارتقاء: ويعرف بالتقييم المهني للمكتبات والأرشيف:**

وتتمثل في عملية الارتقاء بالعنصر البشري، حيث تعتبر من العمليات الأساسية والهامة التي تؤثر على كفاءة سير العمل في المنظمات وخاصة بالمكتبات ومراكز المعلومات، وتتوقف هذه العملية بوضع أسس

[71] Couture ,Carol. Evaluation des archives. Op. cit. p 3

[72] Idem.

ومعايير[73]، يمكن من خلالها تحديد مدى كفاءة اختصاصي المكتبات والمعلومات؛ لضمان تحقيق التطوير المستمر له ومواكبته للتطورات المتلاحقة لتكنولوجيا المكتبات والمعلومات، إضافة إلى أن التحديد الدقيق والمسبق لتلك المعايير سوف يساعدنا في عمليتي اختيار العاملين وترقيتهم بالوظائف المختلفة بالمكتبات ومؤسسات المعلومات والأرشيف، باعتبار المكتبيين والأرشيفين الأساس الذي تقوم عليه المكتبات ومراكز المعلومات والأرشيف في تحقيق الأهداف المرجوة والمسطرة، وأيضا هم الأساس لتفعيل الموارد التي تعتمد عليها تلك الأنظمة المعلوماتية في تقديم خدماتها للجمهور.

- تحديد جوانب الضعف والقصور في أداء العاملين بمجالات المكتبات والمعلومات والأرشيف لمعالجتها عن طريق وضع برامج وخطط تدريبية لهم.
- الكشف عن الطاقات والقدرات الكامنة لدى الفرد في عمله الحالي واستثمارها لصالح العمل.
- الكشف عن الأفراد الذين لا تتفق قدراتهم واستعداداتهم مع الأعمال التي يقومون بها والتي قد تتطلب مهارات وقدرات أعلى مما يتوفى لديهم.
- الكشف عن مواطن القوة لدى العالمين واستخدام نتائج التقييم في تنمية عناصر التميز لديهم وتوفير أساس موضوعي عادل لمكافأة كل منهم ومعاقبة المقصر في عمله.

4. الحملة التقييمية لمركز الأرشيف الوطني

1.4. خصائص تقييم الوثائق الكارتوغرافية:

يتوقف تقييم الوثائق الكارتوغرافية على خاصيتين:

- الخاصية الأولى:

تلك المتعلقة بالوثيقة مباشرة أي تقييم الوثيقة من حيث الشكل، الألوان، طبيعة الخط، الرموز المستعملة، والخاصية الجمالية للوثيقة إن كان هناك إدماج النص مع الرسم الكارتوغرافي مثل ما هو الحال بالنسبة للمخططات المعمارية التي تحتوي على رسومات تعتبر تحف في التصميم.

73 ومن بين تلك المعايير والمرتبطة بأداء اختصاصي المكتبات والأرشيف هي: العلاقات الإنسانية، التعاون في العمل مع الأخرين، الإلمام بمهارات العمل ومنطلقاته، الفاعلية وقدرة تحقيق أهداف العمل، الكفاءة وحسن استخدام الموارد البشرية والمادية، نوعية وكم الأداء أي مدى الدقة في إنجاز العمل. العمل الجماعي والقدرة على مشاركة الآخرين في العمل واتخاذ القرار.الالتزام والانضباط في العمل والدوام. واتباع القوانين وتقبل التوجيهات والأوامر.

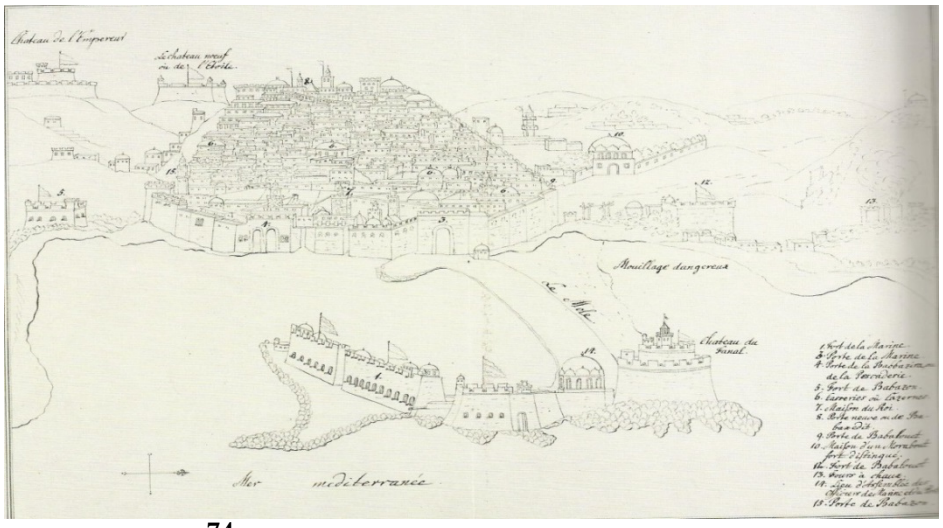

صورة (1): مخطط الجزائر حوالي 1770م[74]

– الخاصية الثانية:

تتعلق بالدراسة البيبليومترية للرصيد لمعرفة الكمية الحقيقية للوثائق، قصد معرفة الحيز المشغول من الوثائق لوضع استراتيجية للمدفوعات التي ستأتي مستقبلا. لذا لابد من معرفة المتر الخطي الطولي لكمية الخرائط والمخططات، وقدرة استيعاب المخزن، لتفادي الاكتظاظ العشوائي للأرصدة.

فنحن في هذه الدراسة سنهتم من الجانب الكمي والدراسة البيبليومترية للرصيد، رغم أن الوثيقة الكارتوغرافية يختلف إحصائها مقارنة بالمواد المكتبية والعلب الأرشيفية [75]، حيث الخرائط حجمها المسطح يتعذر لنا حساب الطول والعرض، لطريقة حفظ الوثائق في الأدراج وهي الحالة الأفقية .

كما يمكن حساب عدد الأوراق الإجمالي، لمعرفة قدرة استيعاب المخزن، وكذا قدرة استيعاب كل درج من الخزانات مضروب في العدد عشرة لان الخزانة تحوي على عشرة إدراج لمعرفة قدرة استيعاب الخزانة الواحدة.

والهدف من التقييم هو تنظيم الرصيد من حيث التسيير، الحفظ، التبليغ وبالتالي تثمينه.

2.4. الحملة التقييمية والمنهجية المتبعة:

1.2.4. التعريف بالحملة التقييمية وأهم النتائج المتوصل اليها:

– لماذا الحملة التقييمية: بدأت العملية منذ 29 جوان إلى غاية 17جويلية 2014، وكان مفادها متابعة ومراقبة وسائل البحث المنجزة، وما مدى تطابق محتوياتها في الواقع أي الأرصدة المعالجة، لمعرفة مكان تواجد المعلومة، واستدراك النقص الموجود فيها.

[74]Trbjorn, Odegaard. « une paix et Amitié perpétuelles… » sur le traité de paix entre le royaume de Danemark-Norvège et la Régence d'Alger, 1746. Norvège : Sinat, 2012. P. 78.

[75]يتم حساب العلب الأرشيفية حسب المتر الطولي للعلب الموجودة على الرفوف او السجلات او الحزم: واحد متر طولي يحوي على عشرة علب أرشيفية، وعشرين سجيل من خمسة سنتيمترات، أما بالنسبة للكتب يمكن حساب قدرة استيعاب المخزن بحساب عدد الكتب الموجودة في الرف لإيجاد المتر الطولي لها، أما بالنسبة للخرائط فالأمر يختلف إذأن وضعية الخرائط داخل خزائن مسطحة، أو ملفوفة يصعب علينا حساب قدرة استيعاب المخزن والمتر الطولي لها.

فرصيد الخرائط والمخططات كان من ضمن الأرصدة المطلوبة والمهمة، وبيد أن هذه العملية تنجز منذ إنتاج الفهارس لأول مرة واختبارها، لكن حال دون ذلك، وجاءت هذه الفرصة تبعا لآراء الباحثين حول الصعوبات التي يتلقونها والمتمثلة في عدم إيجاد الوثيقة في المخزن رغم تدوينها في الفهرس.

انقسمت عملية تقييم الرصيد الكارتوغرافي إلى فريقين، فريق مهتمة بتقييم ثلاث وسائل البحث لمخططات للعمالات الثلاث الجزائر، قسنطينة ووهران من جهة، ومن جهة أخرى: فريق مهتم بتقييم وسائل البحث الخاصة بالخرائط المدفوعة من طرف المعهد الوطني للخرائط والكشف عن البعد، وخرائط الإقامة العامة بالجزائر منذ 1830م.

– أهم نتائج الحملة التقييمية:

أهم ما توصلت اليه العملية بالوقوف على السلبيات والنقائص التي يعاني منها الرصيد هي:

- العدد الإجمالي للعينة الموجود في المخزن يختلف عن ما هو مدون في الفهرس (491 بطاقة وصفية)[76].
- الوصف البيبليوغرافي كان سطحيا وبسيطا [77]، والدليل على ذلك عدم الإلمام بالجوانب البحثية حول المخطط كالمراسيم والقوانين المتعلقة بها.
- خلط بين تاريخ الأخذ المباشر وتاريخ النشر، حيث وجدنا في اغلب الأحيان تواريخ لا تنطبق تماما بما هو مدوّن في المخطط.
- والكشاف الملحق بالفهرس هو كشاف لأسماء الأماكن فقط، دون الإشارة والاعتماد على كشافات أخرى ككشاف تاريخي، كشاف لأسماء الأشخاص والهيئات المنتجة للمخططات، كشاف مقاييس الرسم، هذا الأخير الذي يعتبر كمرجع أساسي لطلبة الهندسة المعمارية.
- عدم ترتيب وتصنيف محتوى العينة[78].
- تواجد معظم الخرائط والمخططات في حالة صحية مهترئة.
- عدم الإلمام بمعالجة كل المخططات والخرائط وعدم تدوينها في الفهارس.
- تغيير أماكن الخرائط والمخططات التي تم تبليغها، وتواجدها في أماكن أخرى من غير أماكنها .
- العدد الكلي للرصيد غير محدد بالضبط.

o تواجد عدة أرصدة مهمة على الصعيد الوطني والدولي لم تعالج، رغم تاريخ وجودها في المركز يعود إلى 1992م.

---

[76] حيث تم دمج كل المخططات الشاملة بمخططات الأبناء، على شكل بطاقات وصفية، ودمج المخططات التي تحمل نفس العنوان في بطاقة واحدة، والخاصية التي تنفرد بها المخططات، رغم تشابهها في العنوان، التاريخ، المنتج، هو التمثيل أو الرسم المبيّن، حيث نجدها مكملة لها.

[77] في هذه الحالة لابد من الاعتماد على الوصف التحليلي للمخطط، باعتبارها مخططات تعود إلى بعد 1830م، بالاهتمام بأسماء المناطق الجغرافية القديمة والإحالة إلى الأسماء الحالية، كما يمكن إضافة معلومات حول النصوص التشريعية المتعلقة بها، كتاريخ إنشاء المنطقة.

[78] من حيث الترتيب: عدم احترام ما هو مدون على المخططات كرقم المخطط ضمن السلسلة والذي يتوجب علينا إعادة ترتيبها. من حيث التصنيف: دمج البلديات الكاملة الصلاحيات بالمختلطة.

- تكدس خرائط ومخططات في درج واحد، وهذا يعيق من عمل الأرشيفي الذي يقوم بتبليغ الرصيد، لأنه يحتاج إلى جهد عضلي كبير من اجل استخراج وثيقة واحدة، ولهشاشتها تؤدي في بعض الأحيان إلى تمزقها.

2.2.4. المنهجية المتبعة في عملية التقييم:

للشروع في العملية التقييمية لدراستنا اعتمدنا على المنهجية التالية:

- تحديد الموضوع وهو تقييم رصيد المخططات والخرائط بما فيها مخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر.
- تقييم شامل للرصيد بالاعتماد على وسائل البحث المنجزة من طرف الأرشفيين منذ 1994 إلى غاية 2007 وعددها **10**فهارس.
- عزل الوثائق الكارتوغرافية الغير المعالجة قصد إحصائها لمعرفة كمية الرصيد الغير المعالج لتقديمه كمجال البحث الاكاديمي لطلاب قسم علم المكتبات والتوثيق.
- مقارنة البطاقات الفهرسية مع التقنين للوصف البيبليوغرافي **ZNF 044 067** .
- إعداد قائمة الجرد بسيطة لعينة الدراسة، تحتوي فقط على المعطيات المهمة للتحليل الكمي للرصيد كالموقع الجغرافي، السلم أو مقياس الرسم، الفترة التي أنتجت خلالها المخططات، طبيعة الوثيقة: إضافة إلى عدد الأوراق التي تحويها كل بطاقة، التي تشكل المخطط الشامل.
- قياس شروط الحفظ كدرجة الحرارة، ودرجة الرطوبة مرة في شهر، واخذ عينة من المخازن لمعرفة نوع البكتيريا المتواجدة. لكن لا تتوفر المركز على آلة لقياس شدة الضوء الواجب توفره في المخزن.
- تقييم وسائل حفظ الوثائق من حيث نوعية الخزانات من حيث عددها، القدم والحداثة، نوعية المادة المصنوعة، الصلابة والقوة، إضافة إلى وسائل أخرى لحفظ الوثائق كالعلب والحافظات.
- تقييم استغلال الرصيد من طرف الباحثين لمعرفة ما هو الرصيد الأقل طلبا لاختياره كعينة للدراسة للوقوف إلى الأسباب التي أدت إلى عدم استغلاله. ومحاولة التعريف به من خلال اقتراح نموذج لتثمين رصيد غير معروف.
- تقييم مشروع الرقمنة الذي، حيث هذه العملية توقفت بسب بعض التعديلات والتغييرات في تنظيم الرصيد.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل، قدمنا ماهية، دواعي، أهداف، ضرورة، وبالتالي جدوى التقييم في مجال الأرشيف، لنصل إلى أن مفهوم التقييم في الأرشيف النهائي يرتبط بمراحل المعالجة الأرشيفية للأرصدة، من الاقتناء إلى الوصف، هذه الأخيرة بمعنى بناء وهيكلة محتويات الوثائق وفق ضوابط أي المعايير المستعملة من خلال وسائل البحث.

كما رأينا أن مفهوم التقييم انه ذلك التحليل الكمي والنوعي للرصيد، إذ لا يمكن أن نقوم بها دون المرور بالوصف أي الفهرسة.

فطبيعة مخططات مسح الأراضي، تفرض علينا تقييمها كما ونوعا من خلال توفر وسيلة بحث خاصة.

الفصل الثالث: قاعة الخرائط والمخططات، و الوثائق الكارتوغرافية

تمهيد

تناولنا في الفصل السابق، موضوع التقييم، وماهية تطبيقاته في الأرشيف النهائي، و أشرنا كذلك إلى المبادئ الأساسية وأغراض التقييم، وكما قمنا تحديد مفهوم التقييم في الأرشيف النهائي، ومختلف إسهامات التقييم في مختلف مجالات تطبيق الأرشيف وتنظيمه، كالاستعمال، الحفظ، التثمين، الترميم، لنتوصل في الأخيرأن مفهوم التقييم في الأرشيف النهائي هو التحليلي الكمي والنوعي للرصيد، مع احترام مبدأ الأصل والمنشأ، الوحدة الأرشيفية، ومبدأ التسلسل الهرمي لوحدات الوصف، التي تعتبر سندا من اجل تحقيق الهدف الذي يتمثل في كيفية وضع استراتيجية توزيع تلك المعلومات وإرضاء المستفيد.

سنتناول في هذا الفصل حقل دراسي خاص ، واسع ومعقد ومختلف مقارنة بالميادين الأخرى، مثل ما بيّنته **كاترين هوفمان**، كون أنّالخريطة والمخططات جزء من الوثائق الكارتوغرافية الهامة والأكثر استعمالا واعتمادا، فهي نموذج للتعبير البياني والذي من خلاله يشكل ويبني علاقات وروابط ضيقة ومحددة مع عدة ميادين المعرفية الأخرى كالجغرافيا، العلوم الاجتماعية، الإبحار والاستغلال، الفن العسكري والحربي، المدن والعمران، الطبع أو الحفر، الآداب والفن[1].بالتركيز حول مجتمع بحثنا والمتمثل في مخططات مسح الأراضي، المحفوظ في المركز، لرسم خطوات ثابتة انطلاقا من تقييمه وصولا إلى تثمينه.

1. قاعة الخرائط والمخططات: Cartothèque

ماذا نعني بالخريطة والمخططات، وما هي أهميتها؟ يكفي الإجابة على هذا التساؤل كإجابة إلى انشغال آخر يدور في أذهاننا وهو لماذا يتواجد رصيد الخرائط والمخططات في مركز الأرشيف الوطني؟ ولماذا الهيئات التي لها علاقة بمثل هذه الأوعية باشرت على العمل والاهتمام بإعطاء أولوية بإحصاء، ترتيب، تصنيف الخرائط المحفوظة بعناية؟ وكيف نسمي المكان التي تحفظ فيه هذه الوثائق؟وان فهم الخرائط والمخططات يؤدي بنا إلى السفر في الزمن، فالخرائط والمخططات التاريخية تسمح لنا حاليا بفهم وشرح الماضي، المجهول، و أمّا الحالية والعصرية تسمح بالتعريف على ما يدور حولنا والمحيط الذي نعيشه، كما يمكن أن تكتسب وظيفة أخرى هامة أثناء تنقلاتنا ومنشآتنا.

كما تعد قراءة الخريطة والمخططات من المهارات الأساسية التي تبني عليها المهارات الأخرى ذات العلاقة بحد ذاتها، والإنسان يستطيع قراءتها إذا كانت لديه القدرة على إتقان عدد من تلك المهارات[2]:

- القدرة على استخدام مفتاح الخريطة في التعرف على دلالات الرموز و الألوان.
- القدرة على تحديد الجهات الأصلية والفرعية.

[1]Hofmann Catherine, « Répertoire des historiens de la cartographie. France, 2003 », in *Le Monde des Cartes. Histoire de la cartographie, Revue du Comité français de cartographie*, n°175, mars 2003, p. 43-89. Citée dans COSTE Hélène. Conserver et mettre en valeur des cartes et plans en bibliothèque municipale: l'exemple de la collection Chardey au Havre. Mémoire d'étude, janvier 2006.p 10

[2]علي، صالح. الخرائط: ما هي ولماذا وكيف تستخدم؟المنتدى :الجغرافيا العامة. 2012/01/08. يوم الزيارة 12 .12. 2014

- القدرة على تحديد المواقع الجغرافية للأماكن.
- القدرة على إدراك معاني المفاهيم المكتوبة على الخريطةوالمخططات.

ومن خلال البحث البيبليوغرافي، تبين لنا أن الأنظمة الإعلامية تشكو من قلة المراجع باللغة العربية في موضوع الخرائط عموما وموضوع الخرائط في الجزائر خصوصا. حيث هذه الدراسة ستندرج إن شاء الله ضمن المراجع التي تعالج جانبا هاما من جوانب المتعددة للوثائق الكارتوغرافية.

1.1. الخرائط والمخططات:

لكي نعرّف قاعة أو خزانة الخرائط والمخططات، وإيجاد المصطلح الملائم له، لا بأس أن نعرض أولا ماهية الخريطة والمخططات لغويا واصطلاحا.

1.1.1. التعريف اللغوي:

أ) في المعاجم باللغة العربية:

الخريطة: حسب لسان العرب المحيط [3]: الخريطة: من الفعل خرط: الخرط: قشرك الورق عن الشجر اجتذابا بكفك. خرط الشجرة: انتزع الورق واللحاء عنها اجتذابا.

كما تعني: هنة من الكيس تكون من الخرق والآدم تشرج على ما فيها، مثال خرائط كتب السلطان وعماله [4].

المخطط: يعرّفه المعجم الإلكتروني تاج العروس: المخططات من التخطيط، والفعل خطّ يعني الكَتْبُ بالقلم، خطّ الشيء يخطه خطّا: كتبه بقلم أو غيره [5].

ب) في المعاجم باللغة الأجنبية:

الخريطة: حسب القاموس **Le Robert**: "تمثيل باستعمال السلم مصغر لسطح الأرض" [6].و ما ورد في القاموس **Le petit Larousse** أنّها "صحيفة من الورق المقوى "**carton**رقيق، من الأحسن أن يكون مرن، موجه للاستعمال" [7].

وورد في **Dictionnaire encyclopédique** أن الخريطة "تمثيل متفق، شامل، مسطح، لتوزيع المساحة لحدث معين واقعي أومجردة" [8].و في **Dictionnaire de la Langue Française Lexis** [9] مصطلح الخريطةمن اللاتينية «« **charta** بمعنى الورق، ظهر عام 1398م، بمعنى ورق مقوى خفيف يحمل على سطحه الوان وأشكال، وأما بمعنى

[3] لسان العرب المحيط، مج. 1، ص 814

[4] نفسه، ص815

[5] مخططات: المعجم الإلكتروني تاج العروس. متاح على الواصل : html . معاجم اللغة العربية معنى وشرح كلمة.يوم الزيارة: 26.10.2014

[6] Le Robert Illustré, Op. cit, p.p 307-308

[7] Le petit Larousse: dictionnaire encyclopédique. Paris. Larousse. 1994. p 190

[8] Idem. p256

[9] DUBOIS, Jean, Op. cit, p 279

الخريطة، ظهر المصطلح عام 1636م، وهو تمثيل متفق لمنطقة أو بلد، يعطي مختلف المؤشرات أو التوجيهات الجغرافية، تمثيل أي حدث في محتوى الخريطة الجفرافية مثلا خريطة الطقس.

تعرف الخريطة في العصور الوسطى العربية أو قماط، بصندوق حفظ خشبي، وهي علبة من الخشب وكان يحفظ بها قديما العهود والوثائق الهامة [10].

المخطط: الذي يوازيه باللغة الفرنسية " **plan**"، يعرفه القاموس **le Robert** بأنه "تمثيل هيكلي لمساحة ما، حقل، أو آلة بالعرض العمودي، وهي خريطة باستعمال مقياس كبير لمنزل أو لشبكة معينة..." [11]

أما القاموس الموسوعي للغة الفرنسية المخطط" تمثيل بياني لمجموعة من البنايات، والمنشآت، آلة...، وهي خريطة باستعمال مقاييس الرسم مختلفة لمنطقة أو مدينة معينة" [12].

ويشير قاموس للغة الفرنسية أنّ المخطط "مصطلح ظهر عام 1560م، بمعنى رسم يمثل مشروع قبل التنفيذ أو بعده مثلا شراء منزل فوق المخطط، كما يشير نفس القاموس إلى أن المخطط هو خريطة ذو سلم رسم طوبوغرافي لمدينة ما أو مكان معين" [13] .

2.1.1. التعريف الاصطلاحي:

حسب القاموس الجغرافي: "الخريطة تمثيل متفق عليه، يكون على الشكل المسطح، باتجاهات معينة، لظواهر واقعية أو خيالية" [14]

و عرّفها محمد ملاوي [15] في كتابه الخاص بالخرائط الطوبوغرافية الجزائرية: "الخريطة صورة مصغرة لسطح الأرض، أو لقسم منه، رسمت بمقياس محدد، توضح مظاهر هذا السطح وتجعل عقل الإنسان يتجاوز مدى مشاهدته المباشرة إلى التأمل في العلاقات المكانية، والظواهر البارزة في مختلف جهات هذا العالم الفسيح المعقد التركيب" [16].

أوضحها مشاركي المحاضرة للمناطق الرطبة تحت عنوان: التبليغ والتثمين، أنّ الخريطة هي "بيان وصورة تتطلب أثناء إنتاجها الشروط الفنية والجمالية، الدقة، إدراج علاقات تسمح بفهم الرسالة المحتواة داخلها للباحث. والخريطة ليست فقط رسومات بسيطة، فهي احدى أدوات تثمين المعلومات بمعنى المسار التفكيري (**processus de réflexion**) [17].

---

[10] علي ميلاد، سلوى. قاموس مصطلحات الوثائق الأرشيفية: عربي-فرنسي- إنجليزي. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1982. ص 40

[11] Le Robert. Op.cit. p1474

[12] Dictionnaire encyclopédique pour la maitrise de la langue française. Op. cit. p1215

[13] DUBOIS, Jean. Op. cit. p 1423.

[14] GEORGE, Pierre. Dictionnaire de la Géographie. Paris, Presse Universitaire de France, 1970. p62.

[15] ملاوي، محمد. الخرائط الطوبوغرافية: دراستها وأهم نماذجها في الجزائر. الجزائر: شركة الشهاب، 1984. ص 09.

[16] مرجع نفسه، ص 9

[17] www. zones-humides.eaufrance.fr/print/la-communication-et-la-valorisation. Op. cit.

أما **المخطط**: يعرّفه القاموس الجديد للعلوم وتطبيقاته: أن المخطط هو التمثيل باستعمال عرض أفقي ومقياس رسم محدد، لإنجاز البنايات[18].

وأشار اليهابول اتليه بأنه "تصميم يبين مساحة سطحية ومختلف الأجزاء لبناية أو آلة"[19].

والمخطط حسب القاموس الجغرافي، يستعمل في مجالين: الجغرافيا والكارتوغرافياو يختلف مفهومه من مجال لآخر.

ففي الجغرافيا: يستعمل المخطط بمفهوم جغرافيا المدن (**Géographie urbaine**)عن طريق بإعداد مخططات المدن، فمفهومه من الجانب الكارتوغرافي هو تسجيل معلومات تاريخية للمدن على مساحة، بالإدلاءبتواريخ تطورالمعالم الموجودة في فترات زمنية محددة. و يسمى هذا النوع من المخططات: بالمخططات القديمة(**plans anciens**).[20]

3.1.1. التعريفمن الناحية الأرشيفية:

في كتابه ل**PaulOtelet**تحت عنوان[21]:« **Traité de documentation : Le livre sur le livre**»: "تندرج الخريطة ضمن سلسلة الوثائق البيانية[22]:الخريطة تمثيل كارتوغرافي للأرض أو جزء منها على سطح مسطحة. كما يمكن اعتبار الخريطة كتسجيل إجمالي للتغييرات الجغرافية على حساب الأماكن".

و الخريطة "مصطلح لاتيني كانت تطلق ب «**mappa mundi**» أي جدول العالم وهو تمثيل لسطح الأرض على الورق أو القماش أو الجلد أو الشرائح الشفافة، أو على شيء ذو ثلاث أبعاد مثل المجسمات، باستعمال مقياس الرسم أو بإسقاط معين"[23]، حسب جمعية الأرشيفين لكلومبيا.

و منه يمكن أن نستنتج أنّ الخريطة: هي تمثيل للظواهر الموجودة على سطح الكرة الأرضية أو جزء منها بمقياس رسم مناسب وبرموز مختارة بصورة مصغرة وسطحية.

ومرادف مصطلح المخطط هو التصميم حسب معجم المصطلحات الأرشيفية: ويعني وثيقة تصوّر بالرسم أو بالتصوير المساحي الضوئي تركيبة قطعة من الأرض وبنيتها وتنظيمها بمقطع أفقي/عرضي.

ويشير فرع الأرشيف المعماري للمجلس الأعلى للأرشيف إلى المخطط بأنه تمثيل بياني ببعدين لمستوى البناية وهو مقطع عمودي، والمصطلح يعني مجموعة من الوثائق البيانية منتجة من طرف المهندس المعماري.[24]

---

[18]POUIRE,Paul. Nouveau dictionnaire des sciences de leurs applications. Paris : Librairie CH. Delagrave,s.d. p 19.

[19]OTLET, Paul. Le traité de documentation: le livre sur le livre : théorie et pratique. Bruxelles, EdicioncsMundancum, Palais Mondial.Edit. D. Van Kccrbcrghen& fils, 1934. p 192

[20]George, Pierre. Op. cit. p355

[21]Idem. p 187

[22]Documents graphiques

[23]Association des Archivistes de la Colombie Britannique. Manuel guide archives privées=A manual for small archives. Trad. Roberto Wilson. Québec : Association des Archivistes de la Colombie Britannique, 1989. p171.

[24]Section des archives architecture : Conseil Internationale des Archives. Manuel de traitement des archives d'architecture XIX-XX° siècles. Paris : Conseil International des Archives, 2000. p 136.

ومنه يمكن أن نستنتج أن المخططات تمثل مساحة خاصة في مجال ضيق فهي خرائط باستعمال سلم رسم كبير إضافة إلى تمثيل بياني للمعالم والأجهزة.

2.1. تعريف قاعة أو خزانة الخرائطCartothèque:

تضاربت التسميات حول المكان الذي تجمع فيه الخرائط والمخططات، حيث نجد المصطلح دقيق في اللغات الأجنبية، ولكن في اللغة العربية لم نجد التسمية المتفق عليها، إذ نجد تارة تسمى بقاعة الخرائط، وتارة أخرى بخزانة الخرائط والمخططات.

1.2.1. التعريف اللغوي:

حسب القاموس المزدوج المنهل، مصطلح **Cartothèque** يقابلها مصطلح خزانة الخرائط أوقاعتها [25].و يعرفها قاموس Le Robert: قاعة الخرائط **Cartothèque** بأنّها"محل أين تتواجد فيه مجموعة من الخرائط الجغرافية [26]. وهو اسم مؤنث ظهر عام 1950م[27]".

2.1.2. التعريف من الناحية الأرشيفية:

حسب قاموس مصطلحات الوثائق الأرشيفية أن صندوق حفظ الخرائط يعرف "بصندوق الحفظ خشبي وورد مصطلح الخريطة في القلقشندي" [28].ومعجم المصطلحات الأرشيفية للمجلس الأعلى للأرشيف يعرّف خزانة التصاميم أو الخرائط "بمثابة خزانة معدنية عادة لأجل حفظ وتخزين الخرائط والتصاميم والرسوم البيانية، والوثائق الأخرى ذات الحجم الكبير، وذلك بطريقة أفقية أو عمودية وتدعى أيضا حافظة الخرائط"[29].

ومنه نستطيع القول أن المكان الذي تحفظ فيه الوثائق الكارتوغرافية يسمى بقاعة الخرائط والمخططات عوض خزانة الخرائط. بحكم أن القاعة تتكون من عدة خزانات لحفظ الخرائط والمخططات.

2. الوثائق الكارتوغرافية:

1.2. ماهية الوثائق الكارتوغرافية:

لكي نتحدث عن أصل وتطور هذا النوع من الوثائق، لا بأس أن نحدد تعريف للوثائق الكارتوغرافية، فقمنا بالاستعانة بالقواميس وبعض الكتب المرجعية لتحديد التعريف اللغوي الخاص بهذا النوع من الوثائق، إضافةإلى التعريف الاصطلاحي المتفق عليه من طرف بعض الرواد والعلماء في هذا المجال.

---

[25] سهيل إدريس، مرجع ذكر سابقا، ص 211

[26] Le Robert Illustré. Op.cit. p 309

[27] DUBOIS, Jean. Op.cit. p279.

[28] علي ميلاد، سلوى. مرجع ذكر سابقا. ص 28

[29] المجلس الأعلى للأرشيف. معجم المصطلحات الأرشيفية. مرجع ذكر سابقا. ص 152

1.1.2. التعريف اللغوي:

حسب نفس القاموس السابق "الكارتوغرافيا هي تقنية لتأسيس أوإنشاء الرسومات وطبع الخرائط والمخططات"[30].

الكارتوغرافيا حسب القاموس **Dictionnaire encyclopédique**، هو "مصطلح مركب من كلمتين: " **Carto graphie** -"أيكارتو و غرافيا، " **Graphie**" تعني إنشاء رسم، " **Carto**" تعني طبع الخرائط" [31]. أماالكارتوغرافيا الأوتوماتيكية: هي "الرسومات وطبع الخرائط باستعمال الحاسوب، تستدعي إجراءات وتقنيات الحاسوب إضافي إلى البرمجيات الخاصة بمجال تصميم الخرائط"[32].

والكارتوغرافي: هو المختص في مجال رسم وطبع الخرائط.

و "الكارتوغرافيا اسم مؤنث، مصطلح ظهر عام 1832م، هو فن وتقنيات البيانية، التي تستدعي استعمالها إلى العلوم الجغرافية وملاحقها، لهدف إنشاء، تحرير، وطبع الخرائط. والشخص المختص في هذا المجال ظهر ولأول مرة عام 1829م أي الكارتوغرافي" [33].

الكارتوغرافيا ظهرت عام 1856 م [34]، مصطلح مركب من " **Charta**" من اللاتينية والتي تعني الورق"**papier**"، واليونانية كرافين " **graphein**" التي تعني الكتابة. هو فن لرسم الخرائط الجغرافية، ويعرف بإسقاط طوبوغرافي.

2.1.2. التعريف الاصطلاحي:

وعرّفها المعهد الوطني للجغرافيا [35]: مجموعة من الدراسات والعمليات العلمية والفنية والتقنية التي تترجم انطلاقا من النتائج الملاحظة المباشرة أو الاستغلال الوثائقي من اجل تشكيل خريطة، تصميم أو نماذج أخرى للتعبير ولا ننسى أيضا حسب مجال استعمالها.

3.1.2. التعريفالأرشيفي:

عرّفها الكاتب **Pierre-Yves DUCHEMIN**"هي كل الوثائق التي تمثل كامل أو جزء من الأرض، باستعمال مقياس رسم معين، وتنتج على أي وعاء"[36].

---

[30] Idem. p. 309

[31]Dictionnaire encyclopédique, Op. cit,, p 258

[32]Idem.

[33]DUBOIS, Jean, Op. cit,, p 279

[34]ROBERT, Paul. Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue Française: Les mots et les associations d'idées. Paris : LE ROBERT Société du nouveau Littré, 1977, p652

[35]INSTITUT GÉOGRAPHIQUE NATIONAL (I.G.N). Mesurer les distances avec une carte. In : *Site du serveur éducatif de l'IGN et de l'Éducation Nationale sur l'informationgéographique* [en ligne].http://seig.ensg.ign.fr/fiche.php3?NOCONT=CONT0&NOFICHE=FP29&RPHP=&R(Consulté le 12.11.2013).

[36]COSTE, Hélène. «La place des cartes et plans en bibliothèque ».. In BBF. T. 52. N 4. Paris: bibliothèque nationale de France, 2007. p 37.

و اعتبرها بول اتلي مثل المكتوب، يمكن أن يكون سهل للقراءة، الكارتوغرافيا ليس فقط فن لتقديم معطيات جغرافية صحيحة، بل يتعدى ذلك إلى الإلمام بجميع ما يدور حول الطبيعة وتقديمها بكل فعالية. وانها تتشكل عن طريق الصورة"[37].

2.2. أهمية الوثائق الكارتوغرافية:

إضافة إلى أهمية الوثائق الكارتوغرافية التي تنص على أنها الوسيلة التي تربط الإنسان بالبيئة وتفسر العلاقة الموجودة بينهما، بتمثيل صورة سطح الأرض، إلا أن لها أهمية عظمى، و بشكل عام، في مجالات أخرى كالسياسية، الجيوسياسية، الجيواستراتيجية، العسكرية، التعليمية، الإعلامية... الخ. ورد في موقع لمناطق الرطبة [38] أن الوثائق الكارتوغرافية تعتبر أداة لنشر المعلومة باستعمال المعلومة المرئية (**data-visualisation**) للتبليغ، كما أنها أداة للتبليغ إلى جانب الفهارس. كما أنها تسمح بتسهيل التحليل والتأويل للمعطيات.

1.2.2. من الجانب السياسي: تعاظمت أهمية الوثيقة الكارتوغرافية من هذا الجانب برسم حدود الدول والأمم، وتحديد المسافات والطرق والمواقع وغيرها لإبراز مواقعها ولتفادي اصطدامها خاصة بما يتعلق بالتداخل في الأقاليم، بسبب الاختلافات الناجمة بين الدول المجاورة فيما يتعلق بالحدود. برسم الحدود على الخرائط تبين مكانة الدولة على المستوى العالمي. حيث الخرائط السياسية لا تشمل فقط الحدود، وإنما تزيد من معلومات الخاصة بالأمم فيما يتعلق بالمساحة السطحية، حدود الدول المجاورة، تموقعها الجغرافي في العالم، تثبيت أسماء العواصم للأمم. والتي تعطي أهمية لتواجد تلك الأمم. وبازدياد حركة الإنسان وتنقلاته بين جهات الأرض ونمو العلاقات بين الشعوب المختلفة فأصبحت الوسيلة الرئيسية التي تستعين بها الإنسان في الاستدلال في البر والبحر والجو. تمكن الإنسان منالتعرف على سطح الأرض ودراسته مهما كانت أبعاد هذا السطح ومهما تنوعت تفاصيله، كماأن الخريطة وسيلة تعطي العقل والفكر صورة مكان تريد أن تراه.

2.2.2. من الجانب العسكري والجيواستراتيجي: ازدادت حاجة الدول إلى الخرائط الدقيقة لأغراض الحرب والسلم، فالجيوش الحديثة لا تستطيع القيام بمهماتها على الأرض، اليابس، الجو أو اليابس، من غير الاعتماد على الخرائط الدقيقة. حيث تساعد الجيوش عند الدفاع على الأرض وحمايتها من أي هجوم عليها.

وتساعد الخرائط الجيوش عند الدفاع على الأرض وحمايتها من أي هجوم عليها وتعتمد الخريطة في وضع خطط ومشارع التنمية وتنفيذها. هذه الأهمية من الناحية الجيو العسكرية.

3.2.2. من الجانب العلمي والتعليمي : فهي تعتبر منأقدم الوسائل الإعلامية التي عرفها الإنسان المتحضر، وخاصة ظهور وتطور وسائلالاتصال الحديثة التي تثير اهتمام الناس بالأحداث الجارية في العالم كافة يومياً،وتستعين وسائل الإعلام بالخرائط، لتوضيح هذه الأحداث بدقة وسهولة لكل مشاهد في كلمكان.

[37]OTLET, Paul. Op. cit. p 187

[38]www. zones-humides.eaufrance.fr . Op. cit.

كما أنها تحتل مكانة بارزة بين المواد والوسائل التعليمية المستخدمة في المدارس والمعاهد والجامعات على مختلف أنواعها، بالإضافة إلى ذلك هيأداة من أدوات البحث العلمي كأداة توضيح واستنتاج للعلوم الطبيعية بشكل عام،والمتمثلة في الجغرافيا الطبيعية والمناخية والتربة والمياهوالبحار والمحيطات وغيرها، وللعلوم الإنسانية المتمثلة في الجغرافيا البشريةوالعلوم المتصلة بها، كما أن للخريطة مساهمات كبيرة أخرى في المجالات التعليميةوالإعلامية والتخطيط والهندسة وإدارة المشاريع.

كما أنها توفر من المعلومات ما تعجز المادة المقروءة أوالمكتوبة عن توفيره، فعن طريقها، يستطيع المعلم أن يعرض المعلومات الجغرافيةللظاهرات الطبيعية والبشرية بسهولة ويسر وينقل طلبته إلى الأجواء التي يقصدها خاصةإذا كان لدى هؤلاء الطلبة إلمام بقراءة الخرائط ومعرفة رموزها واستخداماتها كماأن الخريطة صورة من صور المعرفة ومصدر من مصادرها يستخدمها المعلم في العمليةالتعليمية تنمى من خلالها الكثير من المهارات كالتحليل، التفسير، الاستنتاج، وإصدار الأحكام. فلها دور واضح في تسيير عملية التعلم وزيادة المتعلمين ومساعدتهم على التعمق في الدراسة، و تتخطى الحواجز اللغوية وتنقلمعلومات كثيرة، فقد تنقل الخريطة أو المخططات الواحدة من المعلومات ما تحتاجه صفحات كثيرة، ويمكن أنتفسر لنا تاريخ منطقة ما وما أصابها من تطورات. كما زاد أهمية الاهتمام بمهارات استخدام الوثائق الكارتوغرافية في وقتنا الحاضر، لأنها أداة ضرورية لكل المهتمين بها، سواء كانوا طلبة أو باحثين، أو معلمين، أو غيرهم. باعتبارها أداة لتثمين الأماكن والمواقع الجغرافية، لا بد من إيجاد طريقة لتثمينها.

من خلال ما سبق فيما يتعلق بأهمية الوثائق الكارتوغرافية في المجالات التي ذكرناها سابقا، يبقى أن نهتم بأهمية مخططات مسح الأراضي، وما هو سبب حفظها وتواجدها في مركز الأرشيف الوطني؟

3. أصل وتطور الوثائق الكارتوغرافية:

كما ذكرنا سابقا، أن هذه الوثائق تحفظ في مراكز الأرشيف لما تتميز به من خاصية مهمة مقارنة بالمكتوب، وهي دمج الرسم بالكتابة، مع إدراج سلم الرسم أو مقياس الرسم، هذه الأخيرة تعبر عن معلومات رياضية تمتاز بالدقة حاليا، لتطور تكنولوجيات الحديثة مقارنة بمثيلاتها سابقا أين كان الاستعمال تقليدي [39] قبل أن تصبح الوثيقة كمصدر علمي [40]. وعلى العموم، فهي تنقسم إلى نوعين هامين لأصالتها وقدمها والأكثر تداولا فيها هي: الخرائط و المخططات.

1.3. من الجانب الإداري والمعلوماتي:

1.1.3. من الجانب الإداري: فهي تمثل مجموعة من الوثائق حديثة، عامة، تعود إلى القرن 15 م، ليتضخم عدد إنتاجها في القرن 17 م، هذا القرن الذي يمتاز بتطور الإدارة وأساليبها وأصبحت قادرة على استعمال كل المصادر

[39] Idem. p 475.

[40] حيث كان تصميم الخرائط على أساس تقنيات اعتمد على قواعد رياضية، موضوعية وعامة، تختلف عن الوثائق الإيكونوغرافية التي تتميز بالاعتماد على الشعور والفن والذاتية.

والوسائل لتوضيح المشاكل الأكثر تعقيدا [41]. فالخرائط والمخططات لم تلد لاحتياجات المتعلقة بالمعلومة الجغرافية، السياسية، الثقافية العامة في بيان أو رسم واحد كنتيجة أو تحليل بياني بمجرد الرؤية الأولية، لكن في الأصل الكثير من العلماء والمغامرين الفضوليين، والذين يريدون التعمق في التعقيدات والمصاعب لإيجاد حلول لتلك المشاكل، كاجتياز حدود الكتاب إلى التعبير عن ما هو موجود بالرسم والصورة. التي تعتبر وسيلة إيضاحية جيدة لهم[42].

ولكي تعرف حدود الأرض التي كانت من شغف الباحثين وفضول الإنسان، كان لابد من تسطير ورسمها على شكل مساحات صغيرة. فالرسومات التمهيدية والأولية [43]، لم تكن تعرف آنذاك، لكنها أصبحت حاليا من اهم خطوات لإعداد الوثيقة النهائية للخريطة والمخططات. و أصبحت كملاحق بسيطة، مرتبطة بالنص والحاشية للرسم، فكيف لنا أن نفصل المخططات القديمة عن ملفاتها التي تؤدي بها إلى عدم وضوحها ومرئيتها. وبفضل تطور العلوم الجغرافية ابتداءا من عصر الاكتشافات، تطورت تدريجيا ظهور الخرائط والمخططات باستعمال تقنيات الأكثر تأهلا، لكن دائما بالاعتماد على الطريقة القديمة، والتي تدرج كوسيلة تعبيرية لتصبح الأكثر اعتمادا في الأعمال الإدارية.

2.1.3. من الجانب المعلوماتي والقانوني:ونقصد به ظهور نوع من الوثائق الكارتوغرافية التي تستعمل فيه المعلومة لأغراض عامة، واسعة باستعمال سلم كبير عادة كالأشغال العمومية، الحدود الإدارية، نوع الثقافات، الممتلكات الخاصة والتي تعرف بمسح الأراضي[44]. هذا النوع الأكثر استعمالا منذ القرن 18 م، كان السبب الحاجة إلى تحليل المعطيات الإحصائية والحسابية والمتعلقة بالأراضي والعقار وأيضا مالكي الأراضي، فالمخطط يعطي حدود البلديات والمناطق الصغيرة المجزأة مع أرقامها ونوع الثقافات التي تميزها، وفي نفس الوقت، ازداد إنتاج المخططات المعمارية، والبنايات[45]. لكن الهدف من إنتاجها يبقى في حيز ضيق ومحدود وذلك بالاعتماد على الطريقة اليدوية للتصميم واستعمال عادة مقاييس الرسم الكبيرة.

أما في العصور الحديثة، فان طريقة وسبب إنتاج الوثائق هي نفسها وترتبط بالحاجة إلى إنتاجها ولكن الشيء الذي يختلف هو التعميم، بالتعريف بدرجة الدقة المتزايدة والاعتماد على خرائط ذات السلم كبير. فهي أصبحت تنتج من طرف الإدارات الكبيرة مثل الدولة والمحافظات التي تصدر قرارات هامة في مجالات مختلفة كالطرقات، سكك الحديدية، المعمار، ...وتتميز بظهورها جليا منفردة وغير مرتبطة بملفاتها ومجمعة على شكل أطلس أو سلسلات فرعية للرصيد[46].

[41]HIMLY, F.-J., Hubert, J, Le moël, M. Op. cit. p 475.

[42]Idem. p 476.

[43] Croquis et esquisses

[44]Cadastre

[45]HIMLY,F. - J.Op.cit. p 476.

[46]Idem.

2.3.تطور الوثائق الكارتوغرافية في الجزائر[47]

يعود تاريخ الوثائق الكارتوغرافية إلى الحقبة الاستعمارية والغزو الفرنسي للجزائر، عندما حدد الضباط الطوبوغرافيون الحدود، المسافات،المساحات وبعض المرتفعات للتعريف بالمناطق المكونة للجزائر. فالمواردوالأجهزة المقتناة من اجل إتمام تلك العمليات ولإنجاز خرائط استكشافية بالسلم الصغير، هذه الخرائط التي بقيت وحافظت على ديمومتها واستعمالها إلىأطول مدة مقارنة بالخرائط التنظيمية والمقننة والتي لا يمكن استبدالها. هذه الأخيرة ظهرت بفضل تطور العلومالجيوديزية [48] والطوبوغرافية التي أدخلت مناهج لتطوير الكارتوغرافيا.هذان النوعين من الخرائط، الاستكشافيةوالاستطلاعية والمقننة موجودة في الجزائر، منتجة بدقة وبوضوح وبتسلسل.منذ بداية تواجد المحتل الفرنسي في مرحلة الحصار، الحاجيات الاقتصادية كانت اقل اهتمام مقارنة بما هو نحن عليه الأنن. ومن هذه الاعتبارات، كانت الحاجة إلى الوثائق الكارتوغرافية تظهر اقل الحاحا عليها وحاجة.أما بالنسبة لصحراء الجزائر، الوثائق الكارتوغرافية محددة منذ عدة سنوات لاكتشاف مسارات العابرين، باعتبارها حلقة وصل بين شمال أفريقيا وجنوبها[49].

"أول خريطة عصرية والتي نقدت بصرامة هي خرائط رونو **RENOU** التي ظهرت عام 1846م، والتي أنتجت لمرافقة البعثة الثامنة 8 للاستغلالي العلمي للجزائر"[50].

1.2.3.التعرف الكارتوغرافي في الجزائر[51]:

- **1830**[52]: والتي تعرف بمرحلة دخول فرنسا إلى الجزائر، حيث لا تملك فرنسا في هذه الفترة سوى خريطة ذو سلم **1 : 70 000** لسواحل الجزائر وضواحيها والتي أنجزت عام **1808م**[53] تحت أوامر نابليون: والتي تمثل بعض التصاميم والرسومات التمهيدية (Croquis) مفصلة، ولكن عددها محتشم وضعيف. بالنسبة للطاقم الذي غزى الجزائر، والذي يتشكل من فريق طوبوغرافي يتكون من مهندسين جغرافيين، والذي باشر بالعمليات الأولىالجيديزية منذ الاحتلال، وبعض التصاميم المأخوذة ولكن الحرب حددت فعاليات هذه العملية. ولتشكيل تصاميم المدن بالسلم الكبير، فكرت فرنسا بالاعتماد على ما سميناه سابقا على الطوبوغرافيا المقننة.

---

[47]ALINHAC, G. Aperçu de la cartographie algérienne. 1ère partie. In Bulletin de l'Institut Nationale de la Carte et de télédétection à distance. Alger : centre de la documentation et de la conservation géographique, 2000. p.p3-6.

[48]الجيوديسياgéodésieعلم يبحث في كثير من الموضوعات التيتتصل بحجم الأرض وشكلها وأبعادها بواسطة القياسات المباشرة وكثير من الموضوعات التيتتعلق بدراسة القشرة الأرضية. وتتكون كلمةالجيوديسيامنكلمتين يونانيتين معناهما (الأ ض ـ وتقسيم). وتغطي الجيوديسيا في مجال العلومالحديثة حقلا واسعا.

[49]ALINHAC, G. op. cit. p. 03.

[50]FLOTTE DU ROQUEVAIRE, R. Carte du Maroc : à l'échelle du 10 000. Notice et index bibliographique. Paris : maison audriveau-Goujon, 1904.p. 03

[51]ALINHAC, G. op. cit. p. 03

[52]Idem.

[53] يملك مركز الأرشيف الوطني على تصاميم الخاصة ب pierre vrillon والمتمثلة بمخططات الجزائر وضواحيها. وتعتبر السلسلة الأكثر طلبا من طرف طلبة الهندسة المعمارية.

- **1835**: مستودع الحرب (**Dépôt de la guerre**)، أمر بالتخلي على عن المناهج القديمة الكلاسيكية المعتمدة والمجهودات لإنجاز خريطة استكشافية والتي تغطي كل الجزائر، والاعتماد على الإجراءات السريعة والخاصة وهو التعريف بالمسارات والحدود. فكان يرافق الجيش الاستعماري، الطوبوغرافيون والجيوديزين، بتلقي المساعدات منهم، والمتمثلة في: منحهم بقيادات العليا للضباط العسكريين (**Etat-Major**) للبلد الأصلي، أين شاركوا في إعداد خريطة فرنسا، بعد ذلك مع ضباط الهندسة، مكلفون بعمليات الغزو أو الاحتلال، بمساعدة جهاز بسيط جدا، يرسمون المعالم المحلية، المسارات، والمخططات باي سلم كان.
- **1843**: اخضع مستودع الحرب كل فضاء على شكل مثلث للتقادم بعد المعاينة والمراقبة من طرف الفرق الفرنسية. إضافةإلىإجراءات المعارضة الجزائرية إبان الحرب التحريرية لبضع سنوات، بسبب الاضطرابات التي كادت أن تتطور وتتضخم الأزمة خاصة بعد معاهدة تافنا عام **1847**م. والتي تدنت بعض الشيء الاستكشافات ورسم الخرائط.
- **1854**: باستعمال طريقة المثلث الاستكشافي[54] والتعرف سمح بربط المعالم المجزأة لتشكيل خريطة واحدة وهذا ما تحقق بالفعل. فمن هذا المنطلق، كان التفكير باتخاذ أو تجسيد شبكة الجيوديزين كلها جديدة يعني استحداثها والتي تمثل كنقطة بداية لإنشاء "**الخريطة النهائية للجزائر**" .

2.2.3. الخرائط الاستكشافية للجزائر: 000 400 : 1 و 000 800 : 1:[55]

- **1837م**: كل الوثائق التي تتميز بالسلم والقيم المختلفة، معدة في ظروف قاسية، والذي دفع بمستودع الحرب بإعداد مجموعة من الخرائط ذات السلم **000 400 /1**ابتداءا من **1837م**. حيث أن هذه الخرائط تتسع إلى مناطق الصحراء وتشمل ورقتين الشمال، الجنوب، ومقسمة حسب البلديات ليصبح العدد الكلي ستة أوراق (6)، بعد إضافة اربع أوراق لجنوب وهران.
- وفي عامي **1837** و **1854**: تأخذ شكلها النهائي بعد إضفاء بعض التغييرات والإضافات، بالاعتماد دائما على المثلث الاستكشافي المنجز عام **1856م**، مطبوعة (gravée) على الحجر ومطبوعة باللون الأسود: هذه الطريقة تعتر كوسيلة سريعة لطبع الخرائط مؤقتا وتستعمل في فترة تواجد مستودع الحرب.

وتأخذ فيما بعد نموذج الخريطة (Métropolitaine): نسبة إلى عاصمة باريس التي من مهامها إنتاج الخرائط في الجزائر، ذات السلم **000 320 : 1**، باستعمال إسقاط بون[56](Projection deBonne).

- وفي عام **1855**، ظهرت خريطة بنفس السلم لجنوب وهران والتي كانت أول تجربة لنسخ الخرائط باستعمال الألوان من طرف مستودع الحرب. لكن الكتابة كانت باللون الأسود.فكانت الخريطة ذو السلم :**1**

[54] Triangulation de reconnaissance: وتعني مسح الأرض بالاستعانة بعلم حساب المثلثات تسهيلا لرسمها
[55] ALINHAC, G. op. cit. p. 04

[56] تعني أن نقطة الأصل هي خط طول باريس، وخط العرض 39 غراد شمالا.

400 000الوحيدة التي تصف المناطق الجزائرية، وفيما بعد تشكيل أوراق ذات اتجاه شمالية إلى أكثر من نسخة، حتى أنّ بعض الأوراقأعيد استنساخها.من جهة أخرى، التأخر في مجال تشكيل الخرائط التنظيمية أخذ وقت كبير، لتجسيد **"الخريطة العامة للجزائر" بسلم 000 600 :1**والتي أنتجت عام **1855**م، لتدوم فترة بقائها (الخرائط ذات السلمي**000 400: 1**و **000 600: 1**) في المصلحة إلى غاية **1890م**. في نفس السنة، استحدثت خريطة ذات السلم **000 800: 1** لتأخذ مكان الخرائط السابقة الذكر.

- **1856**: فصل المهام بين المصلحة التي أنشأت فورا: المكتب الطوبوغرافي للجزائر **(BureauTopographique de l'Algérie)** و مستودع الحرب **(Dépôt de la guerre)**، هذا الأخير الذي يعتبر أول مصلحة المكلة خاصة بضمان حفظ وتطوير الخرائط المؤقتة، بينما الخرائط النهائية كانت تنتج بصفة نهائية من طرف الفرق العسكرية اللاجئين من عاصمة باريس.المكتب الطوبوغرافيا **(BureauTopographique)**الذي يلبي ابتداءا من **1856م**، احتياجات الطوبوغرافية لأركان الجزائر، وفيما بعد الصحراء، التنسيق بين الخطوط وتنفيذ الأخذ المباشر السريع، وفي الأخيرإنشاء الخرائط بالسلم المختلفة للاحتياجات الداخلية.لكن شيئا فشيئا، وباستمرار الاكتشافات أصبحتالمهامات تتوقف باتفاق بينالإقامة العامة للجزائر **(GGA)**[57]والمصلحة الجغرافية العسكرية **(SGA**[58]**)**[59].
- **1890**إلى**1895م**: وفي اطار كل هذه الاعتبارات، المكتب الطوبوغرافي بعدما انتتجت خرائط ذات السلم 0**00 400 : 1** و **000 600: 1** عام **1890**إلى**1895م** باستغلال كل الوثائق الموجودة. لإنشاء الخريطة العامة للجزائر ذات السلم **000 800: 1**. تتكون هذه الأخيرة من **6** أوراق وتتضمن المناطق الجنوبية حتى جنوب عين صالح، ثم تتسع إلى الشرق بورقتين لتشمل تونس. وهذا النموذج كان أخر خريطة استكشافية والتي تشغل حيزا كبيرا في الأرصدة لتبدل بخريطة ذات مقياس**000 500 :1** فيما بعد.

4. مخططات مسح الأراضي كنموذج للأرشيف العقاري:

1.4. تعريف مخططات مسح الأراضي وأهم العناصر المكونة لها:

1.1.4. مخططات مسح الأراضي:

[57] Gouvernement Général d'Algérie

[58] Service Géographique d'Armée.

[59]ألغيت المصلحة الجغرافية العسكرية: عام 1914م، وأنشئ بعد الحرب العالمية الأولى المكتب الطوبوغرافي ل 19 Bureau Topographique du 19ème corps d'Armée، وفي عام 1941، اصبح المكتب يعرف بملحقة الجزائر التابعة للمعهد الجغرافي الوطني IGN : Institut Géographique Nationale مكلف خاصة بالربط بين الأعمال الخاصة بداخل البلاد والمصالح الداخلية. وفي عام 1942م، استبدلت تسمية الملحق الجزائر ب المصلحة الجغرافية العسكرية في أفريقياSGMA : Service Géographique Militaire de l'Afrique ،الى غاية 1944م، من ثم اصبح تحت وصاية المعهد الجغرافي الوطني، بسبب نقص الموارد المادية بسبب الحروب، لتتكفل عاصمة باريس بإنتاج الخرائط المؤقتة والنهائية.

- **المخطط**: من خلال ما توصلنا عليه من عرض بعض التعريفات المتعلقة بالمخططات، توصلنا إلى مفهومه من خلال القاموس الجغرافي الذي ينص على أنها تسجيل معلومات تاريخية للمدن على مساحة، بالإدلاء بتواريخ تطور جل المعالم الموجودة عبر الزمن. كما أنّها تمثيل مساحة خاصة في مجال ضيق لمساحة أرض باستعمال سلم رسم كبير. فماذا نعني بمخططات ذات علاقة بمسح الأراضي؟.

- **مسح الأراضي**:

أ) التعريف اللغوي:

المسح: هو فعل جرد الأملاك لشخص ما، أما للشيء هو إزالة الغموض عنها[60].

الأرض: هو شيء صلب يتحمل كل كائن حي يعيش عليه، أو نبات ينبت منه[61].

مسح الأراضي: قياستسجيل كل البيانات والقيم المتعلقة بمساحات الأرض والممتلكات العقارية على سجل يدعى سجل العقار[62].

ب) التعريف الاصطلاحي:

مسح الأراض (le cadastre): يعرّف ويحدّد المحتويات الفيزيائية للممتلكات العقارية وتسمح بتسجيلها على شكل كتيب[63]، و مسح الأراضيتسمحلكل بلدية بإعداد حالةالأقسام وسجل التفريعات أوالتجزيئات التي تشكل العقار بطريقة طوبوغرافية و ودفتر مساحة التي تشكل الممتلكات الشاغرة، ومرتبة ترتيبا أبجديا للتجزيئات، مع مخططات مسح الأراضي[64].

و حسب القاموس الجغرافي: هو المخطط الذي يبيّن ويبرز القطع والأجزاء وأرقامها المصرّحة منذ البداية في سجل الممتلكات العقارية.ويستعمله الكارتوغرافي.[65]

---

[60]Le robert illustré. Op. cit. p 535.

[61] Idem. p 1875

[62]Idem. p 276

[63] Le cadastre général « définit et identifie la consistance physique des immeubles et sert de base matérielle au livre foncier ». Il relève de la compétence de la *Direction des affaires domanialeset foncières* (DADF, Ministère des finances)» dans Fiche surla législation foncièreactuelle en Algérie. Fiche mise en forme par G. Chouquer, septembre 2012n° 75-74 du 12 novembre 1975.

.http://www.elmouwatin.dz/IMG/pdf/ref/Ordonnance7574-12-11-1975.pdf. consulté 17/04/2015.

[64]Le cadastre donne lieu à l'établissement par commune d'un état de sections et d'un registre parcellaire sur lesquels les immeubles sont rangés dans l'ordre topographique; d'une matrice cadastrale sur laquelle les immeubles réunis par propriétaire ou exploitant, sont inscrits dans l'ordre alphabétique de ces derniers; de plans cadastraux (art. 8). Il est créé une commission cadastrale communale (art. 9).idem.

[65]GEORGE, Pierre. Op. Cit. p .357

ج) **التعريف من الناحية الأرشيفية:**

هي وثيقة أو سجل يحمل معلومات حول ممتلكي العقار لدولة ما، مشار اليها بمساحتها وحدودها. ويرفق مسح الأراضي بمخططات باعتبارها الأساس للتعرف الجيد لتدعيم العقار[66]. ومنه نستنتج أنّ مخططات مسح الأراضي:

هي عنصر هام من العناصر المكوّنةلأرشيف مسح الأراضي المتشكل من قائمة القطع الأرضية حسب المجموعات، سجل الأسماء أصحاب الممتلكات، أطلس للمخططات [67]. إذ لا يمكن فصل هذه الأخيرة عن الأرشيف العقاري بحكم أنها تربطها علاقة وظيفية متكاملة.

2.1.4 .نبذة تاريخية لمسح الأراضي[68]:

بدأت بوادر مسح الأراضي منذ القدم، وكان مفهومه قائم على أنها وثيقة تستعمل لأغراض الضرائب العقارية. وبدأ استعماله في مصر القديمة، اليونان والرومان.وفي العصور الوسطى، كانت تستعمل الحجارة لتحديد مساحة الأراضي المعنية بالضريبة. حيث كان تحدد الحقول الشاسعة والواسعة التي كان يعرف ب «cadastre général des masses de culture » الذي بدأ استعماله من طرف القنصل الفرنسي منذ 1791م، لتوحيد الوثائق باستعمال الأخذ الضريبي للعقارات.كان يطبق المسح على الأراضي والحقول الشاسعة والكبيرة بين 1802-1807م cadastre général des masseS de cultures)، ثم المسح بالقطع بين 1820-1830م (le cadastre parcellaire).

وفي الفترة المعاصرة، انتقلت مهمة مسح الأراضي للبلديات (cadastre communale)، منذ 1821م، أين قرر إعداد حالات المجموعات (état des section) و أرقام القطع (matrice) ، وتختلف وتيرة مسح الأراضي من بلدية لآخري، حسب التطور والتحولات التي تطرأ عليها.

3.1.4. أهم العناصر المكوّنة للمخططات:

تختلف أشكال المخططات حسب أهميتها وأسباب إنتاجها، إذ نجد مخططات مطوية و سطحية، ويكمن الاختلاف في مكان تدوين المعطيات البيبليوغرافية. بالنسبة للخرائط المطوية: تعرض على شكل ورقة مطوية وتحتوي على غلاف أولي مدون عليه البيانات البيبليوغرافية.أما بالنسبة للمخططات المسطحة فان تلك البيانات موجودة على رأس الوثيقة، كما تحتوي على معلومات متعلقة بموضوع المخطط، الموقع، وخصوصيات أو بيانات تتعلق بمنتجي المخطط. والبيانات هي:

[66]OTLET, Paul. Op. cit.

[67]Atlas : carte d'ensemble de la commune, l'état de section : registre dans lequel on trouve, dans l'ordre des sections A,B,C et des numéros de parcelles 1,2,3 et les matrices se sont des registres selon l'importance des communes, organisé par ordre alphabétique des propriétaires.

[68]DELSALLE, Paul. Lexique des archives et documents historique : du papyrus au vidéodisque. Paris : Editions Nathan, 1996. P19.

- **عنوان المخطط**: يعتبر بمثابة اسم لها يميزها عن غيرها ويسهل على القارئ معرفة الهدف الذي رسمت من أجله، كما تخبرنا عن موضوع ومحتوى المخطط. ونجد العنوان الشامل الذي يتكرر في الأوراق التي تلي المخططات، والعنوان الثانوي الذي يميز الأوراق فيما بينها، وتعتبر العنوان الخاص لكل وثيقة.
- **مفتاح الخريطة**: يشرح ما تعنيه الرموز المستخدمة في الخريطة، أو مجموعة المصطلحات التي تمثل الظاهرات التي توضحها الخريطة
- **المجال البيبليوغرافي**: والمتعلقة بمنتجي المخطط ومكان طبعه، سواء كانت هيئة أو شخص قام برسمها. وعنوان المنتج إن كانت هيئة.
- **تاريخ الوثيقة**: هذا الحقل يبين تاريخ أخذ المخطط، تاريخ نشر المخطط.
- **الملاحظات**: كما نجد ملاحظات مسجلة على المخطط، أوردها منتجيها.
- **مقياس الرسم**: **السلم**: النسبة العددية بين طول خط على المخطط وطول البعد المناظر له على الطبيعة. هذا الجزء الصغير يمثل ذلك الجزء الكبير في الواقع. وكلما يزيد مقدار السلم، صغرت الصورة والعكس صحيح، ونجد نوعين من سلم المخططات: السلم الرقمي والسلم على شكل تمثيل بياني.

✓ **السلم الرقمي**: هو السلم الذي يستعمل الكسر: 1/x

مقياس الخريطة	التمثيل في الواقع 1 ميلمتر في الخريطة تمثل في الواقع
1:1.000.000	1 كيلومتر
1:50.000	50 متر
1:20.000	20 متر
1:10.000	10 متر
1:5.000	5 متر
1:500	0,5 متر

جدول (1): يبين لنا أبعاد الواقع مع المخطط

1/50000 معناه أن المسافة المقاسة في المخطط هي 50 000 مصغرة على المسافة الحقيقية الموجودة في الأرض، وكل ما كان مقام الكسر كبير تكون الصورة صغيرة، مثال

1/50 000 أصغر من 1/ 20 000، وبالتالي المقياس 1/50 000 يستعمل للمساحات الكبيرة وأمّا1/ 20 000 تستعمل لمساحات تكون أصغر منالأولى. وكلما صغر الكسر، يكون السلم كبير ويستعمل للمساحات الصغير لتوضيحها ولتكبيرها. والعكس صحيح.

✓ **السلم البياني:**

وهنا يرسم خط مستقيم مقسم إلى عدة وحدات أو أقسام متساوية يكتب أسفله المدى أو المسافة التي يمثلها على الأرض. **مثلا** 1 : 25.000 فإن كل 4 سم تمثل 1كم لذا نجعل كل جزء هو 4 سم

Meters 1000 500 0 1 2 3 4 5 Kilometers

الشكل (3): صورة مقياس الرسم الخطي

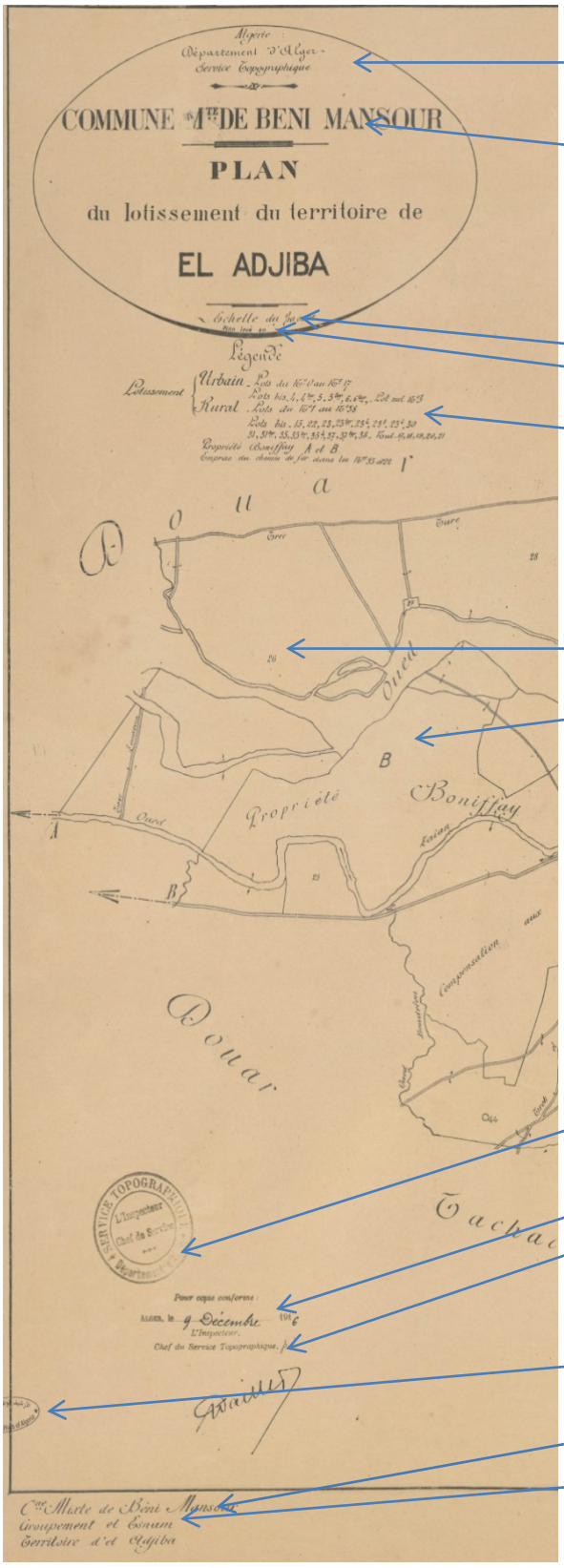

الهيئة المسؤولة عن إعداد المخطط

عنوان المخطط يحمل اسم البلدية واسم الموقع

سلم الرسم

تاريخ أخذ المخطط

مفتاح المخطط

الرسم البياني

أرقام الملكية

ختم المنتج

تاريخ إصدار النسخة المطابقة للأصل

إمضاء واسم مفتش المصلحة الطوبوغرافية

ختم مركز الأرشيف الوطني

العنوان الرئيسي للمخطط الرئيسي

العنوان الفرعي للمخطط الرئيسي

العنوان الخاص بالوثيقة اصغر تجزأة للمخطط

صورة(2): البيانات البيبليوغرافية للمخطط

2.4. أهمية وقيمة مخططات مسح الأراضي:

تكمن أهمية إعداد مخططات مسح الأراضي أساسا لإحصاء الضرائب المرتبطة بالممتلكات. كما يمكن الاستعانة بها للاستعلام أو التقصي عن مساحة أرض أو ملكية قبل شرائها. والمعلومات التي يمكن أن نجدها فوق المخطط هي تموقع الممتلكات ومالكيها، وأيضا التقسيمات الممتلكات إلى أجزاء مرقمة، ونوع المساحات الموجودة عليها، تواجد ممرات تعبرها...الخ[69].

كما تسمح المخططات بإعطاء فكرة دقيقة للممتلكات العقارية وحدودها، والقيم التي تحملها غالبا هي الحسابية والضرائبية، في هذه الحالة لا يمكنها أن تحمل القيمة القانونية [70]، إلا في بعض الحالات كالاستشهاد بالمخطط لإثبات الحدود الأصلية والأولى قبل التقسيمات التي طرأت بعد مدة زمنية معينة.

3.4. تصنيف المخططات وفق مقياس الرسم:

لقد بذلت جهودا كثيرة لتصنيف المخططات، نظراً لما تتميز به المعلومات الجغرافية من تزاحم شديد حول موقع على سطح الأرض، فقد دعت الحاجة إلى تعدد وتنوعها حيث لا يمكن أنيستوعب المخططالواحد تمثيل العديد من الظواهر والتي تشتمل على كثير من المعلومات المعقدة، واذا تم فعل ذلك لأصبح المخطط طلاسم معقدة من الخطوط والرموز والألوان، لذلك كان لابد من تقسيمه إلى أنواع متعددة لأغراض محددة وأهداف معينة. ونذكر بعض التصانيف الأكثر استعمالا مخططات مسح الأراضي، والتي تستعمل لأغراض عقارية، وضرائبية، ولكن ما هو التصنيف الملائم في هذه الحالة. من المألوف أن الخرائط والمخططات يمكن تصنيفها كالتالي: التصنيف حسب مقياس الرسم و التصنيف حسب الاستعمال:

- **التصنيف حسب السلم أو مقياس الرسم**[71]: يمكن تصنيف المخططات وفق السلم إلى ثلاث أصناف:
  - الخرائط ذات السلم الكبير: تتراوح بين 10 000 و 20 000، والتي تنتج عن طريق إما بالأخذ المباشر في الواقع أو التصوير الجوي.
  - الخرائط ذات السم المتوسط: بين 50 000 و 100 000.
  - الخرائط ذات السلم الصغير: أزيد من200 000، 500 000... الخ

[69]Les plans cadastraux. Disponible sur http://www.m-habitat.fr/preparer-son-projet/achat-du-terrain/les-plans-cadastraux-924_A, consulté le 17/04/2015

[70]Idem.

[71]Service Géographique de l' A.O.F. « La carte » in Cartographie générale. S.l : A.O .F, 1954. P. 09.

ولكن نلاحظ من خلال هذا التصنيف أن بعض تلك التي تتراوح بين 50 000 -20 000، اقل من 10 000 لا يمكن إدراجها في هذا التصنيف. باعتبارأن كلما كان السلم كبير صغرت الصورة. والتسمية المتداولة أثناء طلب المخططات، مخططات ذات السلم الكبير يعني تلك المخططات التي يكون مقام كسرها صغير. وكلمة الكبيرة تعني الصورة تكون كبيرة، بعبارة أخرى، الخريطة ذات السلم لكي تكون صورة المكان المختار كبير.

- **التصنيف حسب الاستعمال**[72]:

  - التصنيف للاستعمال العام: يمكن استعمال الخرائط و المخططات للغرض العام والمتعددة، مثل خرائط العالم، خرائط الأطالس، الخرائط الطوبوغرافية الكبيرة المقياس المشتملة على البيانات والمعلومات العامة.
  - التصنيف للاستعمال الخاص: وتتمثل في الخرائط ذات الغرض الخاص التي تخصص مواضيع محددة، ويكون مقياسها عموما كبيرا، ولعل أهمها: الخرائط الجيولوجية، خرائط التربة، البترول، الزراعة، الكثافة السكانية... الخ. ويعرف هذا التصنيف بالتصنيف الموضوعي حسب موضوع التي تتناوله الخريطة.

ولكن التصنيفين لا يخدم موضع المخططات التي نحن نتصدى اليها في هذه الدراسة، باعتبارها مخططات لمسح الأراضي للبلديات، فالتصنيف الذي يعتمد عليه أكثر هو التصنيف الجغرافي للبلديات، مرتبة ترتيبا أبجديا، ثم يليها الترتيب الأبجدي للدوار ثم التقسيمات الفرعية، كما يمكن أن نرتب التفريعات التي تلي البلديات حسب الترقيم التسلسلي للأوراق الظاهر على المخطط. 1ère feuille, 2ème feuille بالنسبة للبلديات الكاملة الصلاحيات، أما بالنسبة للبلديات المختلطة: يمكن ترتيب التجمعات أو الأعراش وفق الأفواج.regroupement

[72] ملاوي، محمد، مرجع ذكر سابقا، ص، 14

خلاصة الفصل الثالث

أشرنا من خلال هذا الفصل إلىأهمية وماهية الوثائق الكارتوغرافية باعتبارها أداة لتثمين الأماكن والمعلومات الجغرافية، إلى جانب الفهارس ووسائل البحث. و من بين الوثائق المهمة من الناحية الإثباتية لحقوق المواطنهي مخططات مسح الأراضي.

وتناولنا كذلك تاريخ أهمية هذه المخططات واهم العناصر المكونة لها، لنصل إلى استنتاج أنها وثائق إثباتية وقانونية إلى جانب أرشيف مسح الأراضي، وان وجدت في مركز الأرشيف الوطني يدخل من باب القانون الذي ينص على دفع كل ما هو منتج ضمن نشاط تلك المؤسسات.

ففي الفصل الموالي، سنسعىإلى تثمين سلسلة مخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائربالاعتماد على معيار التقييم، من حيث التحليل الكمي والنوعي للعينة، وفق الاعتبارات التالية:

- بحكم تواجدها في مركز الأرشيف النهائي لا يجوز إقصاءهاأو فرزها، لاكتسابها قيمة استعمالية قصوى لذا لابد من تحديد وضبط كمية العينة والمواضيع التي تعالجها.
- و باعتبارها أولى المخططات المنتجة والمعتمد عليها من طرف الحكومة الفرنسية في الجزائر، لأغراض ضريبية واستيطانية، تبرز الحدود الأولى للأقاليم والمناطق الجغرافية في الجزائر في فترة زمنية معينة.
- باعتبارها وثائق إثباتية، قانونية وأصلية، فإنها تساهم في حد النزاعات العقارية، وإثبات حقوق المواطن حياز ة ممتلكاته العقارية.

خاتمة الجزء الأول

خاتمة الجزء الأول:

من خلال ما أشرنا اليه في الفصول السابقة، نتفق على أنّ المفهوم الشائع للتقييم ذلك الإجراء المعتمد عليه لحكم عنقيمة الوثيقة لتحديد مسارها النهائي. كما يعتبر التقييم ممر إجباري ولكن في نفس الوقت اختياري للتسيير، أين مجال البحث يسمح بتحديد دقيق للأهداف، و لا يعني الثناء أو النقد، وانما هو فحص دقيق لواقع الحال وتشخيصه بموضوعية، فهو عملية مستمرة ونشاط دائم يرمي الى تجنب تراكم الاخطاء حتى يستحيل علاجها، فعليه، التقييم ليست غاية وانما وسيلة لتحسين الاداء وتطويره.

و خلال ما أفدنا به سابقا فان التقييم مجال وميدان واسع واصعب عملية يقوم بها الارشيفي، غير أن المفهوم الشائع له، جعلهعملية حصرية محدودة لا تخرج عن نطاقها المألوف، لذا أجبرتنا على البحث والتقصي حول مفهومه في الأرشيف النهائي.

لا شك أن الثمرة النهائية لعمل الأرشيفي هي تقديم خدمة معلوماتية سريعة، دقيقة، وسهلة للباحثين والقراء الذين يترددون على دور الأرشيف، ولكي يتحقق هذا الهدف الاستراتيجي، لابد منه أن ينظّم ما يرد اليه من مجموعات الوثائق المفردات إلى السلسلات ليشمل الرصيد الكلي. وهذا التنظيم يتضمن عدة عمليات فنية وإجراءات تقنية، من بينها الوصف الدقيق للمجموعة، ترتيبها، تصنيفها، حفظها وتبليغه.

فمن الوظائف التي تنتسب إلى مراكز الأرشيف الوطنية على غرار مستودع للحفظ فقط، هو تثمين الأرصدة الموجودة فيها بمعنى التعريف بها وعرضها للجمهور قصد توسيع نطاق فائدتها التي كانت تقتصر في البداية بالفائدة الإدارية. لتتحول هذه الأخيرة إلى الفائدة التواجدية والاستعمالية والإثباتية للمواطن الذي هو من حقه معرفة ما هو موجود من وثائق تخدمه وتخدم المجتمع.

موضوع التثمين في الأرشيف،ينفصل إلى شقين:

- الأرشيف الجاري والنصف الجاري، الذي يعني إيصال وتسيير المعلومة الإدارية والآنية من خلال الاجتماعات، المقابلات التلفزيونية، المذكرات التعليمات، لضمان سيرورة نشاط المؤسسة.بمعنى توزيع المعلومات وبثها دون حواجز.
- و الأرشيف النهائي، كوسيط وعامل يضمن دوام العلاقة الموجودة بين الجمهور والأرشيف، من خلال نشر مطبوعات، إقامةالمعارض، المؤتمرات، وتشجيع الاعتماد على الأرشيف المفتوح من خلال مواقع الويب والتواصل الاجتماعي. إذ لا يتوقف التثمين فقط على القيام بالنشاطات الثقافية والبيداغوجية للمركز، فيضاف اليه أسلوب تنظيم أرصدتها ووصفها وصفا دقيقا واستخراج اقصى قدر ممكن من المعلومات التي تحويها الوثيقة قصد التقليل من عبء البحوث أو الإحالات إلى وثائق أخرى التي قد ترهق الباحث، والذي لن يتحقق إلا اذا مر الأرشيفي من مراحل المعالجة الأرشيفية بالاعتماد على معيار الدقة، واتخذ التقييم كأداةتسييريهلمتابعة، فحص، تنقيب و المراقبة.

فالتقييموظيفة تساهم و بقوة في تثمين الأرشيف النهائي ، من خلال المعالجة الأرشيفية للأرصدة، لوضعإستراتيجيات توزيع وبث المعلومة والمتعلقة في نشاطات المركز الثقافية، التبليغ، والوظائف الروتينية للمركز من الجانب التنظيمي والتسييرية لها، ولا يمكن أن نقوم بهذه الإجراءات إلا من خلال توفر وسيلة بحث مقننة.

كما أشرنا من خلال الفصل الأخير إلى مفهوم الوثائق الكارتوغرافية وتاريخها في الجزائر، مع التركيز على عينة دراستنا، بعرض مجمل خصوصياتها، وقيمها، التي تجعلها كوثائق إثباتية.

يبقى لنا أننبيّنعن طريق دراسة تقييمية عن محتوى العينةبأنشاء قاعدة بيانات أكسس كرجع إجراءاتي لتسهيل حصر ما هو موجود بالضبط، مسبوقة بنتائج الحملة التقييمية المبرمجة من طرف المديرية العامة للأرشيف لرصيد الخرائط والمخططات الإجمالي المحفوظ في المركز بالاعتماد على وسائل البحث المنجزة.

لنقيّم بعد ذلك استغلال العينة من طرف الجمهور وما طبيعته، باستعمال بطاقات واستمارات الباحثين المملوءة من طرف الباحث المختص بمخططات عمالة الجزائر.

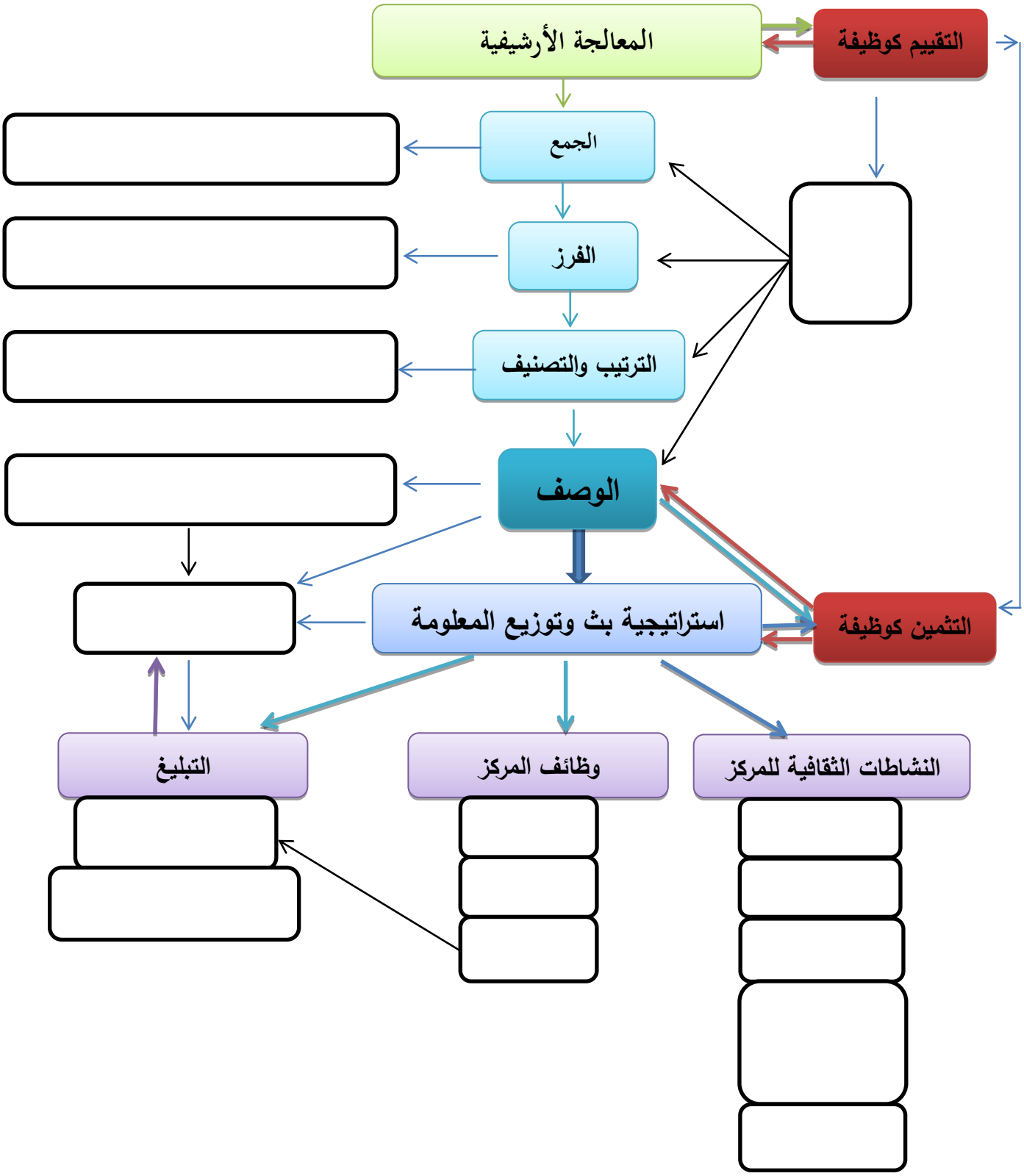

شكل (4): العلاقة بين وظيفة التقييم والتثمين

الجزء الثاني: تقييم وتثمين مخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر

مقدمة

في ظل ورشات العمل التي عمد اليها مركز الأرشيف الوطني لتنظيم أرصدتها، وجدنا انفسنا أمام رصيد خاص ومميز عن باقي الأرصدة وهو رصيد الخرائط والمخططات.نظرا للعلامات والخصوصيات التي تتميز بها تلك الوثائق، لما تحتويه من معلومات ثمينة وقيمة ونادرة ، تبين لنا من الضروري بالتعريف الجيد لهذا الرصيد: تحليله، جرده، جعله اكثر تناسقا ومرتبا ترتيبا منطقيا بالاعتماد على نموذج تصنيفه، إعداد وسائل وأدوات للتعريف به قصد تبليغه للجمهور ومحاولة اتحاده مع باقي الفهارس الأخرى لمراكز الأرشيف أو المصالح الأرشيفية للأنظمة الإعلامية الخاصة والمنتجة لمثل هذه الوثائق.فهذه الورشة بدأت أشغالها منذ فيفري 2014م، حيث اتسمت بحرية العمل والشفافية في إرسال المعلومات لقاعة الخرائط الذي يقع في البنية التحتية لمصلحة الحفظ والتبليغ لقسم المعالجة والبحث.تتخللها في شهر جويلية حملة تقييمية للرصيد وذلك لمراقبة وسائل البحث المنتجة والأرصدة و لمراجعة لشروط حفظه، تنظيمه، تطويره،تنميته، نشره وتبليغه للجمهور وفق استراتيجية التثمين.

فالتحدي الوحيد للدراسة ، هو إبراز خصوصية الرصيد الكارتوغرافي في مركز الأرشيف الوطني، وانصب اهتمامنا على المخططات المعالجة والتي تتوفر على وسائل البحث، ولكن لا يمنعنا أن تحدد نسبة الرصيد الغير المعالج، لاهتمامنا المباشر بالرصيد. لنختار عينة الدراسة قصد تثمينها وهي مخططات خاصة بالمسح الأراضي لعمالة الجزائر.هذا المشروع يقع في قلب مصلحة التي تهتم بحفظ وتبليغ الأرشيف، والتي امتدت منذ مارس 2014م، إلى غاية سبتمبر 2014م. اتسمت بخطة عمل مقسمة وفق المهام والأعمال التي لابد إنجازها، وفريق عمل يتكون من وثائقي أمين محفوظات رئيسي، ومحافظ المكتبات والوثائق إضافة، إلى عمال تحميل الأرصدة[1].هذا الفريق عمل على تنظيم الرصيد الذي يتربع على نحو 400 متر مربع في مخزنين مخزن رئيسي للخرائط والمخططات، ومخزن ثاني لرصيد المهندس المعماري Pouillon، وجمع الرصيد المبعثر في المخزن، إعادة تشكيله وفق مبدأ إنتاجه، لإمكانية حصر كل ما هو موجود في المخزن. كما يتميز الرصيد بتعدد واختلاف أوعية وأحجام الوثائق وتعدد اللغات كاللغة الإسبانيةوالإيطاليةإلى جانب اللغة الفرنسية. فمنالأوعية التي جدت في المركز هي الورق، الورق الشفاف، الشرائح الموجبة، الصور الجوية. حيث يختلف طريقة وشروط حفظها من وعاء لآخر، إذ نجد أن شروط حفظ الشرائح والأوراق الشفافة لا تتعدى 2°، والأوراق والصور الجوية 18°. لتأتي مرحلة التقييم المبرمجة بين 29 جوان إلى 17 جويلية قصد مقارنة ما هو مدون في الفهرس وما هو موجود في الأرصدة، لإعادة تنظيم الرصيد في حالة تغيير أمكنة الخرائط المبلغة للجمهور. ثم نعرج إلى الوصف الدقيق من خلال الملاحظة عن صورة الرصيد قبل القيام بتقييمه واستخراج كل خصوصياته، هذه العملية التي دامت شهر ديسمبر 2014.

[1]Manutentionnaires

ووفق الإحصائيات التي جمعناها فيما يتعلق بنسبة الجمهور المتردد إلى رصيد الخرائط لاحظنا أنها نسبة محتشمة، لذا لابد من النظر إلىالإشكالية، والتي تدل حقيقة على قلة مرئية الرصيد، لأسباب لعل أهمها التنظيم العشوائي للرصيد، وضياع الوثيقة التي عانت من جراء الظروف والشروط المناخية المتواجدة فيها.

الفصل الأول: : تقديم رصيد الخرائط والمخططات المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني

تمهيد:

فرضت خلية الخرائط والمخططات تواجدها في الآونة الأخيرة، ممّا تتميز من خصوصيات لا مثيل لها مقارنة بالأرصدة الأرشيفية الأخرى، حيث نال جزء من الاهتمام من الناحية التنظيمية له، تتخللها موجة التعريف بما يحتويه، سواء من ناحية الموارد البشرية أو المادية المستغلة أو الأساليب التقنية التي اجتاحت المركز من اجل مواكبة التطور خاصة بما يتعلق برقمنة الأرصدة وجعلها متاحة للجمهور.

لكن بالمقابل، تلك الموارد غير كافية من اجل السير الحسن للرصيد، سواء من حيث المخزن كمستودع لتخزين الوثائق وبما يتعلق بالشروط المادية للحفظ الجيد كنوع الخزانات والعلب الأرشيفية، و الشروط المناخية التي يتوفر عليها المخزن كنسبة الرطوبة، درجة الحرارة ونسبة الغبار إضافة إلى نوع البكتيريا الموجودة، وهذا لا ننسى الجانب التنظيمي للرصيد من حيث المعالجة الفكرية والمعنوية باستعمال التقانين الخاصة بالوصف البيبليوغرافي، والتي أدت بإنتاج نوع من وسائل البحث، التي تتميز معظمها بنقائص من الناحية المعلوماتية والتنظيمية، وقد يعود ذلك إلى نقص التأطير في الخرائط والمخططات وعدم تكوين الأرشيفي لمعرفة هذا العالم الخاص والمميز، إلا أن المجهودات المعتبرة المبذولة من طرف الأرشيفي لن تذهب سدى، لنحاول وضع لمسات من أجل التغيير إلى الأحسن والأفضل ومواكبة التطور قصد الشراكة والتعاون في هذا المجال.

من خلال هذه الدراسة، سنحاول تجسيد صورة واضحة عن طبيعة الرصيد من خلال إعداد بطاقة فنية للرصيد من كل النواحي: من حيث الإمكانيات البسيطة التي تمتلكها، والموارد البشرية التي تسهر على تنظيم الرصيد وفق متطلبات العصر، إضافة إلى الأعمال والخدمات التي تقوم عليها الخلية من اجل تحقيق هدف مسطر وهو تلبية احتياجات القارئ الحصول على المعلومة الدقيقة في اسرع وقت ممكن ومن أي مكان.

1. صورة رصيد الخرائط والمخططات

1.1. نبذة تاريخية عن الرصيد:

يعود تاريخ تواجد رصيد الخرائط والمخططات في مركز الأرشيف الوطني إلى سنوات التسعينات (منذ 1992م)، حيث هذا الأخير فرض تواجده من بين الأرصدة، بتشكيل حيز خاص على حدى بما تمتاز به من خصائص شكلية ككبر حجمها، و اقتناء معدات وخزائن خاصة لحفظها وتخزينها. فهو من بين الأرصدة الموروثة من الحكومة الفرنسية آنذاك، وتعود اقدم وثيقة إلى عام 1808 م ل Pierre Vrillon، و هي عبارة عن مخططات مدينة الجزائر وضواحيها. تعود تاريخ معظم الخرائط والمخططات المحفوظة في المركز إلى الفترة الاستعمارية، فكانت تحتفظ أثناء إنتاجها في قاعة الخرائط التابعة للأمين العام المساعد المهتم بالمصالح الاقتصادية للإقامة العامة بالجزائر[1]. والتي عددها غير مضبوطة في البداية.

كما دفعت مجموعة من الخرائط الطوبوغرافية من طرف المعهد الوطني للخرائط عام 2005م، فكانت آخر ما تلقته المؤسسة إلى حد الساعة، فهي لا تخضع للإيداع القانوني، لكنها كمؤسسة لحفظ الأرشيف النهائي لابد

[1] Direction des affaires économiques du Gouvernement général d'Algérie.

من استقبال مدفوعات المؤسسة المنتجة لها وفق قانون 99-08 للأرشيف. بحكم أن رصيد الخرائط والمخططات لا يملك ميزانية مستقلة كون أنها تابعة لمصلحة الحفظ والتبليغ، هذه الأخير لم تقم باي إجراء فيما يتعلق بتنمية وإعادة أحياء الرصيد. لعل اهم الأسباب التي أدت إلى ذلك ، غلاء أسعار الخرائط النادرة والثمينة، وغياب سياسة دفع الأرشيف، أما بالنسبة للتبادل، فالأرشيف الوطني أعطى فرصة للمؤسسات التي تبحث لإثراء رصيدها بنوع خاص من الخرائط قصد الاستغلال إن وجدت بعدة نسخ. مثل مؤسسة المياه [2]. كان من المفروض أن تتواجد خلية الخرائط منذ إنشاء المركز، لكن الهيكل التنظيمي للمركز لا تندرج ضمنه هذه الخلية باعتبارها رصيد أرشيفي مثل بقية الأرصدة، لتتشكل ضمنيا بعد 1994م، وفي عام 2014 حدثت تغييرات في المركز لتصبح الخلية تحت وصايا مصلحة التبليغ والحفظ مثلها مثل المكتبة باعتبارها رصيد وثائقي هام ومجموعة ليس مثل المجموعات الأرشيفية. ولينتقل مهام الرصيد من استغلاله ومعالجته إلى كيفية حفظه وتبليغه.

فمعظم الخرائط والمخططات محفوظة في خزانات معدنية بطريقة عشوائية لعدم إرجاعها إلى مكانها الأصلي بعد تبليغها، ونفهم من خلال بحثنا عن مسار وتاريخ الرصيد انه نجهل أبعاده، تاريخه، طبيعته الحقيقية، عدده بالضبط، لعدم وجود دليل الرصيد، أما بالنسبة لح التة الفيزيائية للوثائق فان معظمها محتفظ بها داخل الخزانات وذلك لا نستطيع رؤيتها مباشرة، وتتميز بقدمها وتأكسدها جراء العوامل المناخية المتوفرة في المخازن ، التي أدت في أغلب الأحيان إلى صعوبة فتح الأدراج، وان فتحت لا تغلق. كما يغلب طابع الخرائط المسطحة لنوع التجهيزات المقتناة.

بالمقابل يتواجد في المخزن مخططات كبيرة الحجم موضوعة على 24 رف بطريقة عشوائية وغير منتظمة، ومعرضة مباشرة لأشعة الشمس دون حافظات الوقاية والتي تحتاج إلى لفها ، و تتخللها من كل الجوانب علب أرشيفية تحمل في طياتها أرشيف إداري خاص بمنشآت فرنالد بيون. كما صادفنا خرائط مطوية موضوعة في صناديق من حديد بطريقة عشوائية، وغير مشخصة، و مخططات مطوية موضوعة في العلب مختلطة بتلك التي تحتوي في طياتها على أرشيف و مخططات المهندس المعماري فرناد بيون.

2.1. اكتشاف وثيقة مميزة عن باقي الوثائق الأخرى:

في ظل تنظيم رصيد الخرائط والمخططات لمركز الأرشيف الوطني، والتعامل المباشر مع الرصيد، جعلنا نكتشف رصيد مختلف عن باقي الأرصدة المحفوظة في نفس المركز، لتعدد أحجامها (وثائق كبيرة الحجم تبلغ في بعض الأحيان خمسة امتار طولا)، تعدد المواضيع، والتي تخدم جميع فئات المجتمع، هي وثائق تحتوي على رسم جزء لسطح الأرض أو كله مرفقا بالنص أو الكتابة على هامش الورقة، إضافة إلى البطاقة الوصفية لها. وهذه الميزات هي:

- إدراج السلم أو مقياس الخريطة الذي لابد من حسابه إن اقتضى الأمر، باعتباره خاصية للبحث من طرف المهندسين المعماريين.

[2] في عام 2014، تقدم طلب من طرف مؤسسة المياه الجزائرية بالبحث عن نسخ لخرائط السدود الخاصة بمنطقة تيبازة وضواحيها لغرض إثراء رصيدها.

- تتشكل من سلسلات، وهي الخاصية التي نجدها في المجموعات المكتبية كالدوريات والمجلدات، مثل سلسلة Michelin.
- اكتشاف رسومات في غاية الروعة لطبيعة ما أو مدينة تتخللها طابع فني راق ودقيق.
- اكتشاف أنواع أخرى من الوثائق، مثل الرسومات، والتمثيلات التمهيدية [3]، الأطالس، إضافة إلى الصور الجوية، الذي أدى بنا إلى اتخاذ تدابير بشأنها كفصلها عن بعضها البعض، لتشكيل ايطار التصنيف الخاص بالوثائق الكارتوغرافية، كما يتميز الرصيد برسومات الديكور من الفن التشكيلي لبنايات ومنازل فاخرة تعود لشخصيات عديدة.
- اكتشاف نوعا أخر من وسائل التخزين والحفظ كخزانات الخرائط، وشباك لتخزين المخططات الملفوفة.

3.1. مكانة العينة: كمجموعة مكتبية أم أرشيف:

بحكم أن المخططات تتواجد في معظم الأنظمة الإعلامية الخاصة بها سواء كانت مصالح الأرشيف أو وكالات مسح الأراضي، إلا أن تصنيفها ضمن المجموعات المكتبية أو أرشيفية سؤال أو شكال يبقى مطروح، لتواجدها كرصيد منفرد ومستقل عن الملفات الأرشيفية المرتبطة بها والتي تعرف بالأرشيف العقاري. والمقابل فهي مخططات تنتمي إلى فصيلة الوثائق الكارتوغرافية، بالاعتماد على معيار فرنسي للوصف البيبليوغرافي للوثائق الكارتوغرافية عوض التقنين العالمي للوصف الأرشيفي، لذا يمكننا أن نحكم بصفة ومكانة هذا النوع من الوعاء بالاستعانة ببعض الخاصيات التي تمتاز بها. كما هو مبين في الجدول التالي:

[3] Croquis et esquisse

المعايير	الخاصية	كمجموعة مكتبية	كأرشيف	المخططات
المنشأ	المؤلف	X		
	المؤسسة		X	X
النسخ	عدة نسخ	X		
	نسخة واحدة		X	X
التصنيف	موضوعي	X	X	
	تنظيمي		X	X
	جغرافي	X	X	X
التداول	الاطلاع فوري	X		
	الاطلاع وفق القانون		X	X
البث	الرفوف المفتوحة	X		
	عن طريق وسيط		X	X
التقييم	التحليل الكمي والنوعي	X		X
	الفرز والإقصاء		X	
مكان تداولها	المكتبات	X		
	مراكز الأرشيف		X	X
	أنظمة إعلامية أخرى		X	X
الوحدة العضوية	استقلالية	X		
	ترابط وتكامل		X	X
تقادم المعلومة	تقادم المعلومة	X		
	خاصية القدم		X	X
الاقتناء	الدفع وفق الإيداع القانوني	X		
	الدفع وفق جدول تسيير الوثائق		X	X
وسائط التخزين	تقليدية	X	X	X
	الكترونية	X	X	X

جدول (2): يبيّن لنا مكانة مخططات مسح الأراضي في مركز الأرشيف الوطني: كمجموعة مكتبية أم أرشيف[4]

[4] تم الاعتماد في بعض الخاصيات على مذكرة: بوسمغون، ابراهيم. تكنولوجيات المعلومات وتطبيقاتها في مجال الأرشيف: أرشيف ولاية قسنطينة نموذجا. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسنطينة: قسم علم المكتبات: تخصص إعلام علمي وتقني، 2009. ص،ص 28-32

ما نلاحظه خلا الجدول، تتميز مخططات مسح الأراضي في معظم المعايير بخصائص و تشترك في خاصيتين للمجموعات المكتبية: التقييم ونقصد به إمكانية التحليل الكمي والنوعي للرصيد بعد وصفه، ، والوسائط التخزينية التي هي موجودة في كل المجالات. لنعرض الخصائص المشتركة والمختلفة في كلتا المجموعتين:

- **الخاصية الأولى: المنشئ:**

تنشأ مخططات مسح الأراضي طبيعيا عكس الكتب التي تِؤلف إراديا، وبفكرة مسبقة. حيث أنتجت المخططات نتيجة لممارسات الإدارة، ونشاط المؤسسات التابعة لها. ومن أسباب إنتاجها هو التعرف على المحيط العقاري وحدوده من اجل دفع الضرائب، الاستيطان والاستعمار. فالمصلحة الناتجة لمخططات عمالة الجزائر تتمثل في المصلحة الطوبوغرافية، باعتبارها احدى المصالح المهمة التابعة للإقامة العامة بالجزائر المنتجة للوثائق الكارتوغرافية.

- **الخاصية الثانية: النسخ:**

تنتج المواد المكتبية بعدة نسخ لان الهدف منها هو تسويقها وبيعها، أما بالنسبة للمخططات يمكن أن تكون في عدة نسخ للنسخة الأصلية والمتمثلة في الصورة الجوية المأخوذة (تقنية مستعملة حاليا من اجل مسح الأراضي من طرف وكالات مسح الأراضي)، أما بالنسبة للمخططات القديمة والتي تعود إلى القرن 19م تعرف باسم مخططات مسح الأراضي النابولية [5]، تستعمل الطريقة الكلاسيكية من اجل الأخذ المباشر للحدود من الطبيعة مباشرة بالاستعانة بالضباط والجيوديزيين وتطبع على الحجارة، ليتم رسمها على الورق. وبالتالي تشكل نسخة واحدة مصادق عليها من مفتش المصلحة الطوبوغرافية، وان وجدت في مصالح الأرشيفي الأخرى تكون نسخ مكملة للرصيد.

- **الخاصية الثالثة: التصنيف:**

تصنيف الوثائق المكتبية تقوم على المبدأ الموضوعي باستعمال التصانيف العالمية المعروفة كالتصنيف العشري لديوي أو العالمي. أما بالنسبة للمخططات مسح الأراضي تعتمد في بادئ الأمر على التصنيف التنظيمي لمصلحة المنتجة لها وفق مبدأ احترام الرصيد والتنظيم الهرمي لمجمل الرصيد من العام إلى الخاص، ولا يجوز تجزئته أو تقسيمه بدعوى أنها تخدم موضوعا معين أو حدود جغرافية لمكان معين. و التصنيف المعتمد عليه في مركز الأرشيف الوطني غالبا هو تصنيف المخططات حسب التقسيم الجغرافي ثم يليه الترتيب الألفبائي لأسماء المناطق، ثم ترتيب وفق سلم أو مقياس الرسم.

- **الخاصية الرابعة والخامسة: التداول[6] والنشر[7]:**

عادة ما تتميز الكتب بالنشر و الاطلاع الفوري أي فور نزولها في السوق، قصد الاستعمال من طرف الباحث لأنها تتعرض لتقادم المعلومات [8]، وبالمقابل لا تخضع لفترة من الاطلاع إلا اذا كانت كتب ممنوعة . وتنشر اما على شكل مطبوع، أو الكتروني عبر الأنترنيت وتعرف بالكتب والدوريات الإلكترونية . أما مخططات مسح

[5]Plans cadastraux napoléons http://archives.vendee.fr/Decouvrir/Expositions-virtuelles/Les-plans-du-cadastre-napoleonien-des-histoires-de-paysages . Consulté le 17/04/2015.

[6] التداول: كيفية الحصول عليها أو الاطلاع عليها.
[7]النشر هو كيفية بثها.
[8] أكثر التفاصيل ستجدونها في الخاصية تقادم المعلومات.

الأراضي تعتبر جزء من الأرشيف العمومي، فالمواطن له الحق في الاطلاع عليها، بعد احترام خاصية قابلية التبليغ، وتتراوح المرحلة حسب ما ينصه جدول تسيير الوثائق. و لا يتم نشرها، تبليغها إلا بعد طلب المعني لإثبات حقوقه وفق دلائل تبيّن ذلك [9]، و وثيقة تبيّن مجال وموضوع البحث مع ذكر اسم المشرف، والجامعة بالنسبة للبحوث الأكاديمية. والمخططات الخاصة و المدفوعة من طرف الأشخاص لا يتم نشرها إلا بموافقة المعني. ففي مركز الأرشيف الوطني لا يتم نشر الوثيقة عبر الأنترنيت لعدم وجود الموقع الالكرتوني.

- **الخاصية السادسة: التقييم:**

إن الوثائق المكتبية لا تخضع للتقييم كما هو الحال بالنسبة للوثائق الأرشيفية، أي الحكم على الوثيقة بالبقاء أو الإقصاء، فالمجموعات المكتبية تخضع للمعايير الشكلية التي لابد من توفرها، والمعايير الضمنية التي تأخذ شكل التحليل الكمي والنوعي للمجموعات، بينما الأرشيف يخضع للتقييم الأولي: الفرز والإقصاء. فمخططات مسح الأراضي تهتم بإظهار وإبراز تطور الحدود العقارية للقطاعات الجغرافية . و لمعرفة خصوصيات الرصيد أو العينة، يبقى الاستعانة بالتحليل الكمي والنوعي بعد وصفها بدقة ، والتي تأخذ نفس خصائص ومسار التقييم للأرصدة الوثائقية الموجودة في المكتبات.

- **الخاصية السابعة: مكان تداولها:**

تتواجد المجموعات المكتبية في كل الهيئات والمؤسسات وبكل أنواعها، وتختلف نوعية المجموعة وفق النشاط الخاص بالمؤسسة التابعة لها. بينما نجد المخططات لمسح الأراضي القديمة الأولى المنتجة من طرف المصالح الطوبوغرافية تحتفظ حاليا في مركز الأرشيف الوطني ، كما نجد المخططات المكملة لها في مصالح الأرشيف لوكالات مسح الأراضي وأملاك الدولة.

- **الخاصية الثامنة: الوحدة العضوية:**

إن الكتب والمجالات تتميز باستقلالية سواء في الفصول أو المقالات، بالتالي كل فكرة تكون على حدى وتستقل عن الفكرة التي تليها، أما بالنسبة للمخططات تمتاز بالترابط والتكامل: فالمخطط الشامل [10] التي تنتج وفق مقياس رسم معين متوسط أو كبير، ينقسم بدوره إلى مخططات فرعية مكملة وتعرف بمخططات الأبناء وفق سلم و رسم ثابت لها ومعظمها تكون كبيرة، وتعرف بتقطيع المخطط [11] أو تقسيمه "les coupures"، وهذا الدليل نجده في عنوان المخطط الشامل الذي يبين و يؤكد لنا على عدد مخططات الأبناء اللازم تواجدها، اذا حذف أو ضاع مخطط ما فانه يحدث نوع من الخلل وانقطاع المعلومة وبالتالي نقص المجموعة المكونة للمخطط الشامل والذي سيؤدي إلى عدم اكتمال العينة.

---

[9] يتم إرفاق المعني بوثائق تدل على حقوقه لإثباتها كشهادة ميلاد أو وفاة المعني، وثيقة تثبت بحق المعني منتجة من طرف وكالات المسح أو أملاك الدولة.

[10] Plan d'ensemble=tableau d'assemblage=Atlas

[11] باعتبار الخرائط لا بد أن تكون ذو حجم صغير، سهل التداول والاستعمال، لان الخرائط الكبيرة الحجم صعبة الاستعمال، إضافة إلى انه لا يمكن أن ندرج كل المعلومات في خارطة واحدة، لذا لابد من تقسيم المساحات بالتساوي او بمساحات متعددة الصفحات، مثلا خريطة الجزائر 1 :100 000 ب38 ورقة

- **الخاصية التاسعة: التقادم:**

إن اهم ما يميّز المجموعات المكتبية عن الوثائق الأرشيفية هي ظاهرة التقادم بعد مرور زمن، ونجد الكتب والمجلات العلمية والتكنولوجية اكثر عرضة لسرعة التقادم على غرار الكتب الأخرى، أما بالنسبة للمخططات القديمة هي عكس ذلك، لأن من الميزات التي تتصف بها هي ظاهرة القدم، لابد من مرور زمن من اجل استخدامها للدراسات التاريخية أو لإثبات الحقوق لتفادي النزاعات.

- **الخاصية العاشرة: الاقتناء:**

إن الخرائط ذات الطابع التسويقي الناتجة من المعهد الوطني للخرائط، والمعهد الجغرافي الوطني لفرنسا، تخضع للإيداع القانوني، فهي تحمل الرقم الدولي كما هو الشأن للكتب والدوريات، و هذا ما يدل على تواجدها ضمن المجموعات المكتبية للمكتبة الوطنية، والتي تعتبر احدى طرق لتنمية الرصيد لتلبية حاجيات المستفيد. لكن هذا ما لا نجده في مخططات مسح الأراضي باعتبارها احدى مكوّنات الأرشيف العقاري فهي لا تقتنى بل يجب دفعها وفق القانون الأرشيفي إلى مراكز الأرشيف النهائية خاصة المخططات التي تعود إلى الفترة الاستعمارية.

- **الخاصية الحادي عشر: وسائط التخزين:**

ككل المجموعات والأرصدة هي تتواجد على الشكل المطبوع، وبظهور التكنولوجيات الحديثة ، ظهرت وسائط الكترونية لتخزين المعلومة كالأقراص أو ذاكرة الحاسوب عن طريق رقمنتها أو إنتاجها مباشرة عن طريق الرقن، أو نشرها عن طريق الأنترنيت على شكل كتب ودوريات الكترونية، وهذا ما ينطبق على المخططات إذ يمكن تحويلها إلى شكل رقمي بعد رقمنتها باستعمال الماسح الإلكتروني، وتخزينها في ذاكرة الحاسوب أو الأقراص. ونشرها يكون كذلك عن طريق الأنترنيت أما بالنسبة للخرائط الحالية، فيمكن الحصول عليها بالاستعانة بقوقل الأرض. بالنسبة لمخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر، تم رقمنتها وهي حاليا تتواجد على شكل بنك الصور على مستوى قاعة المطالعة.

2. البطاقة الفنية لرصيد الخرائط و المخططات

1.2. الإمكانيات المادية و البشرية :

يقع رصيد الخرائط والمخططات في الطابق الثاني على اليسار لبناية مركز الأرشيف الوطني. ويتربع على المساحة قدرها 400 م2.

الإمكانيات المادية	الإمكانيات البشرية
- خزانة للمكتب. - 45 خزانة للخرائط والمخططات مسطحة. - 24 رف. - حاسبان آليان. - 5 طاولات. - 5 كراسي. - مكيف هوائي في المكتب. - الهاتف	- محافظ المكتبات والتوثيق. - وثائقي أمين محفوظات رئيسي. - عاملان ما قبل التشغيل

جدول (3): الإمكانيات المادية، البشرية لقاعة الخرائط والمخططات.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإمكانيات المادية المتواجدة بكثرة تتمثل في الخزانات والرفوف التي عددها 45 و 24 على التوالي، أما فيما يتعلق بالتجهيزات المكتبية فهي قليلة. بالنسبة لخزانات الخرائط والمخططات المسطحة، الموجودة في المخزن الرئيسي، بمثابة حافظة للوثائق بالشكل المسطح، تتشكل كل خزانة من عشرة أدراج، يعود تاريخ اقتناء 35 خزانة منها إلى الغترة التي سبقت إنشاء المركز، أي في مركز حفظ الوثائق الوطنية سابقا. حيث تتميز بالجودة العالية وصلابة المادة، وتم اقتناء عشرة خزانات أخرى عام 2011م، لكنها ليست بالجودة العالية، لتعرضها للاعوجاج بمجرد اكتظاظها بالخرائط. أما المخزن المركزي يتكون من 45 خزانة، 10 جديدة مقتناه منذ 2011م، منها ستة 5 خزانات تحمل مخططات الدوائر والبلديات للجزائر، قسنطينة ووهران. خزانتين لخرائط المعهد الوطني للخرائط، خزانتين لمخططات الإقامة العامة بالجزائر، 20 خزانة أخرى قديمة تحمل خرائط ومخططات GGA منذ 1842م. إضافة إلى خزانتين تحمل مخططات فرنان بيون لمساكن ديار المحصول والسعادة، وخزانة خاصة برصيد السكك الحديدية وأخرى للخرائط الطوبوغرافية، وأما الباقي أي 15 خزانة تحمل خرائط ومخططات غير معالجة وغير مشخصة. من بين الخزانات الجيدة هي 15 خزانة فقط من بين 45، وهي من نصيب المجموعة القديمة، و ما تبقى منها تتكون من مزج بين الخزانات القديمة والجديدة والتي تعرضت للأكسدة ، و ليست ذو جودة عالية. تتميز معظمها بصعوبة فتحها وفي بعض الحالات انغلاقها تماما، ويعود السبب الإهمال واللامبالاة من حيث المراقبة والمتابعة الدورية للتجهيزات من طرف فريق الصيانة، لتقييمها لوضع استراتيجيات لإعادة صيانتها أو اقتناء الجديد منها والتي تتماشى مع احتياجات القاعة كما أنّ مشكل عدم فتح الأدراج وعرقلتها، أدى بنا إلى عدم معرفة المحتوى الموجود فيها ، و بالنسبة للأدراج التي لا يمكن فتحها كليا، تؤدي إلى صعوبة تبليغ الخرائط والمخططات والذي يؤدي حتما إلى تمزقها.

يتكون المخزن الداخلي من رفوف تحمل التصميمات وأعمال فرنان بيون المتعلقة بإنجاز بعض المركبات السياحية وإنجاز بعض المشاريع السكنية كحي ديار المحصول ومناخ فرنسا وديار السعادة. إضافة إلى علب تحمل خرائط مطوية غير معالجة، إضافة إلى تصميمات الخاصة بمركز الأرشيف الوطني، حيث العدد الإجمالي للعلب لا

يتعدى 1600 علبة، وتحتوي بداخلها على الأرشيف الخاص بمكتب فرنالد بيون، كما نجد أيضا مخططات مطوية لنفس المهندس، ومواضيع أخرى لم تعالج بعد . أما بالنسبة للإمكانيات البشرية والتي تمثل العنصر و العامل الأساسي والرئيسي لنجاح إدارة أي نظام معلوماتي، إذ هذا النجاح مرتبط بمدى كفاءة العنصر وقدرته على أداء لوظائف الإدارية المختلفة، وتملك الخلية على موظفين دائمين وموظفين ما قبل التشغيل. فهي غير كافية. حيث سابقا، كان يسير الرصيد ثلاث أرشيفيين ووثائقيين محصلين على شهادة ليسانس في علم المكتبات والتوثيق [12]، منذ فيفري 2014 حدث تغيير في القاعة إذ يتولى تنظيم الرصيد كل من محافظ المكتبات والتوثيق ومساعدين. فمن بين المهام الموكلة إلى محافظ المكتبات هو التنسيق في مختلف العناصر المرتبطة بالخلية ومحاولة إيجاد حلول للمشاكل الموجودة في النظام، وليس المعالجة: إذن: التوزيع الغير المحكم للمهام المناسبة والموكلة إلى الموظفين يؤدي إلى عدم التسيير والتنظيم للخلية وتدني خدماتها. إضافة إلى كل هذا، عدم إنشاء مرسوم وقوانين من طرف المؤسسة الوصية والتي تحدد المهام، والدليل على ذلك الهيكل التنظيمي للمركز. ليضاف منذ جويلية 2014 أرشيفي رئيسي مهامه مساعدة المحافظ لتنظيم مخزن الخرائط، ولكن يمكن القول أن الإمكانيات البشرية والمادية للرصيد غير كافية من اجل تسوية وضعية الرصيد وإتمام معالجة الرصيد الغير المعالج.

2.2. مهام الخلية ووظائفها

تخدم هذه الخلية كل فئات الباحثين الدراسات العليا والعاديين، فهي تعمل على توفير وتقديم هذه المجموعة المهمة على الصعيد الوطني لروادها، كما تعمل على تقديم الخدمات عبر الأنترنيت كمشروع، كما تقدم الخدمات المرجعية والإرشادية وخدمات إعلامية مثل نشرات وفهارس وكذا المقتنيات الجديدة. وللخلية عدة مهام تتمثل في: السهر على تنظيم الرصيد لفائدة الرواد ، السهر على صيانة الرصيد وتجديد عملية الجرد والمراقبة ، رقمنة الرصيد، تثمين الرصيد. كما تقوم الخلية بعدة أعمال منها:

- الفهرسة: تقوم الخلية باعتماد على التقنين خاص بفهرسة الخرائط وهي Z044-067، باستخراج الحقول اللازمة من اجل الوصف البيبليوغرافي للخرائط. وأعداد الفهارس.
- التصنيف: تقوم الخلية بإتباع مخطط تصنيف من العام إلى الخاص والمتمثل في تصنيف الخرائط حسب المواضيع الأساسية يليه التصنيف الجغرافي ثم الزمني.
- التكشيف: تقوم الخلية باستعمال التكشيف الحر.
- الإعارة داخلية.

[12] هذه المعطيات مأخوذة من فهرس المخططات لرصيد السكك الحديدية للدولة بين 1921-1934 من إعداد الطالبة حنفي فضيلة، تحت إشراف السيدة تاكور فضيلة: HANAFI, Fadhila. Catalogue des plans relatifs au fonds chemin de fer Algériens de l'Etat 1996 . conservés au centre des archives nationales: 1921-1934. Mémoire de fin d'étude pour obtention de la licence. Alger : sn, 1996.

3. التعريف بوسائل البحث المنجزة:

1.3. توزيع الرصيد المعالج والغير معالج:

الرصيد	كمية الرصيد	النسبة
المعالج	10172 وثيقة	%44
الغير معالج	12867 وثيقة	%56
المجموع	23039 وثيقة	100%

جدول (4): يبين نسبة الرصيد المعالج والغير المعالج

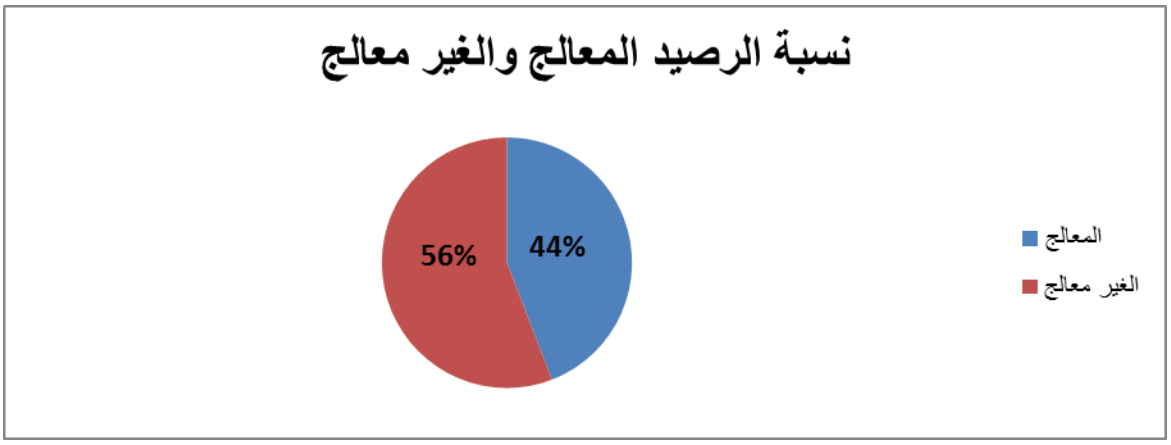

تمثيل بياني(1): يبين كمية الرصيد المعالج والغير معالج

التعليق:

من خلال الجدول والتمثيل البياني المبين أعلاه، نلاحظ أن نسبة رصيد الوثائق الكارتوغرافية الغير معالج يبلغ نسبة **56%** والتي تقدر **12867** وثيقة، حيث العدد يزيد عن نصف الرصيد الكلي، بينما نسبة الوثائق المعالجة تقدر**44%** أي **10172 وثيقة**، حيث تم عد وإحصاء الرصيد مباشرة أثناء القيام بالعملية التقييمية للحصول على هذه النتائج.

2.3. التعريف بوسائل البحث المنجزة:

تحتوي الخلية على وسائل البحث المنتجة أثناء المعالجة من طرف الأرشفيين خلال الفترة الممتدة بين 1994 و 2007، ومن خلال القراءة الأولية للفهارس، فان معظمها تتفق بالاعتماد على التصنيف الجغرافي، المجال أو الموضوع، سلم الرسم ثم تاريخ الإنتاج. وهي كالتالي:

عنوان وسيلة البحث	اسم الأرشيفي	مكان	المنتج	التاريخ
Répertoire des plans des communes et des douars du Département d'Alger: 1842-1917	KAFI M.	Alger	CAN	1994
Répertoire des plans des communes et des douars du Département de Constantine: 1844-1913	KAFI M.	Alger	CAN	1994
Répertoire des plans des communes et des douars du Département d'Oran: 1844-1913	KAFI M.	Alger	CAN	1994
Catalogue du fonds cartes conservées au centre des archives nationales: vol 1: 1842-1957	Benzadi N .; Ghemmour N., Lahbairi L.	Alger	CAN	1994
Catalogue du fonds de l'institut national de cartographie conservé au centre des archives nationales : 1924-1991	Benzadi Nadjia	Alger	CAN	1994
Catalogue du fonds cartes conservées au centre des archives nationales: vol 2: 1842-1957	Benzadi N .; Ghemmour N., Lahbairi L.	Alger	CAN	1994
Catalogue du fonds cartes conservées au centre des archives nationales: 1830-1961: Additif	Benzadi N .; Ghemmour N., Lahbairi L.	Alger	CAN	1995
Catalogue des plans relatifs au fonds chemin de fer Algériens de l'Etat conservés au centre des archives nationales: 1921-1934	Hanafi Fadhela	Alger	CAN	1996
Catalogue des cartes topographiques de l'Algérie : 1951_1960	Ghemmour N.	Alger	CAN	2007
Catalogue des plans du gouvernement Général d'Algérie: 1830-1960	Ghemmour N.	Alger	CAN	2007

جدول (5): يبين وسائل البحث المنجزة في رصيد الخرائط بين 1994 و2007

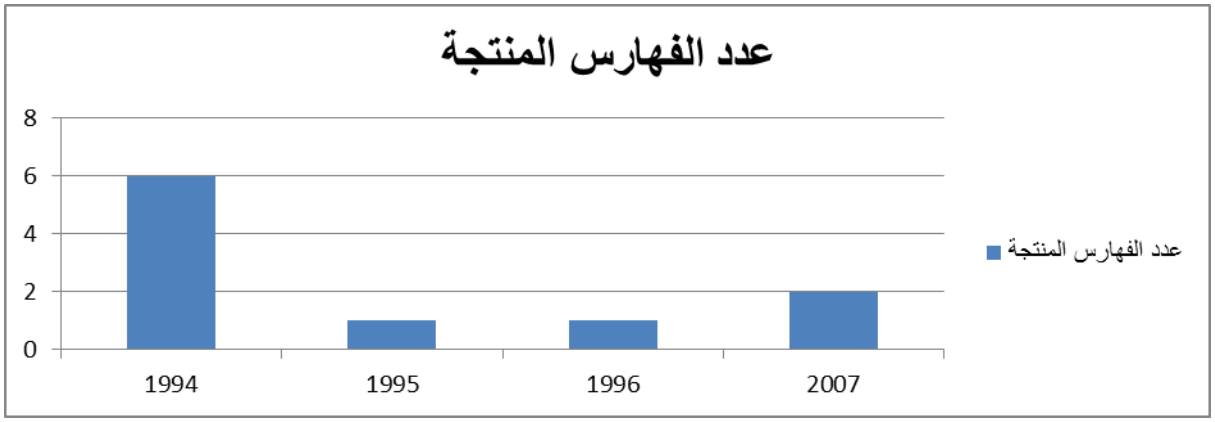

تمثيل بياني (2): أعمدة بيانية تبين عدد الفهارس المنتجة منذ افتتاح المركز

ما نلاحظه من خلال المعطيات المدونة في الجدول والتمثيل البياني أعلاه، أنّ عدد الفهارس لا يتجاوز 10 فهارس خلال 25 سنة الماضية، حيث نجد إنتاج قوي في السنوات المحصورة بين 1994 و 1996 إذ وصل عددها إلى 8 فهارس للخرائط والمخططات التي أنتجتها الإقامة العامة بالجزائر، تم إعداد 6 فهارس تخص مخططات الدواوير والبلديات، وفهارس الخرائط الإقامة العامة بالجزائر سنة 1994م. وبعد عام، تمّ إعداد فهرس آخر والمتمثل

في الفهرس الإضافي للإقامة العامة بالجزائر، ليليه بعد سنة أيضا أي 1996 إعداد فهرس لمخططات السكك الحديدية لطالبة في علم المكتبات في اطار تحضير شهادة ليسانس، ليتوقف إنتاج الفهارس باعتبار الرصيد انتهى من معالجته، لنجد فهرسين عام 2007م، والمتمثلة في الخرائط الطوبوغرافية المدفوعة عام 2005 من طرف المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد، وفهرس المخططات التابعة للإقامة العامة بالجزائر المتحصل عليها من مستودع الأرشيف الموجود في قصر الحكومة. فيما لم يسجل أي إعداد لفهارس منذ 2007 رغم كمية الرصيد غير المعالج تفوق نصف الرصيد الكلي، الأمر الذي يدعو للتساؤل والحيرة عن سبب تأخر معالجة ما تبقى من الرصيد.

3.3. المعيار المستعمل للوصف البيبليوغرافي للوثائق الكارتوغرافية:

بعد الاطلاع على وسائل البحث المنجزة، تبيّن لنا أن التقنين المستعمل في فهرسة أو الوصف المادي للخرائط والمخططات هو المعيار NFZ 044 067، وهو تقنين فرنسي خاص بالوصف البيبليوغرافي للوثائق الكارتوغرافية، ويتكون من الحقول التالية:

حقل العنوان وبيان المسؤولية.– حقل البيانات الرياضية.– بيان النشر: مكان، اسم الناشر، التاريخ.– الوصف المادي: طبيعة الوثيقة عدد الوثائق المرفقة لها، الوصف و القياس.–حقل السلسلة.– حقل الملاحظات.

(انظر الملحق 07)

4. التعريف بعينة الدراسة:

1.4. صورة العينة

تنتمي عينة الدراسة" مخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر" إلى رصيد المخططات لمسح الأراضي المنتجة من طرف المصلحة الطوبوغرافية التابعة للإقامة العامة بالجزائر للعمالات الثلاث: الجزائر، وهران وقسنطينة ، الموزعة على ثلاث فهارس، و كان من الصعب تحديد بدقة العدد الإجمالي للرصيد، فتم إحصائه أولا من خلال وسائل البحث المنجزة.

كما يتوزع الرصيد على أربع خزانات في الواقع، و الرصيد الضخم يعود لعمالة وهران. أما التصنيف الذي اعتمد عليه هو التصنيف الجغرافي للعمالات، يليه الترتيب الألفبائي للبلديات. إلا أن هذا التصنيف لم يأخذ بعين الاعتبار الترتيب وفق مبدئ إنشاء المخطط أي ترتيبها وفق العدد المدون الذي يبين الترتيب المتسلسل للمخطط ....1ère feuille, 2ème feuille.أخذنا عينة من تلك المخططات والمتمثلة في عمالة الجزائر لأسباب أهمها: الإلحاح والطلب الكبير من طرف الجمهور لهذه العمالة مقارنة بمخططات العمالات الأخرى السابقة الذكر. نظرا للمتوقع الجغرافي لمركز الأرشيف الوطني في الجزائر العاصمة، الذي ساعد طلاب المعاهد والمواطن القاطن فيها وفي ضواحيها اللجوء اليها. أما بالنسبة للشروط المناخية للمخازن، فهي تنعدم من حيث المكيفات الهوائية والتي لم تشتغل لمدة طويلة، فبعد قياس درجة الحرارة والرطوبة للمخزن ثلاث مرات، وتحصلنا فقط على نتيجتين، و تتراوح بين 51°

و 59° بالنسبة للرطوبة، وبين 24 إلى 29 ° بالنسبة للحرارة. وهذا ما لا يتناسب مع نوعية الوثائق الموجودة في المخزن. إذ نجد بعض المخططات في حالة صحية كارثية وفي بعض الأحيان ضياعها وخاصة أنها مخططات ذو نسخة واحدة. و الفهرس المعتمد عليه أثناء الدراسة هو مخططات البلديات والدواوير لمحافظة الجزائر 1842–1917[13]م، المنجز عام 1994، باللغة الفرنسية. عدد أوراقه 170 ورقة، نجد في الصفحة الأولى مقدمة وهي عبارة عن تعريف موجز لوسائل البحث المنجزة في نفس السياق وهي مخططات الدواوير والبلديات للمحافظات الثلاث، وأهمية إنشائها. ويبدأ الفهرس من الصفحة رقم 01 بتقديم البطاقات الوصفية للمخططات، مع الاعتماد على الترتيب الألفبائي لأسماء البلديات، وعددها هي 112 بلدية موزعة على 491 بطاقة وصفية، غير أن عدد البلديات الحاضرة هي 108 بلدية فقط، كما يشمل الفهرس على الكشاف الجغرافي مرتب ترتيبا أبجديا يحيلنا إلى البطاقة الوصفية لها بعد البحث.

2.4. مشروع رقمنة العينة:

أدركت جل مصالح الأرشيف عبر العالم أهمية رقمنة وثائقها الهامة والمعرضة للتلف والتي يخشى عليها من الضياع وكذا أهمية وضعها على الخط للاستجابة لطلبات المستفيدين باختلاف أنواعهم. ولعل أهم خدمة قدمتها تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها لميدان الأرشيف هي الرقمنة؛ لما لها من فوائد عديدة سواء على الأرشيف الأصلي، أو ما تعلق بالخدمات المقدمة للمستفيدين داخل الشبكات المحلية أو مباشرة على الخط .وقد انطلقت عمليات رقمنة أرصدة مركز الأرشيف باستعمال التسيير الإلكتروني للوثائق الذي بدأ عام 2006م، غير أن الرصيد الذي لم يحظى بإدراجه ضمن العملية هو رصيد المخططات لمسح الأراضي عام 2011، تحت إشراف مسؤول مصلحة المعالجة والأبحاث، حيث أن عمال ما قبل التشغيل الذين يقومون بإعداد الخرائط للرقمنة. كانت البداية من نصيب مخططات الدواوير والبلديات للمحافظات الجزائر، قسنطينة ووهران، وقمنت جميع مخططات محافظة الجزائر لأ نها مطلوبة بكثرة من طرف المواطن، خاصة بما يتعلق بممتلكاتهم العقارية، إضافة إلى الحالة الصحية التي وصلت اليها الوثائق كتلفها، وتمزقها بشكل كبير، تفاديا لتداولها الكثير، ثم محافظة قسنطينة، لتتوقف العملية عام 2014م.

1.2.4. مفهوم و فوائد الرقمنة:[14]

الرقمنة هي تحويل الوثائق إلى ملفات رقمية سواء الورقية كالكتب والمخطوطات والرسائل أو الوثائق الإعلامية كالأشرطة السمعية والبصرية كذلك الوثائق التي على هيئة صور سلبية أو إيجابية أو التي توجد على ميكروفيلم أو ميكروفيش" . وفوائدها متعددة منها:

[13]KAFI, Mahmoud. Op. cit.

[14]المالكي، مسلم لازم مجبل. المكتبة الرقمية. متاح على الموقع www. althawranews.net، يوم الزيارة 2015/02/20.

- **ضمان حفظ الوثائق الأصلية من الضياع والتلف:**

أن حفظ الوثائق الأصل في ظروف ملائمة يجنبها التلف جراء كثرة الاستنساخ والضياع، وهذا يتطلب تقليل التعامل معها يدويا. وهذا الأمر تقدمه نظم رقمنة الأرشيف المادي فهي ترتكز على التعامل مع الوثائق إلكترونيا عن طريق المسح الضوئي لها وإعطائها رقم خاص بها للمتابعة والبحث والاسترجاع، لذا يمكن للإدارات والمؤسسات أن تحتفظ بأصل الوثائق بمكان آمن بعد أن يتم إدخالها في النظام وهذا يؤدي إلى توفير حيز كبير داخل المؤسسة من أجل حفظ الوثائق الورقية.

- **سهولة الاسترجاع وفقا لموضوع الوثيقة:**

عادة ما تصنف الوثائق الأرشيفية حسب مبدأ المنشأ ووحدة الرصيد وفقا للتسلسل الزمني، وهذا ما يجعل استرجاع المعلومات الأرشيفية الخاصة بموضوع ما أمرا صعبا في النظام الورقي، أما خاصية النسخة الرقمية فبالرغم من ترتيبها وفقا للأسس المتبعة في الأرشيف الورقي إلا أنه يمكن استرجاعها وفقا لمضمون الموضوع سواء كان منطقة جغرافية أو اسم شخصية، التسلسل الزمني أو اسم الجهة التي أصدرتها.

- **سهولة وسرعة الإنتاج والاستخدام:**

تحويل الأرشيف الورقي إلى الأرشيف الرقمي يمكن من استرجاع المعلومات في ثوان معدودة بدلا من الدقائق والساعات و حتى الأيام بالنسبة للطريقة الكلاسيكية الورقية .كما تمكن الشبكات الداخلية والخارجية على الخط عددا كبيرا من المستفيدين الوصول إلى نفس الوثائق في نفس الوقت ومن أماكن متعددة وهذا ما يعجز عنه نظام الشكل الورقي مهما بلغ حسن تنظيمه..

2.2.4. تبليغها في مركز الأرشيف الوطني:

و بدأت عملية تبليغ المخططات المرقمنة، في أواخر سنة 2014، ورقم المخطط هو نفسه رقم البطاقة الوصفية المدونة في الفهرس.

يتم استنساخ جزء من المخطط أو الموقع المراد استنساخه للباحث بطلب منه مع تقديم كل الوثائق اللازمة والتي تثبت بحق ملكيته، على شكل قرص حيث تم استنساخ 10 مخططات الكترونية.

لكن هذا الإجراء، لا يوافق ولا يأخذ بعين الاعتبار أمانة المعلومات ومكان تواجدها، خاصة وبما يتعلق بالاستشهاد والبرهان على مكان الحصول عليها لعدم امتلاك المركز لختم الكترونية.

ومن جهة أخرى، لاحظنا من خلال استجواب بنك الصور للمخططات قصد الاطلاع عليها، أنها مرقمنة وبحالتها الصحية المزرية، تمزق ظاهر، بكتيريا موجودة على حواف المخططات، دون تمريرها من مصلحة الترميم. وبالتالي ظهورها على تلك الحالة، يدفع بالباحث إلى التساؤل والاستغراب.

فمجمل الرصيد الذي يبلغ حوالي 10172 وثيقة، نجد فقط 14% من الرصيد المرقمن، لمدة أربع سنوات. وهذا راجع إلى عدم وضع سياسة ودراسة دقيقة ومضبوطة وإدراجه كمشروع قائم بحد ذاته. ولا يتم ذلك إلا اذا كان الرصيد منظم يلبي ادنى شروط تنظيمية وقانونية وتقنية.

خلاصة الفصل:

بعد عرض وتقديم صورة رصيد الخرائط والمخططات، توصلنا إلى أن مركز الأرشيف الوطني يستحوذ على كنز وذخيرة في غاية الأهمية. إلا أنّه يعاني من قلة الاهتمام به، والدليل على ذلك كمية الوثائق التي تنتظر معالجتها والمقدرة ب 12867 وثيقة مقابل 10172 وثيقة معالجة. كما أشرنا إلى الإمكانيات البشرية والمادية القليلة والضعيفة خاصة بما يتعلق بنقص الكوادر البشرية للتسيير والأداء الجيد له، وعرضنا وسائل البحث المنجزة والتي عددها لا يتجاوز 10 فهارس منذ 1994 إلى غاية 2007، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل.

سنحاول في الفصل الموالي، ضبط كمية الرصيد الإجمالي بعد الحملة التقييمية، مع الإشارة إلى نوع الوثائق المكوّنة له، إضافة إلى التعريف بنوع الوثائق الأكثر طلبا للجمهور، لنقيس بعد ذلك حضور وغياب المخططات المشكلة للعينة في المستويين، المستوى الأول الذي يعادل ما سميناه سابقا الأطلس أو المخطط الشامل، والمستوى الثاني الذي يمثل مخططات الأبناء، بالاعتماد على الحضور والغياب كمؤشرين هامين لتثمين العينة.

الفصل الثاني: تقييم رصيد مخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر

تمهيد:

يعتبر تقييم الرصيد عملية صعبة نوعا ما، إذ يدعو إلى ضرورة الوقوف عند نقاط الضعف والقوة التي يتميز بها، و متابعة التطور الكمي والنوعي الذي آل اليه من خلال مراقبة دورية لمساره التنظيمي الذي يتضمن عدة عمليات إجرائية وفنية. سنسعى من خلال هذا الفصل إلىضبط كمية الرصيد أي عدده، لإبراز الجوانب الخفية لمحتواه. هذه النقطة بالذات تعتبر من القواعد الأساسية للتنظيم الجيد والتسيير المحكم، خاصة بما يتعلق بتسيير مساحات الحفظ والتخزين، الحالة المادية والفيزيائية للرصيد، وكذا توزيع الرصيد حسب مقتضيات الحاجة وتحليلها لوضع استراتيجية توزيع وبث المعلومة الأرشيفية الدقيقة. اهتمت الدراسة منذ البداية إلى ضبط محتوى الرصيد الإجمالي والعينة بالاعتماد على وسائل البحث المنجزة قبل الحملة التقييمية، ثم وسائل البحث المصححة بعد الحملة التقييمية. كما سنبرز محتوى وكمية عينة الدراسة اعتمادا على مرجع إجراءاتي وهو قاعدة بيانات أكسس لسهولة التعامل بها والوصول إلى معلومات دقيقة. لنغتنم الفرصة للإشارةولو بصفة عامة حول مشروع رقمنةرصيد الخرائط والمخططات، الذي لم يتم بعد.

1. توزيع الرصيد الإجمالي:

1.1. قبل الحملة التقييمية:

1.1.1. توزيع الرصيد المعالج وغير المعالج:

الرصيد	المعالج	غير المعالج	المجموع
الخرائط	14471 خ	2980 خ	17451 خ
المخططات	2958 م	9881 م	12839 م
الأطالس	0	2ط	2 ط
الصور الجوية		4	4
المجموع الكلي	17429	12867	30296

جدول (6): يبين توزيع الرصيد المعالج وغير المعالج حسب طبيعة الوثيقة

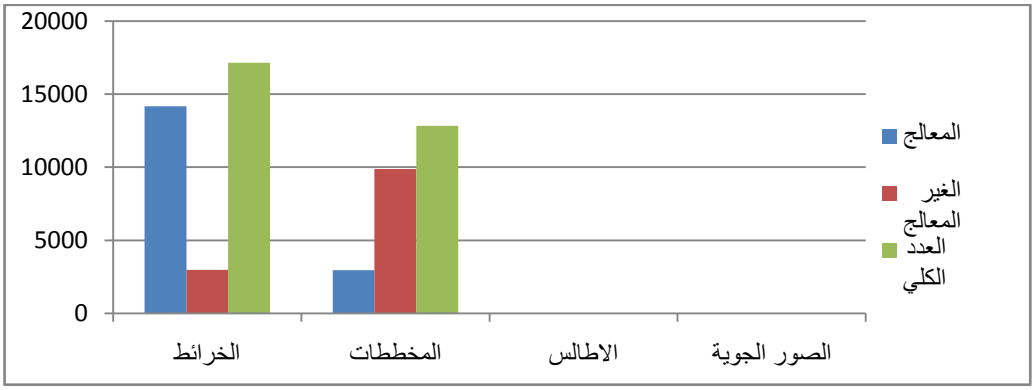

تمثيل بياني (3): يمثل توزيع الرصيد المعالج و غير المعالج حسبطبيعة الوثيقة

ما يوضّحه كل من الجدول والتمثيل البياني، أنّ مركز الأرشيف الوطني يستحوذ على رصيد ضخم من الوثائق الكارتوغرافية والتي تقدر ب **30296** وثيقة، موزعة كالتالي **17429** وثيقة بالنسبة للرصيد المعالج، و **12867** وثيقة بالنسبة لرصيد ينتظر معالجته. كما اكتشفنا في الرصيد على تواجد وثائق أخرى تنتمي إلى عائلة الوثائق الكارتوغرافية كالأطالس والصور الجوية.

يتشكل الرصيد المعالج من: **2958** مخطط، و **14471**خريطة، كما لا نسجل أي وثيقة من نوع آخر تنتمي إلى نفس الفصيلة. وأما الرصيد الغير معالج فانه يتوزع كالتالي: **9881** مخطط والمتمثلة في رصيد المهندس المعماري فرنالد بيون وبعض المخططات للسكك الحديدية والمنشأة الأخرى، و **2980**خريطة. أطلسين، واربع صور جوية. فالوثيقة الكارتوغرافية الغالبة في الرصيد هي الخرائط، ثم يليها المخططات.

2.1.1. توزيع رصيد الخرائط والمخططات المعالج وفق وسائل البحث.

نوع الوثيقة	وسيلة البحث	عدد البطاقات	عدد الأوراق	عدد النسخ	المجموع الكلي
مخططات	فهرس المخططات: الدوار والبلديات لمحافظة الجزائر: 1841-1917	491			491
مخططات	فهرس مخطط الإقامة العامة بالجزائر: 1830-1960	112	352		464
خرائط	فهرس الخرائط للمعهد الوطني للخرائط 1924-1991	40	1636	4989	6665
مخططات	فهرس المخططات الدوار والبلديات لمحافظة قسنطينة: 1844-1913	556		45	601
مخططات	فهرس المخططات الدوار والبلديات لمحافظة وهران: 1844-1913	740			740
مخططات	فهرس لمخططات السكك الحديدية 1921-1934	308	354		662
خرائط	فهرس الخرائط GGA: 1842-1957	623	3299	2520	7317
خرائط	فهرس الخرائط GGA: 1830-1961 إضافي[1]	382	493		
خرائط	فهرس الخرائط الطوبوغرافية بين 1951 و 1960	14	475		489
الرصيد	كل الفهارس/ المجموع	3266	6609	**7554**	**17429**
		9875			

جدول (7): عدد الوثائق الكارتوغرافية من خلال الفهارس المنجزة منذ 1994م إلى غاية 2007

ملاحظة: الخانة الملونة باللون الوردي تبيّن كمية عينة الدراسة قبل الحملة التقييمية.

[1] انجز الفهرس الإضافي بعد انتهاء من فهرسة رصيد الخرائط للحكومة الفرنسية، وبعد استقبال المدفوعة الثانية اتضح لنا أن رصيد الحكومة الفرنسية لم يكتمل، ومن غير الممكن إدماج المدفوعة ضمن الرصيد المعالج.

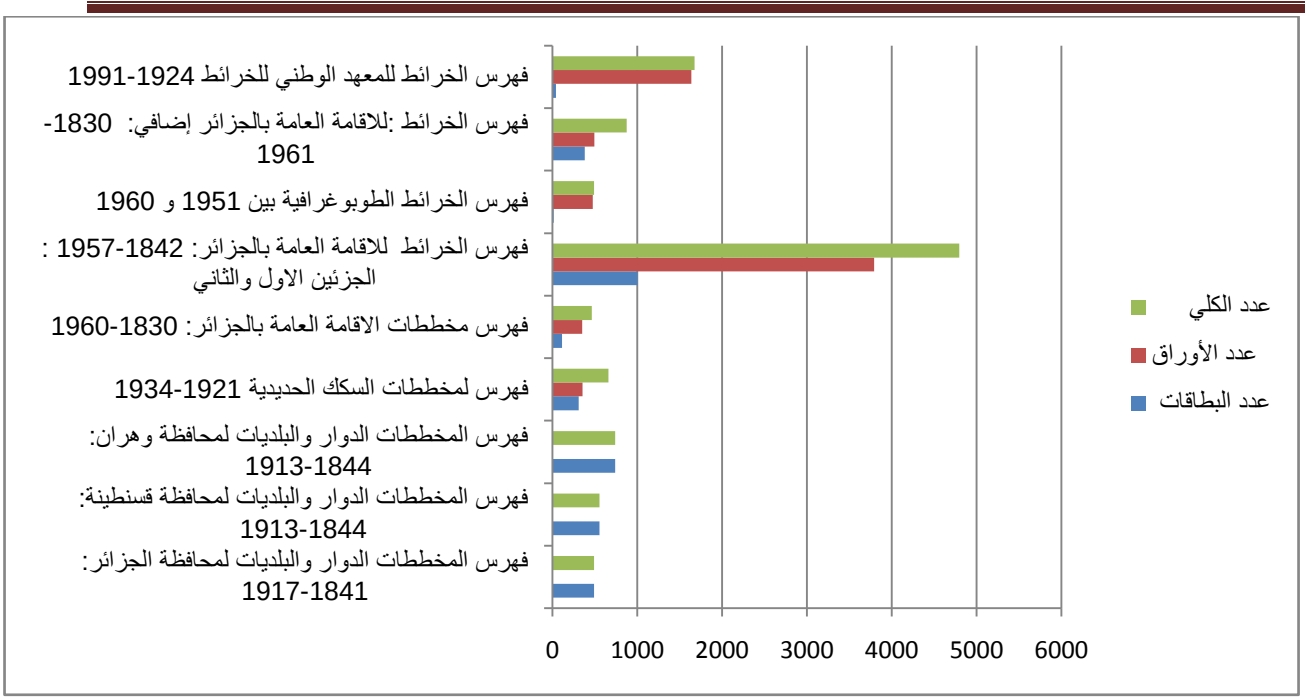

تمثيل بياني (4): عدد الوثائق الكارتوغرافية حسب ما تنص عليه الفهارس

يوضّح لنا كلا من الجدول والتمثيل البياني، أن العدد الكلي للرصيد المعالج وفق ما تنص عليه الفهارس **17129** وثيقة موزعة كالتالي: 6609 ورقة موزعة على 3266 بطاقة وصفية، و 7554 نسخة إضافية بين الخرائط والمخططات. إذ نجد عدد المخططات الكلي يقدر **2958** مخطط، و14471 خريطة.

بالنسبة للمخططات: يتوزع العدد كالاتي: 1832مخطط للدواوير والبلديات للمحافظات الثلاث: الجزائر، قسنطينة و وهران، و 464 مخطط خاص بالإقامة العامة بالجزائر. حيث لا نسجل أي عدد للأوراق، بل تشمل البطاقات فقط.

وعلى العموم الرصيد الغالب هو رصيد الخرائط ب 14471 خريطة، يتوزع كالاتي: الإقامة العامة بالجزائر والذي يقدر عدده الإجمالي حوالي 7806 وثيقة موزعة كالتالي: 7317خريطة خاصة بفهارس الإقامة العامة بين 1830-1961 الجزئيين الأول والثاني والإضافي، و489خريطةطوبوغرافية و رصيد خرائط المعهد الوطني للخرائط الذي يقدر ب: 6665 وثيقة.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن عدد النسخ كبير نوعا ما، حيث يقدر ب 7554 نسخة إضافية، موزعة كالتالي: 4989 نسخة وهي من نصيب فهرس الخرائط المعهد الجغرافي التي تشكل اكثر من نسخة لكل خريطة، ليليه فهرس الخرائط للإقامة العامة بالجزائر ب 2520 نسخة إضافية. حيث هذا الإجراء يؤدي حتما إلى اكتظاظ كبير في الخزانات. (ملاحظة: تم احتساب عدد النسخ لحساب العدد الكلي للرصيد).

2.1. بعد الحملة التقييمية:

1.2.1. توزيعالرصيد المعالج وغير المعالج بعد تصحيح وسائل البحث:

تتميز هذه العملية بتصحيح فقط بما يتعلق بعنوان الوثيقة، تاريخها، ومراقبة تواجدها في أماكنهاالأصلية، وإدراج المخططات والخرائط التي لم تدون على الفهارس وموجودة في الأدراج، إضافةإلى فصل أنواع أخرى من الوثائق لاكتشافها أثناء العملية.

نوعية الوثيقة	المعالج	الغير المعالج	المجموع
الخرائط	6113 خ	2980 خ	9093 خ
المخططات	3844 م	9881 م	13725 م
الرسومات التمهيدية (CROQUIS)	7		7
المخططات التمهيدية (ESQUISSE)	1		1
الأطالس	207	2ط	209 ط
الصور الجوية		4 ص	4 ص
المجموع الكلي	10172	12867	23039

جدول (8): يبين توزيع الرصيد الكارتوغرافي المعالج والغير المعالج الموجود في المخزن

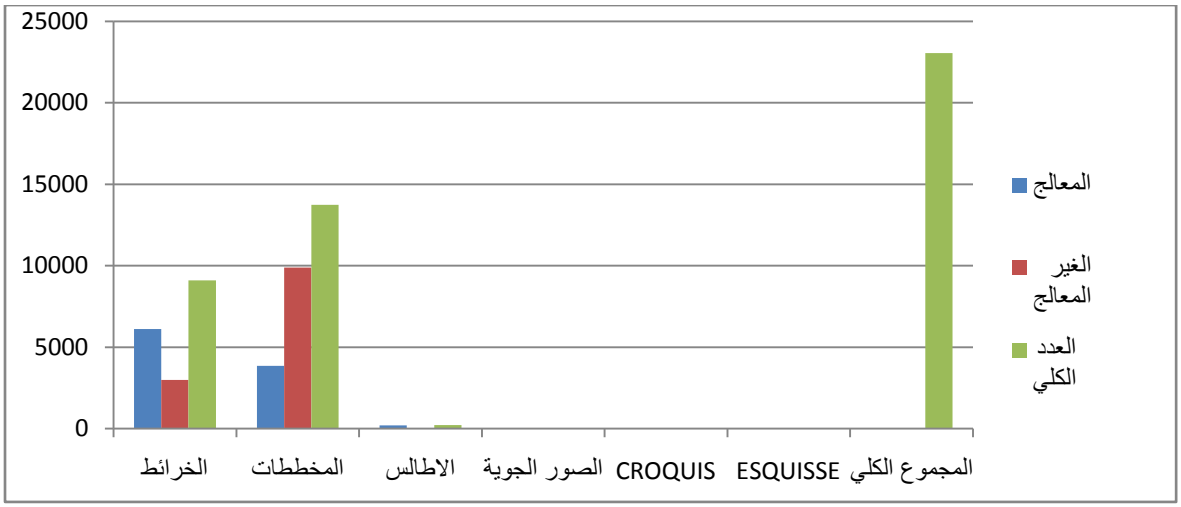

تمثيل بياني (5): يمثل توزيع الرصيد الكارتوغرافيالإجمالي المعالج والغير المعالج حسب طبيعة الوثيقة

ما يوضحه كل من الجدول والتمثيل البياني بعد الحملة التقييمية والتي كان مفادها إعادة النظر في محتوى الفهارس، أنكمية الرصيد تقلصت بحوالي **7257** وثيقة، حيثيقدر **23039**وثيقة، موزعة كالتالي **10172**وثيقة بالنسبة للرصيد المعالج ، و**12867** وثيقة بالنسبة لرصيد ينتظر معالجته. كما اكتشفنا في الرصيد على تواجد وثائق أخرى تنتمي إلى عائلة الوثائق الكارتوغرافية وهي الرسومات التمهيدية، المخططات التمهيدية و الأطالس التي كانت ضمن الفهارس ومدمجة في رصيد الخرائط بدون التعريف والتفريق بينهما رغم اختلافهما. فكمية الرصيد الغير معالج بقي على حاله لعدم احتوائه على الفهارس التي من خلالها يمكن القيام بالعملية التقييمية.

بالنسبة للرصيد المعالج الذي بلغ عدده **10172**وثيقة مزعة على النحو التالي: **6113** خريطة، **3844** مخطط، **7** رسومات تمهيدية، **1** مخطط تمهيدي، **207** أطلس، كما لا نسجل أي عدد بالنسبة للصور الجوية. والذي يدل على عدم معالجة مثل هذا النوع من الوثائق سابقا.

حيث تقلص العدد الإجمالي للخرائط المعالجة **ب 8358 خريطة** بعد أن كان عدده سابقا لا يوفق **14471 خريطة**والتي كانت تشمل إلى جانب الخرائط: الأطالس، الرسومات والمخططات التمهيدية ، أما بالنسبة للمخططات فزادت كميته ب **886مخطط**بعد أن كان عدده **2958** مخطط، وقد يعود هذا التغيير في عدم مراقبة ومتابعة إنتاج وسائل البحث المنجزة سالفا.

2.2.1. توزيع رصيد الخرائط والمخططات المعالج:

نوع الوثيقة	وسيلة البحث	عدد البطاقات	عدد الأوراق	الرصيد الإجمالي	العدد الكلي
مخططات	**فهرس مخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر: 1842-1914**	**108**	**461**	**569**	**3844 م**
	فهرس مخططات الدوار والبلديات لمحافظة قسنطينة: 1844-1913	71	732	803	
	فهرس مخططات الدوار والبلديات لمحافظة وهران: 1844-1913	107	1236	1343	
	فهرس مخططاتGGA: 1830-1960	112	352	464	
	فهرس لمخططات السكك الحديدية 1921-1934	311	354	665	
مجموع جزئي	**رصيد المخططات**	**709**	**3135**	**3844**	
خرائط	فهرس الخرائط للمعهد الوطني للخرائط 1924-1991	40	1637	1677	6328 خ
	فهرس الخرائط GGA: 1830-1961 إضافي	375	494	869	
	فهرس الخرائط GGA: 1842-1957 الجزء الأول والثاني	630	2663	3293	
	فهرس الخرائط الطوبوغرافية بين 1951 و 1960	14	475	489	
مجموع جزئي	**رصيد الخرائط**	**1059**	**5269**	**6328**	
الرصيد	**كل الفهارس/ المجموع**	**1768**	**8404**	**10172**	**10172**

جدول (9): توزيع رصيد الخرائط والمخططات المعالج بعد التصحيح.

ملاحظة: اللون الوردي يبين كمية العينة المدروسة بعد الحملة التقييمية.

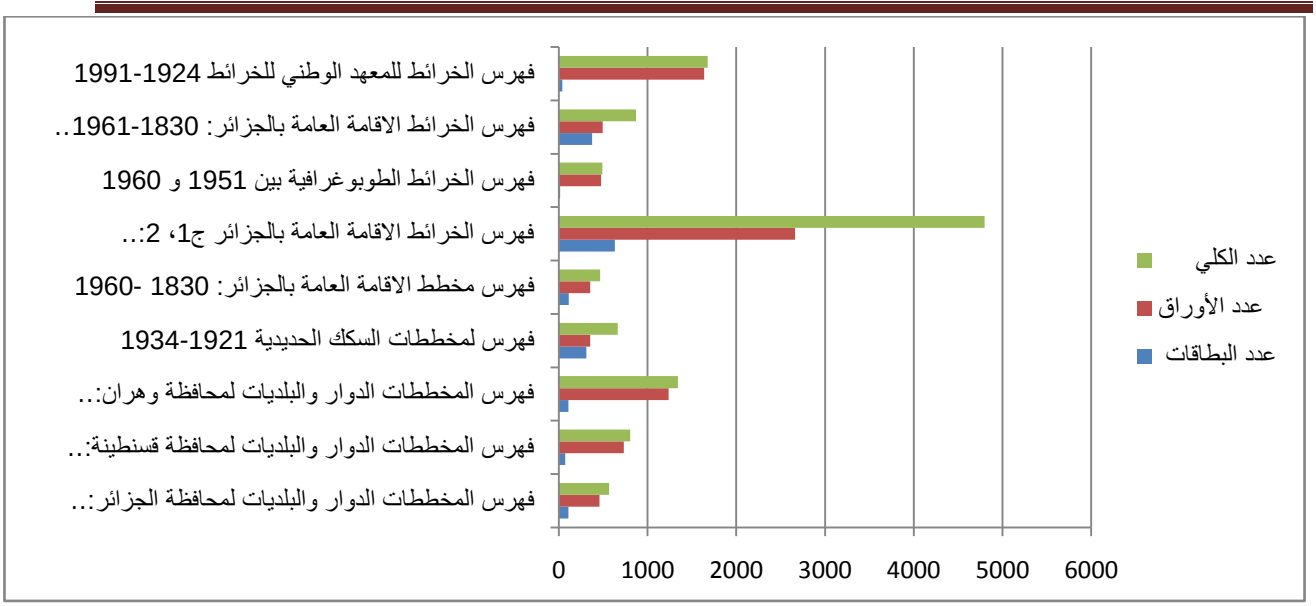

تمثيل بياني (6): توزيع الرصيد الكارتوغرافي المعالج حسب الفهارس بعد التصحيح

نلاحظ خلال المعطيات الواردة في الجدول والتمثيل البياني، أن مركز الأرشيف الوطني تمكن من معالجة ما يقارب **10172**وثيقة، موزعة على النحو التالي:

3844مخطط والتي تشمل كل فهارس المخططات. موزعة علىمخططات الدواوير والبلديات للعمالات الثلاث: الجزائر، قسنطينة ووهران ، ومخططات خاصة بالإقامة العامة بالجزائر.وما يوضحه الجدول، بما يتعلق بعينة الدراسة التي عددها **569** مخطط، توزيعها وفق عدد البطاقات والتي تمثل المخطط الشامل أو كما يعرف بالأطلس، وعدد الأوراق والتي تمثل مخططات الأبناء، وهذا التغيير جاء نتيجة تطبيق استراتيجية لتنظيم العينة والتيتنص على إعادة ترتيب المخططات حسب رقمها التسلسلي المدون أثناء إنتاجها ، وتم إدراج تحت كل مخطط شامل لبلدية ما الأوراق المشكلة لها والتي تمثل كل جزء من أجزاء البلدية،

6328 خريطة والتي تشكل كل الفهارس الخاصة بالخرائط، نسجل اعلى عدد هي من نصيب رصيد الإقامة العامة بالجزائر ب **4162** وثيقة ثم يليها رصيد المعهد الوطني للخرائط ب **2166** وثيقة من بينها **489** وثيقة خاصة بالخرائط الطوبوغرافية المدفوعة عام 2005 م من نفس المعهد.

أما فيما يتعلق بالعينة نلاحظ أن الفرق في عدد البطاقات والأوراق **78مخطط**موجود في الواقع، وعدم ذكرها في الفهارس.

3.1. استغلال كثيف للمخططات مقارنة بالخرائط:

سنة الإعارة	الخرائط	المخططات	الخرائط والمخططات	المجموع
2003	0	1	0	1
2004	5	14	10	29
2005	0	0	1	1
2006	0	0	0	0
2007	0	3	4	7
2008	1	6	4	11
2009	0	19	2	21
2010	2	9		11
2011	5	33	2	40
2012	70	86	0	156
2013	27	96	0	123
2014	4	39	0	43
المجموع	114	306	23	443

الجدول(10): إحصائيات الإعارة لرصيد الخرائط والمخططات حسبطبيعة الوثيقة

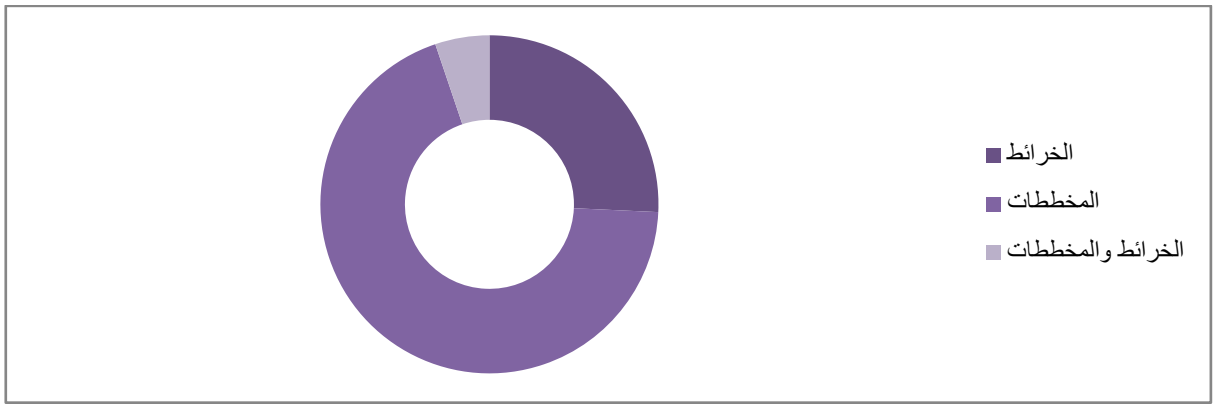

تمثيل بياني(7): توزيع الوثائق الكارتوغرافية المطلوبة حسب طبيعة الوثيقة

من خلال التمثيل البياني من الواضح أن الرصيد المطلوب من طرف الجمهور هي المخططات بكل أنواعها والتي تقدر ب **306** مخطط، ثم يليها طلب الخرائط **ب114** خريطة، كما سجلنا طلب 23 خريطة ومخططات، وهي استمارات لم تحمل على أي معلومات الخاصة بعنوان الوثيقة وتاريخها. ونحن في هذه الدراسة اخترناعينة من تلك المخططات وهي مخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر لكثرة طلبها من المواطن والباحث مقارنة بعمالة قسنطينة ووهران.

2. توزيع العينة وفق خصوصيات المحتوى:

1.2. حضور و غياب مخططات العينة في المستويين:

1.1.2. المخططات الشاملة ومخططات الأبناء:

ونقصد بها حضور المخططات الشاملة وماهي المخططات الشاملة التي لابد من إيجادها وإدراجها في العينة، كما هو الحال بالنسبة للأوراق: التي تمثل مخططات الأبناء وتتشكل من الدواوير والمجموعات.

مستوى العينة	الحضور:التواجد	الغياب	العددالإجمالي
المستوى الأول: مخطط شامل	108	12	120
المستوى الثاني: مخطط الابن	461	56	517
المجموع الحالي: م ش+ م ا	569	68	637
العدد الحقيقي	637		

جدول (11): توزيعحضور وغياب المخططات بمستويين

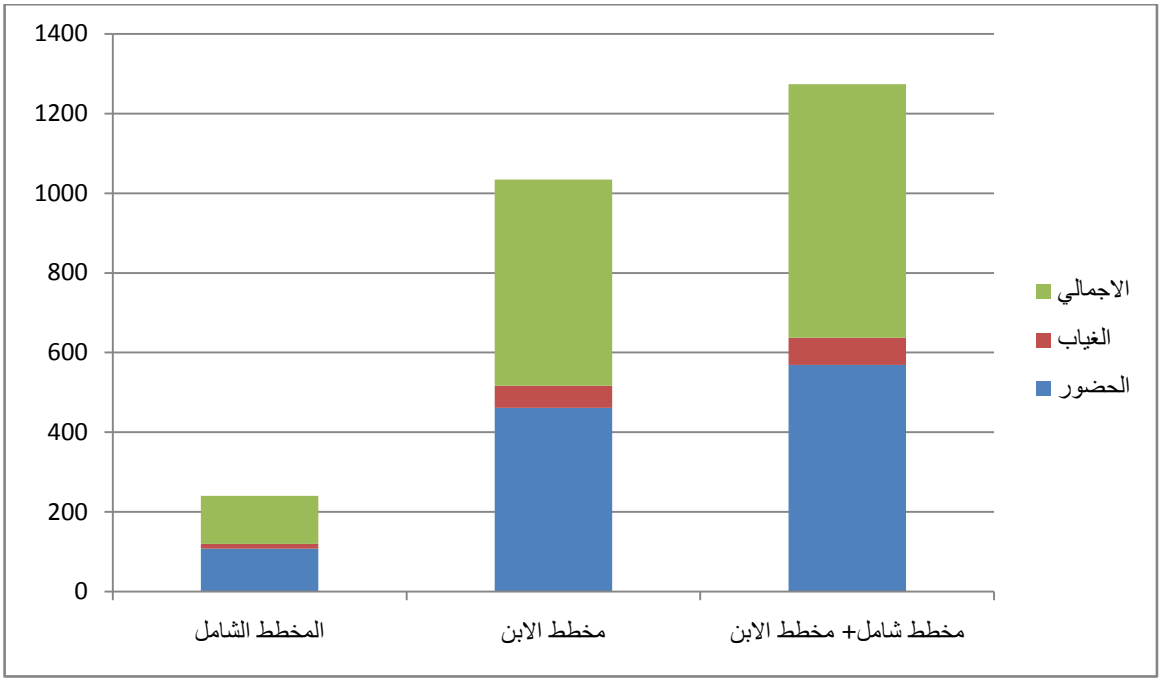

تمثيل بياني(8):توزيع حضور وغياب المخططات بمستويين

من خلال الجدول والتمثيل البياني، تبين لنا ان عدد حضور المخططات الشاملة والتي هي موجودة في المخزن هي **108 مخطط** شامل والذي يبين مخططات البلديات سواء بلديات كاملة الصلاحيات وبلديات مختلطة، وأما عدد الأوراق أو مخططات الأبناء هي **461** مخطط، ويقابلها عدد المخططات الشاملة الغير الحاضرة والتي تعني الغير الموجودة في المخزن والتي عرفناها من خلال مخططات الأبناء الحاضرة في المخزن والتي تبين بتواجد المخطط الشامل لكن المركز لا يمتلكها، وكما سجلنا غياب 56 مخطط ابن والتي لاحظناها من خلال ما هو مدون على عنوان مخططات الشاملة وهي إبراز عدد الأوراق المكونة للمخطط الشامل. إذ عدد المخططات

الشاملة المفروض تواجدها في المركز لسد الثغرات هي 120 بلدية ويقابلها 120 مخطط شامل، 517 ورقة التي يقابلها مخطط ابن. بالتالي العدد الإجمالي للعينة المدروسة حاليا هي 569 مخطط، وكمية المخططات من المفروض تواجدها هي **637**مخطط.

2.1.2. وفق مخططات لبلديات كاملة الصلاحيات والمختلطة[2] في المستويين:

مستوى العينة	الحضور		الغياب		المجموع الجزئي		المجموعالكلي
	بلديات كاملة الصلاحيات	بلديات مختلطة	بلديات كاملة الصلاحيات	بلديات مختلطة	بلديات كاملة الصلاحيات	بلديات مختلطة	
المخططات الشاملة	88 م	20م	11 م	1م	99م	21م	120م
المجموع الجزئي	108		12		120م		
مخططات الأبناء أي الأوراق	405	56 م	48م	08م	453	64	637م
	461 م		56م		517		
المجموع الجزئي	493	76	59	09م	552	85	
مجموع الكلي	569م		68م		637م		

جدول (12): توزيع مخططات بلديات كاملة الصلاحيات والمختلطة في المستويين

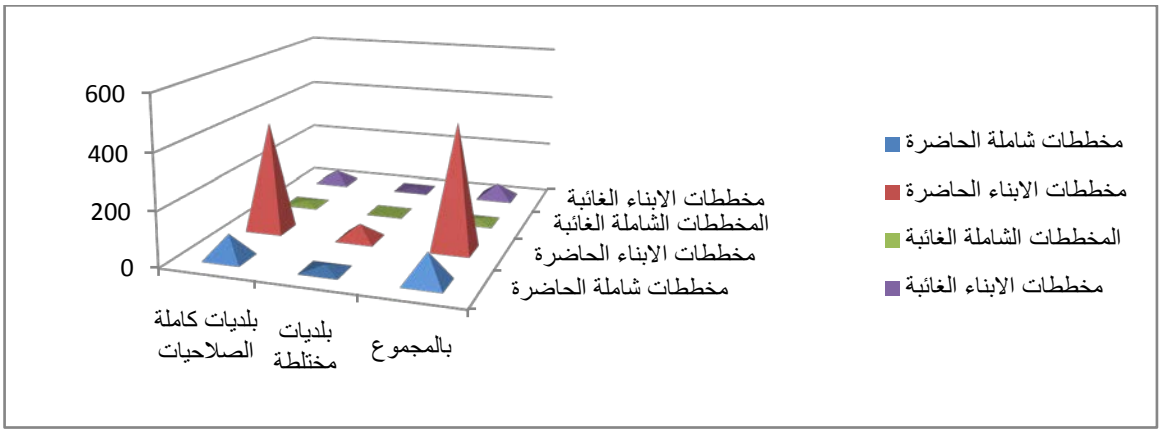

تمثيل بياني(9):توزيع حضور وغياب المخططات حسب نوع البلديات

ونسجل من خلال تقييم توزيع المخططات حسب نوع البلديات ما يلي: حضور **405** مخطط ابن موزع على **88** مخطط شامل لبلديات كاملة الصلاحيات، وحضور**56**مخطط ابن موزع على **20** مخطط شامل خاص

[2] اعتبر دستور الجمهورية الفرنسية الثانية (1848) الجزائر مقاطعة فرنسية وبمقتضى قرار 1848/12/09. قسمت الجزائر إلى 3 عمالات: الجزائر، قسنطينة ووهران في الشمال ومنطقة عسكرية في الجنوب:
البلدية هي الوحدة القاعدية في النظام الإداري الاستعماري الفرنسي ويوجد في الشمال نوعان من البلديات.
بلديات كاملة الصلاحيات: تم إنشاؤها بمقتضى قانون 15 أفريل 1884.وتسود المناطق التي تقطنها أغلبية أوروبية ويتم انتخاب رئيس البلدية من الأوروبيين ومجلس بلدي ربعه من الجزائريين (ممثل واحد لكل 1000 مسلم).
بلديات مختلطة: تسود المناطق التي يقل فيها المستوطنون الأوروبيون ويكثر فيها الأهالي تتميز باتساع مساحتها، يديرها إداري معين من عامل العمالة الأعضاء الأوروبيين ينتخبون، أما الجزائريون فيعينون وهم القياد وفي الجنوب نوع ثالث من البلديات هو البلديات الأهلية التي يدير شؤونها ضباط عسكريون بمساعدة القياد وكان لكل قبيلة مجلس جماعة يعينه الحاكم العام (من عملاء الاستعمار) بلغت 12بلدية أهلية سنة 1900.

ببلديات المختلطة، والذي يقابله غياب **48** مخطط ابن موزع على **11** مخطط شامل لبلديات كاملة الصلاحيات، وغياب **8** مخططات ابن موزعة على مخطط شامل واحد للبلديةالمختلطة (Sersou). ويمكن القول أن عدد البلديات كاملة الصلاحيات اكبر من عدد بلديات المختلطة بين 1842 و 1914م.

2.2. توزيع مخططات وفق المحتوى:

1.2.2. التقطيعات الجغرافية الحاضرة لعمالة الجزائر:

مستوى العينة	المخططات الشاملة	مخططات الأبناء	المجموع
البلدياتCommunes	108		108
الدوارDouar	0	197	197
قطعة أرضLotissement	0	179	179
الحدود الأقاليم الأهلية Territoire Indigène	0	22	22
الحقول prairies	0	2	2
Haouchsالأحواش	0	47	47
ضواحي المدن banlieues	0	9	9
قطعة ارض lots	0	1	1
المزارع fermes	0	68	68
قبائل المشيخةSénatus consulte	0	23	23
الضيعة hameau	0	16	16
المجموعات sections	0	137	137
المعسكرات cantonnement	0	8	8
Concession حكرة أرض	0	6	6
Territoireإقليم	0	22	22
المدنvillage	0	1	1
قرية bled	0	03	3
مسجد djame	0	1	1
المجموع	108	146	569

جدول(13): توزيعالتقطيعات الجغرافية في المخططات

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المخططات للبلديات (كاملة الصلاحيات والمختلطة) هي على شكل مخططات شاملة أي البطاقة الوصفية ذو المستوى الأول، والتي عددها 108 مخطط، و تنقسم بدورها إلى تقطيعات جغرافية موزعة في مخططات الأبناء كالتالي 197مخطط تشمل الدواوير، 179 مخطط تشمل على

الأحياء، كما سجلنا 137 مخطط يشمل على مجموعات فرعية، ونسجل 68 مخطط للمزارع، و 47 مخطط يشمل على الأحواش، ليليها 23 مخطط الخاصة بقبائل المشيخة.

هذا التوزيع يدل على التقسيم الهرمي للتفريعات الجغرافية من المحافظة إلى البلدية إلى الدوار ثم إلى الأحياء إلى اصغر جزء وهو المكان بحد عينة أو المدينة. وهذا النوع من المخططات لمسح الأراضي ينطبق تماما بالنوع النابوليوني الذي اهتم بمسح الأراضي للأجزاء الكبيرة وبالجملة عوض الاهتمام بأصغر جزء من الأماكن الجغرافية.

2.2.2. حسب مقاييس الرسم وفق نوعللمخططات الحاضرة:

مقاييس الرسم	بلديات كاملة الصلاحيات		بلديات مختلطة		المجموع الجزئي		المجموع الكلي
	م شاملة	م الأبناء	م شاملة	م الأبناء	م شاملة	م الأبناء	569 مخطط
1 /200 000	0	0	6	0	6	0	
1/100 000	0	5	5	6	5	11	
1/50 000	0	0	2	0	2	0	
1/40 000	68	5	6	4	74	9	
1/20 000	0	9	0	3	0	12	
1/10 000	20	340	1	39	21	379	
1/4000	0	17	0	2	0	19	
1/2000	0	23	0	0	0	23	
1/1000	0	6	0	2	0	8	
المجموع	88م	405م	20م	56	108م	461	

جدول(14): توزيع مقاييس الرسم وفق مستوى المخططات ونوع البلديات

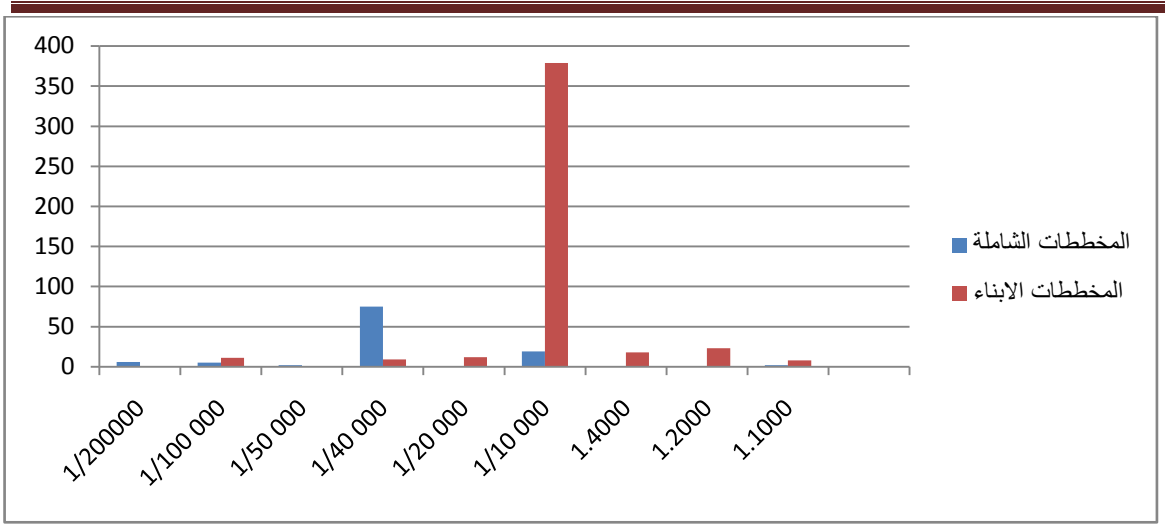

تمثيل بياني(10): توزيع المخططات الشاملة والأبناء وفق مقاييس الرسم

من خلال الجدول والتمثيل البياني المبين أعلاه، نلاحظ أن مقياس الرسم الحاضر بالنسبة لمخططات الشاملة لبلديات كاملة الصلاحيات هو 1/40 000 بحضور 69 مخطط شامل، وأما المقياس 1/10 000 فهو حاضر ب18 مخططات شاملة فقط، كما سجلنا غياب لمقاييس الرسم الأخرى. أما بالنسبة لمخططات الأبناء نلاحظ حضور كبير لمقياس الرسم 1/10 000 ب **340** مخطط، ثم يليه مقياس الرسم 1/2000 ب23 مخطط، و 1/4000 ب17 مخطط، و 1/20 000 ب**9** مخططات، ونسجل 5 مخططات فقط لمقياس الرسم 1/100 000 و 1/40 000، ويمكن تفسير هذه الظاهرة بان، المخطط الشامل لبلديات كاملة الصلاحيات تتميز باستعمال مقياس رسم يكون أصغر من مقياس الرسم المستعمل في مخططات الأبناء المشكلة لها، وهذه الأخيرة تتميز باستعمال مقياس الرسم كبير لتوضيح جزء مشكل لمخطط شامل، واغلب الأحيان يستعمل للتعريف بالدواوير والأحياء، وتلك مخططات الأبناء المشكلة من أجزاء أخربكالمجموعات أو مدن، تستعمل مقياس رسم يكون اكبر منها كمقياس الرسم 1/4000 و 1/1000، بالمقابل اذا كان المخطط الشامل يحمل ورقة وحيدة فان مقياس الرسم المستعمل في اغلب الأحيان هو 1/10 000، ومن جهة أخرى، نسجل حضور مقياس الرسم 1 /200 000 و 1/100 000 في مخططات شاملة لبلديات المختلطة لاتساع رقعتها مقارنة بالأولى (بلديات كاملة الصلاحيات)، ونسجل حضور قوي بالنسبة لمقياس الرسم 1/10 000 ب 39 مخطط شامل، وحضور قوي لمقياس الرسم 1/40 000 لمخططات الأبناء ثم يليه 1/10 000 ب 19 مخطط، هنا ما يمكن تفسيره انه كلما اتسعت الرقعة الجغرافية يتطلب استعمال مقياس الرسم صغير(المقام يكون كبير جدا 200 000 و 100 000) كمخططات قبائل المشيخة (SenatusConsulte) ومعظمها لبلديات المختلطة، واستعمال مقياس الرسم المتوسط (مقامه يكون بين 40 000 و 10 000) لمساحات البلديات كاملة الصلاحيات التي تتميز بمساحات متوسطة ومعظم الدواوير والأحياء، أما بالنسبة لمقياس الرسم الكبير (المقام يكون صغير أي بين 1000 و 4000) فانه يستعمل لمساحات صغيرة أي اصغر جزء في المخطط لتوضيحه اكثر.

3. تبليغ العينة للجمهور:

1.3. طبيعة الجمهور

1.1.3. بروز جمهور متخصص مهتم بمخططات مسح الأراضي إلى جانب الباحث العادي:

لمعرفة طبيعة جمهور مخططات مسح الأراضي و مدى استعماله و استغلاله، قمنا بفرز بطاقات الاستمارات الخاصة بالبحث و الموجهة للباحث (أنظر الملحق رقم 5)، المتوفرة على مستوى قاعة المطالعة. وبعد التحليل، تبين لنا أن هناك اهتمام من طرف الطلاب لمثل هذه الوثائق. من خلال الفرز، تعود أول بطاقة أو استمارة الباحث إلى 2003 م، واستمرت العملية حتى تمكنا من حصر البطاقات إلى غاية 2014م. إذ أن عدد الاستمارات تمثل عدد الباحثين المترددين إلى قاعة المطالعة.

سنة الإعارة	نوعية البحث					
	بحث أكاديمي		بحث شخصي		المجموع الجزئي	
	عدد الاستمارات	عدد المخططات	عدد الاستمارات	عدد المخططات	**عدد الاستمارات**	**عدد المخططات**
2003	0	0	0	0	**0**	**0**
2004	10	28	0	0	**10**	**28**
2005	0	0	1	3	**1**	**3**
2006	0	0	0	0	**0**	**0**
2007	0	0	1	1	**1**	**1**
2008	0	0	0	0	**0**	**0**
2009	0	0	1	1	**1**	**1**
2010	0	0	2	1	**2**	**1**
2011	0	0	7	27	**7**	**27**
2012	7	29	8	14	**15**	**43**
2013	14	53	5	15	**19**	**68**
2014	2	19	13	22	**15**	**41**
بدون تاريخ	3	7	4	6	**7**	**13**
المجموع	36	136	42	90	**78**	**22640%**

569 مخط

جدول (15): يبين عدد الاستمارات والمخططات المعارة خلال 11 سنة

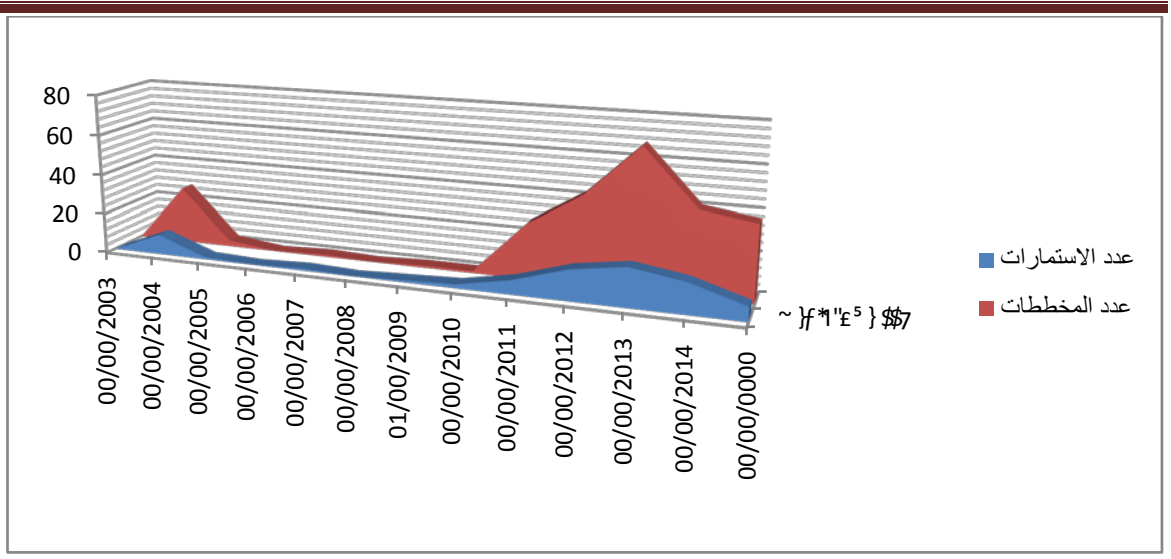

تمثيل بياني(11): يبين نسبة التوافق بين عدد الباحثين وعدد الوثائق المطلوبة

ملاحظة: 00/00/0000 يبين تردد الباحثين في تواريخ غير مدونة على بطاقات الاستعلام

من الواضح من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه، أن طبيعة الجمهور الحاضر بقوة لطلب مخططات مسح الأراضي هو الجمهور العادي حيث بلغ عدده 42 باحث، وعدد المخططات المعارة 90 مخطط فقط أي 16% من مجموع العينة بمعدل مخططين على الأكثر لكل باحث. كما سجلنا حضور البحوث الأكاديمية فيما يتعلق بهذا النوع من المخططات ب 36 باحث اكاديمي فقط مقابل 136 مخطط أي بمعدل 3 مخططات على الأكثر لكل باحث.

ومن جهة أخرى، لم نسجل أي حضور للبحوث من النوعين في السنوات التالية: 2003، 2006، 2008، وحضور باحث واحد في السنوات التالية: 2005، 2007 و 2009م، لأسباب قد تعود إلى حداثة المركز، والاهتمام بمعالجة الأرصدة اكثر من تبليغها.

وأما سنة 2013 تميزت بحضور قوي للباحثين الاكاديميين 14 باحث ب 53 مخطط مقارنة بالباحثين العاديين، ونفس الشيء بالنسبة لسنة 2012، هذا ما يعني أن الطلاب المعاهد والجامعات السباقون في البحوث الأكاديمية للمخططات القديمة، بينما نسجل حضور قوي للباحثين العاديين في السنوات الأخرى وقصى ذروة هي من نصيب سنة 2014 : 13 باحث ب22 مخطط.

يمكن القول في الأخير، أن ليس هناك توافق وتماشي بين عدد الباحثين وعدد المخططات المطلوبة، حيث هذه الأخيرة بلغت كمية محدودة ومقدرة ب **226**مخطط من بين مجموع العينة والتي عددها 569 مخطط، وعدد الباحثين لا يتجاوز 78 باحث، مقارنة بالعدد الهائل للجمهور في المجتمع. حيث من خلال الجدول، يمثل معدل حصول الباحث عن الوثيقة بوثيقتين لكل باحث لا أكثر. غير أن الواقع يؤكد عكس ذلك، إذ سجلنا حصول باحث اكاديمي على أكثر من 10 مخططات في اغلب الأحيان، بينما هناك من لم يحصل على أية مخطط، فقد يعود السبب الأول والمهم عدم اكتمال العينة إذ سجلنا غياب 69 مخطط قد تكون من بين المخططاتالتي

تماختيارها من الباحث، إضافة إلى أسباب أخرى تتمثل في نقص المهارات للمستفيد فيما يخص آليات البحث وكيفية البحث في الفهارس ، نقص الدقة في المعلومات الموجودة في الفهارس، المعالجة العلمية للوثائق كانت سطحية، وعد الإلمام بكل جوانب الهامة للمخططات، وبالتالي يصعب على الباحث العادي إيجاد الوثيقة. تواجد الوثيقة في الفهارس ولكنها غير موجودة في المخزن.

2.1.3. هدف البحث: إقبال كبير للمواطن لإثبات حقوقه

نوع البحث	هدف البحث					
	للبحوث العادية وفق المسار الدراسي	لإعداد رسائل تخرج	لأثبات الحقوق	أخرى	المجموع الجزئي	المجموع
اكاديمي	13	23	_	_	36	78
شخصي	_	_	30	12	42	
المجموع الجزئي	36		42		78	
المجموع	78					

جدول(16): توزيع عدد المستفيدين وفق هدف البحث

من خلال نتائج الجدول، تبين لنا أن هدف البحث تختلف حسب نوعه، حيث سجلنا عدد الباحثين العاديين يقدر ب 42 باحث، والباحث الاكاديمي ب 36 باحث، إذ نجد بحوث عادية تنجز من طرف طلبة المعاهد وفق ما تنص عليه برامج أو المقررات الدراسية وعددهم 13 باحث فقط، كما نجد أغراض إعارة مخططات مسح الأراضي لإعداد مذكرات وأطروحات تخرج في كل التخصصات ب **23**باحث، بينما نسجل 30 باحث غرضه إثبات الحقوق لنزاعات العقارية، و 12 باحث كان غرض استخدام المخططات للتأليف أو عرض فيلم وثائقي.على العموم يبقى عدد المتوافدين قليل جدا مقارنة بالجمهور الواسع، إلا أن المواطن هوالأكثر اهتمامابمخططات مسح الأراضي.

2.3.احتياجات الجمهور غير المترجمة إلى طلبات:

1.2.3. الرد على الطلبات بالإيجاب أو النفي:

الرد على الطلب	تخصص الجمهور		المجموع
	اكاديمي	شخصي	
	عدد المخططات	عدد المخططات	
نعم	136 مخطط	85مخطط	221
لا	0	5مخطط	5
المجموع	136مخطط	90مخطط	226

جدول(17): توزيع المخططات وفق الرد على الطلبات بالإيجاب أم السلب

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن كل المخططات المطلوبة من اجل البحوث الأكاديمية استخدمت وفق طلبات الطلاب والتي عددها 136 مخطط، وهذا يدل على أن الطالبيستعين بالفهارس الموجودة على مستوى قاعة المطالعة قبل ملأ استمارات البحث، فكانت الرد بالإيجاب لكل طلباتهم، أما بالنسبة للبحوث الشخصية، نسجل غياب 5 مخططات مطلوبة من طرف المواطنين، بالسلب توقعا منه إيجاد المخطط المناسب لإثبات حقوقه، وبالتالي ملأ الاستمارات مباشرة. فهذه المخططات تنظمُ إلى لائحة المخططات الغائبة عن الرصيد والتي لابد من البحث عن مكان تواجدها.

2.2.2. مخططات البلديات غير المطلوبة:

	خصائص المستفيد					
	جمهور اكاديمي		جمهور عادي		المجموع الجزئي	
مخططات البلديات	عدد الباحثين	عدد المخططات	عدد المواطنين	عدد المخططات	عدد الباحثين	عدد المخططات
Abbo			1	1	1	1
Affreville						
AïnBessem						
AïnBoucif						
Aïn Sultan						
AïnTaya		1	1	1	1	2
Alma (L')	2	6			2	6
Ameur El Aïn		1				1
Arba (L')		1				1
Arbatache (L')		1				1
Attafs (Les)						
Attatba						
Aumale						
Azeffoun			3	5	3	5
Beni Mansour			1	5	1	5

مخططات البلديات	خصائص المستفيد					
	جمهور اكاديمي		جمهور عادي		المجموع الجزئي	
	عدد الباحثين	عدد المخططات	عدد المواطنين	عدد المخططات	عدد الباحثين	عدد المخططات
Beni Mered		1				**1**
Bérard						
Berrouaghia						
Berrouaghia						
BirRabalou						
Birkadem		1	1	1	**1**	**2**
Birmandreis	1	1				**1**
Blida	2	13	1	8	**3**	**21**
Boghar						
Boghari						
Bordj Menaiel		7				**7**
Bou Medfa						
Boufarik	5	29			**5**	**29**
Bouinan	1	3	1	2	**2**	**5**
Bouira						
Camp du Maréchal						
Carnot						
Castiglione						
Cavaignac						
Charon						
Chebli		1				**1**
Cheliff						
Chellala			1	1	**1**	**1**
Cheragas	2	3	1	2	**2**	**5**
Cherchel	7	9			**7**	**9**
Chiffa						
Courbet						
Crescia						
Damiette						
Dellys	**5**	**15**			**5**	**15**
Dely Ibrahim						
Djendel						
Djurdjura: groupement unique de Michelet						
Douaouda						
Douera		1	2	4	**2**	**5**
Dra El Mizan			1	10	**1**	**10**
Draria		1	1	1	**1**	**2**

مخططات البلديات	خصائص المستفيد					
	جمهور اكاديمي		جمهور عادي		المجموع الجزئي	
	عدد الباحثين	عدد المخططات	عدد المواطنين	عدد المخططات	عدد الباحثين	عدد المخططات
Duperré						
El Achour			3	2	**3**	**2**
El Affroun	1	2		1	**1**	**3**
Felix Faure						
Fondouk		1				**1**
Fort de l'Eau		1	1	3	**1**	**4**
Fort National						
Fouka						
Gouraya						
Haussonvillers						
Haut Sebaou			1	2	**1**	**2**
Hussein Dey	1	1			**1**	**1**
Isserville						
Kherba						
Koléa	1	3	1	2	**2**	**5**
Kouba		2				**2**
Lavarande						
Littré						
Lodi			1	1	**1**	**1**
Mahelma			1	3	**1**	**3**
Maison Blanche						
Maison Carrée		1	2	2	**2**	**3**
Marengo		2				**2**
Medéa	2	6			**2**	**6**
Mekla		2				**2**
Ménèrville			1	1	**1**	**1**
Meurad		1				**1**
Miliana	1	1			**1**	**1**
Mirabeau						
Mizrana			1	2	**1**	**2**
Montenotte		1				**1**
Mouzaïaville						
Novi						
Orleansville						
Oued El Alleug		1				**1**
Oued Fayet						
Oued Fodda						
Palestro	1	5	2	3	**3**	**8**

مخططات البلديات	خصائص المستفيد					
	جمهور اكاديمي		جمهور عادي		المجموع الجزئي	
	عدد الباحثين	عدد المخططات	عدد المواطنين	عدد المخططات	عدد الباحثين	عدد المخططات
Rébéval						
Réghaia		1				**1**
Rivet						
Rouiba			3	8	**3**	**8**
Rouina						
Rovigo						
Saint Eugène						
Saint Ferdinand						
Saint Pierre- Saint Paul			1	2	**1**	**2**
Saoula						
Sersou						
Sidi Aissa						
Sidi Moussa			1	1	**1**	**1**
Souma						
Tablat			3	9	**3**	**9**
Tefeschoun						
Tenes						
Teniet El Haad						
Tipaza	3	8			**3**	**8**
Tizi Ouzou	1	2	1	1	**2**	**3**
Tizi R' Nif			1	1	**1**	**1**
Vesoul Benian						
Zéralda						
المجموع	**36 باحث اكاديمي**	**136 مخطط**	**39 مواطن**	**85مخطط**	**75 باحث**	**221 مخطط**

جدول(18): توزيع عدد الباحثين والمخططات وفق طلبات الجمهور

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن عدد المخططات المطلوبة من طرف الباحثين هو 221 مخطط من مجموع المخططات المدونة على الاستمارات التي عددها 226 مخطط، وهذا ما يدل على غياب 5 مخططات مطلوبة من طرف المواطنين وهي غير موجودة في المخزن وتتمثل في مخططات: بوزريعة(1م)، حيدرة (1)، سيدي يحي(1)، الحامة(1) وسطاولي (1). حيث عدد الباحثين هم ثلاث يبحثون عن تلك المخططات قصد إثبات حقوقهم.أما بالنسبة للمخططات الباقية والتي غير مطلوبة مقارنة بالعدد الكلي للعينة (569 مخطط): 341 مخطط أي أكثر من نصف العينة. قد يعود السبب إلى هو عدم التعريف بهذا الكنز للجمهور وإتاحته عبر الأنترنيت، بالتالي يمكن لهذه المخططات الغير المطلوبة أن تكون موضعالبحث من طرف الجمهور، عدم إتمام عمليةالمسح من وطرف وكالات مسح الأراضي، الذي يؤدي حتما بالمواطن بالبحث عنها.

و البلديات الأكثر طلبا منطرف المستفيد هي:

بوفاريك: 29 مخطط، وهي من اهتمام طلبة الهندسة لبوفاريك، والاهتمام بتطور المنطقة عبر الزمن.

البليدة:21 مخطط، وهي من اهتمام الطلبة والمواطن.

دلس: 15 مخطط، من اهتمام الطلبة باعتبارها منطقة سياحية.

ذراع الميزان: 10 مخططات، من اهتمام خاصة المواطن، باعتبارالمنطقة التي تتعرض للنزاعات العقارية. خاصة بعد قانون مسح الأراضي.

تابلاط وشرشال: 9مخططات لكل بلدية، فوقع اهتمام واختيار الطلبة لبلدية شرشال باعتبارها منطقة أثرية وسياحية، أما تابلاطبما تمتاز بالطابع الريفي وتطورها في مجال العمران، وكذا المواطن لنفس السبب دائما وهو البحث عن أول المخططات المنتجة من طرف السلطات الفرنسية لتفادي أو استرجاع الحقوق أو إثباتها.

رويبة، تيبازة والأخضرية: 8 مخططات ونفس الملاحظ السابقة.

4. نشر وتوزيع المخططات:

1.4. مشروع رقمنة الرصيد قبل ترميمه كليا:

1.1.4. توزيع المخططات وفق الحالة المادية والفيزيائية:

نقصد بتقييم الحالة المادية للعينة على مستويين هي الحالة الصحية والفيزيائية لمخططات الشاملة والأبناء بالاعتماد على المعايير التالية: مخططات تحتاج إلى ترميم فوري، تحتاج إلى ترميم بسيط، تحتاج إلى إعادة الترميم(مخططات مرممة من قبل ويعاد ترميمها)، مخططات في حالة جيدة، مخططات مرممة في حالة جيدة. ومن خلال النتائج يمكن استنتاج الظروف المناخية المتوفرة في المركز.

مستوى الرصيد	المعايير					
	تحتاج إلى ترميم فوري	ترميم بسيط	إعادة الترميم	حالة جيدة	مرممة في حالة جيدة	المجموع
المخططات الشاملة	34	46	04	16	08	108
مخططات الأبناء	02	307	13	103	36	461
المجموع الجزئي	36	353	17	119	44	569
المجموع الكلي	569					

جدول (19): توزيع العينة وفق الحالة المادية للمخططات الشاملة والأوراق

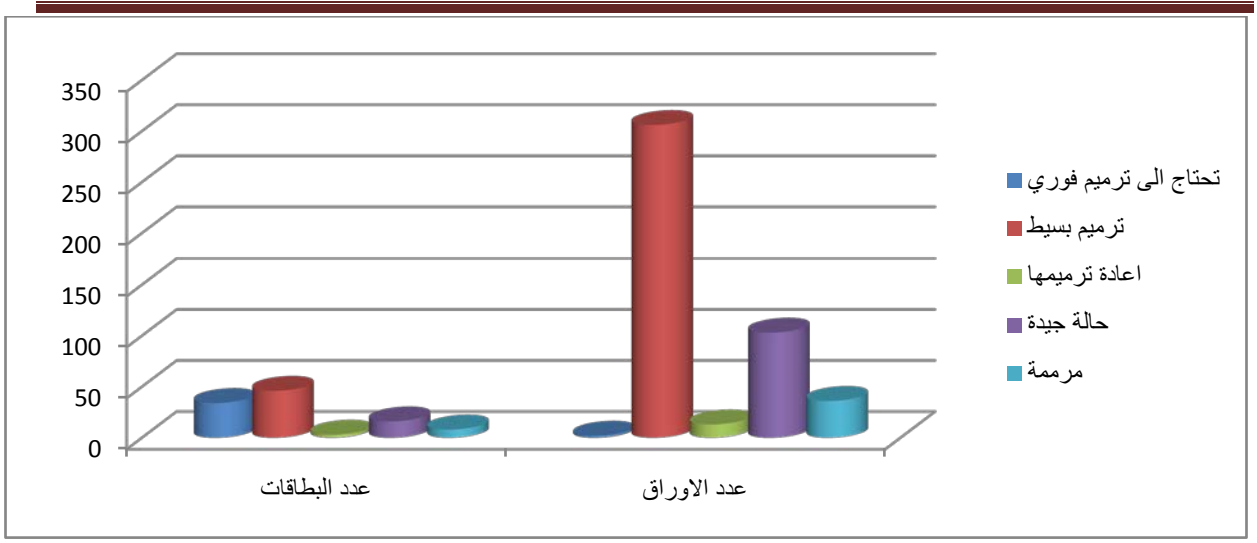

تمثيل بياني(12): توزيع العينة وفق الحالة المادية لها

ما يمكن ملاحظته أن معظم المخططات تحتاج إلى ترميم بسيط والتي تتميز بتمزقات على حواف الورق وهذا راجع إلى التداول الكبير لها أثناء استخراج الوثائق وإعادتها،مما تدل على المخططات الأكثر طلبا من طرف الباحث، ثم يليه 119 مخطط في حالة جيدة والذي يدل على عدم تداولها بكثرة أي أنها مخططات غير مطلوبة بكثرة من طرف الباحث، ونسجل 44 مخطط مرمّمة وهي في حالة جيدة والتي تدل على أنها حديثة الترميم، كما نسجل 36 مخطط تحتاج إلى ترميم فوري بما تمتاز بتمزق كبير وتعفن، و 16 مخطط مرمم تحتاج إلى إعادة ترميم. وما يمكن استنتاجه أن المركز يفتقر إلى شروط المناخية الواجب توفرها في المخازن لتفادي تعفن الوثائق وإتلافها والتي ينجر منها في اغلب الأحيان ضياع الوثيقة ذو النسخ الوحيدة.

2.1.4. وتيرة رقمنة الرصيد

الرصيد / السنة	المخططات	الخرائط
2011	290	0
2012	620	0
2013	462	0
2014	45	0
المجموع	1417	0

جدول (20): يمثل توزيع الرصيد المرقمن خلال أربع سنوات

ملاحظة: العدد المتبقي للرصيد المرقمن 45 وثيقة لا يعني النسخ الإضافية المرقمنة للرصيد.

من خلال الجدول السابق ، من الواضح أن بداية مشروع الرقمنة خصّص لمخططات الدواوير والبلديات للمحافظات الثلاث (الجزائر، قسنطينة ووهران) غير أن العدد **1417** وثيقة يبين رقمنةعمالتين فقط الجزائر وقسنطينة.كما نلاحظ أيضاأن عدد الوثائق عام 2011 لا تتعدى 290 وثيقة بمعدل إدراج 20 وثيقة في كل مرة تصل إلى 30 وثيقة (15 يوم وأكثر) للرقمنة، نظرا لان الماسح الإلكترونيليس بحوزة المصلحة المعنية،وتم اقتنائه عام 2010م، وتأخر العملية كان لسبب تكوين المستعملين في كيفية استعماله. لذا فان العملية كانت بطيئة وجديدة بالنسبة للمستعمل، ونلاحظ تضاعف كمية الوثائق المرقمنة بثلاث مرات خلال عام 2012م حيث وصل إلى 620 وثيقة، ذلك أن المستعمل استوعب كيفية التعامل مع الماسح،لينقص عدد الوثائق عام 2013 إلى 462 وثيقة لسبب عطل الماسح الإلكتروني لمحاولة إدراجه في الشبكة الداخلية للمركز والتي لم تتم لأسباب نجهلها.

أما بالنسبة لعام 2014 نسجل رقمنة 45 وثيقة فقط، حيث توقفت العملية لأسباب تنظيمية في شهر مارس 2014م، بعد إنهاء رقمنة رصيد عمالة قسنطينة. لسبب هو متابعة ومراقبة المخططات المرقمنة لاكتشاف رقمنة 45 نسخة إضافية للرصيد.

3.1.4. وتيرة رقمنة العينة:

باعتبار أن مخططات عمالة الجزائر هي الأولى التي حظيتبالرقمنة، وبما أنها تتشكل من 569 مخطط، يمكن أن نستنتج المدة التي زامنت عملية الرقمنة بعد الاطلاع على بنك الصور لقاعة المطالعة لاستخراج عدد المخططات المرقمنة في كل سنة.

العينة / السنوات	عنوان العينة	المخططات		المجموع
2011: فيفري	مخططات عمالة الجزائر	290		569
2012: جوان	مخططات عمالة الجزائر	279	620	
	مخططات عمالة قسنطينة	341		803
2013	مخططات عمالة قسنطينة	462		
2014: مارس	مخططات عمالة قسنطينة	45		
المجموع		1417		1372

جدول (21): المدة الافتراضية لرقمنة العينة

من خلال الجدول، تبيّن لنا أنمدة رقمنةالعينة التي عددها 569 مخطط،استغرقت حوالي سنة ونصف، أي بمعدل تقريبا 32 مخطط في كل شهر، هذا ما يبيّن ضعف مشروع رقمنة الرصيد الذي لم يتم بعد.كما نلاحظ من الدول أن عدد الصور المرقمنة الموجودة في بنك الصور هو 1417 صورة، لا توافق العدد الموجود في الرصيد أي 1372 وثيقة، ذلك أن رصيد مخططات عمالة قسنطينة تحوي على 45 نسخة إضافية، تم رقمنتها بدون مراقبة.

2.4.حضورمخططات مسح الأراضي في النشاطات الثقافية:

1.2.4. النشاطات الثقافية المنجزة من طرف المركز1990 و 2009:

نوع النشاط / السنوات	نشاطات المركز					المجموع الكلي
	المنشورات	المعارض	الملتقيات والندوات	الدورات التكوينية	نشاطاتأخرى[3]	
1990			1			1
1991						
1992						
1993			1			1
1994			1			1
1995	1					1
1996	4		1			5
1997	2					2
1998	3		1			4
1999						0
2000	1		1			2
2001		3				3
2002		3				3
2003	2	8	6	1	5	22
2004	4	11	14	2	4	35
2005	2	29	8	9	5	53
2006	2	25	8	14	2	53
2007	2	14	14	24	1	55
2008	4	10	8	10	14	46
2009	2	12	10	7	2	33
المجموع	29	115	74	67	33	318

جدول (22): يبين تطور النشاطات خلال الفترة الممتدة بين 20091990_

[3] وهي مجموعة من النشاطات كالتكريمات، الزيارات

ما نلاحظه في الجدول أن سنة 2007 هي سنة حافلة بالنشاطات الثقافية المقامة في المركز، حيث وصل عددها إلى 55 نشاط موزع كالتالي: 24 دورة تكوينية، 14 ملتقيات وندوات، 14 معرض ونشريتين، ثم يليها عامي 2005 و 2006 (دون قصد) ب 53 نشاط في كل عام، في 2006 موزعة كالتالي: 14 دورة تكوينية، 8 ملتقيات، 25 معرض ونشريتين، أما عام 2005 فنجد 9 دورات تكوينية، 8 ملتقيات، 29 معرض ونشريتين، ثم عام 2008 ب 46 نشاط، موزع على النحو التالي: 14 نشاط بين التكريمات والزيارات، 10 دورات تكوينية، 12 ملتقى ونشريتين، ثم يليه عام 2004 ب 35 نشاط، فعام 2009م ب 33 نشاط، ثم 2003 ب 22 نشاط.

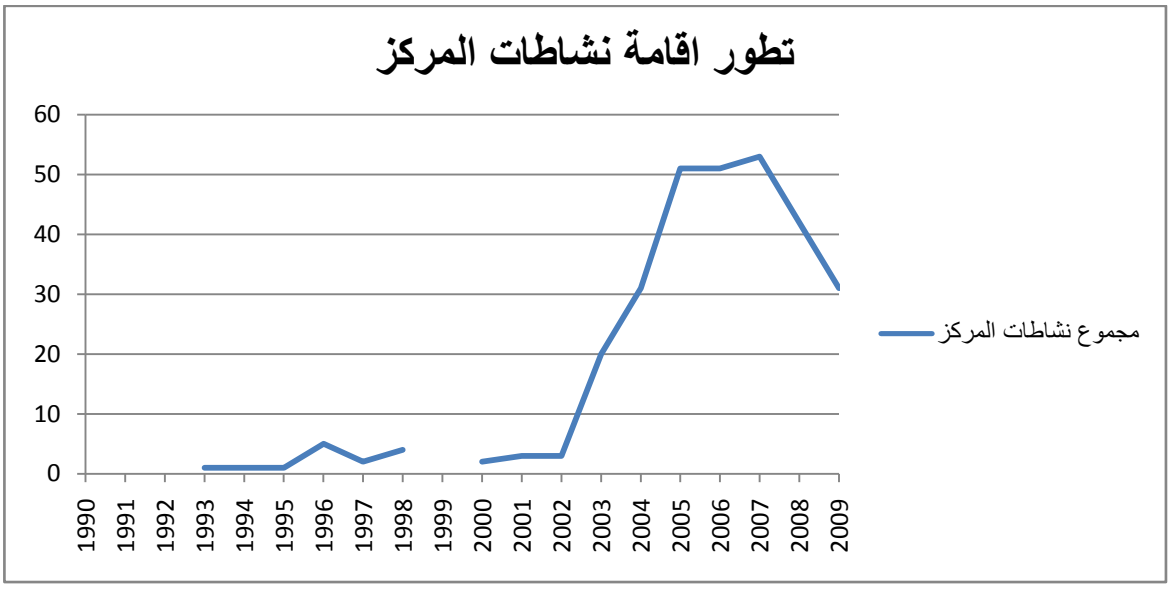

تمثيل بياني (13) يبين تطور نشاطات المركز المقامة خلال 19 سنة بين 20091990_

ما يبينه التمثيل البياني أن نشاطات المركز كانت في ركود تام في سنوات التسعينات، حيث تنعدم عامي 1991 و 1992، لانشغال المركز بجمع الأرشيف ومعالجته، إضافةإلى انه لم يفتح أبوابهإلا بعد 1989م. فهو حديث النشأة، ليبدأ في التطور بعد ركود دام حوالي 12 سنة، بداية 2003م، ليحدث قفزة في عدد النشاطات إلى غاية 2007م ليبدأ في التنازل تدريجيا بعد عام 2007 إلى غاية 2009، وقد يعود السبب إلى السياسة المتبعة في الأرشيف والتفرغ إلىالأعمالالأخرى، كجلب الأرشيف الجزائري من الخارج، أو الاهتمام اكثر بالمدفوعات التي تصل المركز ومحاولة معالجتها.

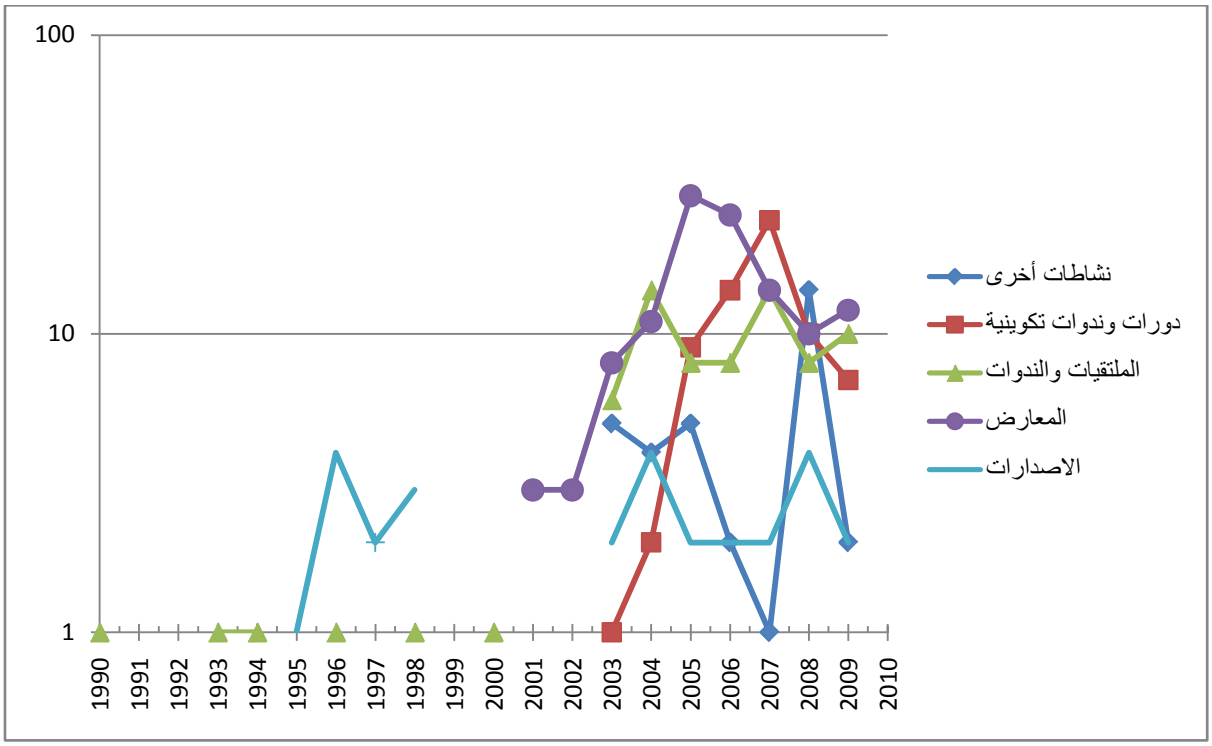

تمثيل بياني(14): تطور النشاطات وفق نوع النشاط خلال المدة الممتدة بين 1990–2009

نفس الملاحظة بالنسبة لتطور النشاطات، غير أن في هذا الشكل، يبين لنا تطور كل نشاط على حدى، حيث نسجل النشاط الأكثر اعتمادا من طرف المركز هو المعارض ب 115 معرض خلال 9 سنوات والذي بلغ ذروته عام 2005، وهذا النشاط يعتمد عليه كثيرا من اجل تثمين أرصدتها وفق مواضيع وأحداث مختارة، و نلاحظ غيابه في السنوات قبل 2001 أي قبل مجيئ المدير العام الحالي، لتفرغ المركز بجلب المدفوعات ومعالجة الأرشيف والاهتمام بالمسائل التنظيمية للمركز والمؤسسة بأكملها. أما النشاط الثاني يتمثل في الملقيات والندوات والمحاضرات ب 74 إذ نسجل اعلى عدد في 2004، ثم يليه الدورات التكوينية 67 دورة والمتمثلة بتقديم دروس وتطبيقات حول الأرشيف، اذ نسجل اعلى عدد عام 2007 ب 24 دورة، أما بالنسبة للمنشورات وهي عبارة عن نشريات داخلية تصدرها المؤسسة للتعريف بالمركز والنشاطات، إذ لا يتجاوز 4 نشريات في كل عام.

وهذا ما لاحظناه في الآونة الأخيرة غياب الإطارات المكلفة بالمديريات الفرعية للتنشيط لأزيد من ثلاث سنوات، الذي أدى بالمركز تحمل المسؤوليات في إعداد المعارض ونشر المطبوعات، وتنظيم الملتقيات. فغياب العنصر المهتم والمكلف بتطوير النشاط الثقافي والعلمي يؤدي بتراجع في الإداء.

2.2.3. نسبة حضور مخططات مسح الأراضي في النشاطات:

لقد تم اختيار المعارضباعتباره النشاط الأكثر اعتمادا في تثمين الأرشيف في المركز. وباعتبار اليوم العالمي للأرشيف خاص بكل الأوعية مما يستدعي حضور الخرائط والمخططات، وبالتالي مخططات مسح الأراضي.

المعارض	اليوم العالمي للأرشيف			المعارض	المجموع
الوثائق	الأرشيف	الخرائط والمخططات	مخططات مسح الأراضي	مخططات مسح الأراضي	الكلي
العدد	205	19	0	0	224
النسبة	91.52 %	8.48%	0	0	100%

جدول (23): يبين الفارق بين نسبة حضور مخططات مسح الاراضي في المعارض

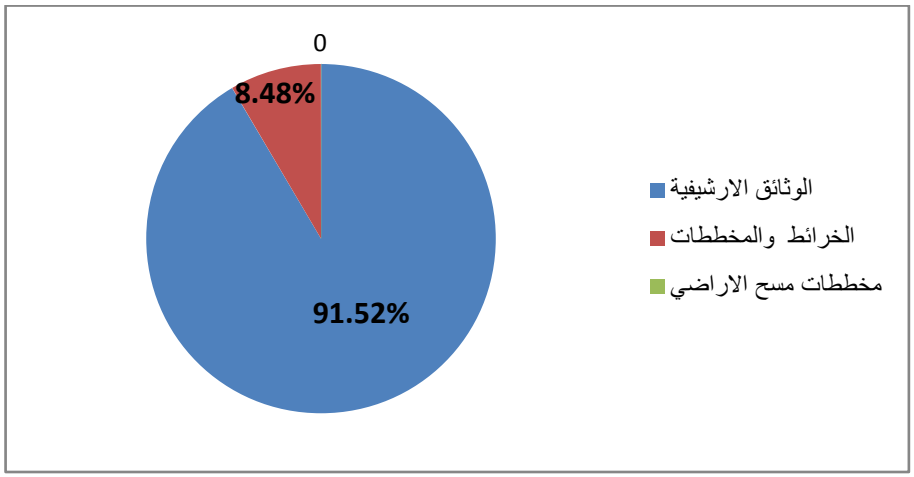

تمثيل بياني(15): نسبة الاستعانة بالوثائق الكارتوغرافية في المعارض

ما يوضحه الجدول والتمثيل البياني، حضور ضعيف بالنسبة للوثائق الكارتوغرافية في المعرض العالمي للأرشيف مقارنة مع الوثائق الأرشيفية، ويمكن أن تكون نسبة معقولة لأنه معرض يضم جميع الأوعيةالأرشيفية، لكن ما نستغربه، غياب تماما إقامة معارض خاصة بالوثائق الكارتوغرافية فقط، سواء بالنسبة لدور الوثيقة في كتابةالتاريخ، أو تاريخ بلد ما من خلال الوثائق الكارتوغرافية عامة ومخططات مسح الأراضي خاصة، وبالتالي غياب المؤتمرات والندوات والملتقيات التي ترافق إقامة المعارض[4].

[4] في اغلب الأحيان، تدعم الملتقيات والمحاضرات بمعارض فغياب الندوات يؤدي إلى غياب المعارض في اغلب الأحيان.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى ضبط كمية الرصيد الإجمالي من خلال الحملة التقييمية، بعدما أن كان عدده وفق وسائل البحث قبل الحملة يقدر ب 30296 وثيقة، ليضبط عدده 23039 وثيقة بعد الحملة التقييمية ، موزع كالتالي: 10172 وثيقة معالجة و 12867 وثيقة غير معالجة.

كما تبيّن لنا أن المخططات هي الأكثر طلبا من طرف الجمهور مقارنة بالخرائط، كون هذه الأخيرة متواجدة في المؤسسات الأخرى، على غرار المخططات التي تتواجد بنسخ واحدة وأصلية، الأمر الذي يستدعي تقيد الجمهور بالذخيرة الأرشيفية للمركز، كما توصلنا إلى معرفة اهتمام آخر من الجمهور المختص و استعمال المخططات ليس فقط لإثبات الحقوق وإنما لتثمين المناطق.

كما اعتمدنا على مؤشر الحضور والغياب للوصول إلى معرفة الكمية الإجمالية للعينة المفروض تواجدها في المركز. وخلصنا من خلال الفصل إلى تحديد حاجيات الجمهور المترجمة إلى طلبات، والغير المترجمة من خلال إبراز عناوين المخططات الأكثر طلبا.

وأشرنا كذلك إلى مشروع رقمنة العينة ووتيرة إنجازه، نسبة حضور المخططات في النشاطات الثقافية للمركز غائب تماما. ليبقى مجال تثمين العينة منحصرا في إعادة النظر حول الوصف البيبليوغرافي للوثائق، وإعادة تشكيل وسيلة البحث. هذا ما سنحاول عرضه في الفصل المقبل من خلال دراسة استشرافية للعينة.

الفصل الثالث: دراسة استشرافية للعينة

تمهيد:

نقصد بالدراسة الاستشرافية للعينة إعادة النظر في الطبيعة التنظيمية لها، سواء الفيزيائية أو المعلوماتيةوعرض الحلول التي يمكن أن تغيّرمن صورة العينة مستقبلا وجعلها أكثر وضوحا، تنظيما واستغلالا، مع التركيز على أهمية دورة الاتصال التي تربط بين الوظائف التالية: الجمع، المعالجة والتوزيع، لأننا نرتبط كلنا من أجل السير الحسن للمؤسسة، لهدف مشترك وهو تقديم الذخيرة الأرشيفية والوثائقية على شكل هيكل وثائقي سهلة الاستيعاب، بالاعتماد على معايير التنظيم المحكم و الوصف الدقيق. فهيئة وطريقة تقديم تلك الذخيرة، يشكل شرطأساسي لإصلاح الأفاق الإدارية والتراثية.فلن تتحقق دون تكاثف جهود أخرى سواء الجمهور، الباحث، المؤلف مؤسسات أخرى ومختصين أخرين، في التوزيع الفعال لهذا الإنتاج. وفي المقابل فان تطبيق توصياتها تؤدي إلى التكفل الأليق بهذا الرصيد التراثي.

1. إعادةالنظر في إحياء الرصيد:

1.1. وضع سياسة وطنية للدفع:

رغم القيمة التراثية والتاريخية التي تكتسبها الوثائق الكارتوغرافية، إلاأنّها تتعرض لتقادم المعلومات من التغييرات التي تحدث في الطبيعة و الحدود من جراء التقسيمات الإدارية، ظهور مناطق وزوال مناطق أخرى، التهيئة والعمران...الخ.

وباعتبار مركز الأرشيف الوطني المستودع الأخير الذي تحفظ فيه الذخيرة الأرشيفية، فانه يهتم بالدرجة الأولى بالوثائق القديمة، عكس الأنظمةالإعلاميةالأخرى كالمكتبات ومراكز المعلومات التي تعمل جاهدة على الإحاطة بكل المعلومات الحديثة والعمل على اقتنائها، وذلك تلبية لمتطلبات الباحث بالدرجة الأولى.

ونقصد بإحياء الرصيد هو إعادة بعثه بعد ركود دام لعدة سنوات، وهذه الأخيرة تنطبق تماما لسياسة الاقتناء التي تعمل بها المؤسسات، فمركز الأرشيف الوطني يجمع التراث الأرشيفي المنتج من طرف المؤسسات عن طريق دفعها. فكيف يتم إحياء رصيد يعود تاريخ تواجده إلى حوالي 132 سنة، ولم يتم تنميته في الأرشيف الوطني؟

و مخططات مسح الأراضي الكلاسيكية (النابوليونية) هي وثائق نتجت وفق نشاط المؤسسات الضريبية ذلك الوقت لمعرفة وتحديد الممتلكات الخاصة وأملاك الدولة، ومن جهة أخرى، تعتبر الوثيقة المرجعية الأساسية المعتمد عليها لتنظيم الممتلكات العقارية، وإثبات الحقوق العقارية.

فمن الطبيعي أن تندرج ضمن قانون الدفعالذي ينص علىدفع الوثائق ذات قيمة، باعتبارها وثائق إثباتية وقانونية،إلا أن مؤسسة الأرشيف الوطني، رغم ما أصدرته فيما يتعلق بإجبار مؤسسات الدولة العمومية والخاصة بدفع الأرشيفي العمومي الذي يعود تاريخ إنتاجه إلى الفترة الاستعمارية، لم تستقبل أي مدفوعة من هذا النوع.لتكملة ما تبقى سواء لسد الثغرات، أو لتكملة الرصيد بما يلي من نشاط مسح الأراضي بعد 1914م.

كماأن تنمية الرصيد يتوقف على اقتراحات الجمهور الطالب للمخططات ومحاولة ترجمة احتياجاتهم إلى طلبات، والتي بدورها تدفع بالمركزإلى البحث عن كيفية اقتنائها.فمستقبل الرصيد الذي يتوقف على إعادةبعثه وتنميته، يدفع المركز إلى المعرفة التامة بمصادر ومكان تواجد هذه الوثائق. كما يمكن أن نقوم بتزويد الرصيد عن طريق الأخذ بآراء المختصين أثناء القيام بأعمالهم الأكاديمية، ومحاولة إرشاد وتوجيهنا إلى مكان تواجد وثائق تخص بحثهم في أماكن أخرى وفي مخازن الخرائط الموجودة على مستوى بعض الهيئات الأخرى.

2.1. التبادل:

كما يمكن تزويد وتنمية الرصيد عن طريق التبادل، من خلال النسخ الإلكترونية مقابل الورقية في وكالات أملاك الدولة ومسح الأراضي، وتعويضها بما ينقص في الرصيد. كما يمكن التبادل مع الدول الأخربالأجنبية لاحتواء الرصيد عليها وبالنسخ الإضافية، فهذه العملية تعتبر من بين الطرق التي يمكن إثراءالرصيد دون اللجوء إلى شرائها.

3.1. الهبة

كما تحصل المركز على هبة من نوع خاص من المخططات النادرة من طرف الخواص، ورقمنتها لتكملة المعلومات الناقصة ولمعرفة التطور الحاصل في منطقة معينة بين فترتين زمنتين متعاقبتين. وهذا ما حصل مؤخرا برقمنة مخطط جيجل الموروث من احد الخواص، وإدراجها كوثيقة رقمية في بنك الصور.

2. من حيث المعالجة:

1.2. تشخيص الرصيد:

إن عملية الجرد بما فيها من فوائد مزدوجة معلوماتية ووثائقية، تساعد على التعرف اكثر بالرصيد ومحتواه و إمكانية تنسيقه، ومن اهم التقنيات التي نعتمد عليها بوضع رموز التي من خلالها تعطي البصمة للهيئة المسؤولة عن الوثيقة: الترقيم، الختم، الشفرة، حيث أن بعض المخططات تتعرض إلىإهمال من حيث هذا الجانب.

فالترقيم: هو الرقم الذي يتوجب تواجده على المخطط كرقمها الخاص بها الذي اصدر منذ الوهلة الأولى من إنتاجها، فهذا الرقم سيساعدنا على إيجاد التسلسل والمسار الحقيقي للوثيقة وترتيبها المنطقي منذ نشأتها: وهو الذي يساعد على مبدأ احترام الرصيد.أوإدراج رقم الجرد الخاص بمؤسسة الأرشيف.

الختم: لابد منذ وصول الوثيقة إلى مركز الأرشيف الوطني أوإلى أي مصلحة للأرشيف، أن يوضع عليها ختم المؤسسة لإثبات تواجد الوثيقة فيها وانها تعتبر كملكية خاصة بها، وإضافةإلى ذلك، لابد أن يوضع الختم في حيز أين لا تتواجد المعلومة، غير أننا وجدنا أختام موضوعة في وسط الخرائط، وهذا قد يؤدي إلى ضياع المعلومة مع مرور الزمن ما قد يترتب من تفاعلات الحبر. علماأنلزوم وضع الختم، يحمي الوثيقة من السرقة، لأنها تنتمي إلى هيئة ما.

الشفرة: دور الشفرة هو التعريف بموقع الوثيقة الفزيائي في المخزن لسهولة الوصول اليها، لذا لابد من إدراج الشفرة النهائية للمخطط حسب ايطار التصنيف الخاص بمركز الأرشيف الوطني،فتدوينهايتزامن لحظة معالجتهاالأليةأو اليدوية للوثيقة.

حيث صادفتنا أثناء الحملة التقييمية كتابة الشفرات المخططات تكون على الشكل التالي:

PA–III–1

P بمخططات

A الخاصة بالجزائر

III– خاصة برقم الخزانة

1 – رقم الوثيقة

كرّر استعمال الشفرة في مخططات أخرى على غرار مخططات مسح الأراضي، والمتعلقة بالجزائر. إذ لا تعتمد على ايطار التصنيف لمركز الأرشيف الوطني الذي يدرج المخططات والخرائط ضمن الوثائق الإيكونوغرافية، وبحكم اكتشاف نوع آخر من الوثائق، لابد من النظر بكيفية إدراجها في ايطار التصنيف مستقلة عن الوثائق الإيكونوغرافية التي تحمل الرمز V. (انظر الملحق رقم 6)، غير أننا لاحظنا عدم إدراج الشفرة على استمارات البحث، واعتمد على الرقم التسلسلي للوثيقة.

2.2. التصنيف:

بعد إدراج الوثائق الكارتوغرافية في ايطار التصنيف، لابد بالتفكير بكيفية ترتيب الأنواع المشكلة لها ضمنه، مع إدراج رمز لكل وثيقة، بالتالي تصنيف مخططات مسح الأراضي: مثال:

DZ /AN/ V : Archives Figurés

DZ /AN/1V : Cartographiques

1 Atlas

2 Cartes

3 Coupes

4 Croquis

5 Esquisses

6 Plans

DZ /AN/2V: Iconographiques

شكل (5): اقتراح إدراج الوثائق الكارتوغرافية ضمن ايطار التصنيف الخاص بمركز الأرشيف الوطني

DZ /AN/1V6: Plans

1/ Architecturaux

2/Cadastraux

A: Alger(Département)

C: Constantine (Département)

O: Oran (Département)

S: Sud(Territoire)

3/Villes

شكل (6): اقتراح إدراج مخططات مسح الأراضي ضمن ايطار تصنيف الخاص بمركز الأرشيف الوطني

فنوع التصنيف الأكثراعتماداني مركز الأرشيف الوطني، هو التصنيف الجغرافي والموضوعي، أما بالنسبة لمخططات مسح الأراضي فاعتمد على التصنيف الجغرافي فقط، الذي يستلزم في بعض الأحيان التعمق إلى ادنى مستوى للمناطق الجغرافية:وفق التسلسل الهرمي من العام إلى الخاص:

ترتيب الفبائي للبلديات– ترتيب الفبائيللإقليم–ترتيب الفبائي للدوار–ترتيب الفبائيللمجموعة– ترتيب الفبائي للمكان.

Commune-lotissement-Douar-section-lieu dite بالنسبة للمخططات كاملة الصلاحيات.

Commune-groupement-douar-section-lieu dite بالنسبة للمخططات مختلطة.

كذلك احترام التصنيف لأي سلسلة، يؤدي في بعض الأحيانإلى تكدس عدد كبير من المخططات في درج واحد، والذي يؤدي إلى صعوبة كبيرة أثناء تبليغها والذي يتطلب جهد عضلي كبير، مما يؤدي إلى تمزقها.

كما يمكن الاعتماد على تصنيف آخر وهو تصنيف حسب الأحجاموالأشكال، فمن خلاله يمكن اقتناء الخزانات وفق الأحجام، وبالتالي سيساعد على ربح المساحة، بحكم أنالعينة تتواجد في حجمين: 75x111سم، 68X109سم، على غرار الأحجام الأخرى لما تبقى من مجتمع الدراسة.

فهذا التصنيف يتطلب دراسة واعية دقيقة لمعرفة الأحجاموالأشكالالأكثر تواجدا في المخزن، والذي من خلاله يمكن اقتناء الخزانات الملائمة لها، أما فيما يخص بكيفية ترميزها، هذا التصنيف يتطلب بوضع رقم خاص بنوع الوثيقة، رقم خاص كل حجم الوثيقة، ثم الرقم التسلسلي للوثيقة، وهذا التصنيف يتطلب بتدوين الشفرة أعلى الخريطة ومن الزاوية. وتتراوح أحجام الخرائط المحفوظة في مركز الأرشيف الوطني: بين 60X90سم، 66X75 سم، 75X107سم، 33X103 سم، 63X88سم و 90 X130سم، وإعطاء لكل حجم رقمه الخاص، وأما بالنسبة للأحجام الكبيرة لابد من لفها ووضعها في علب الخاصة بالملفوف Tubes .

إن الاختيار الأنسب للتصنيف الذي يتميز بالترابط المنطقي والتناسقي، يساعد على الحصول على المعلومة سريعا، ووضع الباحث في موقع الذي يكون فيه مرتاح وباستطاعته فهم مخطط تصنيف الرصيد وبالتالي الحصول على الوثيقة، وكذلك العمل على كيفية ربح المساحة، واستغلالها بطريقة عقلانية، لأنه التحدي الأكثر صعوبة لكل المؤسسات والأنظمةالإعلامية، كما لابد من اخذ بعين الاعتبار متطلبات واحتياجات ونوع المستفيد.

ومن أجل تحسين الخدمات المعلوماتية، لابد من إحالة المخططات إلى الملفات الخاصة بالأرشيف العقاري: سجل ماتريس(matrice)،لعدم إمكانية دمجها لكبر حجمها.

DZ /AN/2V6-2 : Cadastraux

DZ /AN/2V6-2/A: Alger (Département)

DZ/AN/1 V-6-2/A/P : Plans d'ensemble des communes de plein exercice

A/P-1	Abbo
A/P-2	Affreville
A/P-3	Aïn Sultan
A/P-4	AïnTaya
A/P-5	Alma (L')
A/P-6	Ameur El Aïn
A/P-7	Arba (L')
A/P-8	Arbatache (L')
A/P-9	Attafs (Les)
A/P-10	Attatba
A/P-11	Aumale
A/P-12	Beni Mered
A/P-13	Bérard…

شكل(7): اقتراحمخطط نموذجي لتصنيف مخططات مسح الأراضي لبلديات كاملة الصلاحية

DZ/AN/1 V-6-2/A/M: Plans d'ensemble des communes mixtes

A/M-1	AïnBessem
A/M-2	AïnBoucif
A/M-3	Aumale
A/M-4	Azeffoun
A/M-5	Beni Mansour
A/M-6	Berrouaghia
A/M-7	Boghari
A/M-8	Cheliff
A/M-9	Chellala
A/M-10	Cherchel
A/M-11	Djendel
A/M-12	Djurdjura
A/M-13	Dra El Mizan
A/M-14	Fort National

شكل(8): اقتراحمخطط نموذجي لتصنيف مخططات مسح الأراضي لبلديات مختلطة

3.2. وصفالرصيد وفهرسة الوثيقة:

تعتبر عملية الوصف من اصعب العمليات الفكرية إلى جانب التكشيف التي يتعرض اليهاالأرشيفي، وأهمها باعتبارها الحلقة التي تربط التقييم بالتثمين. لذا لابد من تكوين المكتبي أو الأرشيفي في هذا المجال، لمعرفة خصائصها والتدرب على قراءتها، فالخصوصيات التي تتميز بها تؤدي إلى خصوصية فهرستها، ويتبين لنا بدون شك من خلال تحصلنا عليه من نتائج الدراسة التقييمية فيما يتعلق بالرصيد الغير معالج.

م اختيار المعيار الفرنسي لوصف الوثائق الكارتوغرافية، خاصة بما يتعلق بالبيانات البيبليوغرافية الملاحظة من خلال دراستنا، لما تمتاز بها من خصائص ككبر حجمها، تعدد مستوياتها، لغاتها، منتجيها، وإدراج حقوق متعلقة بالبيانات الرياضية، التي ينبغي على الأرشيفي فهمها جيدا، عوض المعيار الدولي للوصف الأرشيفي رغم أن العينة تنتمي إلى رصيد أرشيفي. للاعتبارات التالي:

- المخططات وثائق مستقلة عن الملفات، منفردة، وعلى شكل أطالس، فوصفها يتطلب الوقوف على اهم المعطيات البيبليوغرافية لإنتاج بطاقة وصفية للوثيقة.

- لعدم إدراج حقل الذي يميز الوثائق الكارتوغرافية عن الوثائق الأخرى وهي حقل البيانات الرياضية، التي تعتبر اهم حق يعتمد عليه، إضافة إلى حقل السلم. التي لا نجدها في المعيار الدولي للوصف الأرشيفي.
- كما يمكن الاستعانة بهذا الأخير لتحديد تموقع العينة ومستواها الوصفي في الرصيد كسلسلة وسلسلة فراعية. وهذا ما قمنا به أثناء إعداد قاعدة البيانات.

تعرضت المخططات إلى مشاكل عديدة أثناء فهرستها، وخاصة بما يتعلق بكيفية تدوين المعلومات في الحقول والتي تستوجب الدقة[1]. وهذا عرض لما تلقيناه من تصحيحات أثناء العملية التقييمية، وهذا عرض لمختلف الحالات:

1. **حقل العنوان**: تتبين لنا إشكاليه تدوين المعلومات الخاصة بعنوان المخطط في كثير من الحالات: من بينها:

– عدم التفرقة بين عنوان شامل للأطلس أو المخططات الشاملة، والعنوان الخاص بكل وثيقة.

– عدم إدراج العنوان الفرعي للوثيقة والتي تخص عدد الأوراق، وتكملة للعنوان الفرعي فيما يخص التنبيه لعدد الأجزاء المكونة له.

–اختلاف في تدوين عنوان المخطط الموجود على المخطط الشامل ومخطط الابن، لاختلافها في الاسم للمواقع الجغرافية بحرف أو حرفين، وهنا المكتبي يقع في حيرة في اختيار الاسم الأنسب.

ملاحظة: عندما يكون العنوان الذي يظهر في الوثيقة، لابد من تدوينه كما هو، ولكن اذا كان المخططيتشكل من أوراقمكونة له، والتي تحمل كل واحدة على عنوان خاص بها، لابد من الاستعانة بالمعالجة بمستويين.

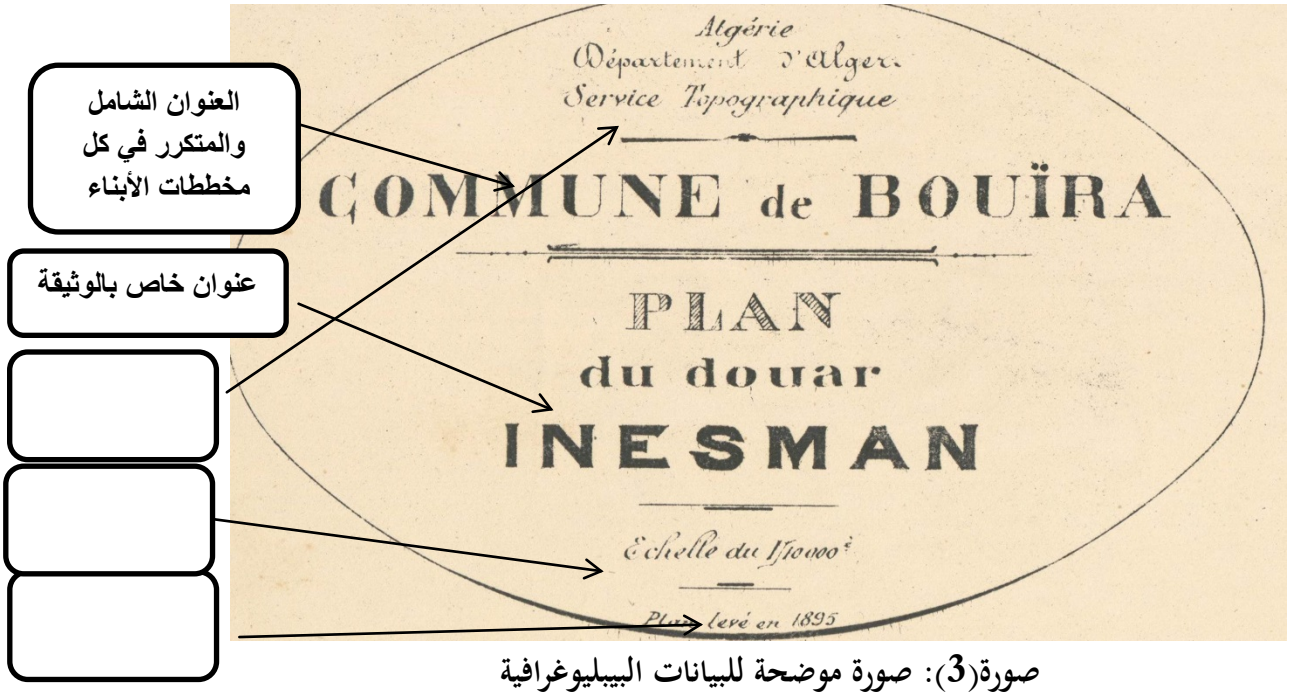

صورة(3): صورة موضحة للبيانات البيبليوغرافية

[1] انظر الملحق رقم 7 مختلف حقول المعيار الفرنسي للوصف البيبليوغرافي، الملحق رقم 08 لاقتراح بطاقة وصفية للرصيد اعتمادا على المعيار العالمي للوصف الأرشيفي، ونموذج لبطاقة وصفية للبيانات البيبليوغرافية.

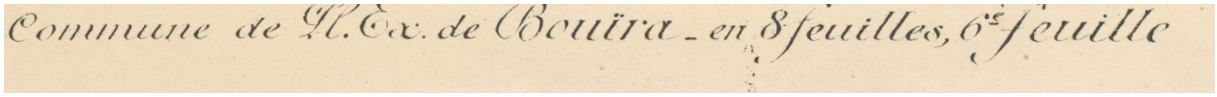

صورة(4): العنوان الشامل مرافق بالعنوان الفرعي للمخطط الشامل

يكون تدوين المعلومات كالتالي:

المخطط الشامل: **Plan de la commune de pleine exercice de Bouira : en 8 feuilles**

مخطط الابن: **Plan du douar INESMAN: 6ème feuille**

وفي بعض الحالات يمكن أتصادف تفريع لمخطط الابن إلى أجزاء

مثال:

مخطط الابن:Plan du douar INESMAN: 6ème feuille : en 2 parties

مخطط الابن الفرعي الأول

1ère partiePlan du douar INESMAN: 6ème feuille : en 2 parties :

مخطط الابن الفرعي الثاني:

2ème partiePlan du douar INESMAN: 6ème feuille : en 2 parties :

وهكذا.

2. **حقل بيان المسؤولية** :يتبن صعوبة تدوين حقل بيان المسؤولية خاصة بتعدد منتجي ومسؤولي إنتاجالمخطط، بما فيهم أسماءالأشخاص، أو الهيئات.

كما يتعرض الأرشيفي لمواقف أخرى خاصة بما يتعلق بالمخططات القديمة للإقامة العامة بالجزائر والمنتجة من عدة هيئات وأشخاص يختلف مهامهم من شخص لآخر.

في بيان المسؤولية لابد من ذكر المسؤول الرئيسي ثم الثانوي ، وفي اغلب الأحيان، الشخص الذي يقوم بأخذ المخطط هو المسؤول الأول لإنتاج المخطط، يليه المصلحة الوصية.

Service topographique du département d'Alger

من خلال هذه الطريقة، يمكن تتبع مسار الهيئات وتواجدها في الهياكل التنظيمية لنفس المؤسسات، من خلال تواريخ إنتاج الوثائق، وأيضا معرفة التغيرات التي طرأت في الطاقم الحكومي آنذاك. وأيضا يمكن استنباط أسماء القيادين العسكريين العاملين في تلك المؤسسات، والذين لهم الفضل في إنتاج هذه الذخيرة.

3. **حقل الطبعة**: هي بمثابة إحداث تعديلات وتغييرات وتصحيحات للمخططات، يمكن إدراج فقط عدد الطبعة والمسؤول عنها لكن هذا ما لم نلاحظه في مخططات مسح الأراضي .لاعتبارها المخططات الأولى.

4. **حقل البيانات الرياضية**: هذا الحقل المميز الذي لا نجده في الحقول الخاصة بالوصف البيبليوغرافي للوثائق الأخرى، حيث نجد فيه اربع أشكال للبيانات: السلم، كيفية العرض، البيانات الجغرافية للخرائط، وبيانات خاصة بالخرائط المنتجة عن طريق الفضاء الساتيليت، الأخذ عن طريق خط الاستواء équinoxe، لكن الخاصية التي تهمنا هو سلم الرسم .

✓ **سلم الرسم**: أو مقياس الرسم: وهو الذي نجده في معظم الوثائق الكارتوغرافية للمركز، فهو يتراوح بين 1/1 000 إلى 1/10 000 000،

بالنسبة للمخططات يدوّن سلم الرسم اسفل العنوان، وفي بعض الحالات نجد عدة مقاييس الرسم في المخطط توضح تطور مدينة معينة داخل المخطط، ويتراوح سلمها بين 1/1000-1/4000، وتدوينها على شكل ملاحظة في حقل الملاحظات. ويمكن حساب السلم إن اقتضى الأمر مباشرة اذا كان على شكل تمثيل بياني ويوضع بين معكوفتين إلا انه لم نصادف مثل هذه الحالة في العينة، أما فيما يتعلق بتواجد خرائط جزئية في نفس الخريطة وبمقاييس مختلفة، تندرج كملاحظة وبالتفصيل في حقل الملاحظات، وفي حالة غياب السلم نذكر سلم غير محدد بين معكوفتين.

صورة (5): تبين موقع تدوين السلم

كما تعتبر من اهم المعلومات التي لابد من تدوينها في المخطط، إذ لم نتلقى غيابها في العينة.

✓ **عرض الخرائط**: mode de projection: خاصية يوجب تدوينها في الحقل إن وجدت، و يعني إسقاط صورة الأرض على الورقة، باستعمال تقنيات حسابية ورياضية، هذه المعطيات لا تشكل لنا أي عائق في الفهرسة، لأنها تذكر مباشرة، حيث هناك اربع عروض: مركارتور، لومبار، بون، والعمودية [2]، إلا أننا لاحظنا غياب في البطاقات الفهرسية عن نوع العرض بحكم أن مخططات مسح الأراضي نموذج الكلاسيكي لم تذكرها.

✓ **البيانات الجغرافية للخرائط**: وتخص المعلومات المتعلقة بمنحنيات التسوية واتجاهات الارتفاع والانخفاض، وفرق الانحراف للشمال الإحداثي والشمال المغناطيسي عن الشمال الحقيقي، والتناقص السنوي للانحراف المغناطيسي. حيث لا نلاحظه في البطاقات الوصفية، قد يكون السبب لعدم فهم المكتبي لمثل هذه البيانات الخاصة، لذا لابد من تكوينه.

✓ **خط العرض** Equinoxe: وهو متعلق بالخرائط المأخوذة عن طريق الساتيليت، تاريخ الأخذ، الوقت مع تحديد درجة الخط المعتمد عليه: خط غرينيش أو خط الاستواء، الخرائط المأخوذة عن طريق الساتيليت غير موجودة في المركز.

وهذ البيانات لم نصادفها في العينة.

[2]Mode de projections : Lambert, Mercator, Horizontal, Bonne

5. **حقل العنوان البيبليوغرافي**: والمتكوّن من: مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر أو التوزيع، هنا المشكل ليس بصعب، بحكم أن: مكان الأخذ المباشر، تاريخ، والمسؤول عن الأخذ.

- ✓ مكان النشر يدل على مكان الذي نشر فيهالمخطط: الجزائر
- ✓ الناشر: يخص المؤسسة الناشرة لها، ويمكن أن تكون نفس المؤسسة المنتجة لها مثل المصلحة الطوبوغرافية لعمالة الجزائر.
- ✓ **التاريخ**: ما لاحظناه في اغلب الأحيان غياب تاريخ إنتاج المخطط الشامل. لذا يمكن الاعتماد على تواريخ اخذ مخططات الأبناء، ووضعها بين معكوفتين. بعد ترتيب التواريخ من التاريخ الأدنى إلى التاريخ الأقصى.

– في حالة التواريخ المتتالية لمخططات الأبناء المشكلة للمخطط الشامل:
1856،1857،1858،1859،1860: يكفي وضع شلطة (–) بين التاريخ الأدنى والأقصى: [1856–1860]

– في حالة انقطاع التواريخ لمخططات الأبناء المشكلة للمخطط شامل: 1840، 1850، 1849، 1870، يدوّن تاريخالمخطط الشامل كما يلي: [1840]، [1849–1850]،[1870]

– في حالة تدوين عدة تواريخ الأخذ المباشر لمخطط الابن: نفس الملاحظة لكن دون معكوفتين.

يبقى الاستعانة بالجريدة الرسمية للفترة الاستعمارية، والجدول العام للبلديات كاملة الصلاحيات والمختلطة [3]، التي تحمل تاريخ إنشاء الأقاليم والدوار والبلديات والإحالة مباشرة إلى رقم المرسوم والقرار في الجريدة الرسمية ورقم الصفحة. بمشكل المخططات التي لا تحمل تواريخ إنتاجها.

كما صادفنا تدوين تاريخ إعادة نشرالمخطط والمصادقة عليها من طرف مفتش المصلحة الطوبوغرافية، مثال
Copie conforme le 9/12/1916 par l'inspecteur du service topographique
هذهالمعلومات تدّون في حقل الملاحظات التي تدل على أنها مخططات طبق الأصل بعد إعادة نشرها. لا يعاد كتابتها في كل مرة في المستوى الثاني، إلا في حالات نادرة وهي تغيير تاريخ المصادقة.

[3]Direction des affaires civiles et financière. Tableau général des communes de plein exercice, mixtes et indigène des trois provinces. 18 ??-19 ??.disponible sur www.galliga.fr

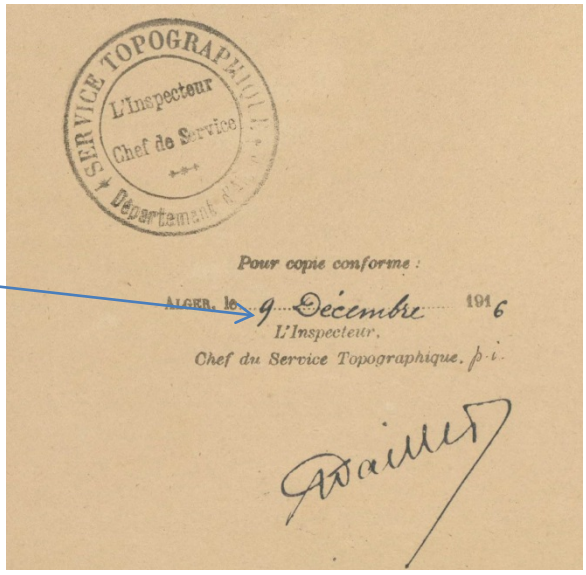

صورة (6): صورة تبين تاريخ المصادقة على المخطط

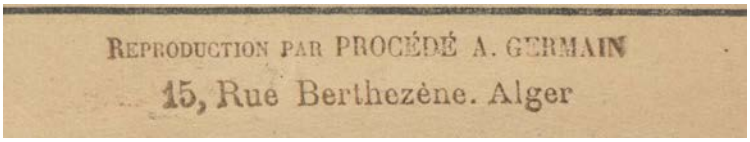

صورة (7): بيانات تخص الناشر ومكان إعادة نشر

ويكون التدوين في حقل الملاحظات كالتالي: **Fac-simile. Alger : Procédé A. GERMAIN, [1916]**

6. **حقل الوصف المادي**: وهو الوصف المادي للوثيقة، من حيث عدد المخططات ونوعها ثم إدراج عدد الأوراق المشكلة لها، يساعدنا على معرفة طبيعة الوثيقة ولونها، مخطوط أو مطبوع، نوع التضاريس...الخ، لننهي الحقل بتحديد حجم الوثيقة مع إدراج الأوعية المرفقة لها إن وجدت.

مثال:

1 plan en 13 feuilles : en n.b. ; 111X75 cm+ notice

ما لاحظناه في البطاقات الفهرسية، عدم إدراج عدد الوثائق كما لاحظنا كذلك عدم إعطاء بالضبط عدد الأوراق المكونة للمخطط الشاملفي البطاقة الوصفية للمستوى الأول. كما هو الحال في معظم البطاقات للفهرس.

7. **حقل السلسلات**: الفهرسة بالمستويين، تحل محل تواجد السلسلات، بإدراج بطاقة وصفية شاملة وتدوين البيانات المشتركة، مع إدراج كل بطاقة وصفية أخرى تحمل بيانات وصفية خاصة بكل وثيقة أو ورقة، مع تفادي تكرار تدوين البيانات المشتركة.

8. **حقل الملاحظات**: كما رأينا سابقا إدراج المعطيات الرياضية المكملة لحق البيانات الرياضية، في حقل الملاحظة، الهيئة أو الشخص الوصي عوض كتابته في حقل بيان المسؤولية، مكان واسم الناشر عند إعادة إنتاج المخطط طبق الأصل.

وربح الوقت أثناء فهرسة المخططات، هو التحدي لعمل الأرشيفي، فيمكن الاعتماد على محتوى الأرصدة الموجودة على الأنترنيت التابعة للمؤسسات ومراكز الأرشيفالأخرى، وحتى المكتبات الوطنية لمعرفة ما إن كان هناك تناسق وتشابه البطاقات الوصفية، قصد الدخول في عالم الشبكية ولما لا ، ومشاركة العالم في توزيع المعلومة الكارتوغرافية. وحان الوقت لإعداد فهارس مؤتمتة وإدراجها في موقع الأنترنيت للتعريف اكثر بالذخيرة الأرشيفية الموجودة في مركز الأرشيف الوطني، والاعتماد على رمز الوصف الأرشيف EAD[4]. لإمكانية معاينة الفهارس عن بعد وفي المكتبة دون اللجوء إلى الورقي، لان البحث بتعدد الخصائص، باستعمال التكشيف الصحيح، يساعد على الحصول على الوثيقة.

البطاقة الوصفية للوثائق الكارتوغرافية في مركز الأرشيف الوطني، تعتمد على إدراج المداخيل على النحو التالي:

مدخل رئيسي: جغرافي: حسب القارات، أو الدول

مدخل ثانوي: موضوعي

يظهر لنا استعمال التفريعات التالية

تفريع رئيسي مكاني: تفريع ثانوي: تفريع سلمي: تفريع زمني

غير أن التفريع الرئيسي يمكن أن يكون تفريع ثانوي مكاني، في حالة نشر الفهرس على الويب.

مثال:

Algérie : Département d'Alger: Affreville (plan cadastral) : affreville (territoire indigène) : 1/10 000 : 1880.

وما لاحظناه في مداخل البطاقات الفهرسية، غياب لنوع المنطقة الجغرافية ، بحكم نحن نتعامل مع مخططات مسح الأراضي، لابد من إبراز كل خصوصيات المخطط، كإدراج مثلا اسم المنطقة مرفقا بين قوسين التقطيع الجغرافي، مثال:

Sbahia (Douar), Affreville (lotissement), Haizer (Sénatus Consulte)

3. إعداد قاعدة البيانات:

أدى الانفجار المعلوماتي والمعرفي وجوب استخدام الحاسبات الألية وتوظيفها في الدراسات والأبحاث والاطلاع على كل جديد في العالم، فقد اصبح العالم شاشة صغيرة وتصل إلى ابعد نقطة في العالم بسهولة ويسر وبسرعة فائقة. ولتحقيق ذلك، لابد من استعمال برمجيات التي يتم توظيفها من خلال هذه الأجهزة والتي تساهم أيضا في كيفية تنظيم ومراقبة وتخزين البيانات، ومن بينها نظام أو برنامج أكسس . هو برنامج من شركة مايكروسفت العالمية، و نظام تسيير قواعد بيانات ترابطية وهذا يعني انه بإمكانية حفظ المعلومات والعلاقات الموجودة بينها: فهي عبارة عن برمجيات تساعد على إدارة عمليات الوصول إلى قواعد البيانات.

[4]Encoded Archives Description : الرموز المستعملة أثناء تحويل الفرس الورقي إلى الإلكتروني

يمتاز هذا النظام بمواصفات يعترف بها في شتى المجالات: النجاح، الانتشار الواسع والديمومة والقدرة العالية على التطور ومواكبة التعديلات المستمرة في مجال التوثيق، إضافة إلى ذلك المرونة والكفاءة العالية في معالجة واسترجاع البيانات مهما كان نوعها واستخراج الكشافات والتقارير.

و قاعدة بيانات أكسس هي مجموعة من المعلومات التي لها علاقة مع الموضوع. فالمعطيات مسجلة في جداول وهذه الأخيرة منظمة في صفوف وأعمدة، وللبحث عن المعلومة في الجداول ننشئ الاستعلام، كما يمكن إنشاء نماذج مخصصة لعملية إدخال المعلومات. وإنشاء التقارير بسيطة يعرض من خلالها معلومات لكل سجل لغرض الطباعة، ولأتمتة سلسلة من أوامر أكسس يمكن إنشاء المايكرو لغرض تنفيذ سلسلة من الأوامر من خلال نقر زر واحد فقط، وهكذا يمكن إدماج الإجراءات المؤتمتة في برامج مكتوبة بلغة مايكروسفت فيجوال بازيك من اجل إنشاء وحدات نمطية. [5] يرتبط استعمال برنامج أكسس بنظام تشغيل ويندوز فقط، هو نظام لتسيير قواعد البيانات العلائقية، حيث يمكن من خلاله إصدار أوامر من اجل فرز وتحديد البيانات. ومن خصائصه:

تخزين مقدار غير محدد من المعلومات.

تنظيم المعلومات.

استخراج المعلومات على أساس معايير انتقاء يتم تحديدها.

احتوائه على النماذج تسهل عملية إدخال المعلومات.

توليد تقارير مفيدة يمكنها ان تتضمن بيانات ونصوص وصور ورسوم وصوت.

أما وظائفه تتجلى فيما يلي[6]:

إدخال البيانات وحفظها

التعديل على البيانات المدخلة.

تحديث البيانات المخزنة.

إجراء عمليات حسابية ومنطقية حسب الطلب

إعداد شكل معين من التقارير والاستعلامات.

الاستفسار عن معلومة معينة.

تجميع البيانات ضمن فئات وإجراء العمليات الإحصائية ورسم الخطوط البيانية.

1.3. مكونات البرنامج:

إن تطبيقات قاعدة البيانات أكسس لا تتشكل فقط على عنصر وحيد، مثل الوثيقة ومعالجة النص أو ورقة لجدول، فهي تبين لنا واجهة مكونة من عناصر مختلفة، تسمى بالأشياء، والتي تتماشى مع متطلبات وحاجيات المستعمل. البرنامج الذي هو مكون من البيانات منظمة في عناصر المشكلة له وهذه العناصر هي:

5القاضي، زياد. مفاهيم في قواعد البيانات. عمان: دار الطباعة والنشر والتوزيع، 1992. ص. 21-23

6 نفس المرجع السابق، ص. 23

الجداول: وتعتبر الجزء المهم والأساسي في أي قاعدة بيانات وهي الخزان الذي يحتوي على جميع البيانات.

الاستعلامات: تمكننا من الإجابة على الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بالبيانات الموجودة في القاعدة.

النماذج: عبارة عن أشكال رسومية لجعل عملية إدخال المعلومات وإظهارها للمستخدم أكثر سهولة وأناقة.

التقارير: تشبه النماذج إلى حد كبير، إلا أنها تختلف عنها في انها تستخدم لإخراج البيانات المطلوبة من القاعدة على الطابعة.

الصفحات: عبارة عن مجموعة من الاختزالات التي تمكننا من الوصول اليها من قبل أي مستخدم لشبكة الأنترنيت.

الماكروات: عبارة عن مجموعة أوامر وتعليمات يتم تنفيذها دفعة واحدة وبشكل متسلسل وتأخذ اسما معينا.

الوحدات النمطية: عبارة عن مجموعة من البرامج الجزئية كالإجرائيات والدالات والتي يمكن استخدامها للقيام بمهام معينة.

2.3. مكونات قاعدة بيانات للعينة:

في هذا المطلب سنحاول أن نبين كيف يمكن لقاعدة بيانات أن تكون نموذجا لتثمين العينة وذلك عن طريق تنظيمها، بالاستعانة بالتقنين العالمي للوصف الأرشيفي إلى جانب التقنين الفرنسي لوصف الوثائق الكارتوغرافية. حسب مخطط تصنيف المقترح سابقا.

- **الجداول:**

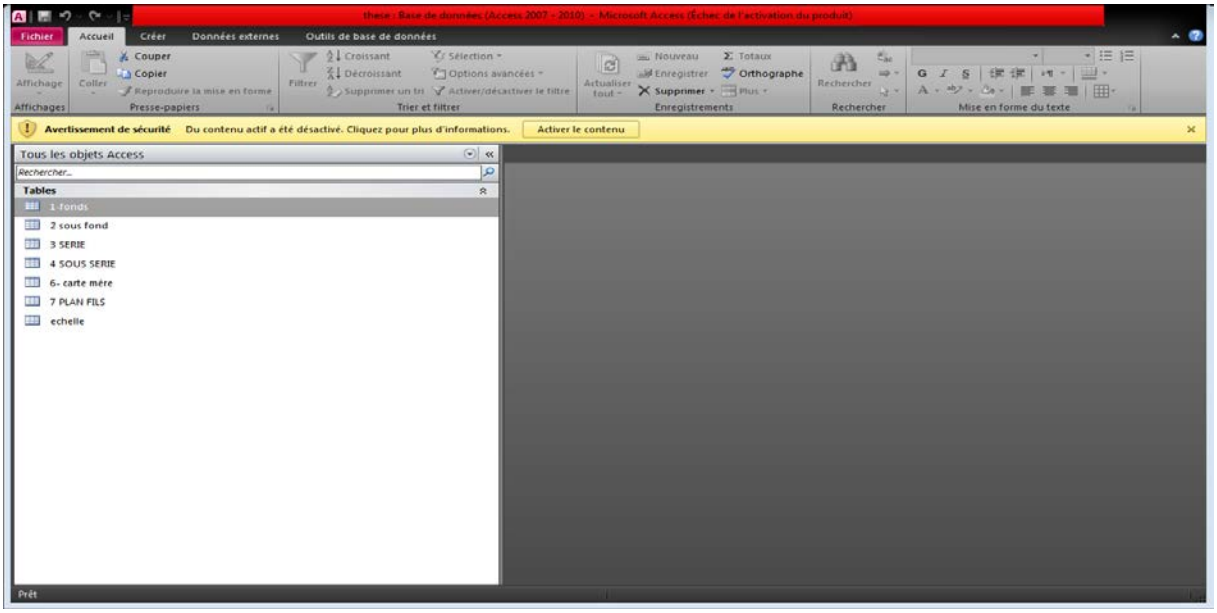

صورة (8): واجهة تبيّن جداول قاعدة البيانات

تتكون القاعدة من عدة جداول : جدول خاص بالرصيد الاجمالي، الذي يتفرع الى جدول خاص بالرصيد الفرعي لهالذي ينقسم الرصيد فرعي للخرائط، ورصيد فرعي للمخططات ، وهذا الاخير يتفرع الى جدول للبطاقات الوصفية التي تمثل المخطط الشامل، وبدوره يتفرع الى جدول يمثل البيانات الخاصة بمخططات الابناء، اضافة الى جداول اخرى ترتبط بها علائقيا لتسهيل تسجيل البيانات وهي جداول سلم الرسم، منتجي الوثائق، المناطق الجغرافية.

- **جدول الأرصدة الفرعية:**

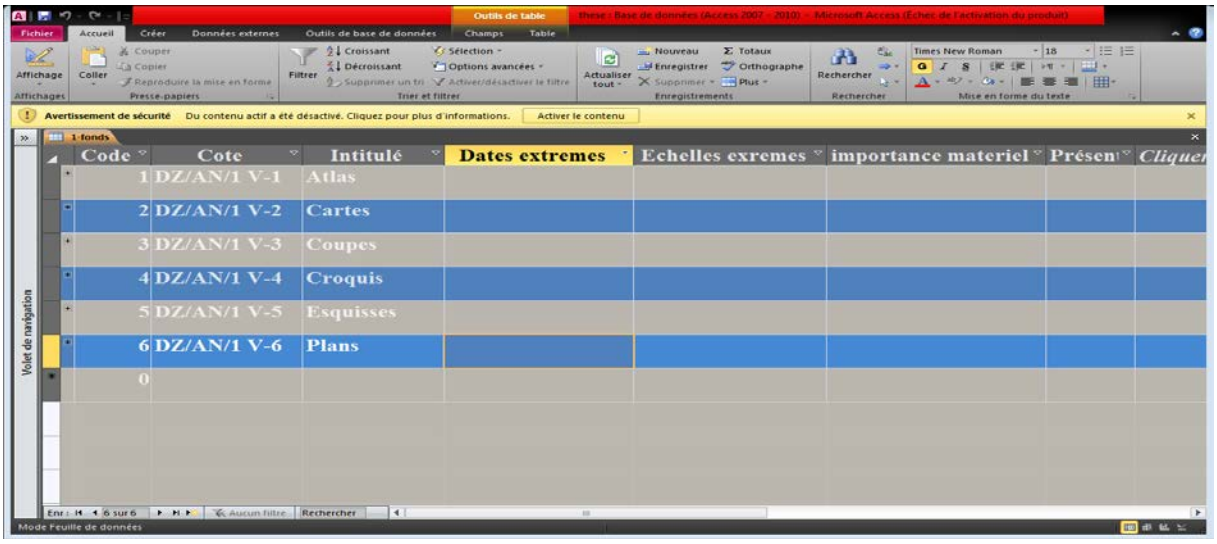

صورة (9): واجهة أكسس جدول رصيد فرعي للخرائط والمخططات

يتكون الرصيد من ارصده فرعية واهمها رصيد الخرائط و المخططات، ونلاحظ أن الحقول المشكلة للجدول مستنبطة من المعيار الدولي للوصف الأرشيفي كالشفرة التي تدون عليها رمز البلد ومكانة الوثيقة ضمن اطار التصنيف، عنوان الرصيد الفرعي، والوصف المادي للرصيد ووصف المحتوى، وادرجنا حقل خاص بالمقاييس الرسم

الأدنى والقصوى لغرض تسهيل البحث، بعد النقر على إشارة (+) على مستوى الرصيد الفرعي للمخططات، نتحصل على الواجهة التالي:

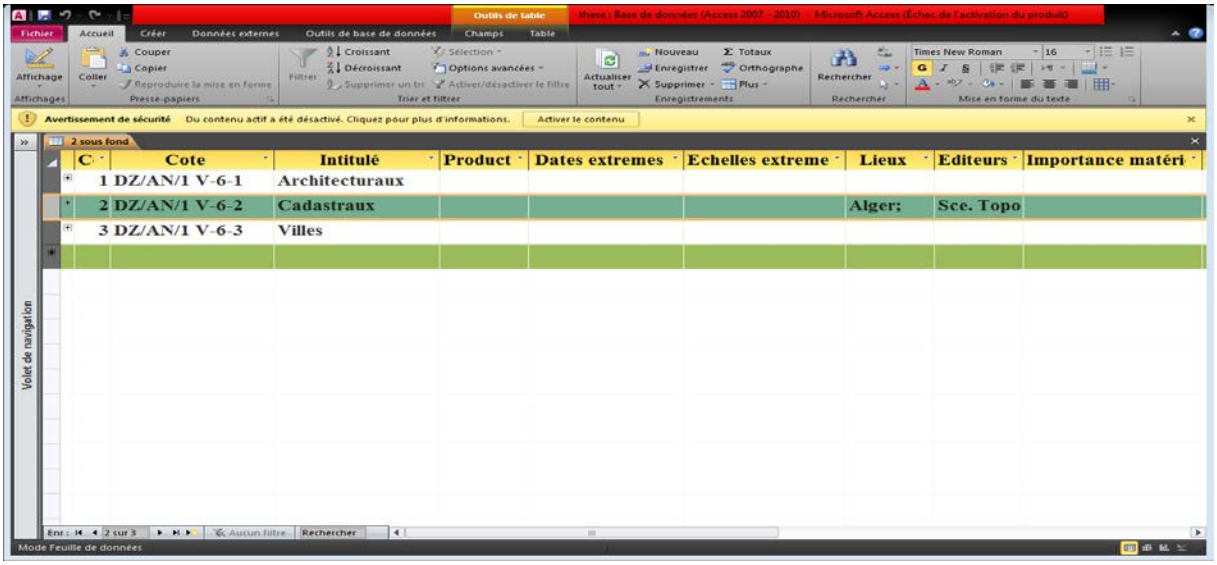

C	Cote	Intitulé	Product	Dates extremes	Echelles extreme	Lieux	Editeurs	Importance matéri
1	DZ/AN/1 V-6-1	Architecturaux						
2	DZ/AN/1 V-6-2	Cadastraux				Alger;	Sce. Topo	
3	DZ/AN/1 V-6-3	Villes						

صورة (10): واجهةسلسلة مخططات مسح الأراضي

تبيّن لنا السلسلةالخاصة بمخططات مسح الأراضي الحامل لرمز مختار من نموذج لمخطط تصنيف DZ/AN/1 V-6-2 يندرج ضمنها حقول المعيار الدولي للوصف الأرشيفي ، وعند النقر على إشارة (+) نتحصل على ما يلي:

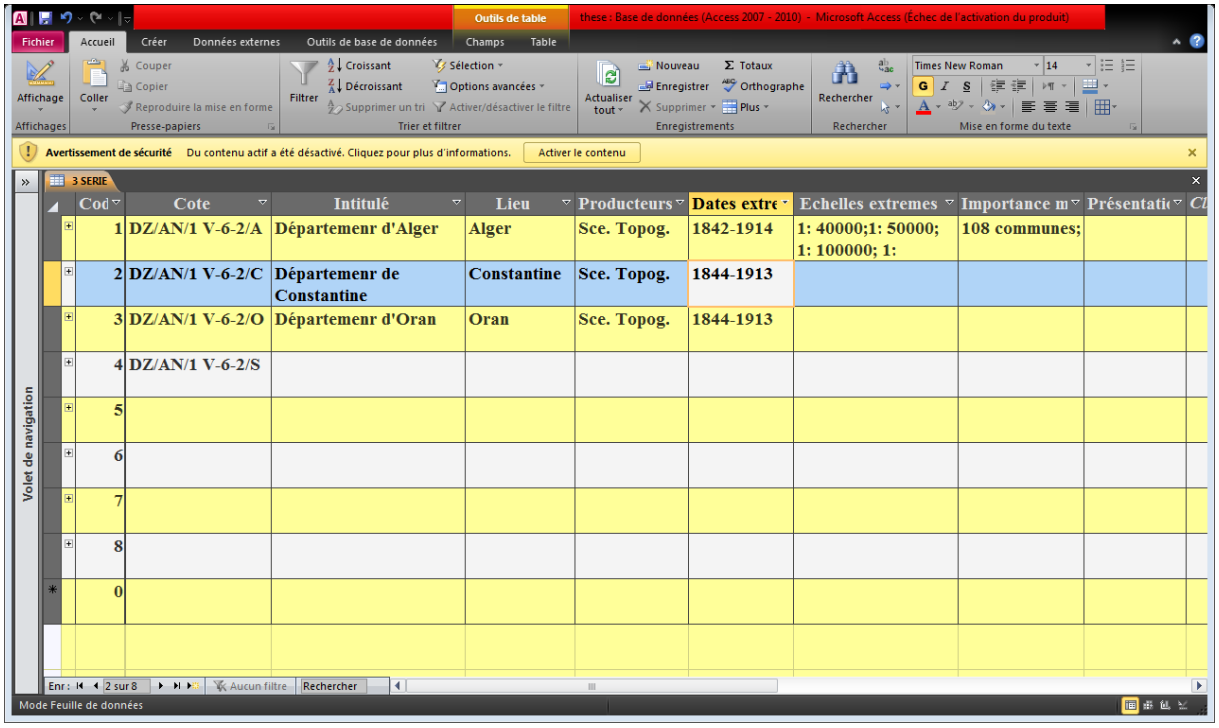

Cod	Cote	Intitulé	Lieu	Producteurs	Dates extre	Echelles extremes	Importance m	Présentatio
1	DZ/AN/1 V-6-2/A	Départemenr d'Alger	Alger	Sce. Topog.	1842-1914	1: 40000;1: 50000; 1: 100000; 1:	108 communes;	
2	DZ/AN/1 V-6-2/C	Départemenr de Constantine	Constantine	Sce. Topog.	1844-1913			
3	DZ/AN/1 V-6-2/O	Départemenr d'Oran	Oran	Sce. Topog.	1844-1913			
4	DZ/AN/1 V-6-2/S							
5								
6								
7								
8								
0								

صورة (11): واجهة السلسلة الفرعية المكوّنة للسلسلة

تتكون السلسلة من سلسلتين فرعيتين، سلسلة فرعية لمخططات بلديات كاملة الصلاحيات، وسلسلة خاصة بمخططات للبلديات المختلطة، بالاعتماد على حقول المعيار الدولي للوصف الأرشيفي

وعندما ننقر على إشارة (+) لسلسلة فرعية خاصة بمخططات بلديات كاملة الصلاحيات نتحصل على:

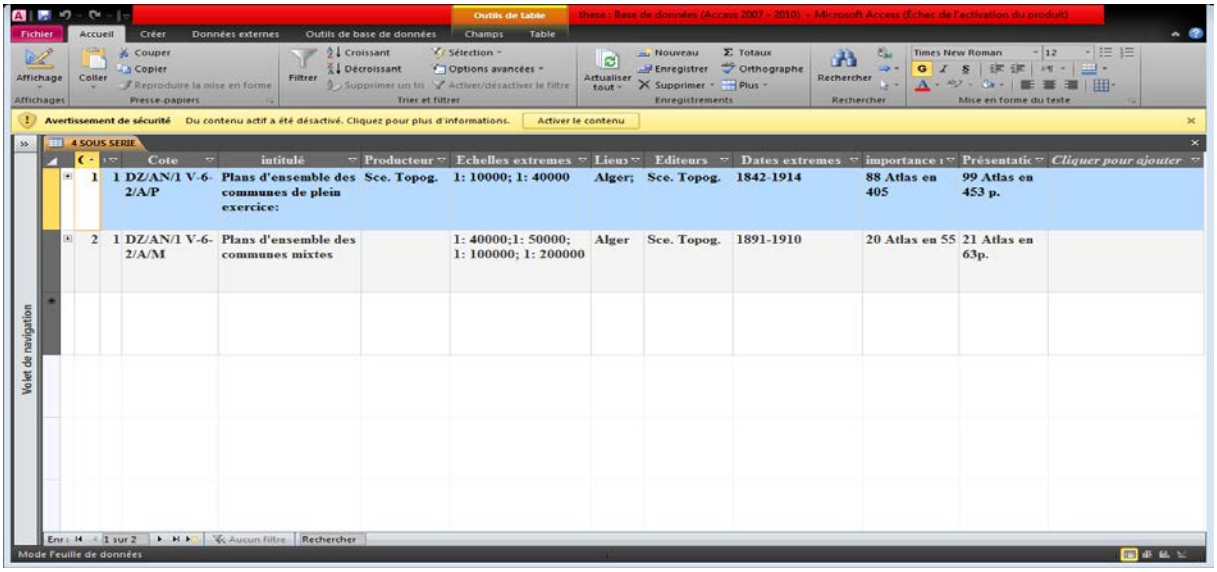

صورة (12): واجهة الملف المكون لسلسلة الفرعية

تتكون كل سلسلة فرعية من ملفين خاصة بنوع البلديات قيد الدراسة وهي بلديات كاملة الصلاحيات، والمختلطة، مع إدراج حقوق المعيار العالمي للوصف الأرشيفي، عندما ننقر على إشارة (+) نتحصل على القطع المكونة للملفين، لنصل إلى ادنى مستوى الرصيد:

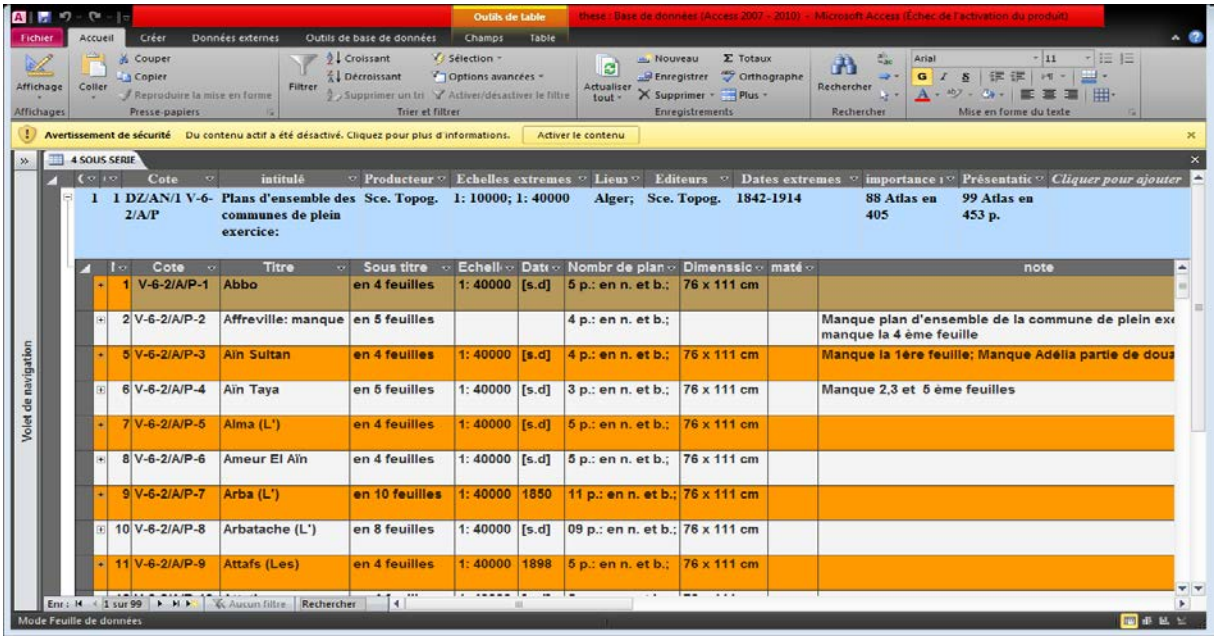

صورة (13): بيانات المخططات الشاملة للبلديات كاملة الصلاحيات:

نحن على مستوى الأول لوصف القطعة الذي يضم مخططات شاملة للبلديات والتي عددها 99 بلدية كاملة الصلاحيات، كما نلاحظ من خلال الصورة تسجيل بيانات للحقول الخاصة بالمعيار الفرنسي لوصف الوثائق الكارتوغرافية، والذي يبيّن أسفل الجدول عددها الكلي المفروض إيجادها بعد ترتيبها تربيا الفبائيا لأسماء البلديات

حسب ما هو موجود في الواقع. ونفس الشيء بالنسبة لبلديات المختلطة إذ نتحصل على جدول خاص بها. كما هو مبين في الأسفل:

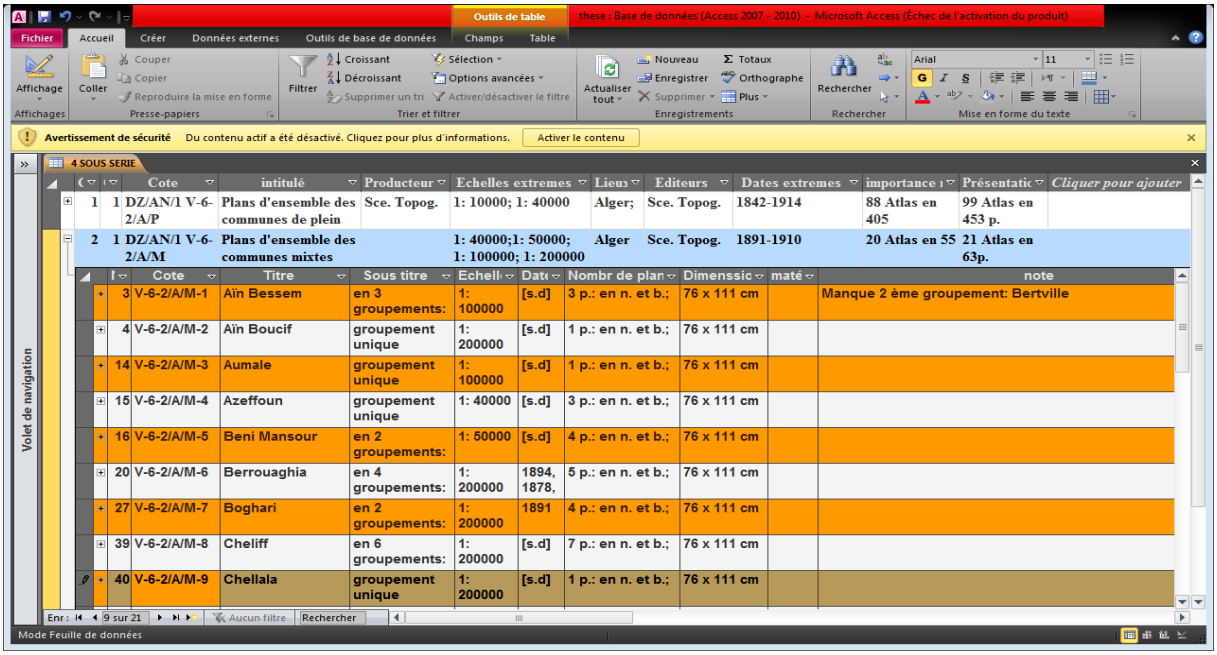

صورة (14): بيانات المخططات الشاملة للبلديات المختلطة

واذا اردنا الحصول على بيانات خاصة بمخططات الأبناء والتي تقع على مستوى القطعة، ننقر على الإشارة (+)لكل بلدية، نتحصل على ما يلي:

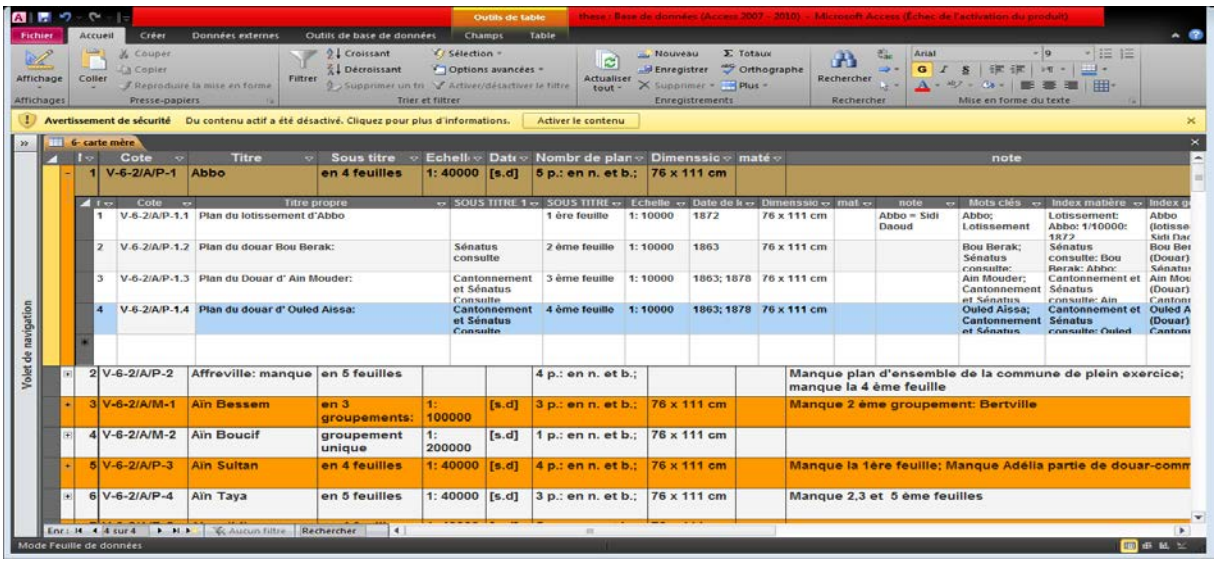

صورة (15): بياناتمخططات الأبناء للبلديات كاملة الصلاحيات كاملة

توضح الصورة الحقول المستنبطة من المعيار الفرنسي لوصف الوثائق الكارتوغرافية ، مع تجنب تكرار الحقول التي تتشارك مع مخططات الشاملة، كالمنتج، والمكان، والناشر، كما نلاحظ ترتيب الأوراق حسب الرقم التسلسلي للورقة، وتم تدوينها في الشفرة.

أما في حالة غياب مخطط الابن، قمنا بترك الخانة للورقة الغائبة وتدوين الشفرة سعيا في إيجادها مستقبلا، كما هو مبيّن في الصورة التالية:

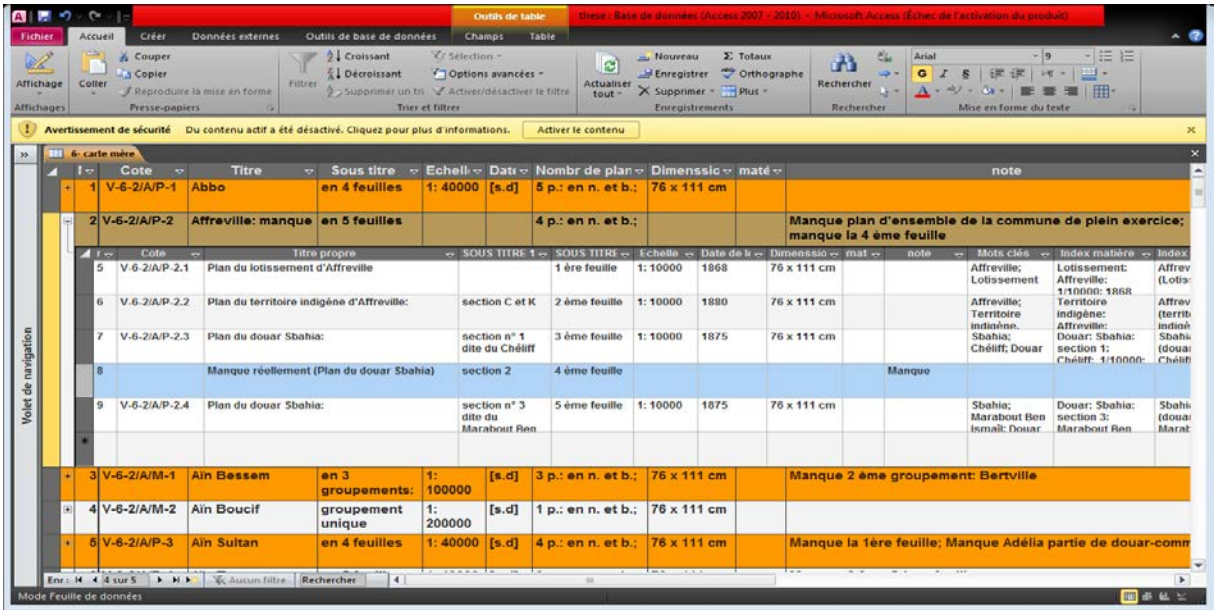

صورة (16): بيانات مخططات الأبناء للبلديات كاملة الصلاحيات ناقصة لخميس مليانة

مخطط الشامل للبلدية خميس مليانة، يتكون من 5 أوراق، كما هو مدون في العنوان على المستوى الأول، مرتبة حسب الرقم التسلسلي للوثيقة ، مع إدراج رقم المخطط التسلسلي في الشفرة النهائية للوثيقة. والمخطط المحدد بالأزرق، يعني أن الورقة رقم 4 المكوّنة للمخطط الشامل غائبة.

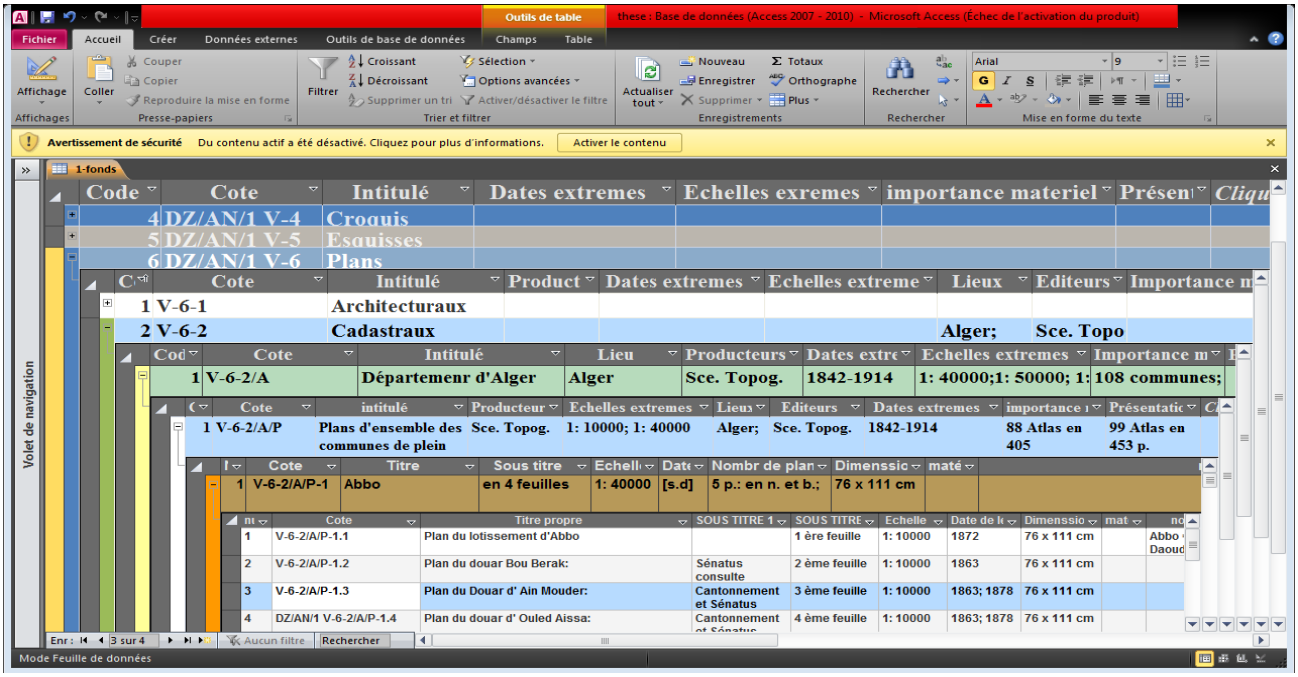

صورة(17): واجهة أكسس تبين إدراج العلاقات بين الجداول

نلاحظ أن طبيعة العلاقات بين الجداول هي من 1 إلى ما لا نهاية، ويتم الانتقال فيها من مستوى إلى مستوى اقل منه، وهذه الخاصية التي تبين لنا مدى ضرورةالاعتماد بالمعيار الدولي للوصف الأرشيفي.

كما يمكن إضافة حقل خاص بالتحليل فيما يتعلق بالمخطط، هذا الأخيرغايته توجيه الباحث أو المواطن إلى رقم المرسوم أو المنشور الذي يبرز خصوصيات الأولى للمنطقة مثال:

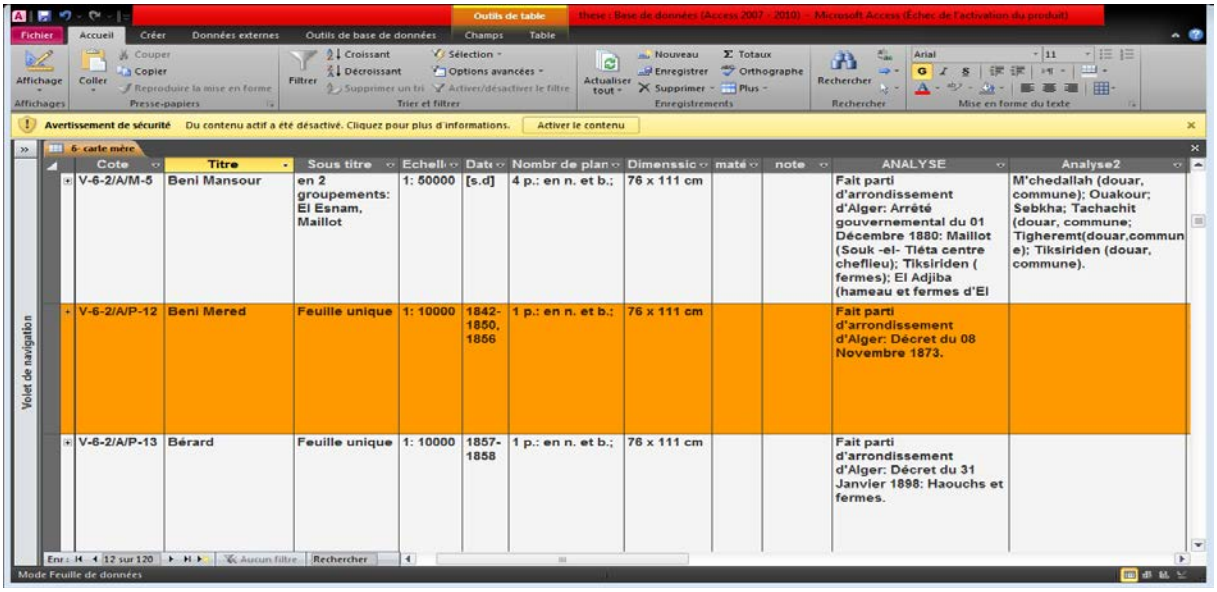

Cote	Titre	Sous titre	Echell	Date	Nombr de plan	Dimenssic	maté	note	ANALYSE	Analyse2
V-6-2/A/M-5	Beni Mansour	en 2 groupements: El Esnam, Maillot	1: 50000	[s.d]	4 p.: en n. et b.;	76 x 111 cm			Fait parti d'arrondissement d'Alger: Arrêté gouvernemental du 01 Décembre 1880: Maillot (Souk -el- Tléta centre cheflieu); Tiksiriden (fermes); El Adjiba (hameau et fermes d'El	M'chedallah (douar, commune); Ouakour; Sebkha; Tachachit (douar, commune; Tigheremt(douar,commune); Tiksiriden (douar, commune).
V-6-2/A/P-12	Beni Mered	Feuille unique	1: 10000	1842-1850, 1856	1 p.: en n. et b.;	76 x 111 cm			Fait parti d'arrondissement d'Alger: Décret du 08 Novembre 1873.	
V-6-2/A/P-13	Bérard	Feuille unique	1: 10000	1857-1858	1 p.: en n. et b.;	76 x 111 cm			Fait parti d'arrondissement d'Alger: Décret du 31 Janvier 1898: Haouchs et fermes.	

صورة (18): إدراج حقل التحليل

يمكن تدوين معلومات خاصة بالمنطقة بالاعتماد على قائمة البلديات كاملة الصلاحيات والمختلطة، والإحالة مباشرة إلى الجريدة الرسمية الفرنسية،مثال بلدية بني منصور، دوار تاشاشيت تاريخ المرسوم 1 ديسمبر 1880 (انظر الملحق رقم 09).

4. حفظ وتبليغ الرصيد:

1.4. إعادة نشر الرصيد في البيئة الداخلية:

من أجل تنظيم وتغيير من صورة العينة إلى الأحسن وتتوفر فيه كل متطلبات العصر، خصص مركز الأرشيف الوطني ميزانية هامة لإعادة تهيئته من حيث شروط الحفظ المناخية أو التجهيزية.

علما أن الرصيد لم يخصص له أي ميزانية من قبل سواء لتزويده بالوثائق الكارتوغرافية، أو ترميمها.

اذا كان رصيد المخططات في بداية مشواره يتواجد تحت البنية التحتية لمصلحة الدراسات والأبحاث، إلا انه حاليا ينتمي إلى مصلحة الحفظ والتبليغ، وهذا راجع إلى الصورة و الحالة التي وصل اليها لأسباب عدة نذكر أهمها الاستغلال العشوائي للحيز الذي يشغله الرصيد وبالتالي ضيق المساحة.

فالمقياس أو المعيار الهام الذي لابد الاعتماد عليه من اجل الحفظ الجيد للعينة يتوقف أساسا على تنظيم محتواها، من حيث الشكل، من حيث الحجم، ومن حيث نوعية الوعاء المشكل لها.

فمن حيث الشكل، نجد ماهي مطوية، مسطحة ملفوفة، فالتنظيم من هذا الجانب يكون على شكل اختيار الشكل النهائي لوضعية الوثائق، مثلا جعل المخططات كلها مسطحة، لتخزينها في مكان واحد وفي خزانة خاصة بها.لكن هذه الحالة، ستجبرنا أن نواجه رصيد متعدد الأحجام، وبالتالي تنظيمه على شكل سلسلاتأي على حسب طبيعة ونوعية الوثائق، كما أننشر المخططات بطريقة بسيطة، لا يتوقف على الاهتمام الكبير بتطوير حالته

الفيزيائية، بالتالي المعيار الذي يؤخذ بعين الاعتبار هو المعالجة المنجزة خلال التعامل مع الوثيقة سواءا في البيئة التي يتواجد فيها (الداخلية) أو البيئة التي يتصل بها مع الجمهور أي (الخارجية).

من بين الأهداف التي يصبو اليها مركز الأرشيف الوطني هو تحديد كيفية نشر الوثائق الكارتوغرافية، وهو المعيار الذي تعتمد عليه كل الأنظمة الإعلامية لتحقيق مدى نجاعتها. فمن بين العوامل التي تساعد على نشر المخططات مستقبلا هي:

- **التجهيزات والتصنيف المناسب للوثائق حسب الحاجة** : إن اختلاط أحجام وأشكال الوثائق مهما كان نوعها أو طبيعتها أو مصدرها، يؤدي إلى العمل والبحث عن اقتناء تجهيزات ملائمة تتوافق مع ما هو موجود بالضبط في المخزن. لان بكل بساطة، طي الوثائق الكبيرة الحجم إلى حجم صغير لكي تتوافق مع الأدراج أو جعلها مسطحة يؤدي إلى ضياع أصالتها الشكلية، ومن جهة أخرى، نصادف حالات عديدة لتجاعيد المخططات وطيها في الحواف، وتمزقها يتوجب على المصلحة إدراجا في عمليات الترميم.
- **تطوير حالة الوثائق**: إن عملية الترطيب من اهم الإجراءات التي تقام بها قصد انقاض الوثيقة الجافة، والتي تعرضت إلى رطوبة قليلة أو ارتفاع في درجة الحرارة. لكن الرصيد يحوي على مخططات مخطوطة، لا تتماشى مع الترطيب (humidifier) لعدة أسباب كهشاشة الورق وطبيعته، الحبر المخطوط به والذي لا يقاوم الماء. أما بالنسبة للإنارة، من التجربة، تبيّن عرض المخططات مباشرة لأشعة الشمس أو إنارة المخزن، وهذا الإجراء يشكل خطورة بالنسبة للوثيقة خاصة ما يتعلق بالأشعة البنفسجية أو الحمراء، والتي تؤدي بالوثيقة إلى تغيير في لونها ومكوناتها. لذا لابدمن توفير الحماية القصوى لتلك الوثائق بمحل بسيط مغلق يتوفر فيه شروط المناخية وأجهزة المراقبة لنسبة الغبار، الرطوبة، درجة الحرارة، الإنارة...الخ و باستمرار.
- **تنظيف الوثائق**: إن تطوير الحالة الصحية للوثائق تتوقف أيضا على تنظيفها دوريا، وذلك بإزالة الغبار، وتمرير الممحاة، خاصة المخططات التي تسودها البقع، والتي توضع بطريقة عشوائية على الرفوف أو داخل الأدراج بدون أي حماية. واخذ عينات البكتريا دوريا لمعرفة الشروط لمناخية التي تسود المخزن لعلاجها.
- **الحفظ الوقائي**: لابد من اخذ هذا المعيار من باب الحيطة والحذر لأي طارئ مهما كان نوعه، لتفادي الوقوع في مشاكل قد تؤدي إلى ضياع الوثيقة وزوالها، فلن يتم إلا عن طريق المراقبة والمتابعة المستمرة والدورية لدرجة الحرارة، الرطوبة، تحديد شدة الأشعة البنفسجية، الحمراء، واختيار نظام الإضاءة المناسبة في المخزن وحتى مكان عرض الوثائق أي قاعة المعارض.
- **الحماية الغير المباشرة للرصيد** : الرقمنة: يعمل مركز الأرشيف الوطني على رقمنة أرصدتها الأرشيفية، ومن بينها رصيد الخرائط، أولا لطلبها المتزايد خاصة بما يتعلق بمخططات مسح الأراضي، ورقمنة الخرائط الهشة والحساسة، لقدمها وندرتها قصد الاطلاع عليها وعدم تحريم القارئ منها. فمن اللزوم أن تربط صورة الوثيقة بالبطاقة الوصفية المتعلقة بها أو إدراجها ضمن قاعدة بيانات، إلا أن المخططات المرقمنة تحمل الأرقام الدالة في وسيلة البحث اليدوية.

باعتبار الرقمنة العملية أو العنصر الأخير للسلسلة الأرشيفية، مرورا بالمعالجة لضمان حفظها الأبدي، فهي المرآة العاكسة للحالة المادية والفيزيائية للمخطط. فلا يمكن رقمنة وثيقة مريضة، تعاني من البكتيريا، أو عليها غبار دون ترميمها، لان هذا سيعود سلبا على الوثيقة نفسها، وعلى الوسائل المستعملة، وعلى صورتها اتجاه الباحث.

إضافة إلى ذلك، الرقمنة تلعب دورا آخر أساسيا وهو تثمين الرصيد، وذلك بفضل دراسات الوثائق ونشرها في مواقع الأنترنيت تجعلها متاحة من طرف الجمهور الكبير الخارجي. كما أن الرقمنة تحل النقائص التي يعرفها التصغير الميكروفيلمي، التي لا يمكن إظهار الوان الوثيقة، التي تعتبر من اهم الإشارات والمفاتيح والدلائل المستعملة في الخرائط. ولكن من جهة، من النقائص التي يمكن تواجدها في الماسح الإلكتروني، هو صعب التحكم على الأحجام الكبيرة للمخططات.

- **اقتناء معدات وتجهيزات مناسبة:** لا يمنع اذا استنجد مركز الأرشيف الوطني بالمعهد الوطني للخرائط، قصد الحصول على الإرشادات والتوجيهات فيما يخص بالمعدات والتجهيزات اللازمة لحفظ الوثائق الكارتوغرافية، أو زيارات للمكتبات التي تحتفظ بمثل هذه الوثائق، لان الاختيار الأنسب للوسائل و المعدات التي توضع وتحفظ فيها الوثائق، ستضمن حماية جيدة مع إمكانية تفادي كل المخاطر التي قد تتعرض اليها الوثيقة.

نجد عدة طرق لحفظ وتنظيم الوثائق الكارتوغرافية متعلقة بالتجهيزات المقتناة لحفظها، غير أن مهما كان اختلاف هذه المعدات، فإنها لا تضمن حماية جيدة للخرائط والمخططات، ولا تضمن أيضا حماية للنسخ الإضافية التي تحفظ من اجل تبادلها وإهدائها وتبليغها باقل سرعة ممكنة خاصة بما يتعلق بالوثائق الأكثر طلبا.

كما أن هناك عامل آخر الذي لا يضمن ديمومة الوثيقة: وهو الاستعمال والتداول المتكرر، الذي ينجم عنه التمزق الغير العمدي، وكذلك صعوبة التعامل معها جراء الاكتظاظ الذي تعاني منه الأدراج يتطلب مجهود عضلي للمكتبي من اجل الحصول على الوثيقة.

بالتالي، يمكن اقتراح نموذج لحفظ وكيفية وضع المخططات)(arrangement وذلك باختيار خزائن توضع فيها الوثائق على شكل عمودي (عوض الوضعية الأفقية أو المسطحة) الذي سيساهم كثيرا في تفادي الصعوبات والعراقيل التي ذكرناها سابقا.

من هنا يمكن أن نتصور وضعية العينة أو الرصيد مستقبلا من خلال تغيير بعض التقاليد المعتمدة عليها والتي نتج عنها سوء التسيير والتنظيم والحالة المزرية التي آل اليها الرصيد.

2.4. نشر الرصيد في البيئة الخارجية: تبليغالوثائق

يتوقف تثمين الرصيد على الوسائل المعتمدة عليها للتعريف به، من بينها:وسائل البحث. إضافةإلى ما ذكرناه سابقا حول خصوصية هذا النوع من الوثائق، فيما يتعلق بتجهيزها والمعدات اللازمة،و التقانين المستعملة، يبقى أن نفكر حول كيفية الاطلاع عليها.

- **تطوير طريقة تبليغ المخططات:** ويكون ذلك عن طريق إنشاء حيز خاص بالوثائق الكارتوغرافية في مركز الأرشيف الوطني، إما ضمن قاعة المطالعة أو مستقلة عنها، فتثمين الرصيد يتوقف كذلك على توفير الوسائل

المعتمدة عليها من اجل التعريف به والاطلاع عليه. من بين هذه الوسائل كما ذكرنا سابقا قوائم الجرد والفهارس التي تعتبر الحلقة الواصلة والوسيلة الأولى التي تعّرف بالرصيد ومحتواه. إضافةإلى المعدات الخاصة بمثل هذه الوثائق والتي لابد إدراجها لتشكيل حيز مناسب وملائم لها، كالطاولات الكبيرة الحجم، عوض أن يطلع عليها في طاولات صغيرة والتي لا توافق حجمها، والتي تسبب أيضا في تمزق الوثيقة. ، خاصة التي تتعدى طولها 1 متر.

- **التعريف بالرصيد للجمهور الكبير:** من مهام مركز الأرشيف هو تبليغ هذا التراث الوثائقي الثمين للباحث، خاصة بما يتعلق بالخرائط والمخططات النادرة والثمينة، التي تحمل قيم جمالية وفنية، تاريخية وعلمية، باستعمال المعارض، حيث هذه الأخيرة تتميز بمحدودة المساحة.

فالمعارض التي تقام على مستوى المركز سواء في عين المكان أو متنقلة، لا تهتم بالخريطة اكثر ما تهتم به من الجانب المعلوماتي للوثائق الأرشيفية، لذا فالمعرض الوحيد التي تحضر فيه الوثائق الكارتوغرافية، و التي ذكرناها سابقا أي مخططات pierre vrillon، بمناسبة اليوم العالمي للأرشيف، باعتباره أرشيف ووثيقة تاريخية، غير أننا لم نصادف المعارض التي تعالج وتعرف الوثيقة كوعاء مميز وخاص إلى جانب المخطوطات. أو القيام بالمحاضرات والملتقيات. من خلال هذه الاعتبارات، يمكن أن نقترح إقامة معارض خاصة بتاريخ بلد أو موضوع ما باستعمال مخططاتمسح الأراضي مرفقة بمراجع. فالمعرض وسيلة تسمح بعيش والتعرف بالتحولات والتغيرات خاصة الحدود الجغرافية عير أزمنة من خلال حيز محدود. فمخططات مسح الأراضي للفترة الاستعمارية تعتبر أداةأولى لفهم ومعرفة كل ما يتعلق بممتلكات الأشخاص والدولة من الجانب العقاري. فالمعارض هي بمثابة الفرصة التي من خلالها يمكن نشر والتعريف بالأعمال العلمية والتاريخية التي تجلب أنظار المؤرخين والباحثين.

ومن جهة أخرى، فالمعارض تتطلب عرض الوثائق المحفوظة بطريقة جيدة وفي حالة صحية تسمح بعرضها، لذا لا يمكن الاستعانة بالمخططات الممزقة والمهترئة رغم ما تحمله من معلومات أو تكون ضمن قائمة الوثائق النادرة.

من عيوب المعارض الواقعية، أنها محدودية المساحة، وتختار الوثائق وفق معايير من أجل عرضها:

الوثيقة التي حالتها جيدة، والوثيقة النادرة والثمينة، الوثيقة القديمة، إضافةإلى معيار آخر"الجمال". وكل هذه المعايير لن تتم إلا اذا هناك تطابق بين تلك الوثائق و الوسائل المستعملة في المعرض، والتقنيات اللازم الاعتماد عليها للحفاظ على الوثيقة المعروضة وكيفية عرضها.

لذا لا يمكن عرض كل ما هو موجود في الرصيد، لذا فاللجوء إلى المعارض الافتراضية هو الحل الأنسب في هذه الحالة للتعريف اكثر وبشكل واسع عليها باختلاف مواضيعها وتواريخها وخصائصها إلى ابعد نقطة في العالم.

إن هذا الأجراء، لن يتم إلا من خلال الرقمنة وتحويل الرصيد الورقي إلى الرصيد الإلكتروني.

بما أن الفهرسة تمت كما ذكرنا بطريقة سطحية وتحمل أخطاء في تدوين المعلومات، على المكتبي أن يكون حريصا أثناء المعالجة الفكرية للمخططات والإلمام بكل الجوانب، وتدوين المعلومات بكل دقة، ولسهولة العمل لابد بالاستعانة بقاعدة بيانات، أو برنامج الأكسس أو الاكسيل.

خلاصة الفصل:

من اجل التثمين الجيد للرصيد، لابد من اخذ بعين الاعتبار الحلقة الكاملة التي تمر منها الوثيقة:

المدخلات ← المعالجة ← المخرجات

حيث أن اقتناء الوثائق سيساهم في إغناء وإثراء الرصيد وبالتالي إعادة بعثه، كما أن التثمين هو استخراج المعلومات المتعلقة بالوثيقة أثناء معالجتها خاصة بما يتعلق بالوصف البيبليوغرافي لها ، فالبطاقة الوصفية هي مجموعة من الحقول المتشكلة من البيانات وفق التقانين، ومجموعها تشكل لنا فهرس مقنن، سهل الفهم والاستغلال، ووضعه تحت تصرف الباحث نهائيا .لكنمقتضيات العصر تستدعي ضرورة الالتحاق بالتطور التكنولوجي فيما يخص الإتاحة الحرة للوثائق فمن اللزوم إعادة النظر فيما يخص التفتح نحو العالم الخارجي وعدم احتكار المعلومة.

خاتمة الجزء الثاني

خاتمة الجزء الثاني:

رغم كل إمكانيات مركز الأرشيف الوطني من معدات وأجهزة، والموارد المالية، إلا انه يفتقر إلى العنصر الفعّال والعمود الفقري الذي يعتمد عليه للتصدي لمثل هذه الوثائق، العنصر البشري، لذا فتكوينه من هذا الجانب، لا يعتبر مضيعة للوقت، بل جزء لا يتجزأ من مساره المهني.

فالاستعمال الأحسن للوظيفة يترتب منه كذلك اقتناء معدات ووسائل هامة تتماشى مع احتياجات المخزن، غير أن القاعة تفتقر إلى معظم الجوانب الحساسة والصغيرة التي بمجرد الاستغناء عنها، يحدث خلل في التنظيم، وكان من الضروري البد ء في إعدادورشات العمل التي مفادها إعادة النظرفي تنظيم رصيد الخرائط والمخططات من اجل الاستغلال الأمثل له.

كما تبيّن لنا من خلال دراستنا، أن المركز غني جدا بثروات مهمة على كل الأصعدة، التي من شأنها تقديمها للجمهور الواسع بطريقة سهلة ومفهومة، وان اقتضى الأمر في احسن حلة، التي من شأنها تستلزم الوقوف على ضبط شروط حفظها، إعادة بعث بالرصيد وأحيائه وتنميته، والسهر على احترام وأداء الوظائف الأساسية لها.

عدة حلول فكرنا بها خلال الورشةكوضعاستراتيجية لتنظيم الرصيد، التي تستدعي اختيار الشخص المناسب للقيام بتلك الأعمال، خاصة و أن الرصيد المتبقيوالمقدر بحوالي**12867 وثيقة غير معالج**. والتكوين في مجال الكارتوغرافيا لابد منه لموظفي الخرائط، وذلك لإدماجه في هذا العالم، ليتم معالجتها بكيفية مناسبة و بطريقة تخدم الباحث. وعلى مسؤولي المصلحة إعادة النظر في متطلبات والمعلومات الخاصة بالباحثين وضرورة التوافق مع احتياجاتهم.

أما من جانب التبليغ، تنص المادة رقم 10 من قانون رقم 88 09 المؤرخ في 26 يناير 1988م[1] والمتعلق بالأرشيف الوطني، على الأرصدة الأرشيفية القابلة للاطلاع، والتي نجد ضمنها الاطلاع على رصيد ما قبل 1830م، وكذا الذي يرجع تاريخه إلى العهد الاستعماري، و يتم تبليغ المخططات وفق ما ينص عليه القانون بصفتها أرشيف محفوظة في المركز، ولكن الشيء المثير للانتباه، أن ليس هناك تحديد عدد الوثائق الموجب الاطلاع عليها، لغياب للنظام الداخلي لقاعة المطالعة في هذا الجانب.

فكل مواطن له الحق في الاطلاع على مثل هذه الوثائق لعدم احتوائها على سرية في المعلومات أو تخص حياة الأفراد، وإنما تبين لنا تاريخ المكان الجغرافي في فترات زمنية متعاقبة، وحدود الأراضي المرسومة والمحدودة منذ البداية والتي تخص العقارات سواء للمواطن أو أملاك الدولة.

ومن جهة أخرى، الصرامة الغير المطبقة في محلها حول الاستشهاد بالخرائط والمخططات أثناء القيام بالبحوث الأكاديمية يترتب عنه عرقلة وتأخر في أداء المقام العلمي للطالب، وكذا قد يتسبب في هروب للطلاب فيما بعد.

[1] مؤسسة الأرشيف الوطني. مدونة النصوص التشريعية. الجزائر: مركز الأرشيف الوطني، 2011.

كما لاحظنا بعد عملية فرز بطاقات الاستعلام، نقص وإهمال جوانب عديدة أثناء ملئها، رغم أنها تحتوي على جدول يبين رقم الوثيقة المعارة، العنوان وتاريخ الوثيقة، ومعلومات حول الباحث وموضوع بحثه والشهادة المنجزة، فغياب احد العناصر قد يتسبب في عدم الإلمام والحصول على المعلومات المرغوب فيها خاصة الإحصاء.

لكن ما هي العواقب التي قد تنجم منها هذه الإجراءات التعسفية علما أنها غير منصوص عليها في النظام الداخلي للمؤسسة أولا، ثانيا النظر إلى كيفية التعامل مع الوثائق الإلكترونية خاصة بما يتعلق بالإمضاء الإلكتروني التي تثبت مصدرو مصداقية الوثيقة الخاص بمخططات مسح الأراضي المرقمنة.

علما ونحن نواجه عصر البرمجيات الذكية التي تغير من شكل ومحتوى صورة الوثيقة وتشويهها، واكثر من ذلك تغيير محتوى الوثيقة.

نتائج الدراسة

النتائج:

النتائج النهائية التي أسفرت عنها التحقيقات أجابت نوعا ما على التساؤلات التي طرحناها في مقدمة بحثنا، حيث نستخلص من تحليل المعلومات ما يلي:

1. بالنسبة لمحتوى الرصيد الإجمالي:

1.1. محتوى الرصيد الكارتوغرافي الإجمالي المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني:

لا يتشكل الرصيد الكارتوغرافي المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني على المخططات و الخرائط فقط، بل هناك أوعية أخرى كالأطالس، الرسومات التمهيدية، المخططات التمهيدية والصور الجوية. وبفضل الحملة التقييمية المبرمجة في المركز، تم إبرازهاوإظهارها على حدى بما تتصف بميزات تختلف عن مثيلاتها من حيث نوعية الوعاء.

2.1. توزيع الرصيد بعد الحملة التقييمية:

بيّنت إحصائيات الحملة التقييمية على وجود تغيير في توزيع الرصيد وعدده، إذ زاد عدده بحوالي 7257 وثيقة. كمابرّرتعدم توافق بين محتوى الفهارس والوثائق الموجودة فعلا في المخزن ، والدليل على ذلك، كمية الفرق بين عدد الرصيد المعالج وفق ما تنصه عليه الفهارس قدّر ب **17429 وثيقة**، وأما عدده بعد الحملة التقييمية قدّرب**10172 وثيقة**.بينما الرصيد غير المعالج بقي على حالهويقدر **ب 12867 وثيقة**.

3.1. نوع الوثيقة الأكثر استغلالا:

بعد الاطلاع على استمارات الباحثين والتنقيب فيها، تبيّن أن المخططات هي الأكثر استعمالا وطلبا مقارنة بالخرائط رغم هذه الأخيرة تعتبر احدى الوثائق الرسمية. وكان استعمال المخططات لأغراض أكاديمية، وأغراض إثباتية. حيث وصل عدد المخططات المعارة منذ 2003 إلى 2014 هي 306 مخطط مقابل 114 خريطة.

2. بالنسبة لعينة الدراسة:

1.2. محتوى العينة بالضبط:

تتشكل العينة من مخططات متجانسة ومتناسقة من حيث المنتج، فهي عبارة عن مخططات أولية لمسح الأراضي لبلديات عمالة الجزائر. وبعد الحملة التقييمية، تبيّن لنا أن تاريخ اقدم مخطط يعود إلى 1841 م وأحدثها إلى 1914م عوض 1842م و1917م والتي تمثل تواريخ إعادة إنتاجها وليس تواريخ الأخذ المباشر.كما تحتوي العينة 569 مخطط والموجود في المخزن موزع كالتالي: 108 مخطط شامل و 461 مخطط ابن.

كما تحتوي العينة على 88 مخطط شامل لبليدات كاملة الصلاحيات، و 20 مخطط شامل للبلديات المختلطة، ويقابلها 405 مخطط ابن لبلديات كاملة الصلاحيات و 56 مخطط ابن للبلديات المختلطة.

وبعد التحليل النوعي للعينة وفق التقطيعات الجغرافية التي تحتويها، تبين أن معظم المخططات هي عبارة عن إبراز الأماكن الخاصة بالقطع الاراضية، الدواوير، قبائل المشيخة، حدود قبائل الأهلية، التفريعات أو المجموعات،

الضيع، المزارع، الأحواش. وأما بالنسبة لمقاييس الرسم المستعملة هي اغلبها الصغيرة بالنسبة للمخططات الشاملة فهي تتراوح بين 000 1/2000و 000 1/40 بالنسبة لبلديات المختلطة، وتتراوح بين 000 1/40 و 000 1/10 بالنسبة لبلديات كاملة الصلاحيات. بينما نجد مقاييس الرسم 1/10000 هو الأكثر اعتمادا بالنسبة لمخططات الأبناء لبلديات المختلطة، ونفس المقياسبالنسبة لمخططات الأبناء لبلديات كاملة الصلاحيات التي تبلغ ذروتها 340 مخطط، كما نجد مقاييس الرسم 1/4000و 1/2000 تستعمل لإبراز المدن والأحواش بالنسبة لمخططات الأبناء لبلديات كاملة الصلاحيات.

أما بالنسبةللحالة الفيزيائية للعينة والتي تتميز باكتظاظالأدراجبالمخططات و الذي يصعب على المكتبي أوالأرشيفيإعادة الوثيقة إلى مكانها، ووضعها في أماكن غير أماكنها، هذا الذي أدىإلىبرمجة الحملة التقييمية لسد تلك الثغرات ، وإيجاد الحلول المناسبة فيما يتعلق بوسائل البحث وإعادة بلورتها على شكل قواعد بيانات . إذ سجلنا عدم تطابق الفهرس بما هو موجود في المخزن لغياب بعض الوثائق فيها رغم تواجدها، وهذا النقص يؤدي إلى عدم التعريف الجيد والدقيق للرصيد، والذي يؤثر حتما في مرئية الرصيد وبالتالي مرئية المركز.

2.2. غياب مخططات مسح الأراضي:

بعد تحليل نوعي للعينة، وإعادة ترتيبها وتنظيمها، تبيّن لنا أن هناك فراغات لمخططات أبناء المشكلة لمخططات الشاملة، وان هناك أيضا مخططات شاملة لبلديات غائبة و تواجد مخططات الأبناء التي تشكلها. والتي تخص بعض البلديات، الدواوير، قبائل المشيخة، وبعض الأحياء والمجموعات، إذ عدد المخططات الشاملة والأبناء الغائبة يقدر 68 مخطط غائب فقط من مجمل 569 مخطط: موزعة كالتالي: 12 مخطط شامل غائب، و 56 مخطط ابن غائب.

3.2. الاعتماد على المعيار الدولي للوصف الأرشيفي:

بعد الاطلاع على الفهارس، تبيّن منذ الوهلة الأولى عدم الاعتماد على التقنين العالمي للوصف الأرشيفي، بل تم الاعتماد على التقنين الفرنسي لوصف الوثائق الكارتوغرافيةباعتباره الأنسب، لاستقلالي ة الوثائقوانفرادها بخصوصيات خاصة بها .حيث وفّق المركز على اختيار هذا المعيارلاحتوائه على حقول تناسب الوثيقة لم تدرج في المعاير الأخرى كحقل البيانات الرياضية. وتم الوصف بدون الاعتماد على مستويي الوصف: المستوى الأول الذي يبرزبيانات المخططات الشاملة المتواجدة بشكلها الملموس على شكل ورقة، والمستوى الثاني هي مخططات الأبناء التي تندرج تحت المخطط الشامل.

بالمقابل، وجدنا عدم الإلمام بكل البيانات البيبليوغرافية اللازمة ، وإهمال جوانب عديدة التي قد تهم الباحث. وباعتبار الفهارس الحلقة المهمة والواصلة بين الباحث والرصيد، فانه يتوجب على القائمين عليها بالإلمام بكل المعطيات المدوّنة فيه مع الموقع الفيزيائي للوثيقة أي مكان تواجدها في المخزن بالضبط، لعدم انتساب الرصيد لشفرة وفق ايطار التصنيف الخاص بمركز الأرشيف، وهذا الذي لم نتوصل اليه فعلا لأسباب تنظيمية للمخزن.

3. **بالنسبة لتبليغ واستغلال العينة من طرف الجمهور:**

بعد الاطلاع على بطاقات الاطلاع أو الاستعلام للباحث، فالملاحظة الأولى التي بادرتنا هو النظر في إعادة تشكيلها وفق متطلبات الباحث الحالية، كإدراج كل مستويات الدراسية، تماشيا بالتخصصات المختلفة للجامعات والمعاهد كمستوى الماستر، تقني سامي، بحوث عادية،... دون إهمال جانب مهم وهو الجدية في تدوين المعلومات الخاصة بالباحث، والوثائق المطلوبة، حيث تعرضنا في اغلب الأحيانإلى عدم إيجاد التواريخ، التخصصات، المواضيع، الوثائق المعارة، وحتى الإجابة بالسلب أوالإيجابأثناء عملية البحث، والذي سيساعد الأرشيفي بوضع سياسة اقتناء للوثائق من اجل الحصول عليها.

1.3. طبيعة جمهور العينة:

تنتمي فئة الرواد إلى فئة الجمهور العادي، والذين عددهم 42 باحث مقابل 90 مخطط، لكن تفاجأنا بانضمام فئة المختصين المهتمين بهذا النوع من الوثائق: مخططات مسح الأراضي والذين عددهم 36 باحث مقابل 136 مخطط. إذ نجد أن معظم الطلبة هم من الهندسة المعمارية يهتمون بتاريخ تطور المناطق الجغرافية لمنطقة معينة، حيث كان الاهتمام كبير لبلديات السياحية وأثرية والتي كان لها تاريخ عريق. كما نجد أن البحوث التي تقدمت وفق أهداف الدراسة، بينت لنا أن عدد الاستمارات التي يسعى من خلالها الباحث لإثبات حقوقه هي 30 استمارة، مقابل 13 استمارة خاصة بطلاب البحوث العادية و 23 استمارة لإعداد رسائل تخرج الطلبة.

2.3. ترجمة حاجيات الباحثين:

بعد دراسة طلبات الجمهور والبلديات الأكثر طلبا، تبين لنا أن معظم المخططات لم تستغل والتي تقدر ب 341 مخطط من مجموع 569 مخطط ، قد يعود السبب إلى أن الرصيد غير مرئي وغير معروف، أوأنها مناطق لم يتم مسحها من طرف وكالات مسح الأراضي. لتبقى حاجيات الجمهور لم تترجم إلى طلبات بعد. كما تبين لنا أن عدد الحاجيات الغير مترجمة إلى طلبات قد تكون تلط المخططات التي لم تستغل بعد. وعدد الحاجيات التي ترجمت إلى طلبات هي 226 مخطط من مجموع 569 مخطط.

وأما طلبات الباحثين السالبة هي 5 مخططات من مجموع 226 مخطط، وقد تكون احدى المخططات الغائبة التي تقدر ب69 مخطط.

4. **نشر وتوزيع المخططات:**

1.4. الشروط المناخية والمادية لحفظ المخططات:

إن نشر الوثيقة وتوزيعها تتطلب شروط ملائمة لحفظها :المناخية و الفيزيائية، إذ تبين أن عدد كبير من المخططات تحتاج إلى ترميم بسيط وفوري وإعادة ترميم تفوق نصف العينة، 409 مخطط من مجموع 569 مخطط، ما يمكن استنتاجه، هو انعدام شروط الحفظ سواء المناخية أو التجهيزية، مما يتسبب بإتلاف الوثائق بسبب الرطوبة العالية ودرجة الحرارة المرتفعة. والتي تفقدها قيمتها الجمالية الذي ينعكس على استعمالها، خاصة وان كان الجمهور من مهتمين بالجانب الفيزيائي للمخطط حيز الدراسة.

2.4. انعكاس الاستثمار التكنولوجي بالإيجاب على توزيع المعلومة:

رغم أنرقمنةالأرصدة يعود إلى 2006م من خلال تجربة الأرشيف الوطني للتسيير الإلكتروني للوثائق، إلاأننا نجد انفسنا مقابل كم هائل من الرصيد الكارتوغرافي ينتظر دوره في الرقمنة، ولم يتم إلا منذ 2011م أي بعد اقتناء الماسح الإلكتروني للأحجام الكبيرة، ويبقى 86% من الرصيد الغير المرقمنأي ما يقارب 8800 وثيقة[1]، ويبقى الاستغلال الإلكتروني للوثيقة وللمعلومة محل نزاع لتواجده في بداية مشواره، فمركز الأرشيف الوطني بعيد كل البعد عن الاستفادة الرقمية للرصيد، والدليل على ذلك استمرار استعمال الفهارس المطبوعة أثناء البحث ، لعدم تواجد قواعد البيانات، إضافةإلى ذلك، من متطلبات العصر هو الإتاحة الحرة للمعلومة، على الخط المباشر الشيء الذي لا يتوفر في المركز لغياب الموقع الإلكتروني.

ومن نماذج تثمين الأرصدة في المركز هي المعارض، إذلا نجدأي اثر لنشر مخططات مسح الأراضي وعرضها للجمهور. فهو غياب تماما عن المعارض.

وللإجابة على إشكالية البحث والمتمثلة في مدى مساهمة التقييم في التثمين، فإننا يمكننا القول أنتقييم الرصيد يساهم وبشكل كبير في تثمينه، مساهمة كبيرة ،إذ من خلاله يمكن التعرف على الثغرات التي لابد من سدها لتسطير استراتيجية لتوزيع المعلومة، من خلال إعادة النظر في التنظيم الهيكلي للأرصدة ووصفه بدقة وبشمولية.

[1] العدد الكلي للرصيد المعالج هو 10172 وثيقة، والرصيد المرقمن هو 1372 وثيقة

خاتمة

الخاتمة

يعتبر الأرشيف تراث ثقافي وذاكرة الأمة، لأن الأمة بدون أرشيف هي أمة بدون ذاكرة. كما يعتبر تثمينه احدى الركائز الأساسية القائمة في حياتنا اليومية من حيث إثبات الحقوق، ودعامة من دعائم إرساء دولة القانون وضمان حرية الاطلاع والبحث. وبهذا تتعدى الوثيقة الأرشيفية قيمتها الآنية الفورية لترقى إلى مصاف التراث الاجتماعي والمتمثلة في العلاقة بين المجتمع والوثيقة.

وليبقى دور الأرشيفي لا يقتصر فقط على حافظ الوثيقة بل يتعدى إلى دور فعّال الذي من خلاله يسعى إلى تحقيق التوازن بين ما هو محفوظ و تبليغه إلى البيئة الخارجية المتشكلة من عدة فئات المجتمع. ونقصد به تقديم خدمات وتوجيه الجمهور المتوافد على مراكز الأرشيف إلى المعلومة الدقيقة والصحيحة باعتباره العنصر الأساسي فيه والعمود الفقري لنشر التراث الثقافي والعلمي إلى ابعد نقطة ممكنة والى الجمهور الواسع. و لا يتم ذلك إلا عن طريق تسخير وسائل وأدوات من اجل تحقيق ذلك.

و يعد التقييم من أهم المواضيع وأصعبها في ميدان الأرشيف، وهو محور بحث يعرف اهتماما كبيرا من الباحثين، والدليل على ذلك نسبة الكتب والمقالات الصادرة في هذا الموضوع.

يرتبط مفهوم التقييم بتحديد القيمة المنتسبة للوثيقة، ثم أخذ القرار بإبقائها أو إقصائها. بالمقابل، نعلم أن مجال الأرشيف ينقسم إلى مرحلتين، المرحلة الإدارية، حيث التقييم يأخذ مجرى الفرز في الطور الأول، الحكم على إقصاء الوثائق أو إبقائها في الطور الثاني. ل يأتي دور الأرشيفي فيما بعد بقراءة جيدة للوثيقة واستخراج كل المعلومات التي يمكن أن تخدم الباحث والمجتمع، وهو ملزم بتشكيل وتسيير وتنظيم هذه الذخيرة، ويغتنم كل الفرص الممكنة والمتاحة من أجل استخراج كل ما يمكن من الثوابت والأدلة الموجودة في الوثيقة أو الأرشيف التي يمكن أن تخدم الفرد. وهذا ما ينطبق عليه إبراز وإظهار المعلومات التي تحتويها الوثيقة وبالتالي تثمينها. ليبقى مفهومه في الأرشيف النهائي يحتاج إلى التنقيب والبحث.

باعتبار أن الأرصدة الأرشيفية تشاطر خصائص وميزات الأرصدة والمجموعات المكتبية المتواجدة في المكتبات، بالتالي تتوافق مع مبادئ التحليل الكمي والنوعي لها، و الذي يستنتج مباشرة من الهيكل الوثائقي شرط أن يكون وصفا دقيقا وتحليل شامل له.

كما أن تبليغ المعلومة وجعلها في متناول الجميع، سواء بالطريقة العادية أو الإتاحة الحرة، تظهر لنا احدى استراتيجيات ونماذج لبث المعلومة وتوزيعها. من بينها وسائل البحث أو الفهارس التي تعتبر من اهم روابط التي تجمع بين محتوى الرصيد ومتطلبات الجمهور. تتوقف فعاليتها في قياس مدى تجاوب الجمهور وفق متطلباته. فالوصف السطحي والبسيط الذي يدعو إلى استخراج الحقول البيبليوغرافي يؤدي إلى عدم الإلمام بالمعلومات الأخرى تأخذ محل احتياجات الباحث بعد التعمق في تحليلها.

وبما إن مهمة دور الأرشيف تتمثل في ضمان حفظ الذخيرة الأرشيفية، فلا جدوى من تواجدها إن لم تستغل. هذا الأخير يرتبط بتفاني الأرشيفي في وظيفته سعيا إلى إيجاد حلول تتوافق مع المشاكل التي يعاني منها رصيده.

كما أنّ استغلال الرصيد لا يتوقف فقط على تبليغه و إيصال المعلومة وجعلها متاحة إلى مختلف فئات المجتمع، بل يخضع لقانون وقرارات تنظيمية داخلية وخارجية تفرضها مؤسسة الأرشيف الوطني على كل المصالح والإدارات للحد من عواقب أو مشاكل التي قد تكون السبب الوجيه إلى عدم الحصول على المعلومة بالتالي عدم إثبات الحقوق أو تطوير البحث العلمي الذي يتطلب منا إيجاد الطرق والسبل من اجل ذلك.

ومن المشاكل التي قد تعترض التسيير الحسن والجيد لقاعة الخرائط والمخططات، المشاكل الإدارية، والتي لها علاقة مباشرة في كيفية تسيير و إدارة الخلية وتطويرها، من خلال المراقبة المستمرة لأرصدتها، إنجازاتها و أعمالها الفنية. كما لابد من كتابة تقارير وإحصائيات سنوية وحتى شهرية لما لا، لمواكبة التطور وتفادي الانزلاق في متهات.

إلى جانب ذلك، المشاكل التنظيمية للأرصدة التي تعتبر من اقوى عوامل ومؤشرات لاستجابة احتياجات الباحث، حيث صورة الرصيد هي المرآة العاكسة عن صورة المؤسسة الوصية، وعشوائيتها تدل على عشوائية المؤسسة. وهذا يستدعي منا لزوم مراقبة كل الخطوات التنظيمية سواء فيزيائية أو فكرية، ونقصد بها تنظيم الرصيد وفق ما هو موجود، وفكرية تنظيم محتوى الرصيد وفق المعايير الوصفية لها كالتصنيف والوصف والتكشيف.

فمن أولويات دور الأرشيف، معالجة أرصدتها، والتي تمر من عدة مراحل من الاقتناء إلى الوصف، باعتبار التقييم هو التحليل الكمي والنوعي للمجموعة، فانه ينصب مباشرة في وصف الرصيد عن طريق حقول تتوافق مع وجوب الاحتكاك مع العالم الثقافي والجامعة، والمكتبات والمتاحف للقيام بالعمل المشترك لتثمين الأرشيف.

فلا يمكن أن نجزم أن التثمين هو تبليغ وتوزيع الأرشيف فقط، بل تلك العملية التي تقتضي على الأرشيفي أن يهتم بكل خصوصيات الوثيقة والرصيد التي تنتمي اليه، والتي يمكن التعرف عليها من خلال المعالجة الأرشيفية، و تبليغ الوثيقة وتوزيعها ترتبط ارتباطا وثيقا بأهم مرحلة وهي الوصف.

لا يمكن تبليغ الأرشيف إن لم يكن هناك اقتناء وجمع واستقبال المدفوعات، أي كلما زادت كمية الرصيد المقتناة، زادت كمية المعلومات الواجب استخراجها من الوثائق وبالتالي من الرصيد، والتي تعتبر احدى العوامل التي تساعد على تثمين الرصيد وبالتالي مرئيته.

كما أن مراحل المعالجة الأرشيفية التي تأتي بعد الاقتناء، يلزم الأرشيفي أن يكون حذرا ويقظا أثناء تعامله مع الوثائق، ومن المعروف أن الفرز هو إقصاء الوثائق التي لا قيمة لها، فكيف يمكن أن نقصي وثائق بلغت قيمتها الاستعمالية اقصى ذروتها لتواجدها في الأرشيف النهائي، لذا هل تستدعي عملية الفرز إعادة الحكم على الوثيقة التي تحمل قيمة وتعتبر تقييم ثاني لها ، أو حذف وثائق لا جدوى من إبقاءها في الأرشيف النهائي والتي لا تحمل معلومات أي فارغة؟

كما أن عمل الأرشيفي، لا يتوقف فقط على وصف الرصيد من الناحية البيبليوغرافية، بل يتوجب عليه التوغل في فلسفة مسار الوثيقة منذ نشأتها إلى مسارها النهائي مع احترام مبدا احترام الرصيد. فهنا، تتجلي لنا عملية التثمين في استخراج تاريخ المؤسسات المنتجة للوثائق والتعريف بمسارها الإداري، ومختلف التطورات التي حدثت فيها.

وترتيب الوثائق وفق إنتاجها، يشكل لنا حلقة متسلسلة للوقائع والأحداث والتي تشكل صورة خيالية مجسدة في الواقع من خلال تنظيم الهيكل الوثائقي للرصيد.

ليبقى وصف الوثائق الركيزة الأساسية للتعريف بالرصيد للجمهور، والحلقة الرابطة بين التقييم والتثمين كوظيفيتين مترابطتين. حيث استخراج المعلومات من الوثائق، تستدعي الدقة والشمولية. وتتجلى لنا من خلال وسائل البحث المنجزة والتي تعتبر المرآة العاكسة لصورة الرصيد من حيث تنظيمه وترتيبه واحترام هيكله التصنيفي والتنظيمي الأصيل. ويمكن الاعتماد على الوصف من القطعة إلى الرصيد التي تساعد في التحليل الكمي والنوعي له. ولزوم مراقبة ومتابعة الإنجازات والأعمال التي قد يترتب منها الوقوع في أخطاء لا يحمد عقباها مستقبلا.

وما تتميز به عينة الدراسة، أنّه لم يتم معالجة وصفية للوثيقة حسب المعيار الدولي للوصف الأرشيفي، بل اكتفى بالاعتماد على فهرسة سطحية استخراج معلومات بيبليوغرافية وفق الحقول المنصوص عليها من طرف التقنين الفرنسي لوصف الوثائق البيبليوغرافية، لإنتاج فهارس بسيطة ورقمية دون التعمق في فلسفة التنظيم وإعادة تشكيل الرصيد.

فتقييم وسائل البحث المنجزة والتي تعتبر من اهم نماذج تثمين رصيد المخططات، لابد منه في كل مرحلة من مراحل إعداده. ليبقى المفهوم الثاني للتقييم والذي يرتبط أساسا بمدى استغلالية الرصيد من طرف المستفيد. وما يترتب عنه في الواقع، أي هل المواطن الذي تحصل على مخطط لمسح الأراضي الأول، نال واثبت شرعية حقوقه؟ بالنسبة لتلك الوثائق هو مدى استغلالها من طرف الباحث، والفائدة التي تعود بها تلك القيمة المكتسبة سابقا.

كما أنّ المعارف التاريخية التي تدخل كتكوين ابتدائي روتيني للمؤرخين من خلال استجواب الكتب، لا تكفي. لأنه لابد من النظر إلى الجانب العلمي للوثيقة كما هو الحال في مجال دراستنا (أي الوثائق الكارتوغرافية) التي ترتبط بالجوانب التاريخية، الفنية، والعلمية في آن واحد. بيد أن هذه الوثائق تحتاج إلى ضرورة التعمق اكثر في طياتها خاصة ما ترتبط بالجانب التقني بكيفية إنتاجها وقراءتها. فهي تتطلب بان تحظى هي الأخرى بالاهتمام، ومعالجتها وفق ما تنص عليه التقانين الدولية أو المحلية لوصفها، كما تستدعي تخصيص مساحات لها من اجل الحفظ الجيد لتفادي ضياعها، الميزانية من اجل اقتنائها وترميمها وجعلها ضمن الأرصدة التي تهم الباحث والمواطن.

فهي تتميز عن باقي الوثائق المطبوعة كالكتب والدوريات إضافة إلى الأرشيف المطبوع بتعدد الخصائص: فهي تعتبر كشاهد لحقبة و لمكان معين، كقطعة وتحفة فنية، و أنها وثيقة علمية تساهم في تطوير البحث العلمي لطلبة ذات الاختصاص. ولهذا فهي صعبة المعالجة، الإتاحة والتعامل معها بالنسبة للمكتبي، الجمهور وحتى القائمين عليها. ومن جهة أخرى، إمكانية قراءتها لا يمكن تشبيهها بالكتب، و ليست بالطوابع والرسومات رغم اشتراكها من حيث الجوانب التقنية المتبعة لإنتاجها. فهي تختلف عن سابقتها بالميزة التي ذكرناها وهي الجانب العلمي والمحتوى.

فمن خلال البحوث حول تاريخ هذا العالم المجهول، صادفتنا خرائط ومخططات متعلقة بتاريخ الجزائر والتي تعود للفترة الاستعمارية، والتي تعتبر تحفة ثمينة ونادرة، غير متمركزة في جهة واحدة، والتي تستدعي ضرورة حصرها، تنظيمها، معالجتها وضبطها ببيليوغرافيا، لغياب تماما لمشاريع توحيدية تعاونية مشتركة بين مراكز الأرشيف، المكتبات والمؤسسات المنتجة لها.

وفيما يتعلق بمكانة هذه الوثائق ضمن الإطار العام لتصنيف الأرصدة المحفوظة في مركز الأرشيف الوطني، فإنها تندرج ضمن الوثائق الإيكونوغرافية، دليل على أن هذه الوثائق غير معروفة كرصيد على حدى رغم أنها تختلف عنها من حيث الجانب التقني، والعلمي، و الوصفي لها، بالاستعانة بالمعيار الفرنسي لوصف الوثائق الكارتوغرافية الذي يلغي فكرة انتمائها لنوع آخر من الوثائق.

وإعداد سياسة التثمين للرصيد أو مجموعة من الوثائق هي بحد ذاتها مؤسسة كبيرة وواسعة النطاق ومعقدة، تستدعي تدخل كل من:

- الأرشيفي والذي يقوم بمعالجة دقيقة للوثائق لمعرفة حقيقته وتنوعه، توفير شروط حفظها المناخية والمادية لضمان إتاحتها، و التعريف بها.
- الباحث لمعرفة ما هو موجود في الرصيد، واستغلاله لأغراض بحثية علمية أكاديمية. الرصيد اذ لا معنى له إن لم يستغل من طرف الباحث او الجمهور فأي عمل خاص بالتثمين لا بد من الاعتماد على سياسة شاملة لمؤسسة معينة وإدراجها في إطار برنامج محدد.
- توفر وسائل وتقنيات حديثة كماسحات ضوئية و حواسيب وشبكات الاتصال، وضمان حفظه الجيد، من أجل استغلاله عن بعد، فرغم توفر الوسائل والمعدات اللازمة في المركز كماسحات A0 لرقمنة الرصيد، غير أنّ هدف استغلال الرصيد والإتاحة الحرة له بعيد المدى، لأسباب عدة ولعل أهمها عدم توفر المركز على موقع الكتروني.

وما يلاحظ أن التشريع الجزائري في مجال تثمين الأرشيف غائب، خاصة فيما يخص المبادئ، الأسس، مراحل التثمين، وقواعده لكي نتفادى الخروج من نطاقه المضموني. فلم تحدد مناشير تتعلق بالتنشيط الثقافي والعلمي

وكيفية التعامل معها، كما هو الحال بكيفية تسيير الأرشيف، تنظيمه وإقصاءه. إذ تعتبر من احدى نماذج استراتيجية بث وتوزيع المعلومة الأكثر تآلفا وعملا في مراكز الأرشيف النهائية.

إلى جانب ذلك ، الإتاحة الحرة للمخططات، ستساهم في قصر المسافة بين الباحث والوثيقة، مع الأخذ بعين الاعتبار سرية المعلومة وتفادي أي تدخلات لنزاعات قد تحصل بين الباحثين أو المواطنين فيما يتعلق بإثبات حقوقهم.

إلا أن الاستثمار التكنولوجي الذي سعت اليه مؤسسة الأرشيف الوطني، لم تحصل بعد على تأشيرة الانطلاق لاستغلالها من خلال مناشير أو نصوص تشريعية، التي تعطي أهمية لهذا الاستثمار خاصة بما يتعلق بتثمين الرصيد عن طريق رقمتنه، أو تشكيل موقع الأنترنيت، الذي هو موجود لكن بدون ردود.

إن التركيز على النتاج الثقافي والعلمي في اكتساب القراء، يهدف إلى مضاعفة الجهود من خلال عدة مبادرات ونماذج تسمح بالاستغلال الأمثل لها، فمن الجانب النشاطات العلمية، فتعتبر وسائل البحث الحلقة الأولى الواصلة بين الجمهور والرصيد، لتأتي النشاطات الأخرى التي تساهم إسهاما كبيرا في التقصي وتبادل الخبرات وتطوير المجال على ما كان عليه، ونذكر على سبيل المثال: المعارض، الأبواب المفتوحة، المطبوعات والمنشورات، المتعلقة بالأرشيف. مع غياب مؤشرات أخرى التي تعتبر نماذج مهمة لتوزيع المعلومة ونذكر ها:

الإشهار: الذي يفرض على مصالح الأرشيف إلى الاستثمار بشدة في إيصال وتبليغ ما لديهم من أرشيف، وما يفعلونه. بالشكل العام، عدة أبعاد تتقارب في ضرورة مرئية مصالح الأرشيف، وفي نفس الوقت يتعلق بضرورة الشعور بمدى أهمية الأرشيف، في تثمين محتواه، وإظهار أهمية الأرشيف إلى كل طبقات المجتمع.

التسويق: والذي يرتبط خصوصا على تحديد احتياجات المستفيد وتقديم ما يحتاجونه بأفضل صورة ، و يتعلق أساسا بإرضاء وإشباع حاجيات المستفيد المتطورة والمتغيرة، ليكوّن لنا مبدأ التشجيع على الارتقاء بالخدمات التسويقية عن طريق: زيادة نسبة الإتاحة الممكنة من خدمات المعلومات، وبالتالي زيادة معدلات الاقتناء. و قياس عملية تبليغ والترويج من خلال إمداد المستفيد بكل المعلومات كالتعريف بالمركز وخدماته، لتحقيق التواصل بين المستفيد والمركز. فان التثمين يرتبط بعملية التقييم والقياس من خلال قياس عدد الوثائق المكوّنة للرصيد وتقييم الرصيد الكمي والنوعي له. كما يمكن قياس استغلال الرصيد من طرف الباحث والذي يعطي نسبة التواصل بين المركز والمستفيد.

الإعلام: الذي يلعب دورا أساسيا في توجيه المستفيدين إلى موقع ومكان المعلومات والوثائق، أو إلى أشخاص لهم القدرة على الإجابة عن احتياجاتهم، لذلك فان دور الوساطة البينية لمصالح المعلومات، ومبدأ إتاحة مختلف المعلومات الثانوية كالفهارس، الكشافات جد مهم، وأساسية في تنمية المعايير التي يمكن من خلالها تقييم مصلحة المعلومات.

فكيف نتحدث عن **المكتبات الرقمية، المعارض الافتراضية، وصفحات الويب وشبكات التعاون** التي لا وجود لها في المركز لغياب اهم عامل للتفتح نحو العالم. **فالمكتبات الرقمية** مصطلح يستعمل للتعريف بالوسائل المتعددة المستعملة والمتاحة عبر الأنترنيت للجمهور. وهنا نتحدث عن الاستعمال بمعنى الأداة التي تسمح بوضع وإتاحة المجموعات الرقمية على الأنترنيت أو الأنترانت بشكل منظم لتبليغها وتثمينها.

مقارنة استعمال المستفيد للفهارس الآلية والمتاحة على الخط المباشر في مكتبة رقمية، فان المستعمل يصل إلى الوثيقة الرقمية نفسها، وليس فقط الحصول على البطاقة الوصفية لها. هنا يتطلب وضع كل أدوات الإبحار والنصوص الفائقة بشكل هرمي، فالمكتبة الرقمية هو مكان تجميع الوثائق بكل أشكالها وأنواعها، وفي كل الميادين والمجالات والمواضيع، فيمكن أن نعطي مثالا حول المكتبة الرقمية التي تثمن أرصدتها **Gallica** للمكتبة الوطنية الفرنسية. إلا أن مركز الأرشيف الوطني يبقى بعيدا عن الاستثمار التكنولوجي الذي مفاده الإتاحة الحرة والمباشرة للأرصدة.

فالمعرض الافتراضي هو امتداد للواقعي وهي مستقلة حسب متطلبات الهيئة أو رغبات الجمهور و لا يتم إلا عن طريق تحديد موضوع يتبعه إشكالية محددة وعرض مجموعة الوثائق أو الأشياء التي ترتبط بالإشكالية. و **صفحات الويب** هي حلقة التواصل بين الجمهور وتموقع الوثائق من خلال الموزع.

أما في اطار **مشاريع التعاون**، الهيئة تبحث وتشجع على التعاون مع الجمهور، فيما يتعلق بآرائه على الموقع والتواصل الاجتماعي. فالتعاون يمكن أن يتم بصفة وضع وثائق رقمية، مع الاهتمام بحرية نشرها أم لا، وحاليا فان السيطرة تعود إلى البوابات الإلكترونية التي تسمح باقتراح كم هائل من الفهارس للمجموعات والأرصدة مع الإتاحة المباشرة للوثائق الرقمية.

ومن هذه الاعتبارات، كيف نسعى إلى تثمين الرصيد الكارتوغرافي عن طريق نشره وتوزيعه، والتعريف به على نطاق واسع، علما أن موقع مركز الأرشيف الوطني وجود بدون ردود؟ وكيف يمكن أن نثمن ونعّرف للجمهور الكبير عن محتوى الرصيد الكارتوغرافي عامة ومخططات مسح الأراضي خاصة المتأخر في مجال الرقمي للمركز الأرشيف الوطني ؟

وفي الأخير، التثمين يؤمن لمركز الأرشيف الوطني سمعة وشهرة، التي يعود اليها الفضل لإمكانية تبرير المصادر المسندة اليها والرغبة في تطوير الأرشيف الذي يحافظون عليه، كما انه يساهم في تطوير خدمات المقدمة للجمهور عامة، لتبقى النماذج التقليدية كالفهارس والمنشورات المتعلقة بنشاطات المركز والمعارض والمؤتمرات تحتل المكانة المميزة لها.

القائمة البيبليوغرافية

المطبوعة:

1. **سلال، عاشور**. الأرشيف والنزاعات العقارية في الجزائر: ولاية تيزي وزو نموذجا . أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم المكتبات والتوثيق. الجزائر: د.ن، 2003.

2. **كتير، يسمينة**. دراسة تقييمية لنوعية الخدمات ومدى رضا المستفيدين عنها: دراسة تطبيقية لمركز الأرشيف الوطني: نموذجا. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم المكتبات والتوثيق. الجزائر، 2011

3. **HANAFI, Fadhila**. Catalogue des plans relatifs au fonds chemin de fer Algériens de l'Etat conservés au centre des archives nationales: 1921-1934. Mémoire de fin d'étude pour obtention de la licence en bibliothéconomie. Alger, 1996.

الإلكترونية

4. **ابراهيم، بوسمغون**.تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مجال الأرشيف:أرشيف ولاية قسنطينة نموذجا . مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات والتوثيق: تخصص اعلام علمي و تقني. قسنطينة : قسم علم المكتبات والتوثيق، 2009.

5. **بودويرة، الطاهر**. تثمين رأس المال البشري في ميدان الأرشيف بين التكوين و ممارسة المهنة: دراسة ميدانية بمراكز الأرشيف الولائية بالشرق الجزائري قسنطينة، سطيف، باتنة . مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات والتوثيق. قسنطينة، 2009.

6. **شباب،فاطمة**.إشكاليةتثمينالأدبالرماديفيالجزائر: الحضور " visibilité" كمفهوموأداةللتقييم،ومخابربحث "علمالمواد" كعينةللدراسة. أطروحةدكتوراه. علمالمكتباتوالتوثيق. الجزائر، 2014

7. **CORNUAULT, Céline**. Organisation de la gestion d'une cartothèque au Muséum national d'histoire naturelle: gestion de projet. Formation initiale des bibliothécaires d'Etat. Paris, Octobre 2008.http://www.enssib.com/bibliotheque-numerique. Consulté le 07/06/2013.

8. **COSTE, Hélène.**Conserver et mettre en valeur des cartes et plans en bibliothèque municipale: l'exemple de la collection Chardey au Havre. Mémoire d'étude pour otention diplôme en conservateur de bibliothèque: ENSSIB. Paris : s.n., 2006. Vol. 1, http://www.enssib.com/bibliotheque-numerique. Consulté le 08/05/2013.

9. **GIER-JEANMOUGIN. S, GRAMONDI. L, LIESS. N, et SENE, C-B.**Pratique d'évaluation des bibliothèques.T.1. Rapport de recherched'étude pour obtention diplôme de conservateur de bibliothèque, DCB, 13. ENSSIB, 2004.http://www.enssib.com/bibliotheque-numerique. Consulté le 08/05/2013.

10. **LAUREEN, Quincy**. La valorisation des fonds patrimoniaux dans les bibliothèques municipales. Mémoire de Master 1 pour obtentnion diplôme nationale. ENSSIB. Université de Lyon.http://www.enssib.com/bibliotheque-numerique/Consultéle 05/03/2015.

11. **MONTAGNON, Sylvie**. De l'importance et de la valorisation présentes et à venir d'un fonds cartographique dans une bibliothèque de recherche orientaliste. Mémoire d'étude pour obtention diplôme de conservateur de bibliothèque: ENSSIB. Paris : s.n., Septembre-Novembre 2003. http://www.enssib.com/bibliotheque-numerique. Consulté le 08/05/2013.

12. **POYER, Félix.** Formation à la Recherche Documentaire et valorisation des collections en Cartothèque Universitaire. Rapport de stage. Université Paris 8, 2011.http://www.enssib.com/bibliotheque-numerique. Consulté le 09/04/2014.

13. **SMITH, Franck**. Evaluation et valorisation d'un fonds patrimonial à caractère scientifique en Bibliothèque Universitaire. Le fonds Maison de la Chimie. Mémoire d'étude pour obtention diplôme de conservateur de bibliothèque: ENSSIB. Paris: s.n., 2002. http://www.enssib.com/bibliotheque-numerique. consulté le 21/03/2013

14. **VERNUSSET, Amélie**. Comment définir une politique de valorisation de collections numériques issues de fonds d'archives à l'heure du web de données ? Le cas de la médiathèque du Centre National de la Dance. l'obtention du titre professionnel « chef de projet en ingénierie documentaire » niveau 1. Promotion 43. S.L: CNAM, 2013. http://www.enssib.com/bibliotheque-numerique. consulté le 21/03/2013.

المعاجم، القواميس والموسوعات

المطبوعة:

15. **ابن منظور،جمال الدين**. لسان العرب. مج 12. بيروت :دار صادر، 1992.
16. **ابن منظور،جمال الدين**. لسان العرب المحيط. ج .1. بيروت: دار الجيل، دار لسان العرب، 1992.
17. **المجلس الأعلى للأرشيف**.معجم المصطلحات الارشيفية. بيروت: الدار العربية للعلوم، 1990.
18. **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**.المعجم العربي الأساسي. تونس: لاروس، 1998.
19. **سهيل، ادريس**. المنهل=AL MANHAL: قاموس فرنسي– عربي. بيروت: دار الأداب، 2011.

20. **مكتب الدراسات والبحوث**. القاموس المزدوج : عربي –فرنسي، فرنسي–عربي: عام لغوي–علمي= dictionnaire bilingue. بيروت: دار الكتب العلمية، 2004.

21. **Archives, International Cuncil**. Dictionnary of archives terminology: english,french and arabic; with equivalents in dutch, german, italian, russia and spanish=Dictionnaire de terminologie archivistique. Peter Walne. München; New York; London; Paris; Saur; Beirut : Arabic Scientific Publishers, 1990. Vol. 7.

22. **ATKIN, Beryl T. et aut**. Le Robert et Collins "poche": dictionnaire Français-Anglais, Anglais- Français. Paris: Harper Collins Publishers, 1992

23. **DELSALLE, Paul**. Lexique des archives et documents historique : du papyrus au vidéodisque. Paris : Editions Nathan, 1996.

24. **Direction des archives de France**. Dictionnaire de Terminologie Archivistique. S. L : Archives départementales du Nord, 2007.

25. **DUBOIS, Jean**. Dictionnaire de la langue Française. lexis.Paris Cedex: Librairie Larousse, 1989.

26. Encyclopaedia universalis: Thesaurus-index: A-Fiedländer. Vol 17. PARIS: Encyclopaedia universalis, 1985.

27. **GEORGE, Pierre**. Dictionnaire de la Géographie. Paris: Presse Universitaire de France, 1970.

28. **HORNBY, A.S**. OXFORD: Advanced Learner's Dictionnary of current English. 8th. OXFORD: University presse, 2011.

29. Le Robert illustré et son dictionnaire internet 2014. France: Gaumont Pathé, 2013.

30. **MAURIN, Mireille**. HACHETTE: le dictionnaire du Français: 60000 mots langue française avec phonétique et éstymologie. Paris: Hachette, 1992.

31. **MOURRE, Michel**. Dictionnaire Encyclopedique pour tous: pour la maitrise de la langue française, la culture classique et contemporaine. Paris cedex : Larousse Bordas, 1998.

32. **POUIRE, Paul**. Nouveau dictionnaire des sciences de leurs applications. Paris : Librairie CH. Delagrave, s.d.

33. **REY, Alain**. Dictionnaire historique de la langue française. Vol. 2. Paris: Le Robert, 1994.

34. **ROBERT, Paul**. Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue Française: Les mots et les associations d'idées. Paris: Société du nouveau Littré Le ROBERT, 1977.

الإلكترونية:

35. **الباحث**. قاموس الكتروني . يوم الزيارة: 12.12.2014. **متاح على الواصل**: http://baheth.info/all.jsp.term

36. معاجم اللغة العربية: معنى وشرح الكلمات، معجم الكتروني .متاح على الواصل http://www.maajim.com/dictionary ، يوم الزيارة: 26.10.2014

الكتب

المطبوعة:

37. **القرآن الكريم**، سورة الاسراء :الآية 9، سورة النساء :الآية .135، سورة النساء :الآية .34، سورة التين : الآية .4

38. **الصيرفي، محمد عبد الفتاح**. البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين. عمان: دار وائل للنشر، 2001

39. **أعراب، عبد الحميد**. دراسات في علم المكتبات والمعلومات. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 2013.

40. **المجمع الثقافي**. خطط مدينة الجزائر:من خلال مخطوط ديفولكس ت 1876 و الأرشيف العثماني . تر. مصطفى بن حموش، بدر الدين بلقاضي .أبو ظبي: د.ن، 2004.

41. **بن السبتي، عبد المالك،حافظي ، زهير** .تطبيقات تكنولوجيات المعلومات في مراكز الأرشيف .مخبر الدراسات والبحث حول الاعلام والتوثيق العلمي والتكنولوجي .قسنطينة :دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2011.

42. **محمد،ملاوي**. الخرائط الطوبوغرافية :دراستها وأهم نماذجها في الجزائر. الجزائر :شركة الشهاب، 1984.

43. **زياد،القاضي** .مفاهيم في قواعد البيانات .عمان :دار الطباعة والنشر والتوزيع، 1992.

44. ANNETTE, Hendrick. Archives et documentation : Guide à l'usage des associations et des particuliers. Bruxelles : Edition vie Ouvrier, 1993.

45. BAILLARGEON, Diane. « De la déclaration québéquoise à la déclaration universelle sur les archives ». Françoise HIRAUX , Françoise MIRGUET. La valorisation

des archives. une mission, des motivations, des modalités, des collaborations. enjeux et pratiques actuels. Louvain-la-Neuve : Harmattant-Academia s.a, 2012.

46. BRACKELAIRE, Jean-Luc. « Valoriser: virtualiser contre la disparition. Une approche clinique et anthropologique ». Françoise HIRAUX , Françoise MIRGUET. La valorisation des archives. une mission, des motivations, des modalités, des collaborations. Enjeux et pratiques actuels. Louvain-la-Neuve : Harmattant-Academia s.a, 2012.

47. BICKERTON, Lillian, Leonard DELOZIER, et Linda JOHSON. Manuel-Guide d'archive privées = A manual for small Archives. Traduit par Roberto Wilson. Vol. 1. Vancouver: Association des archivistes de la Colombie Britanique, 1988.

48. BURGY, François. «La valorisation des archives à propos du web, de la democratie et du Bonheur archivistique.». Françoise HIRAUX , Françoise MIRGUET. La valorisation des archives: une mission, des motivations, des modalités, des collaborations. Enjeux et pratiques actuels. Louvain la veuve: Harmattan Academia, 2012.

49. CARDIN, Martine. «La valorisation des archives. Pourquoi? Pour qui? Comment?».Françoise HIRAUX , Françoise MIRGUET. La valorisation des archives. une mission, des motivations, des modalités, des collaborations. Enjeux et pratiques actuels. Harmattan Academia, 2012.

50. CHAVE, Isabelle.« Pourquoi valoriser les archives? La problématique en 2010 ». Françoise HIRAUX , Françoise MIRGUET. La valorisation des archives. une mission, des motivations, des modalités, des collaborations. Enjeux et pratiques actuels. Louvain-la-Neuve: Harmattant-Academia, 2012.

51. CONCEIL INTERNATIONALE DES ARCHIVES: Section des Archives d' Architecture. Manuel de traitement des archives d'architecture 19-20ème siècles. Paris: CIA, 2000.

52. COUTURE, Carol. Pour une définition de la mission de l'archiviste dans la société, dans groupe interdisciplinaire de recherche en archivistique GIRA, la mission archivistes dans la société. 2ème Symposium en archivistique,. Montréal: University de Montréal, 1994.

53. FLOTTE DU ROQUEVAIRE, R. Carte du Maroc: à l'echelle du 10 000. Notice et index bibliographique. Paris: maison audriveau-Goujon, 1904.

54. GREFFE, Xavier. La valorisation économique du patrimoine. Paris: La documentation française, 2003.

55. HILDESHEIMER, Françoise. Les archives..pourquoi? commentt? la recherche aujourd'hui dans les archives en France. Ppréface de Jean Favier. Paris: Les éditions de l'érudit, 1984.

56. **HIMILY, F. J, HUBERT, J. et Le MOEL , M.**« Problèmes propres à certaines catégories de documents: les document figuré ». Archives de France. Manuel d'archivistique: théorie et pratique. Paris : Archives Nationale de France, 1991.

57. **HIRAUX, Françoise**, MIRGUET, Françoise. «La valorisation des archives. une mission, des motivations, des modalités, des collaborations. enjeux et pratiques actuels.». Louvain-la-Neuve: Harmattant-Academia s.a, 2012.

58. **KENNEDY, Edward S.**«Géographie mathématique et cartographie.» Dans Histoire des sciences arabes: 1. Astronomie, théorique et appliquée, de B.R GOLDSTEIN et et aut. Paris VI: Edition du Seuil, 1997.

59. **LUND SMALLEY, Matha, Rosemary SETON**. Sauvegarder la mémoire de nos peuples: Manuel d'Archivistique. trad. Service de traduction de la RATP. USA: Université de Yale, 2003.

60. **ROCHARD, Claude-France**. Catalogue Général des cartes, plans et dessins d'architecture. Série NN. Paris : Archives Nationale , 1978.

61. **SERVICE GEOGRAPHIQUE DEL' A.O.F**. "La carte". in Cartographie générale. S.l : A.O .F, 1954.

62. **Trbjorn, Odegaard**. Une paix et Amitié perpétuelles… sur le traité de paix entre le royaume de Danemark-Norvège et la Régence d'Alger, 1746. Norvège: Sinat, 2012.

63. **YANTE, Jean-Marie**. «Quand l'administration s'expose...Le Musée Administratif International de Bruxelles.».Françoise HIRAUX , Françoise MIRGUET. La valorisation des archives. une mission, des motivations, des modalités, des collaborations. Enjeux et pratiques actuels. Louvain-la-Neuve: Harmattant-Academia, 2012

الإلكترونية:

64. **الخولي، جمال ابراهيم**. فهرسة الوثائق الارشيفية. الاسكندرية: دار الثقافة العلمية، 2000.

65. **الوردي، زكي حسين، المالكي، مجبلا للازم**.مصادر المعلومات وخدمات المستفيدين في المؤسسات المعلوماتية .عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002.

66. **لانكستر، ولفرد .ف.، شارون، لبيكر** .؛ترجمة **حسني الشيمي وجمال الدين الفرماوي** .خدمات المكتبات والمعلومات قياسها وتقييمها .الرياض :مكتبة الملك عبد العزي، 2000.

67. **عبيدات، محمد، أبو نصار، محمد** . منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات . عمان: دار وائل للنشر، 1999.

68. **عليان ربحي، مصطفى ، غنيم، عثمان محمد** . مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق . عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.

69. **محمد،أمين شرف** . مقرر مناهج (سمات) البحث العلمي: قسم الجيولوجيا المياه . عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

70. **DEPARTEMENT D'ALGER**. Tableau des municipalités : communes de plein exercice. Alger : Départment d' Alger, 1925. Disponible sur : Gallica.bnf.fr/bibliothèque nationale de France. Date de consultation : 02/05/2014.

71. DIRERECTION DES AFFAIRES CIVILES ET FINANCIERE. Tableau Général des communes de plein exercice, mixte et indigène des trois provinces : 18 ??-19 ??. disponible sur :Gallica.bnf.fr/bibliothèque nationale de France. Date de consultation 30/04/2015.

72. **OTLET, Paul**. Le traité de documentation: le livre sur le livre : théorie et pratique. Bruxelles: Edicioncs Mundancum, Palais Mondial.Edit. D. Van Kccrbcrghen & fils, 1934.

73. **TILLOY, René**. Le régime municipal en Algérie. Etude sur l »organisation actuelle. 1° des communes de plei exercice, 2° des communes mixtes de territoire civil et des territoires militaires, 3° des comuunes indigène, 1892. Alger : Impremerie administrative Cojosso, 1897. Disponible sur : Gallica.bnf.fr/bibliothèque nationale de France. Date de consultation : 13/06/2014

مقالات الدوريات

المطبوعة:

74. **بن السبتي،عبد المالك** .التقييم والمكتبة الافتراضية. "مجلة المكتبات والمعلومات. " قسنطينة: مخبرتكنولوجيات المعلومات ودورها في التنمية الوطنية، 2005، مج. 2، ص.ص. 8-28.

75. **ALINHAC, G**. «Aperçu de la cartographie algérienne. 1ère partie.»: In Bulletin de l'institut Nationale de la Carte et de télédétection à distance., N 11, 2000.

76. **ALINHAC, G**. «Aperçu de la cartographie algérienne. 2ème partie.»: In Bulletin de l'institut Nationale de la Carte et de télédétection à distance., N 12, 2001.

77. **ARNOULT, J.-M**. Conservation et valorisation.Bulletin d'information de l'Association des Bibliothècaires de France, n° 160, 1993.p.p 3-43.

78. **CARBONE, Pierre**. Statistiques et évaluation dans les bibliothèques universitaire françaises. In Bulletin bibliothèque de France., 1989.

79. **COSTE, Hélène**. La place des cartes et plans en bibliothèque . BBF. ,T. 52, N 4, 2007.

80. **COUTURE, Carol**, **J .Y, Rousseau**. Les archives au XXème siècle. Une réponse aux besoins de l'administration et de la recherche. Montréal : université de Montréal, 1982.

81. **DUCHARME, Daniel**. L'identification de critère d'évaluation pour les archives informatique: Enquête auprès d'archivistes québécois. In Archive, v 32, n° 2.2000-2001.

82. **JUROW, S**., **Bernard, S.B**. Introduction : TQM fundamentals and overview of contents. Journal of library Administration. 1993. 18(1/2), 1-13.

83. **MAYERE, Anne, MUET, Florence**. La démarche qualité appliquée aux bibliothèques et services d'information. In : Bulletin des Bibliothèques de France, t 34, n° 1, 1998.

84. **NAHUET, Robert**. Une théorie de l'évaluation : quelques éléments de réflexion. In Archives, v 28, N° 1, 1996-1997.

85. **O' Brien, John.** Nobody Outruns The Trickester. A brief Note On the Meaning Of The Word «Valorization». SRV-VRS : The International Social Role Valorization Journal,1(2), 34-35

الإلكترونية:

86. **الديبان، موضى** .قياسات خدمات المكتبات ومعايير تقيمه .جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامي http://www.alyaseer.net/vb/showthread.php?t=6055.،يوم الزيارة 29.04.2014.

87. **علي، صالح**. الخرائط: ماهي، لماذا وكيف تستخدم. المنتدى اليسير: الجغرافيا العامة، دروس 08.01.2012. تاريخ الزيارة 2.12.2014.

88. **صالح، محمود القاسم، عماد** ، **يامين** .تسويق خدمات المعلومات . متاح على الرابط: www arabcin.nrt/arabiaall/1-2006/èhtm. يوم الزيارة 26.12.2014.

89. **AKBAL, Mehenni.**A propos d'une stratégie de diffusion de l'information archivistique.In.Revue de l'Information Scientifique et Technique (RIST), vol. 1, n° 2, 1991. p. 99_103.

90. **BOUYE, Edouard**. « Les cercles vertueux de la valorisation des archives. www.archivesdefrance.culture.gouv.fr/static/4885

91. **Direction des affaires domaniales et foncière**. Le cadastre Général. Disponible sur : www.elmouten.dz. Date de sonsultation :19/04/2015

92. **El HAMAZAOUI, Taoufik**. «Je pense, donc j'archive: Sélection et évaluation des archives.» 8 janvier 2012. Disponible sur : Aujourd'hui les Archives.htm (Consulté le 02 11 2014).

93. **GIRARD-BILLON**, **Aline, GIAPPICONI, Thierry**. L'évaluation dans les bibliothèques publiques françaises: une situation contrastée. Bulletin des Bibliothèques de France, 1998.

94. **HELU, Dominique**. Média sociaux : l'expérience de bibliothèque et archives nationales du Québec . arbido, 2011.

95. **Les plans cadastraux**. Disponible sur http://www.m-habitat.fr/preparer-son-projet/achat-du-terrain/les-plans-cadastraux-924_A, consulté le 17/04/2015

96. **MAKHLOUF, Basma**. La contribution des principe de l'evaluation archivistique aux qualités des archives définitives. Enc. Bibli., 2009, éd. Electr. Bibliotecon.

97. **RONAUD, François**. Théorie et pratique. Québec: laboratoire de recherche sociologique, 1992

98. **Vuillard- Garzon, Monique.** Le besoin d'études d'usagers des archives définitives: un leitmotiv dans la litérrature archivistique. In Archives. 1995, vol. 27, n° 2, 1995.

المحاضرات والدورات التكوينية

المطبوعة:

99. **مؤسسةالأرشيف الوطني** . ندوة وطنية حول التطوير والنشاط الثقافي في مجال الأرشيف من 6 دسيمبر 2003 إلى 11 ديسمبر 2003.

الإلكترونية:

100. Association des archivistes français. Les archives aujourd'hui et demain. Forum des archivistes. Appel à communication. Angers, 20 au 22 mars 2013.

101. La Division des Archives et les Programmes d'Archivistique. Les valeurs archivistiques: théorie et pratique. Acte de colloque. Québec: Université de Laval., 1994.

102. PIPON, Brigitte, et LAUBIE Xavier.. Introduction Général : valorisation.Module 12-section 1. PIAF. 04 09 2009. disponible sur www.piaf-archivistes.org/espace-formation (accès le 09 10, 2014).

103. SIBILLE DE GEGRIMOUN, Claire, CAYA, Marcel. Particularité des archives définitives. Cour dr formationPIAF. 04 09 2009. disponible sur www.piaf-archivistes.org/espace-formation (accès le 09 10, 2014).

النصوص التشريعية

المطبوعة:

104. قانون رقم 88.90 المؤرخ في 07 جمادى الثاني 1408هـ الموافق ل 26 جانفي 1988، الخاص بالأرشيف الوطني.

105. مرسوم رقم 87.11 المؤرخ في 6 جمادى الأول عام 1407هـ الموافق ل 6يناير 1987 يتضمن إنشاء مركز الأرشيف الوطني

106. مرسوم رقم 88.47 المؤرخ في 12 رجب 1408 الموافق ل 1 مارس سنة 1988 معدل مرسوم رقم 87.11 المؤرخ في 6 يناير 1987 المتضمن إنشاءمركز المحفوظات الوطنية.

107. منشور رقم 3 المؤرخ في 2 فبراير 1991 الخاص بتسيير وثائق الأرشيف

108. منشور رقم 5 المؤرخ في 18 مارس 1992 المتعلق بفتح الأرشيف العمومي للاطلاع

109. منشور رقم 23 المؤرخ في 01 جويلية 2003 والخاص بتطبيق بطاقة التشخيص

110. منشور رقم 26 المؤرخ في جويلية 2007 حول تبليغ الأرشيف.

111. منشور رقم 33 المؤرخة في 22 أكتوبر 2009 حول إثراء الرصيد الأرشيفي الوطني.
112. منشور رقم 34 المؤرخ في 22 أكتوبر 2009 حول عملية دفع أرشيف الفترة الاستعمارية إلى مركز الأرشيف الوطني.
113. منشور رقم 39 المؤرخ في 21 نوفمبر 2010 حول تكوين الفهرس الأرشيفي الوطني
114. مذكرة رقم 34 مكرر المؤرخة في 25 أكتوبر 2009 حول اعتماد مبدأ احترام الرصيد.
115. بيان رقم 17 المؤرخ في 03 مارس 1999 والمتعلق بتنظيم أول جلسات حول الأرشيف الوطني تحت عنوان الأرشيف بالجزائر، واقع وآفاق.

المعايير والتقانين

المطبوعة:

116. ISAD G : International Standard Archives description General. Madrid : ICA, 2000.

117. ZNF 044 067 : Norme Française de la description bibliographique des documents cartographique. Documentation Tom 03 : Catalogage. Accès è la description bibliographique et description bibliographique des non livre 6ème édition. AFNOR : Recueil de Normes, 1996.

الإلكترونية:

118. ISO (International Standardisation Organisation).[Comité technique ISO/TC46,sous-comité SC8 statistiques et évaluation des résultats]. Information et documentation :indicateurs de performance des bibliothèques. ISO 11620. Genève: ISO, 1998.

119. ISO 690 .Référence numérique. Programme Microsoft Word 2010.

مصادر أخرى صادرة عن مركز الأرشيف الوطني

المطبوعة:

120. **همزة وصل**: نشرية داخلية لمؤسسة الأرشيف الوطني: من العدد 0 سنة 2003 إلى 18 سنة 2009
121. **استمارات الباحثين: 2003–2014**

122. Benzadi . N, Ghemmour, N , Lahbairi, L. Catalogue des fonds Cartes et Plans au centre des archives nationale: 1842-1957, . Vol 1, 2. Alger: CAN, 1994.

123. Benzadi N .; Ghemmour N., Lahbairi L. Catalogue du fonds cartes conservées au centre des archives nationales: 1830-1961: Additif. Alger : CAN, 1995

124. **Benzadi, Nadjia.** Catalogue du fonds de l'institut national de cartographie conservé au centre des archives nationales : 1924-1991. Alger : CAN, 1994.

125. **Catalogue de la cartothèque de la direction central des archives nationales**. T 1, 2. 1977 : réalisé par : RedouaneAinadTabet, BouderbalaBenasla, Abdelkrim Badjadja, Omar Mimouni, Fouad Soufi et LekbirRadji.

126. **Ghemmour N..** Catalogue des cartes topographiques de l' Algérie : 1951_1960. Alger : CAN, 2007

127. **KAFI, Mahmoud.** Répertoire des plans des communes et des douars du Département d'Alger: 1842-1917. Alger : CAN, 1994

128. **KAFI, Mahmoud.** Répertoire des plans des communes et des douars du Département de Constantine: 1844-1913. Alger : CAN, 1994

129. **KAFI, Mahmoud.** Répertoire des plans des communes et des douars du Département d'Oran: 1844-1913. Alger : CAN, 1994

المواقع الإلكترونية

130. الشركة السعودية للتقييم وتثمين الاصول. متاح على الواصل:
http://www.aleqt.com/2011/06/08/article_546919.html

131. Www.achivistes.qc.ca./déclaration/pages/declarationfrançais.html. (accès le 10 12, 2014). Déclaration québecoise sur les archives

132. INSTITUT GÉOGRAPHIQUE NATIONAL (I.G.N). Mesurer les distances avec une carte. http//seig.ensg.ign.fr/ (accès le 11 12, 2013).

133. La valorisation des données. www.zones-humides.eaufrance.fr/. (accès le 02 15, 2014). La valorisation des données.

134. www.etsml.ca.recheche. Chercheurvalorisation.html. (accès le 10 26, 2014).

135. www.memoire des hommes.sga.defense.gouv.fr

136. www.piaf-archivistes.org/

137. http : internetactu.Blog.le monde.fr

الملاحق

الملحق رقم 01:
قرار يتضمن التنظيم الداخلي لمركز
الأرشيف الوطني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية
الأمانة العامة
المديرية العامة للأرشيف الوطني

قرار مؤرخ في 27 ذو القعدة عام 1411
الموافق لـ 10 يونيو سنة 1991
يتضمن التنظيم الداخلي لمركز الأرشيف الوطني

إن الأمين العام لرئاسة الجمهورية ،

- بمقتضى المرسوم رقم 87-11 المؤرخ في 6 جمادي الأول عام 1407 الموافق 6 يناير 1987، و المتضمن إنشاء مركز المحفوظات الوطنية و المعدل بالمرسوم رقم 88-47 المؤرخ في أول مارس 1988،

يقرر مايلي :

المادة الأولى : يتكون مركز الأرشيف الوطني الموضع تحت سلطة المدير العام، وبمساعدة أمين أعام، من ثلاثة أقسام هي :

- قسم استغلال الأرشيف و معالجته،
- قسم تقنيات الأرشيف و التكوين،
- قسم الإدارة و الوسائل

المادة الثانية : يتكون قسم حفظ الأرشيف و معالجته من مصلحتين هما :

1. **مصلحة الحفظ و التبليغ** : تضم مايلي :

أ- **فرع الاستلام** : يكلف باستقبال المدفوعات من الأرشيف، و فرزها، و تصنيفها و إلغائها.

ب- **فرع الحفظ و التبليغ** : يكلف بحفظ الأرشيف و تبليغه و تقييم حركة دخول و خروجه.

2. **مصلحة الدراسات و البحث** : و تضم ما لي :

أ- **فرع الاستغلال** : يكلف بإعداد أرصدة الأرشيف و تحليل مضامينها و مسك جرود لها، و قوائم و فهارس و دلائل.

ب- **فرع الإعلام الآلي** : يكلف بضبط بنك المعطيات.

ت- **فرع التطوير و التنشيط** : يكلف بتنظيم لقاءات حول تسيير الأرشيف، لاضطلاع بدراسة أرصدة الأرشيف، و تنظيم معارض سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي، كما تسند إليها مهمة نشر المطبوعات.

المادة الثالثة : يتكون قسم تقنيات الأرشيف و التكوين من ثلاث مصالح هي :

1. **مصلحة تجديد الأرشيف** : تضم ما يلي :

أ. **فرع تجديد الأرشيف على الورق** : يكلف بتجديد الأرشيف المكتوب أو المصور أو الصوتي و تصليحه.

ب. **فرع تجديد الأرشيف على الأشرطة المغنطة** : يكلف بصيانة الأرشيف على الأشرطة المصورة و الأشرطة الصوتية.

2. **مصلحة النسخ** : تضم ما يلي :

أ. **فرع نسخ الأرشيف على الورق** : يكلف بنسخ الوثائق لحاجات الاستنجاد و التبادل أو التبليغ.

ب. **فرع نسخ الأرشيف على الأشرطة المغنطة** : يكلف بتسجيل الوثائق على الأشرطة المغنطة لحاجات الاستنجاد و التبادل أو التبليغ.

3. **مصلحة التكوين و الدعم** : تضم ما يلي :

أ. **مصلحة التكوين و الدعم** : يكلف بالمساهمة في أعمال التكوين مساهمة مادية و تعليمية على حد سواء في إطار برامج التكوين المقررة.

ب. **فرع الدعم** : يكلف عند الطلب، بمساعدة المؤسسات و الهيئات العامة و الخاصة في صياغة و تطوير التصنيف التمهيدي للأرشيف الخاص بمصالحها و يساهم فضلا عن ذلك في عمليات تقييم أرصدة الأرشيف التي تحتفظ بها هذه المؤسسة و الهيئات.

المادة 4 : يتكون قسم إدارة الوسائل من مصلحتين :

1. **مصلحة الموظفين و الميزانية** : تضم ما يلي :

أ. **فرع الموظفين** : يكلف بتشغيل موظفي مركز الأرشيف الوطني مركز الأرشيف الوطني و ملحقاته و تسييرهم إلى جانب الخدمات الاجتماعية.

ب. **فرع الميزانية** : يكلف بالتسيير المحاسبي و المالي لمركز الأرشيف الوطني و ملحقاته، و يقوم في هذا الصدد بصياغة المشاريع التمهيدية للميزانيات السنوية و التجهيز و يضمن تنفيذها بعد المصادقة عليها.

2. **مصلحة التجهيز و الصيانة و الأمن** : تضم ما يلي :

أ. **فرع التجهيز و العتاد** : يكلف بصيانة الأجهزة و الأملاك المنقولة و العقارية التابعة لمركز الأرشيف الوطني و يصهر على ضمان و احترام الشروط التقنية في استعمالها. كما يحدد مع المصالح المعنية، حاجة مركز الأرشيف الوطني إلى العتاد من أثاث و أدوات وكذا حاجة ملحقاته التي تخضع مخزوناتها إلى تسييرها.

ب. **فرع حظيرة السيارات و الأمن و النظافة** : يكلف بتسيير حظيرة السيارات و صيانة محلات مركز الأرشيف الوطني و تطبيق مقاييس النظافة و الأمن مبنى المركز و ملحقاته.

المادة 5 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 ذو القعدة عام 1411
الموافق 10 يونيو سنة 1991

العربي بلخير

الملحق رقم 02:

صفحة غلاف فهرس مخططات البلديات لعمالة الجزائر المعتمد عليه أثناء الدراسة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

CENTRE DES ARCHIVES NATIONALES

REPERTOIRE

Plans des Douars et Communes
Département d'Alger

1842-1917

Fait par:M. KAFI Mahmoud
Documentaliste-Archiviste

ALGER, 1994

A Restaur

14

COMMUNE D'AZEFFOUN

61- Azeffoun (commune). 1:40 000. ~~[1914]~~ [S.d.]. [1893]
Plan de la commune mixte d'Azeffoun: groupement unique de Port Gueydon/ Dépt d'Alger, service topogr.- 1:40 000.-Alger:S.T., ~~[1914]~~.- 1 plan; 76 x 111 cm.

62- Port Gueydon (Azeffon). 1:1000 . 1893
Plan du lotissement du territoire de Port Gueydon/ Dépt d'Alger, service topogr.- 1:1000.- Alger:S.T., 1893 .- 1 plan; 76 x 111 cm.

63- Port Gueydon (Azeffoun). 1:10 000 . 1881
Plan du lotissement du territoire de Port Gueydon/ Dépt d'Alger, service topogr.- 1:10 000.- Alger:S.T., 1881 .- 1 plan ; 76 x 111 cm.

Khemis Miliana

2.- COMMUNE D'AFFREVILLE

manque Carte mère : de pleine exercice en 5 fe

2.1 6- Affreville (commune)·1:10 000 . 1868
Copie Plan du lotissement d'Affreville/ Dépt d'Alger, service topogr.-1:10 000.-Alger:S.T.,.1868.-1 plan; 76 x 111 cm.
1ère feuille + explication

2.2 7- Affreville (~~commune~~ indigènes)·1:10 000 . 1880
Copie. Plan du territoire indigène d'Affreville: sections C et K/Dépt d'Alger, service topogr.-1:10 000.-Alger:S.T.,.1880 .-1 plan; 76 x 111 cm. A restaurer.
2ème feuille
Copie incomplète

2.3 8- Sbahia (~~Affreville~~ douar)·1:10 000 . 1875
Copie. Plan du douar Sbahia: section N°1 dite du Chéliff/Dépt d'Alger, service topogr.-.1:10 000.-Alger: S.T., 1875 .- 1 plan; 76 x 111 cm
3ème feuille.
C. Incomplète

2.5 9- Sbahia (~~Affreville~~)·1:10 000 . 1875
Copie. Plan du douar Sbahia: section N°3 dite du Marabout Ben Ismaïl/Dépt d'Alger, service topogr.-1:10 000.-Alger: S.T.,.1875 .-1 plan ; 76 x 111 cm.
A scotcher (Restaurer.
Copie incomplète

Remarque :
manque 4ème feuille

الملحق رقم 03:

النصوص التشريعية المتعلقة بتثمين الارشيف

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

المديرية العامة للأرشيف الوطني

قانون رقم 88-09 المؤرخ في 07 جمادي الثاني عام 1408 الموافق 26 يناير 1988 المتعلق بالأرشيف الوطني

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور لاسيما المادتان 151 و 154 منه،
- و بمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 و المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم،
- و بمقتضى الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1391 الموافق 3 يونيو سنة 1971 و المتضمن إحداث المؤسسة الوطنية للوثائق،
- و بمقتضى القانون رقم 84-16 المؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 و المتعلق بالأملاك الوطنية و لاسيما المادة 16 منه،
- و بناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،

يصدر القانون التالي نصه

الباب الأول

أحكام عامة

المادة 1 : يحدد هذا القانون القواعد التي تحكم سير الأرشيف الوطني و تنظيمه.

المادة 2 : إن الوثائق الأرشيفية بمقتضى هذا القانون هي عبارة عن وثائق تتضمن أخبارا مهما يكن تاريخها أو شكلها أو سنده المادي، أنتجها أو سلمها أي شخص طبيعيا كان أو معنويا أو أية مصلحة أو هيئة عمومية كانت أو خاصة أثناء ممارسة نشاطها.

المادة 18 : لا يحق لهيئات القانون الخاص المذكورة في المادة الثالثة من هذا القانون أن تقدم على إتلاف أرشيفها بدون الموافقة الكتابية من المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

الباب الرابع
تحويل و حفظ الأرشيف

المادة 19 : إن مهمة مؤسسة الأرشيف الوطني هي :

استلام و حفظ و تصنيف و فتح الأرشيف إلى السلطات و الهيئات و الباحثين و إلى كل شخص يقدم طلبا.

يحدد إنشاء و صلاحيات و تنظيم سير مؤسسة الأرشيف الوطني و إجراءات الإطلاع عن طريق التنظيم.

المادة 20 : تسهر المؤسسة المكلفة بالأرشيف و هيئاتها على تأسيس التراث الأرشيفي الوطني و بإمكانها الحصول على تبرعات، و وصايا الأرشيف.

و بإمكان المؤسسة المكلفة بالأرشيف و هيئاتها اقتناء وثائق تمثل فائدة أرشيفية داخل التراب الوطني أو خارجه.

المادة 21 : ينشأ مجلس أعلى للأرشيف و يكلف بما يلي :

- تحضير واقتراح السياسة الأرشيفية
- التوجيه والتخطيط والمتابعة والعمل على تنفيذ السياسة الأرشيفية

يحدد تشكيل وتنظيم وتسيير المجلس الأعلى للأرشيف الوطني عن طريق التنظيم.

المادة 22 : تضمن الدولة حماية التراث الأرشيفي وحفظه وتسييره. تلتزم الهيئات المذكورة في المادة 3 من هذا القانون بالمحافظة على سلامة وترتيب الأرشيف الذي بحوزتها.

المادة 23 : تلتزم المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني بالسماح للإطلاع عن الأرشيف لأغراض البحث.

الباب الخامس
أحكام جزائية

المادة 24 : يعاقب أعوان الإدارة المكلفون بجمع أو حفظ الوثائق الأرشيفية أو الأرشيف والذين يبلغون المعلومات خلافا لأحكام هذا القانون أو نصوصه التطبيقية، بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 302 من قانون العقوبات.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

المديرية العامة للأرشيف الوطني

مرسوم رقم 11.87 المؤرخ في 6 جمادي الأول عام 1407
الموافق 6 يناير 1987
يتضمن إنشاء مركز للمحفوظات الوطنية

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الثقافة و السياحة
- و بناء على الدستور ، لاسيما المادتان 111-152 منه ،
- و بمقتضى القانون رقم 48-16 المؤرخ في 1 شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1948 و المتعلق بالأملاك الوطنية،
- و بمقتضى الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18 يناير 1967 و المتضمن القانون البلدي المعدل و المتمم،
- و بمقتضى الأمر رقم 69-88 المؤرخ 07 ربيع الأول عام 1389 الموافق 23 مايو 1969 و المتضمن قانون الولاية، المعدل و المتمم،
- و بمقتضى الأمر رقم 71-36 المؤرخ في 10 ربيع الثاني 1391 الموافق 03 يونيو سنة 1971 و المتضمن إحداث مؤسسة الوثائق الوطنية،
- و بمقتضى المرسوم 77-67 المؤرخ في 30 ربيع الأول عام 1397 الموافق 20 مارس سنة 1977 المتعلق بالمحفوظات الوطنية

يرسم مايلي

الباب الأول
التسمية – الهدف – المقر

المادة الأولى : تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع إداري و صبغة علمية و ثقافية، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و تسمى مركز المحفوظات الوطنية و تدعى في صلب النص " المركز ".

المادة الثالثة : يكون مقر المركز في مدينة الجزائر و يمكن إحداث فروع له في أي مكان آخر من التراب الوطني بقرار يتخذه الوزير الوصي.

المادة 4 : تتمثل مهمة المركز في المحافظة على التراث الوثائقي الوطني و استغلاله و تبليغه للجمهور.

و في هذا الإطار يتكفل بما يلي :

01. يعد بالتعاون مع الهياكل المعنية المدونة و أطر الترتيب و إجراءات إلغاء المحفوظات و تسليمها،
02. يكون الفهرس الوثائقي الوطني،
03. يحث على تسليم محفوظات المؤسسات و الهيئات التابعة للدولة،
04. يمارس طبقا للقواعد و الإجراءات المعمول بها حق الشفعة أو المطالبة بالأوراق و الوثائق التي يتكون منها رصيد المحفوظات الوطنية كيفما كانت و أينما وجدت و لأي حقبة زمنية تنتمي،
05. يتخذ جميع التدابير لاكتساب تقنيات الترميم و استنساخ و استعمال الإعلام الآلي،
06. يشتري مصادر وثائقية و ينقلها و يعيرها و يتبادلها،
07. يرتب المحفوظات الخاصة ذات الأهمية التاريخية، و يساعد على إيداعها طواعية،
08. يصدر مجلة دورية، ودراسات وفية، و مجموعات وثائق و مصادر بحث،
09. يشارك في إنجاز عمليات التكوين التي تتصل بأعماله،
10. يراقب مسك المحفوظات الموجودة في مستوى أجهزة الدولة و الجماعات المحلية و يسيرها،
11. يساعد مختلف الهياكل في مجال المحفوظات بناءا على طلبها و تبعا لوسائل المركز و إمكانياته.

الباب الثاني
التنـــظيـــم و الـــعمل

المادة 5 : يسير المركز مدير و يشرف عليه مجلس توجيه.

المادة 6 : يعين المدير بمرسوم يصدر بناء على اقتراح الوزير المكلف بالثقافة و تنتهي مهامه بالطريقة نفسها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

المديرية العامة للأرشيف الوطني

مرسوم 45.88 المؤرخ في 1 مارس 1988
يتضمن إحداث المديريه العامة للأرشيف الوطني و يحدد اختصاصاتها

- رئيس الجمهورية،
- بناء على تقرير الأمين العام لرئاسة الجمهورية،
- و بناء على الدستور لاسيما المواد 15 و32 و 111-10 و 152 منه،
- و بمقتضى القانون رقم 88-09 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 و المتعلق بالأرشيف الوطني،
- و بمقتضى المرسوم رقم 88-46 المؤرخ في 12 رجب عام 1408 الموافق لأول مارس سنة 1988 و المتعلق بالمجلس الأعلى للأرشيف الوطني،
- و بمقتضى المرسوم رقم 88-47 المؤرخ في 12 رجب عام 1408 الموافق لأول مارس سنة 1988 الذي يعدل المرسوم رقم 87-11 المؤرخ في 6 يناير سنة 1987 و المتضمن انشاء مركز المحفوظات الوطنية،

يرسم مايلي

المادة الأولى : تحدث المديرية العامة للأرشيف الوطني و توضع تحت سلطة الأمين العام لرئاسة الجمهورية.

المادة الثانية : تتمثل مهمة المديرية العامة للأرشيف الوطني فيما يلي :

1. تطبق السياسة الوثائقية الوطنية في إطار توجيهات المجلس الأعلى للأرشيف الوطني.،
2. تعد مخططات العمل و برامجه السنوية و المتعددة السنوات في ميدان الأرشيف الوطني و تنفذها.،
3. تعد برامج تكوين مستخدمي الأرشيف الوطني و تحسين مستواهم و تطبقها.،
4. تعد النصوص التنظيمية و التقنية الضرورية لتنظيم العمل الوثائقي و تقترحها.،
5. تمثل الجزائر في أشغال الهيئات الدولية المتخصصة و تبدي رأيها في الاتفاقيات الدولية في مجال الوثائق.،

2. **المديرية الفرعية للتلخيص**، و تكلف بتقويم أعمال الرقابة و تقديم التقارير و حصيلات و حفظ إحصائيات رصيد الأرشيف و استغلاله.

المادة 7 : تزود المديرية العامة للأرشيف الوطني قصد الاضطلاع بمهامها الرقابية بسلك **مفتشي الأرشيف** يحدد قانونه الأساسي طبقا للتنظيم الجاري به العمل.

المادة 8 : يعين مفتشو الأرشيف حسب الحاجة لدى الهيئات الآتية :
- المؤسسات التابعة للدولة و الحزب و المنظمات الجماهيرية.،
- الوزارات فيما يخص الإدارة المركزية و الهيئات التابعة لوصايتها.،
- الولايات بالنسبة إلى الجماعات المحلية و الهيئات و المؤسسات المحلية.

المادة 9 : تشتمل **مديرية المبادلات و التطوير** على مديريتين فرعيتين :

1. **المديرية الفرعية للمبادلات**، و تكلف بالعلاقات مع المنظمات و الهيئات الدولية المتخصصة في مجال الأرشيف، وأعمال إسترجاع الوثائق الوطنية الموجودة في الخارج، و حماية الأرشيف الذي يملكه الخواص.

2. **المديرية الفرعية للتطوير**، و تكلف بتسليم الرخص المختلفة، و معالجة التظلمات و الشكاوي، و إصدار مجلة الأرشيف الوطني، و تطور التنشيط العلمي و الثقافي بتنظيم المعارض و الملتقيات ... إلخ.

المادة 10 : يعين بمرسوم المدير العام و المديرون و نواب المديرين في المديرية العامة للأرشيف الوطني.

المادة 11 : تمارس المديرية العامة للأرشيف الوطني سلطات الرقابة على تسيير مركز الأرشيف الوطني، و تقدم تقارير للأمين العام لرئاسة الجمهورية عن جميع جوانب إدارة المركز و صيانة الأرشيف.

المادة 12 : تساعد المدير العام للأرشيف الوطني لجنة علمية تقنية تعطي رأيها في تدابير تنفيذ توجيهات المجلس الأعلى للأرشيف الوطني على الصعيدين العلمي و التقني.

المادة 13 : يرأس اللجنة العلمية التقنية المدير العام للأرشيف الوطني :
- مديري المديرية العامة للأرشيف الوطني.،
- مدير مركز الأرشيف الوطني.،

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

المديرية العامة للأرشيف الوطني

منشور رقم 5
المؤرخ في 18 مارس 1992
المتعلق بفتح الأرشيف العمومي للإطلاع

القانون 88-09 المؤرخ في 26 يناير 1988 والمتعلق بالأرشيف الوطني حدد في مادته 10 الإطلاع على الأرشيف بعد انقضاء الأجل المحدد إلى:

- 50 سنة للقضايا المطروحة أمام القضاة وليست لها صلة بالحياة الخاصة للأفراد.
- 60 سنة بالنسبة لنوثائق التي تهم أمن الدولة، أو الدفاع الوطني ستحدد قائمة هذه الوثائق عن طريق التنظيم.
- 100 سنة بالنسبة للوثائق التي تحتوي على معلومات فردية ذات طابع طبي لاسيما الملفات التي تخص حياة الأفراد الخاصة.

تحدد الفقرة الأولى من هاته المادة أن " يتم فتح الأرشيف العمومي للإطلاع بحرية ومجانا بعد 25 سنة من إنتاجه".

أما بشأن الأرشيف العمومي، كما أشير إليه في المادة 11 من هذا القانون "يكون بطبيعته في متناول العامة دون أجل محدد".

هذا المنشور الذي يدخل في إطار تطبيق قانون الأرشيف يهدف إلى تعريف بعض أرصدة الأرشيف والتي لها أهمية مؤكدة في البحث وكتابة لتاريخ كما يحدد طرق الإطلاع عليه طبقا للفقرة الثانية من المادة 11 للقانون المذكور أعلاه والتي تشترط، من جهة أخرى، أن إجراءات الإطلاع محددة عن طريق التنظيم".

1- أرصدة الأرشيف للإطلاع :

على الرغم من إجراءات القانون رقم 88-90 المؤرخ 26 يناير 1988 ولاسيما الموجودة في المادتين 10 و 11، يمكن تبليغ الأرشيف الذي بحوزة المصالح الأرشيفية للدولة وولايات والبلديات وتابع للأرصدة التالية:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

المديرية العامة للارشيف الوطني

الرقم 426 / 09

الجزائر في 25 أكتوبر 2009

منشـــــور رقم 33 المؤرخ في 22 أكتوبر 2009

حول إثـــــراء

الرصيد الأرشيفي الوطني

يهدف فحوى هذا المنشور إلى التكفل بتشكيل الرصيد الأرشيفي الوطني كما يحث مؤسسات الدولة الناشطة في مجال التراث التاريخي و الثقافي للإقدام على إرساء معالم التواصل و الإعلام المتبادل و الارتقاء إلى مقتضيات المهمة التي تفرض وجوب توحيد مناهج العمل تطبيقا لمضمون النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالأرشيف و يسعى أيضا إلى إيجاد توافق في اعتماد معايير موحدة في الحفاظ على الذاكرة الوطنية باحترام الصلاحيات التي سنها المشرع في مجال الأرشيف الوطني.

أولى المشرع الجزائري في هذا الشأن اهتماما بالغا و أحاط مجال الأرشيف بكل العناية كما رسّم جهود الدولة في الحفاظ على هذا المكسب بهيكلته على مستوى أعلى الهرم الإداري من حيث الوصاية على المستويين المركزي و المحلي على حد سواء، مما يعبر على الإرادة السياسية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في التكفل بالأرشيف و ذلك منذ الاستقلال.

.../...

—oOo—

ست الجمهورية

ـة العـامـة

العامة للارشيف الوطني

الجزائر في 22 أكتوبر 2009

091 ٩٢

منشور رقم 34

المؤرخ في 22 أكتوبر 2009

حول عملية دفع أرشيف

الفترة الاستعمارية إلى مركز الأرشيف الوطني

إن إحدى أهم الانجازات التي كرست مفهوم الحفاظ على الموروث التاريخي و المؤسساتي للدولة الجزائرية كضمان للذاكرة الجماعية و باعث لمبدأ دولة القانون تتمثل في إصدار جملة من النصوص القانونية و التنظيمية التي تؤطر و تقنن مفهوم الأرشيف، مسار الوثيقة، تسييرها و أهميتها في إعادة تكوين نشاطات الدولة عبر مؤسساتها الرسمية، كما ترسم مبدأ احترام الأرصدة.

تبعا لهذه الإجراءات التقنينية، قامت مؤسسة الأرشيف الوطني بعد استكمال الشروط القانونية و التنظيمية المتعلقة بتنظيمها و هيكلة مصالحها، بإرساء المبادئ الأساسية المتمثلة في التكفل بتنظيم تسيير الأرشيف الوطني في إطار إستراتيجية ترتكز على محاور تدريجية من حيث الخطة المنتهجة و التي ترتكز محاورها على النحو التالي :

منشور رقم 39 المؤرخ في 21 نوفمبر 2010 حول تكوين الفهرس الأرشيفي الوطني

أولى المشرع الجزائري الاهتمام و العناية اللازمين للتكفل بإدارة الوثائق الأرشيفية على مختلف المستويات في مؤسسات الدولة الجزائرية، كما حدد الالتزامات التي تقع عليها فيما يخص تنظيم و حفظ الأرشيف من جل تبليغه لجمهور الباحثين على مختلف شرائحهم.

كرس هذا المبتغى في جملة النصوص التشريعية و التنظيمية التي سنتها الدولة الجزائرية و المتمثلة في نص القانون 88-09 المؤرخ في 26 جانفي 1988 المتعلق بالأرشيف الوطني و ما تلاه من نصوص تطبيقية تجسدت في المرسومين المنشئين لمؤسسة الأرشيف بهيكليهما ؛ مركز الأرشيف الوطني و المديرية العامة للأرشيف الوطني و ما انبثق عن نشاطاتهما من نصوص توجيهية، تسعى للارتقاء بقطاع الأرشيف إلى الاستجابة للمقتضيات التراثية و التاريخية و متطلبات العولمة على حد سواء.

و إذ تخول له النصوص القانونية و التنظيمية مهام التكفل بتنظيم و رسم معالم إدارة الأرشيف على مستوى مؤسسات الدولة، فإن الأرشيف الوطني و بدافع تقنيين و توحيد مناهج العمل، مافتئ يسعى إلى توطيد العلاقة بين هياكل أرشيف الجماعات المحلية و المواطن.

تحسبا لاستكمال معالم الشبكة الوطنية للأرشيف و نظرا للطلبات المتتالية على الأرشيف المحفوظ بمختلف مصالح أرشيف ولايات الوطن و اعتمادا على التوجيهات المسداة من قبل المديرية العامة للأرشيف الوطني في هذا الشأن، يتعين على كل مصالح أرشيف **الولايات القيام بجرد كمي و نوعي للأرشيف التاريخي الذي تحوزه المصالح الولائية أو أرشيف البلديات، "جرد عام"** لكل أصناف الأرشيف المعنية و تقديم أداة البحث إلى المديرية العامة للأرشيف الوطني، خدمة للبعدين الديمقراطي في تقاسم المعرفة و المواطنة في حرية الاطلاع.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

المديرية العامة للأرشيف الوطني

بيان رقم 17
المؤرخ في 03 مارس 1999
المتعلق بتنظيم أول جلسات الأرشيف الوطني
تحت عنوان
الأرشيف بالجزائر ، و اقع و آفـاق

الهدف من تنظيم هذه الجلسات الأولى للأرشيف الوطني هو فتح مناقشة واسعة حول المناهج للتكفل دائما و بصفة فعالة و ديناميكية بدور الأرشيف في بلادنا، بوصفه مكان لحفظ الذاكرة الوطنية و وسيلة للتسيير الإداري، و مادة لكتابة التاريخ، و أخيرا بوصفه عنصرا في الجهاز الإعلامي الوطني.

كما أن هذه الجلسات تكون موضوعا للتفكير في ممارسة المهنة الأرشيفية بالجزائر في وقتنا الحالي، تنظيمها و مكانتها بالمقارنة مع الوظائف الأخرى و مستقبلها في قانون الوظيف العمومي ، تبين الوضع فيما يتعلق بالتكوين المهني و تدريس مادة الأرشيف، فهم الأهمية الإستراتيجية في إدخال و استيعاب التقنيات الأرشيفية و التكنولوجيات الحديثة في حفظ و استغلال ديناميكي و فعال للتراث الأرشيفي.

تجمع الأشغال و المناقشات المسؤولين عن المؤسسات و الإدارات العمومية و الأرشيفيين و كذلك الباحثين و الأساتذة الجامعيين. بعد التقديم في اليوم الأول لوضع الأرشيف الجزائري على ضوء تقارير التفتيش لسنة 1999 ، يفتح النقاش عام بحضور أصحاب القرار.

و يخصص اليومان التاليان لدراسة ستة (06) مسائل ضرورية تمثل في حد ذاتها محاورا لأشغال الورشات :

1. الأرشيف كوسيلة لتسيير الإداري و الاقتصادي ،
2. الأرشيف بصفته مادة للبحث العلمي ،
3. التقنيات و التكنولوجيات المطبقة في الأرشيف ،

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

—ooo—

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

المديرية العامة للارشيف الوطني

الجزائر في 25 أكتوبر 2009

ع 03/423

مذكرة توجيهية

رقم 02 المؤرخ

حول اعتماد مبدأ احترام الأرصدة في معالجة الأرشيف

تعتبر معالجة الأرشيف لاسيما تلك التي تخص المدفوعات، حلقة أساسية في السلسلة الأرشيفية بحيث أنها تهدف إلى وضع الأسس الأولية التي تعكس وضعية الأرصدة المتاحة في صورة مضبوطة و وفق معايير وصفية مقننة حيث تحترم فيها دقة المعلومات:

- تتعلق أولها بالتقنيات المستعملة في المعالجة
- تخص الثانية المهام و الصلاحيات و النشاطات الممارسة في الإدارة التي صدرت عنها الوثائق.

تبقى عملية معالجة الأرشيف عرضة في بعض الأحيان لنقائص قد تشوب بعض المواطن منه، خاصة تلك المتعلقة بالتصنيف وكذا تنظيم الأرصدة الأرشيفية، وغالبا ما يرجع السبب في ذلك إلى مايلي:

- الأشكال من الترتيبات غير المطابقة لواقع نشاطات الهيئة المنتجة للوثائق
- اعتماد الإدارية المنتجة مبدئيا على تصنيف أولي لا يراعى فيه احترام المهام و الصلاحيات المخولة قانونا لمصدر الوثائق
- عدم الاعتماد على الهيكل التنظيمي للمؤسسة أو موقع كل مصلحة في التنظيم الداخلي العام للإدارة سواء كانت مركزية أم محلية.

.../...

تهدف المعالجة العلمية للأرشيف أساسا إلى التحقيق في مدى مطابقة الكم الأرشيفي الموضوع حيز المعالجة مع واقع التنظيم الداخلي لمصدر الوثائق **فلتشكيل رصيد أرشيفي وفق المقاييس المتعامل بها دوليا، يتعين العمل بالانتهاج القائم في مجال الأرشيف على أساس مبدأ احترام الرصيد و خصوصيته.**

إن إعداد طريقة معالجة الأرشيف دون الإقدام مبدئيا على إعادة تشكيل الرصيد حسب شكيلته الأصلية ووفق الترتيب العضوي و الهيكلي الذي أنشئ فيه قد يؤدي إلى ترتيب نهائي للأرشيف لا يتوفر على القواعد الضبطية و العلمية في معالجة الأرصدة الأرشيفية.

وتفاديا لتعميم التمادي في هذا السياق، ألفت انتباهكم إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة تفرض نفسها في هذا الصدد و بخاصة **الحث والسهر على عدم إنجاز أي وسيلة بحث لا تحترم فيها إحدى المبادئ الأساسية في الأرشيف والمتمثلة في إعادة تشكيل الرصيد قبل الشروع في المعالجة العلمية.**

اعتمادا على الاعتبارات العملية و التقنية المتعلقة بعملية ضبط الأرصدة الأرشيفية، أرجو أن تطبق التعليمات الواردة في نص هذه المذكرة التوجيهية لاسيما إتباع الإجراءات التطبيقية التصدي لمعالجة المدفوعات كيفما كان ترتيبها الأولي أو عند استقبالها. و ذلك على النحو التالي :

الملحق رقم 04:

مخطط لهياكل مركز الأرشيف الوطني

مخطط هياكل مركز الأرشيف الوطني

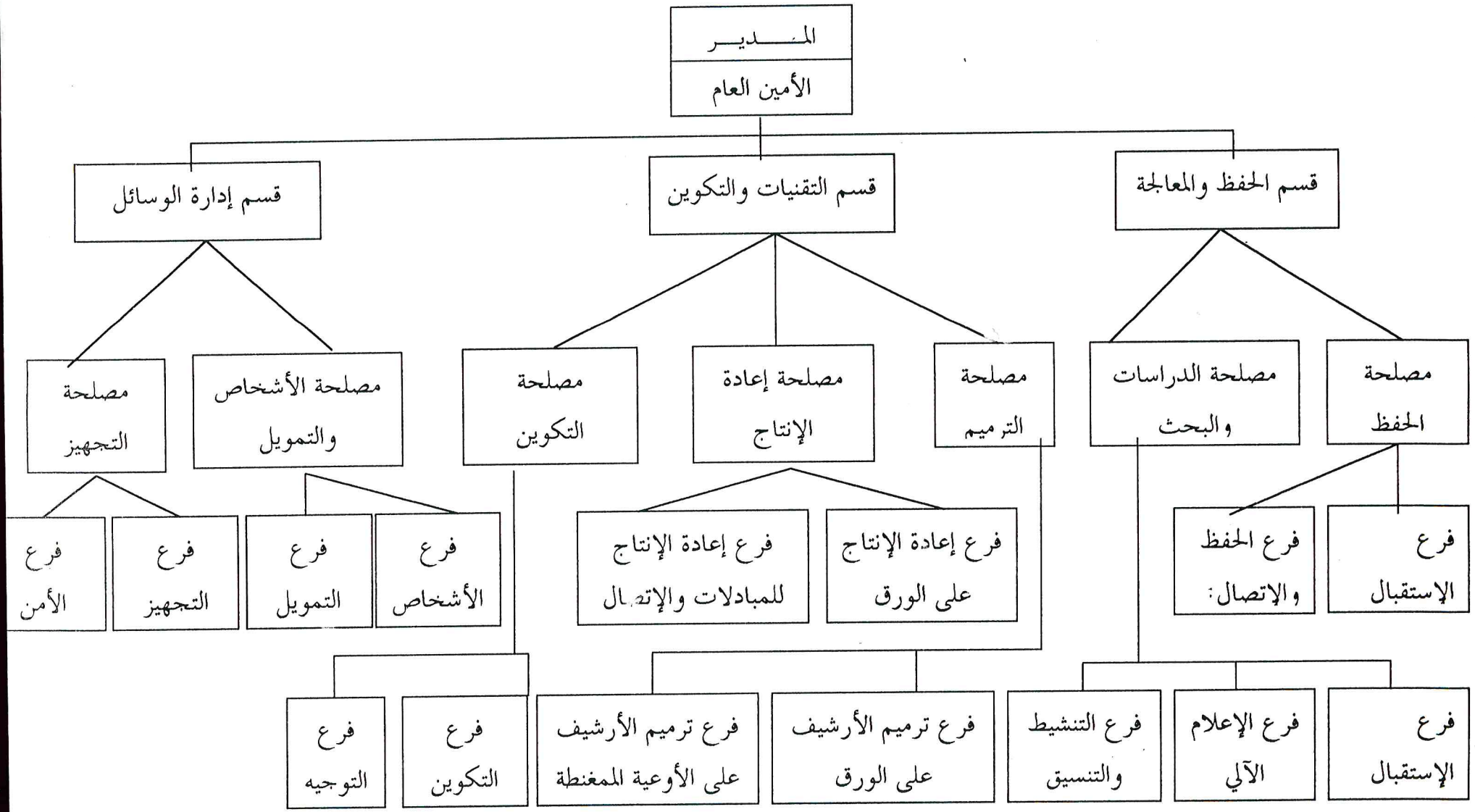

الملحق رقم 05:

نموذج استمارات الباحثين

المعتمد عليها أثناء الدراسة

République Algérienne Démocratique et Populaire الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Présidence de la République
Archives Nationales
Salle de Lecture

رئاسـة الجمهورية
الأرشـيف الوطني
قاعة المـطالعة

Fiche de Consultation

بـطاقـة الإطـلاع

Date : ..... التاريخ : .....

Nom : ..... الاسم : .....

Prénom : ..... اللقب : .....

Adresse Personnelle : ..... العنوان الشخصي .....

.....

Profession : ..... المهنة : .....

Adresse Professionnelle : ..... العنوان المهني : .....

.....

Sujet de recherche : ..... موضوع البحث : .....

.....

Motif de recherche : سبب البحث :

☐ Diplôme préparé ☐ تحضير شهادة

☐ Recherche personnelle ☐ بحث شخصي

Diplôme préparé : ..... الشهادة المحضرة : .....

Spécialité : ..... التخصص : .....

Université : ..... الجامعة : .....

.Signature التوقيع

عنوان الرصيد : ..... Intitulé du fonds

رأي اللجنة Avis de la Commission	التاريخ Dates	الوصف Description	المرجع cote
☐ نعم Oui ☐ لا non			
☐ نعم Oui ☐ لا non			
☐ نعم Oui ☐ لا non			
☐ نعم Oui ☐ لا non			
☐ نعم Oui ☐ لا non			
☐ نعم Oui ☐ لا non			
☐ نعم Oui ☐ لا non			
☐ نعم Oui ☐ لا non			
☐ نعم Oui ☐ لا non			
☐ نعم Oui ☐ لا non			
☐ نعم Oui ☐ لا non			

المديرية العامة للأرشيف الوطني
Direction Générale des Archives Nationales
مركز الأرشيف الوطني
Centre des Archives Nationales

طلب الإطلاع على الأرشيف
Demande de consultation d'archives

استعلامات الباحث
Renseignements sur le chercheur

Prénom ..... : اسم
Nom ..... : لقب
Date et Lieu de Naissance..... : تاريخ و مكان الازدياد
Nationalité..... : جنسية
Adresse personnelle..... : عنوان الشخصي
.....
N° de téléphone..... : هاتف
N° Portable ..... : هاتف النقال
E.mail ..... : البريد الالكتروني
Adresse temporaire ..... : عنوان المؤقت
Diplômes..... : شهادات
Profession..... : مهنة

هــدف البحث
But de la recherche

Sujet..... : موضوع
.....
.....

☐ Type de la recherche..... : ☐ نوعية البحث

☐ بحث في التاريخ : Recherche Historique

☐ بحث في شجرة الأنساب Recherche généalogique ☐ شخصي Personnelle ☐ وظيفـــي Professionnelle

☐ **بحث علمي** : Recherche scientifique

☐ تأليف كتاب Ecrire un livre ☐ كتابة مقال صحفي Article de journal ☐ آخـــر Autre

☐ **بحث جامعي** : Recherche Universitaire

☐ تحضير ليسانس Mémoire de Licence ☐ تحضير ماجستير Thèse de Magistère ☐ تحضير دكتورة Thèse de Doctorat ☐ آخـــر Autre

دير البحث : ..... Directeur de recherche

لمؤسسة الجامعية، مركز البحث : ..... Institution Universitaire, Centre de Recherche

.....

لاحظات أخرى خاصة بالحوافز و علاقة الوثيقة المطلوبة بموضوع البحث بالتدقيق :

Préciser les motifs et la relation du document demandé, avec le sujet de recherche

.....

.....

.....

طـــلـــب تـــصـــوير

Demande de reproduction

☐ شخصي Personnelle ☐ للنشـــر Pour publication ☐ دراسة Pour étude

تـــــشـــــخيص الوثائق للإطلاع

Identification des documents à consulter

Intitulé du fonds.....: **وان الرصيد**

التاريخ Dates	الوصف Description	الرمز cote

Utilisation de feuilles supplémentaires ☐ **ا استعملتم الأوراق الإضافية وضع الإشارة هنا**

Nombre de feuilles supplémentaires ☐ عدد الأوراق المضافة

Précision **وضيح :**

1. La référence est le signe composé d'une lettre et d'un chiffre identifiant l'unité (registre, boite, document)
2. La description est le contenu de l'unité où de plusieurs unités se trouvant dans l'instrument de recherche

1. المرجع هو الرمز المكون من حرف و رقم، لتحديد الوحدة (سجل، علبة، وثيقة)
2. الوصف و هو محتوى الوحدة أو عدت وحدات الموجودة في أداة البحث.

يسمح له بالتصوير الفوتوغرافي : نعم ☐ لا ☐
autorisé(e) à prendre des photos oui nom

يسمح بالاستنساخ : نعم ☐ لا ☐
autorisé(e) à photocopier oui nom

تـــعـــهـــد
Engagement

أنا الممضي ..... أتعهد أن لا أستعمل الوثائق المتاحة لأغراض قد تعرض الحياة الخاصة للأشخاص المعينة أسماؤهم أو الأسرار المحمية قانونا و إلحاق ضرر بالأشخاص و العائلات، المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات الواردة في هذه الوثائق.

Je soussigné(e) ..... m'engage à ne pas utiliser les documents reçus de manière a porter atteinte à la vie privée des personnes dont les noms sont citées ou aux secrets protégés par la loi et qui pourraient nuire aux personnes, aux familles, aux institutions ou entreprises ou associations citées sur ces documents.

التاريخ : .....

Date .....

توقيع المعني
Signature de l'intéressé(e)

توقيع رئيس القسم
Signature du Chef de Département

République Algérienne Démocratique et Populaire

Présidence de la République
Centre des Archives Nationales
Salle de Lecture

Alger le .....

FICHE DE RENSEIGNEMENT

NOM : _____

PRENOM : _____

ADRESSE : _____

_____

PRFESSION : _____

Chercheur : ☐ Etudiant : ☐

DIPLOME PREPARE : _____

SUJET DE RECHERCHE : _____

_____

_____

_____

_____

_____

Signature

à remplir par le lecteur et à remettre au responsable de la salle de lecture

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية
مركزا لأرشيف الوطني
قاعة المطالعة

الجزائر في 10/03/2014

بطاقة إستعلامية

الإسم : كريمة

اللقب : أمقران

العنوان : 38 شارع لعمادي محمد بوزريعة

المهنة : صحافية.

طالب : ☐ باحث : ☒

تحضير شهادة :

عنوان البحث : جسكرة ، الأوراس ، حياة ، القصبة .

Plan Douar et Commune.
BISKRA 101 102. 103

الإمضاء

تملأ من طرف القارئ و تسلم لمسؤول قاعة المطالعة

الملحق رقم 06:

مشروع اطار التصنيف الخاص بمركز الأرشيف الوطني

Direction générale des archives nationales
Direction des normes et des techniques de gestion:
Sous-direction des normes

PROJET
DE CADRE DE CLASSEMENT DES ARCHIVES NATIONALES

Alger

Version 2006 (novembre)

Projet
juin 2005

Avant-projets
novembre 2004
Avril 2005
Mai 2005

PLAN GENERAL

I- ARCHIVES HISTORIQUES

Première partie

A: Archives et documents manuscrits antérieurs à 1516 (av. XVIe siècle)
B: Fonds d'Etat et archives privées (XVIe-XIXe siècles)
C: Archives arabes, turques et européennes et autres antérieures à 1830

Deuxième partie

Q Archives des cadis et des mahkama
E : Fonds Gouvernement général de l'Algérie
E.: Chambre de commerce d'Alger et Région économique
G: Archives du mouvement national avant 1954 et des institutions nationales 1954-1962
H: Fonds ALN
J: Archives notariales (av. 1962)

II- ARCHIVES CONTEMPORAINES (depuis 1962)

K: Actes du pouvoir législatif
L: Actes du pouvoir exécutif
M: Archives gouvernementales
N: Institutions nationales
Q : Archives des organismes et établissements publics
E: Archives du FLN et des organisations de masse (1 962-1 989)
Q: Banques et assurances
E: Entreprises
S : Archives des arts et des lettres
I: Statistiques
U: Archives de l'architecture

III- ARCHIVES SUR AUTRES SUPPORTS

V : Archives iconographiques,
W: Archives autres supports

IV- ARCHIVES ENTREES PAR VOIE EXTRAORDINAIRE

X: Archives privées
Y: Fonds acquis à l'étranger (après 1830)
Z: Fonds divers

O- Archives des organismes et établissements publics

Organisme de coopération industrielle
CO MEDO R
Commissariat à la Rénovation et Innovation Administrative
C.I.M.A.T
H C.A.
H C I
O.N.S.
Observatoire National de Surveillance et de la Prévention de la Corruption

P Archives du FLN et des organisations de masse (1962-1989)

O Banques et assurances

Banque Algérienne de Développement
Banque Extérieure d'Algérie

R- Entreprises

S- Archives des ans et des lettres

T- Statistiques

U- Archives de l'architecture

U1 Fonds Pouillon 1963-1984

ARCHIVES SUR AUTRES SUPPORTS

V- Archives iconographiques

1 V Photographies
2 V Affiches
3 V Cartes postales
4 V Cartes et plans

W- Archives autres supports

1 W Archives microfilmées,
2 W Archives cinématographiques
3 W Archives sonores, phonothèque.
4 W Archives informatiques
5 W Autres supports techniques.

ARCHIVES ENTREES PAR VOIE EXTRAORDINAIRE

X- Archives privées

Y- Fonds acquis à l'étranger (après 1830)

1 Y France
2 Y Etats-Unis

Z- Fonds divers

الملحق رقم 07:

المعيار الفرنسي لوصف الوثائق الكارتوغرافية المعتمد عليه أثناء الوصف

ZNZ 44 067

ISSN 0335-3931

normalisation française

Z 44-067
Septembre 1991

Documentation

Catalogage des documents cartographiques

Rédaction de la description bibliographique

E : Documentation — Cartographic materials cataloguing — Presentation of the bibliographic description
D : Dokumentation — Verzeichnisse von Kartographischewerke — Richtlinien für die Titelaufnahme

Fascicule de documentation publié par l'afnor en septembre 1991.
Remplace la norme expérimentale de même indice, d'avril 1981.

correspondance

Le texte de ce fascicule de documentation est fondé sur la seconde édition révisée et augmentée de 1987 de la description bibliographique internationale normalisée des documents cartographiques, ISBD (CM), recommandée par la Fédération internationale des associations de bibliothécaires et des bibliothèques (IFLA).

analyse

Ce fascicule de documentation prend place dans l'ensemble des documents normatifs français de catalogage s'appuyant sur les ISBD de l'IFLA. Il expose les règles relatives à la description bibliographique complète des documents cartographiques, en précisant un ordre pour les éléments de la description et en codifiant la ponctuation.

descripteurs

Thésaurus International Technique : documentation, catalogage, document, cartographie, notice bibliographique, règle d'écriture, spécification.

modifications

L'ensemble du texte de la présente édition fait l'objet d'une nouvelle rédaction. Celle-ci est conforme à la seconde édition, 1987, de l'ISBD (CM). Les modifications les plus importantes concernent le traitement des photographies aériennes, de l'imagerie satellitaire et des documents «anciens» (avant 1815) pour lesquels ont été précisés plusieurs paragraphes, ainsi que la mention de l'indication générale du type de document en zone 1 et la mention des coordonnées géographiques en zone 3. Un grand nombre d'exemples supplémentaires illustrent le document.

corrections

édité et diffusé par l'association française de normalisation (afnor), tour europe cedex 7 92049 paris la défense — tél. : (1) 42 91 55 55

afnor 1991 – imp. brard
© afnor 1991
1er tirage 91-09

ıbres de la commission de normalisation

ɔente : MLLE LERESCHE

:aire : M HESLING — AFNOR

MLLE	BARRAL	Bibliothèque interuniversitaire (Grenoble)
MME	BOISARD	Bibliothèque Ste Geneviève (Paris)
M	BOISSET	Bibliothèque Nationale Universitaire (Strasbourg)
MLLE	BOSC	Bibliothèque Nationale — CCBT
MLLE	BOSSUAT	Bibliothèque Nationale — Imprimés
MME	BOUFFEZ	Bibliothèque Nationale — CNEPS
MME	BOULOGNE	
M	BRUCKMANN	Bibliothèque Nationale — Estampes
MME	CALAS	Bibliothèque Nationale — Phonothèque
MME	CAZABON	Centre national de coopération des bibliothèques publiques
MME	COMBEROUSSE-LEBARON	Ministère de la Recherche et de la Technologie — DIST
M	DELCOURT	Bibliothèque Nationale — Phonothèque
M	DUCHEMIN	Bibliothèque Nationale — Cartes et Plans
MME	GANA	Bibliothèque Nationale — Dépôt légal
MME	GHERSIN	Bibliothèque Forney (Paris)
MME	GIULIANI	Conservatoire National Supérieur de Musique (Paris)
MLLE	GROUSSEAUD	Bibliothèque d'Art et d'Archéologie (Paris)
MME	GUINAMARD	La Documentation Française — Bibliothèque
MME	HUBERT	BPI — CNAC Georges Pompidou
MME	HUBY	Institut français du pétrole
MME	JOUGUELET	Bibliothèque municipale classée Part-Dieu (Lyon)
MME	LANDRIEAU	La Documentation Française — BIPA
MME	LEHMANN	Institut Catholique de Paris — Bibliothèque
MLLE	LE NAN	Bibliothèque Nationale — Périodiques
MLLE	LERESCHE	Bibliothèque Nationale — CCBT
MME	MARCILLAUD	Bibliothèque Cujas (Paris)
MME	MATTENET	AFNOR
M	MENAGE	Cercle de la Librairie — SBD
MME	MENIL	Ministère de l'Education Nationale — DPDU
MME	MOUCHOT	Bibliothèque Nationale — CCBT
MLLE	PELLETIER	Bibliothèque Nationale — Cartes et Plans
MME	PROSS	Fondation nationale des sciences politiques
MME	ROBBERECHTS	Fondation nationale des sciences politiques
MME	SANTIAGO	Centre international d'enregistrement des publications en série (ISDS)
M	SANZ	Centre national de coopération des bibliothèques publiques
MME	SIMON	Bibliothèque Nationale — Service étranger
MME	SUMIAN	Bibliothèque Municipale (Annecy)
MME	TREMAUVILLE	Bibliothèque de la Sorbonne (Paris)
MME	VERY	Cité des Sciences et de l'Industrie
MME	WITT	Cité des Sciences et de l'Industrie

Les experts suivants ont été chargés par la commission de normalisation CG 46/CN 66 de préparer l'avant-projet du présent document

MLLE	BONGRAND	Bureau de Recherches géologiques et minières (BRGM)
MLLE	BRIEND	CNRS — INTERGEO
M	CHARRE	Institut de Géographie Alpine (Grenoble)
M	DERUELLE	Institut Français de Recherche Scientifique pour le Développement en Coopération (ORSTOM)
MME	DISDIER ARCOLEO	Maison de la Méditerranée — Groupement de Recherches et d'Etudes sur le Proche-Orient (GREPO)
M	DUCHEMIN	Bibliothèque Nationale — Cartes et plans
M	DUPUIS	Institut Géographique National — Cartothèque
M	HENRY	Institut d'Aménagement et d'Urbanisme de la Région d'Ile-de-France (IAURIF)
MLLE	JOSEPH	Bibliothèque de la Sorbonne
MLLE	LERESCHE	Bibliothèque Nationale — CCBT
MME	LEVY	Bibliothèque Nationale Universitaire (Strasbourg)
M	MILARD	Service Hydrographique et Océanographique de la marine (SHOM)
MME	MOUSSARIE	Ecole Nationale Supérieure des Mines de Paris
MLLE	PELLETIER	Bibliothèque Nationale — Cartes et plans
M	PERON	Institut Méditerranéen des Géosciences — Centre Analytique Interuniversitaire Régional (Draguignan)
M	TIHY	Institut Géographique National

Zone	Ponctuation prescrite précédant ou encadrant un élément	Éléments de description définis par l'ISBD (G)	Renvois aux paragraphes de Z 44-067
NOTE : chaque zone, excepté la première, est précédée d'un point, espace, tiret, espace (. —)			
1 — Zone du titre et de la mention de responsabilité		1.1 Titre propre	1.1
		NOTE : le titre propre peut être composé d'un titre commun et d'un titre dépendant. Les deux parties du titre sont alors séparées par un point.	
	[ ]	1.2 Indication générale du type de document (facultative)	1.2
	* =	1.3 Titre parallèle	1.3
	* :	1.4 Sous-titre et complément du titre	1.4
		1.5 Mentions de responsabilité	1.5
	/	Première mention	
	* ;	Mention suivante	
2 — Zone de l'édition		2.1 Mention d'édition	2.1
		2.3 Mentions de responsabilité relatives à l'édition	2.2
	/	Première mention	
	* ;	Mention suivante	
3 — Zone des données mathématiques		3.1 Mention d'échelle	3.1
	;	3.2 Mention de projection	3.2
	(	3.3 Mention des coordonnées géographiques	3.3
	;)	3.4 Mention d'équinoxe	3.4
4 — Zone de l'adresse		4.1 Lieu de publication. Lieu de diffusion	4.1
		Premier lieu	
	* ;	Lieu suivant	
	* :	4.2 Nom de l'éditeur. Nom du diffuseur	4.2
	* [ ]	4.3 Mention restituée de la fonction de diffuseur (facultative)	4.3

n définis par	Renvois aux paragraphes de Z 44-067
	1.1
ut être com- et d'un titre rties du titre n point.	
du type de	1.2
	1.3
ent du titre	1.4
bilité	1.5
	2.1
bilité relati-	2.2
	3.1
	3.2
es géogra-	3.3
	3.4
ı de diffu-	4.1
du diffu-	4.2
onction de	4.3

Zone	Ponctuation prescrite précédant ou encadrant un élément	Éléments de description définis par l'ISBD (G)	Renvois aux paragraphes de Z 44-067
	.	4.4 Date de publication Date de diffusion	4.4
	* (	4.5 Lieu d'impression (facultatif)	4.5
	* :	4.6 Nom de l'imprimeur (facultatif)	4.6
	,)	4.7 Date d'impression (facultative)	4.7
5 — Zone de la collation		5.1 Indication spécifique du type de document et nombre de pièces	5.1
	:	5.2 Autres caractéristiques matérielles	5.2
	;	5.3 Format	5.3
	* +	5.4 Mention du matériel d'accompagnement	5.4
6 — Zone de la collection	* (	6.1 Titre propre de la collection ou de la sous-collection,	6.1
NOTES : une mention de collection est mise entre parenthèses. S'il y en a deux ou plus, chaque mention est mise entre parenthèses.		NOTE : le titre propre peut être composé d'un titre commun et d'un titre dépendant. Les deux parties du titre sont alors séparées par un point.	
	* =	6.2 Titre parallèle de la collection, de la sous-collection (facultatif)	6.2
	* :	6.3 Sous-titre et complément du titre de la collection, de la sous-collection (facultatif)	6.3
		6.4 Mentions de responsabilité relatives à la collection, à la sous-collection	6.4
	/	Première mention	
	* ;	Mention suivante	
	.	6.5 ISSN de la collection ou de la sous-collection	6.5
	;)	6.6 Numérotation dans la collection, la sous-collection	6.6
7 — Zone des notes			7
8 — Zone du numéro international normalisé des livres et du prix		8.1 ISBN	8.1
	:	8.3 Prix (facultatif)	8.2

الملحق رقم 08:

اقتراح نموذج لبطاقة وصفية خاصة بالوثائق الكارتوغرافية

Fiche de description des documents cartographiques par niveau : (ISADG)

Niveau de description :.....

Référence :.....

Intitulé :.....

Producteur :.....

Dates extrêmes :.....

Importance matériel :.....

Présentation du contenu :.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Mots clés :.....

.....

Noms cités : .....

Fiche de description des documents cartographiques par niveau : (ISADG)

Lieux géographiques :.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Notice de la description bibliographique des documents cartographiques

Titre :.....

Sous-titre :.....

Mention de responsabilité 1 :.....

Mention de responsabilité 2 :.....

N° Edition :.....

Responsable de l'édition :.....

Echelle :.....

Projection :.....

Equinoxe :.....

Lieu de publication :.....

Lieu de diffusion :.....

Nom de l'éditeur : .....

Nom de diffuseur :.....

Datè de publication : .....

Date de diffusion :.....

Lieu de l'impression : .....

Nom de l'imprimeur :.....

Date de l'impression :.....

Nombre de pièce : .....

Caractéristiques matérielles :.....

Format :.....

Matérielle d'accompagnement.....

Titre propre de la collection :.....

Mention de responsabilité :.....

ISSN :.....

Numérotation :.....

Note.....

Notice de la description bibliographique des documents cartographiques

Vedette

Titre propre [nature de document]=Titre parallèle : Sous-titre1 : Sous-titre 2/Première mention de responsabilité, Auteur (2).- Edition / responsabilité relative à l'édition.- Echelle ; projection ; Equinoxe.- Lieu de publication, de diffusion : nom de l'éditeur ou de diffuseur, date de publication ou de diffusion (lieu de l'impression : nom de l'imprimeur, date de l'impression).- Nombre de pièce : caractéristiques matérielles ; format +matérielle d'accompagnement.- (Titre propre de la collection / mention de responsabilité, ISSN ; Numérotation) .

Note

Inventaire

N° Inventaire

Nature du document :

☐ Carte ☐ Plan ☐ Croquis

☐ Esquisse ☐ Atlas ☐ Coupes

N° du document

Continent

Pays

Titre :

Sous-titre

Echelle

Producteur :

Date de levée :

Notice ☐ (+) Oui/ (-) Non

Légende ☐ (+) Oui/ (-) Non

N° exemplaire

الملحق رقم 09:

نموذج من مخطط مسح الاراضي والمرسوم الخاص به مقتبس من الجريدة الرسمية الفرنسية

PA. XXVIII. 2

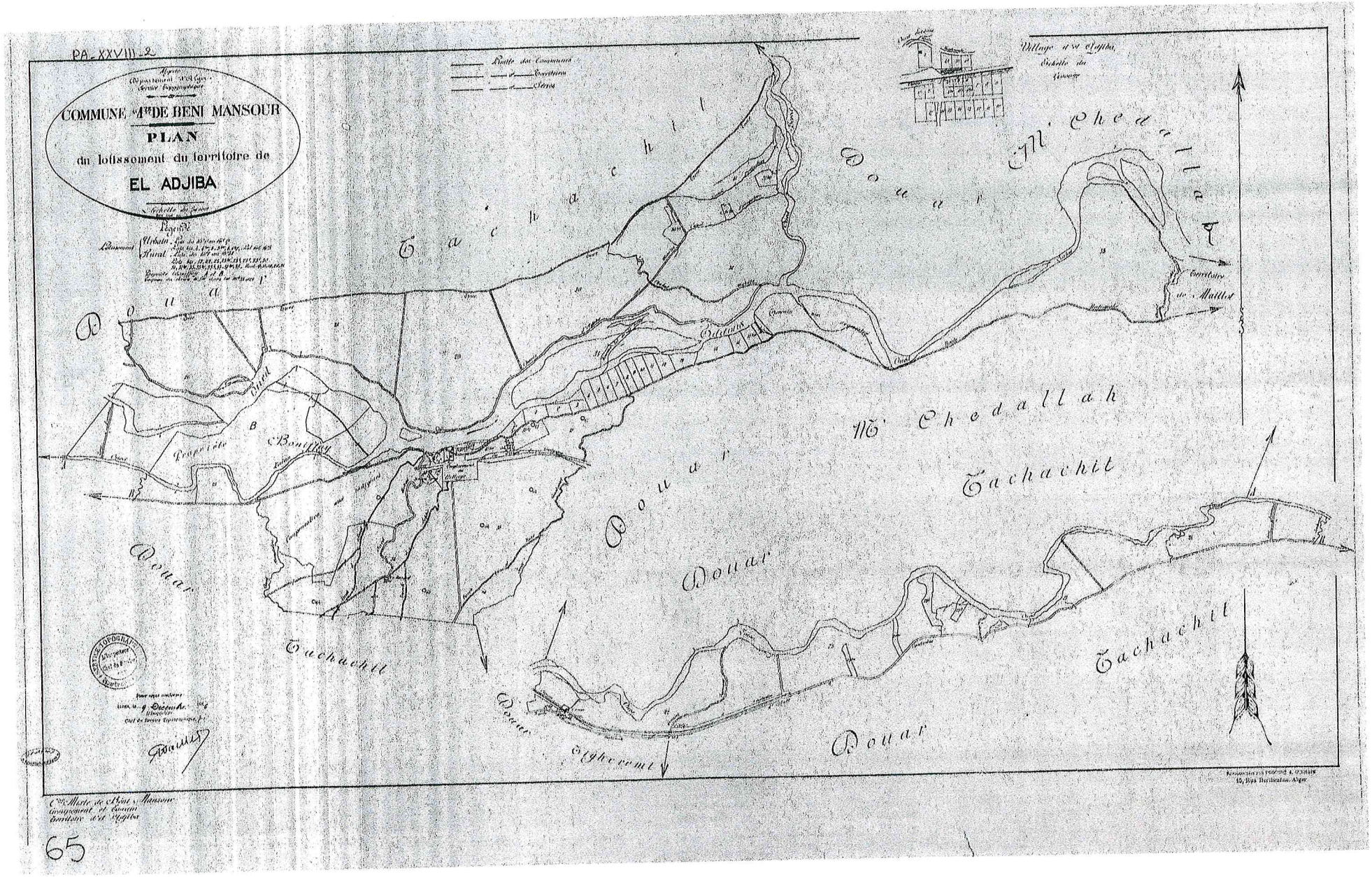

65

Mechtras.	2.909	73 50 00	3 36 80	12 13 20	1.430 80 80	»	30 19 20	»	1.550	
Totaux. . . .	2.909	73 50 00	3 36 80	12 13 20	1.430 80 80	»	30 19 20	»	1.550	

ART. 3. — Le Préfet, le Directeur des Domaines et le Conservateur des forêts. du département d'Alger, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Alger, le 23 juillet 1895.

Pour le Gouverneur général :

Le Secrétaire général du Gouvernement,

V. MÜLLER.

N° 246. — PROPRIÉTÉ INDIGÈNE. — *Sénatus-consulte.* — Homologation des opérations de délimitation et de répartition de la tribu des Beni-Yala (territoire civil d'Alger).

RAPPORT ET ARRÊTÉ DU 25 JUILLET 1895

La tribu de Beni-Yala dépend administrativement de la commune mixte de Béni-Mansour dont elle forme deux sections communales (Gheraba et Cheraga).

Son territoire d'une superficie de 26,362 hectares est situé sur les contreforts méridionaux de la chaîne du Djurdjura ; il est traversé à peu près dans sa partie médiane et dans la direction de l'Ouest à l'Est par le cours de l'Oued-Eddous qui à sa jonction avec l'Oued-Zian, prend le nom d'Oued-Sahel et va se jeter à la mer près de Bougie. Le pays des Beni-Yala est ainsi partagé en deux zones distinctes : la partie montagneuse, ou certains sommets atteignent 2,000 mètres d'altitude et où le climat est des plus rigoureux en hiver, renferme une grande étendue de boisements forestiers et d'importants vergers de figuiers et d'oliviers. Les terres de culture des indigènes sont sur la rive droite de l'Oued-Eddous dans une vallée bien arrosée où la température est beaucoup plus

élevée. De sorte que les Beni-Yala se retirent dans les montagnes pendant la saison d'été, après l'enlèvement de leurs récoltes, pour revenir en hiver dans les vallons inférieurs.

La tribu a une population de 4,917 habitants d'après l'état statistique joint au dossier; elle possède 12,400 oliviers, 13,000 figuiers, 118 ruches à miel et un cheptel de 21,000 têtes parmi lesquelles on compte 2,400 bœufs, 10,000 moutons et 8,000 chèvres. Le rendement de l'impôt est en principal de 46,200 francs et en centimes additionnels d'environ 10,000 francs.

Les gens de ce territoire s'occupent principalement, en dehors de l'élevage du bétail, de la culture du blé et de l'orge ; leurs produits trouvent un écoulement facile sur les marchés de Bouïra et de Maillot, grâce à la voie ferrée d'Alger à Constantine qui traverse le pays.

Les Beni-Yala, de race berbère, ont participé à tous les événements qui marquent l'histoire de la Kabylie. Après avoir fait leur soumission à la France en 1847, ils se révoltèrent en 1857 et 1871. La dernière insurrection apaisée, leurs biens furent séquestrés et la tribu en obtint le rachat par l'abandon à l'Etat d'environ 5,000 hectares de terres qui furent livrés à la colonisation.

La tribu de Beni-Yala est limitée :

Au Nord, par la tribu d'Aït-Sedka (Chenacha et Okdal) ;

A l'Est, par la tribu de Mecheddalah ;

Au Sud, par celles d'El-Ksar et Sebkha ;

A l'Ouest, par le douar d'Oued-Berdi, le périmètre de colonisation de Bouïra et la tribu de Beni-Meddour.

Son territoire a été désigné par arrêté du 8 mai 1890 pour l'application du sénatus-consulte dans les formes tracées par les décrets des 22 septembre 1887 et 18 juillet 1890.

La délimitation périmétrique a soulevé, principalement de la part de Djemaâ des Aït-Sedka-Okdal, quelques contestations qui ont été écartées ou réglées à l'amiable (délibération de la Commission administrative en date du 29 octobre 1891).

Par son importance territoriale, le chiffre de sa population et les autres éléments qu'elle renferme, la tribu de Beni-Yala est susceptible d'être divisée en deux douars auxquels la Commission administrative propose de donner les noms de « Tigheremt » et de « Tachachit » et dont

les limites correspondront à celles des sections communales actuelles.

La propriété chez les Beni-Yala affecte essentiellement le caractère melk résultant du mode de possession et de transmission des biens immobiliers par donations, acquisitions, héritages, etc.

Les opérations de classement et de bornage des groupes de propriété ont donné les résultats ci-après :

Douar Tigherempt (Yala Cheraga)

Supercifie : 18,886 hect., 16 ares, 40 cent.

	h. a. c.
Domaine de l'Etat : Forêts domaniales, 2 groupes.	4.789 45 00
Domaine de l'Etat : Maison cantonnière, champ de bivouac et terrains de toute nature, 30 groupes.	225 44 10
Domaine communal : Caravansérail, cimetières, emplacement de silos et parcours, 32 groupes	637 68 10
Propriété privée : 30 groupes . . .	7.732 28 10
Domaine public	501 31 10

Douar Tachachit (Yala Ghoraba)

Superficie : 12,476 hect., 22 ares, 70 cent.

	h. a. c.
Domaine de l'Etat : Forêts domaniales : 4 groupes.	2.996 22 60
Domaine de l'Etat : Maisons et terrains : 34 groupes	57 80 20
Domaine communal : Mosquées, cimetières, moulins et parcours, 24 groupes.	785 21 10
Propriété privée : 23 groupes. . .	8 146 86 20
Domaine public	490 10 60

Pendant le dépôt des procès-verbaux

tions ont été inscrites aux registres : 9 d'entre elles ont été frappées d'oppositions régulières ; les deux autres ayant reçu satisfaction au cours des opérations ont été considérées comme sans objet.

L'un des revendiquants, le nommé Saïd ou Mahmed, dont la réclamation d'ailleurs conçue en termes vagues n'indiquait pas le numéro ni la consistance du groupe par lui revendiqué, a assigné par voie de citation l'Administrateur de la commune mixte de Béni-Mansour devant le juge de paix du canton. La Commission a jugé qu'il y avait lieu de passer outre, le revendiquant n'ayant pas observé les prescriptions édictées à l'article 13 du décret du 22 septembre 1887 touchant la dénonciation de la citation ni celles prévues à l'article 124 de la loi du 5 avril 1884 sur les instances communales.

Les motifs sur lesquels est basée la délibération de la Commission administrative ne suffiraient pas pour annuler les effets de la citation lancée par le nommé Saïd ou Mahmed, mais cet indigène ayant porté sa demande devant le juge de paix qui n'a pas qualité pour statuer sur les questions de cette nature, on doit considérer qu'il n'y a pas eu d'action judiciaire engagée. Partant le classement de l'immeuble revendiqué n'est pas à modifier.

Des droits d'usage ont été reconnus et déterminés aux procès-verbaux, au profit de la collectivité des Beni-Yala sur les forêts domaniales du territoire.

Les opérations paraissent régulières et l'accomplissement des formalités de procédure ne soulève aucune observation. Il semble dès lors y avoir lieu d'homologuer les résultats de ces travaux.

Le Gouverneur général de l'Algérie,

Vu l'article 2 de la loi du 28 avril 1887, prescrivant l'achèvement dans les tribus de l'Algérie des opérations de délimitation et de répartition prévues par l'article 2 du sénatus-consulte du 22 avril 1863 ;

Vu les décrets du 22 septembre 1887 et du 18 juillet 1890 qui règlent les conditions dans lesquelles les opérations seront accomplies et en confient l'exécution, dans chaque département, à des commissaires délimitateurs placés sous la direction d'une commission administrative ;

Vu l'arrêté du 8 mai 1890 qui a désigné la tribu des Beni-Yala, commune mixte de Béni-Mansour, département d'Alger,

pour être soumise aux opérations de délimitation et de répartition sus visées ;

Vu l'arrêté constitutif de la djemaâ de la tribu ;

Vu le procès-verbal de délimitation de la tribu, dressé par le commissaire délimitateur désigné, procès-verbal arrêté à la date du 29 octobre 1891 par la commission administrative du département d'Alger et le plan périmétrique à l'appui ;

Vu les arrêtés constitutifs de djemaâs de douar ;

Vu les procès-verbaux de délimitation des douars dressés par le commissaire délimitateur et arrêtés à la date du 25 juin 1893 par la commission administrative et les plans à l'appui ;

Vu le rapport de la commission administrative en date du 30 janvier 1895 sur l'ensemble des opérations effectuées pour la délimitation du territoire de la tribu des Beni-Yala et pour sa répartition entre les douars ;

Vu le plan d'assemblage des douars ;

Vu l'avis du Conseil de Gouvernement en date du 31 mai 1895.

Sur les propositions du Préfet du département d'Alger.

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER. — Le territoire de la tribu de Beni-Yala, commune mixte de Béni-Mansour, département d'Alger, comprenant une superficie approximative de vingt-six mille trois cent soixante-deux hectares, trente-sept ares, dix centiares (26,362 hect., 37 ares, 10 cent.), est délimité conformément aux indications contenues dans le procès-verbal de délimitation de tribu ci-dessus visés.

ART. 2. — Le territoire de la tribu est réparti comme il suit conformément aux indications contenues dans le procès-verbal de délimitation de douar et autres documents ci-dessus visés entre les deux douars ci-après désignés.

NOMS DES DOUARS	Population (nombre d'habitants)	GROUPES DOMANIAUX							
		Forêts	Autres immeubles (1)	Immeubles affectés à des services communaux	Groupes de propriété privée	Groupe de propriété collective	Domaine public	Immeubles séquestrés contestés	TOTAL
		h. a. c.	h. a. c.	h. a. c.	h. a. c.		h. a. c.		h. a. c.
Tigheremt.	2.692	4.789 45 00	225 44 10	637 68 10	7.732 28 10	»	501 31 10	»	13.886 16 40
Tachachit.	2.225	2.996 22 60	57 80 20	785 21 10	8.146 86 20	»	490 10 60	»	12.476 20 70
Totaux. . .	4.917	7.785 67 60	283 24 30	1.422 89 20	15.879 14 30	»	991 41 70	»	26.362 37 10

ART. 3. — Sont réservés tels qu'ils sont énoncés aux procès-verbaux de délimitation des douars et aux délibérations de la commission administrative, les droits d'usage exercés par les indigènes des douars sus-désignés sur les forêts domaniales du territoire d'une superficie approximative de 7,785 hect., 67 ares, 60 cent.

ART. 4. — Le Préfet, le Directeur des Domaines et le Conservateur des forêts du département d'Alger, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Alger, le 25 juillet 1895.

Pour le Gouverneur général :
Le Secrétaire général du Gouvernement,
V. MÜLLER.

N° 247. — PROPRIÉTÉ INDIGÈNE. — *Sénatus-consulte.* — Homologation des opérations de délimitation et de répartition de la tribu de Hallouya (territoire civil d'Oran).

RAPPORT ET ARRÊTÉ DU 22 AOUT 1895

La tribu d'Hallouya, désignée par arrêté du 22 novembre 1892 pour l'application du sénatus-consulte, est située à 46 kilomètres au sud d'Ammi-Moussa et à 25 kilomètres seulement au nord de Tiaret. Elle forme actuellement deux sections de la commune mixte d'Ammi-Moussa.

Son territoire est limité de tous côtés par des douars constitués, savoir :

Au Nord, Meknessa et El-Mellab de la commune mixte d'Ammi-Moussa ;

الملحق رقم 10:

نموذج من اطار و مخطط تصنيف للعينة المدروسة

DZ /AN/ U : Archives de l'architecture

DZ /AN/ V : Archives Figurés

DZ /AN/1V : Cartographiques

DZ /AN/1V1: Atlas

DZ /AN/1V2: Cartes

DZ /AN/1V3: Coupes

DZ /AN/1V4: Croquis

DZ /AN/1V5: Esquisses

DZ /AN/1V6: Plans

DZ /AN/1V6-1: Architecturaux

DZ /AN/1V6-2 : Cadastraux

DZ /AN/1V6-2/A: Alger (Département)

DZ /AN/1V6-2/C: Constantine (Département)

DZ /AN/1V6-2/O: Oran (Département)

DZ /AN/1V6-2/S: Sud (Territoire)

DZ /AN/1V6-3: Villes

DZ /AN/2V Iconographiques

DZ /AN/ W : Archives autres supports

DZ /AN/2V6-2 : Cadastraux

DZ /AN/2V6-2/A: Alger (Département)

A/P : Plans d'ensemble des communes de plein exercice

A/P-1	Abbo
A/P-2	Affreville
A/P-3	Aïn Sultan
A/P-4	Aïn Taya
A/P-5	Alma (L')
A/P-6	Ameur El Aïn
A/P-7	Arba (L')
A/P-8	Arbatache (L')
A/P-9	Attafs (Les)
A/P-10	Attatba
A/P-11	Aumale
A/P-12	Beni Mered
A/P-13	Bérard
A/P-14	Berrouaghia
A/P-15	Bir Rabalou
A/P-16	Birkadem
A/P-17	Birmandreis
A/P-18	Blida
A/P-19	Boghar
A/P-20	Boghari
A/P-21	Bordj Menaiel
A/P-22	Bou Medfa
A/P-23	Boufarik
A/P-24	Bouinan
A/P-25	Bouira
A/P-26	Camp du Maréchal
A/P-27	Carnot

A/P-28 Castiglione

A/P-29 Cavaignac

A/P-30 Charon

A/P-31 Chebli

A/P-32 Cheragas

A/P-33 Cherchel

A/P-34 Chiffa

A/P-35 Courbet

A/P-36 Crescia

A/P-37 Damiette

A/P-38 Dellys

A/P-39 Dely Ibrahim

A/P-40 Douaouda

A/P-41 Douera

A/P-42 Dra El Mizan

A/P-43 Draria

A/P-44 Duperré

A/P-45 El Achour

A/P-46 El Affroun

A/P-47 Felix Faure

A/P-48 Fondouk

A/P-49 Fort de l'Eau

A/P-50 Fort National

A/P-51 Fouka

A/P-52 Gouraya

A/P-53 Haussonvillers

A/P-54 Hussein Dey

A/P-55 Isserville

A/P-56 Kherba

A/P-57 Koléa 2/5

A/P-58 Kouba

A/P-59 Lavarande

A/P-60 Littré: manque

A/P-61 Lodi

A/P-62 Mahelma

A/P-63 Maison Blanche

A/P-64 Maison Carrée

A/P-65 Marengo

A/P-66 Medea

A/P-67 Mekla

A/P-68 Ménèrville

A/P-69 Meurad

A/P-70 Miliana

A/P-71 Mirabeau

A/P-72 Montenotte

A/P-73 Mouzaïaville

A/P-74 Novi

A/P-75 Orleansville

A/P-76 Oued El Alleug

A/P-77 Oued Fayet

A/P-78 Oued Fodda

A/P-79 Palestro

A/P-80 Rébéval

A/P-81 Réghaia

A/P-82 Rivet

A/P-83 Rouiba

A/P-84 Rouina

A/P-85 Rovigo

A/P-86 Saint Eugène

A/P-87 Saint Ferdinand 3/5

A/P-88 Saint Pierre- Saint Paul

A/P-89 Saoula

A/P-90 Sidi Moussa

A/P-91 Souma: manque

A/P-92 Tefeschoun

A/P-93 Tenes

A/P-94 Teniet El Haad

A/P-95 Tipaza

A/P-96 Tizi Ouzou

A/P-97 Tizi R' Nif

A/P-98 Vesoul Benian

A/P-99 Zéralda

A/M: Plans d'ensemble des communes mixtes

A/M-1 Aïn Bessem

A/M-2 Aïn Boucif

A/M-3 Aumale

A/M-4 Azeffoun

A/M-5 Beni Mansour

A/M-6 Berrouaghia

A/M-7 Boghari

A/M-8 Cheliff

A/M-9 Chellala

A/M-10 Cherchel

A/M-11 Djendel

A/M-12 Djurdjura

A/M-13 Dra El Mizan

A/M-14 Fort National

A/M-15 Haut Sebaou

A/M-16 Mizrana

A/M-17 Palestro

A/M-18 Sersou

A/M-19 Sidi Aissa

A/M-20 Tablat

A/M-21 Teniet El Haadt